

« فهرست المجزء الثانى من عقود الجواهر المنيفة »

صفحة

كتاب البيوع	٣
بيان المخبر الدال على التصريح من على التجارة	٤
بيان المخبر الدال على كراهية العين في البيع	٤
بيان المخبر الدال على النهى عن السلم في القارح	٧
بيان المخبر الدال على ان المبيع ملكه المشتري الخ	١٤
في المخبر الدال على ان الطعام وغيره سواء الخ	١٤
بيان المخبر الدال على الخيارات	١٥
خيار العيب وحكم بيع المصرة	١٩
البيع الفاسد	٢١
بيان المخبر الدال على ان يبيع المخبر باطل	١٩
بيان المخبر الدال على حكم المزينة والمناقلة	٢٢
بيان المخبر الدال على حكم بيع السنين	٢٢
بيان المخبر الدال على النهى عن بيع الغرر	٢٣
بيان المخبر الدال على النهى عن القبض الخ	٢٣
بيان المخبر الدال على النهى عن الاستيلاء الخ	٢٤
بيان المخبر الدال على كراهية بيع المحاضر للبادى	٢٤
بيان المخبر الدال على كراهية التفريق بين الام وولدها	٢٥
بيان المخبر الدال على ان ابيع يبطل اذا اشترط الخ	٣١
بيان المخبر الدال على الرخصة في ثمن الكلب الخ	٣٤
بيان المخبر الدال على النهى عن الغش في المعاملات	٣٥
باب الربا	٤٠
بيان المخبر الدال على ربا القرآن الخ	٤٣
بيان المخبر الدال على شرط التقابض الخ	٤٣
بيان المخبر الدال على الرخصة في بيع الحيوان	٤٣
بيان المخبر الدال على التشديد في الربا	٤٤
باب السلم	٤٤
بيان المخبر الدال على انه لا يصح السلم في المنقطع الخ	

٤٥	بيان المخبر الدال على انه لا يصح السلم في الحيوان
٤٦	باب الكفالة
٤٧	بيان المخبر الدال على مشروعية الكفالة بنوعها الخ
٤٧	باب المحوالة
٤٨	بيان المخبر الدال على جواز المحوالة بالديون دون الاهيان
٤٩	باب الشركة والمصارفة
٥٠	باب القضاء بيان المخبر الدال على ان من قضى بغير علم الخ
٥١	بيان المخبر الدال على ان تولية القضاء بين الناس الخ
٥٢	بيان المخبر الدال على فضل المحاكم الخ
٥٣	آداب القاضي
٥٣	بيان المخبر الدال على تحذير القضاة عن الظلم والجور
٥٣	باب الشهادة
٥٣	بيان المخبر الدال على ان الحاكم اذا علم صدق الشاهد الخ
٥٦	بيان المخبر الدال على عدم جواز شهادة المهدود في القذف
٥٧	باب الدعوى والبيئات
٥٧	بيان المخبر الدال على ان اليمين بدل عن البيعة
٦٥	بيان المخبر الدال على ان الرجلين يدعيان شيئاً الخ
٦٢	بيان المخبر الدال على ان الخارج وذا البدار اقاما الخ
٦٤	باب الاقرار
٦٥	باب الصلح
٦٥	بيان المخبر الدال على رفع المنازعة الخ
٦٦	باب الوديعة باب العارية
٦٧	بيان المخبر الدال على عدم تضمين العارية
٦٧	باب الهبة بيان المخبر الدال على قبول الهدايا
٦٧	باب القرض بيان المخبر الدال على فضل انتظار المعسر
٦٨	بيان المخبر الدال على ان المرأة لا تخرج شيئاً الخ

باب العمري والرقبي	٦٩
باب الاجارة بيان المخبر الدال على ان الاجارة لا تمع الخ	٧٠
بيان المخبر الدال على النهي عن استقذار الارض الخ	٧٢
بيان المخبر الدال على النهي عن مؤاجرة المستأجر الارض الخ	٧٣
بيان المخبر الدال على جواز الاستقذار على عمل معلوم	٧٣
باب الولاء بيان المخبر الدال على ولاء العتاقة الخ	٧٤
بيان المخبر الدال على ان الولاء لا يباع ولا يوهب	٧٤
باب الرهن بيان المخبر الدال على ان الرهن لا يمتنع بالسفر	٧٧
باب الحجر	٧٧
بيان المخبر الدال على عدم نفوذ تصرف المجنون الخ	٧٨
بيان المخبر الدال على عدم نفوذ تصرف الصبي الخ	٧٨
بيان المخبر الدال على ان الغلام اذا بلغ الخ	٨٠
بيان المخبر الدال على ان انبات العانة امانة ككليف	٨١
بيان المخبر الدال على البلوغ بالسن	٨٢
باب المأذون بيان المخبر الدال على ان العبد المأذون يملك الخ	٨٣
بيان المخبر الدال على ان المرأة ان تصدق الخ	٨٣
باب النصب	٨٤
بيان المخبر الدال على ان الشاة اذا دبحت بغير اذن الخ	٨٤
باب جنابة البهائم بيان المخبر الدال على ان لاضمان الخ	٨٦
باب الشفعة	٨٨
بيان المخبر الدال على شفعة الجوار الخ	٨٩
بيان المخبر المبين أي الجوار اقرب	٩٥
باب المزارعة والمساقاة	٩٥
باب الصيد	٩٨
باب الذبائح بيان المخبر الدال على ان قطع الاوداج الخ	١٠٢
بيان المخبر الدال على ان المذبح المرى الخ	١٠٣

صفحة	
١٢٤	بيان المخبر الدال على ان الضربة اذا اصابته المقتل المخ
١٠٤	باب ما يحل أكله وما لا يحل
١٠٥	باب المخبر الوارد في النهي عن أكل الضب
١٠٦	بيان المخبر الدال على حل أكل الارنب
١٠٦	بيان المخبر الدال على النهي عن محوم البحر الاحلية
١٠٧	بيان المخبر الدال على اباحة أكل الجراد
١٠٧	بيان المخبر الدال على حل أكل ما نضب عنه الماء
١٠٨	باب الاخصية
١٠٩	بيان المخبر الدال على ايجابها
١١٠	بيان المخبر الدال على أن المجذع من المملا يهزى فيها
١١٠	بيان المخبر الدال على ما يستحب من الضحايا
١١١	بيان المخبر الدال على التضحية بالمجذع السمين
١١١	بيان المخبر الدال على ان البقرة تعزى من سبعة
١١٢	بيان المخبر الدال على الاباحة في ادخار محوم الاضاحي
١١٣	بيان المخبر الدال على فضل أيام العشر
١١٣	باب الاستحسان
١١٣	باب كراهية الاكل والشرب في آنية الذهب والفضة
١١٤	بيان كراهية لبس الحرير للرجال
١١٤	بيان المخبر الدال على جواز لبس الحرير والذهب للنساء
١١٦	بيان المخبر الدال على قدر الحرير الذي يباح استعماله للرجال
١١٧	بيان المخبر الدال على اباحة لبس الخنزير
١١٩	بيان المخبر الدال على كراهية الاكل متكثرا
١١٩	بيان المخبر الدال على النهي عن أكل الرجل بالشمال
١٢٠	بيان المخبر الدال على استحباب اجابة الداعي
١٢٠	بيان المخبر الدال على جواز عبادة أهل الكتاب
١٢١	بيان المخبر الدال على تحريم اللعب بالالكالات المحرمة

بيان المخبر الدال على الرخصة في العزل	١٢١
بيان المخبر الدال على كراهية التكاف للضيف	١٢٢
بيان المخبر الدال على جواز زيارة القبور	١٢٣
بيان المخبر الدال على إباحة المدلواة الخ	١٢٤
بيان المخبر الدال على إباحة اتباع النساء المجنات الخ وكان حقه التأخير عما قبله	١٢٤
بيان المخبر المبيح لا كل مجنب المأجور من بلاد الكفار	١٢٤
بيان المخبر الدال على كراهية محوم المهر الأهلية والباثها	١٢٥
بيان المخبر الدال على كراهية محوم الخيل	١٢٦
بيان المخبر الدال على أن الحقيقة على الاختيار	١٢٨
بيان المخبر الدال على الرخصة في الأكل في آنية أهل الكتاب	١٢٨
بيان المخبر الدال على الرخصة في إخصاء البهائم	١٢٩
بيان المخبر الدال على ما يكره أكله من الشاة	١٢٩
بيان المخبر الدال على إباحة الشرب قائما	١٢٩
بيان المخبر الدال على إباحة رد السلام على المشرک	١٣٠
بيان المخبر الدال على أن المصروف في الدكون هو الله تعالى الخ	١٣٠
بيان المخبر المخترع من فضلك القوم الخ	١٣١
بيان المخبر الدال على النهي عن النظر في النجوم الخ وكان حقه التأخير عما قبله	١٣١
بيان المخبر الدال على النهي عن التداوى بالمحرم والنفس	١٣١
بيان المخبر الدال على الرخصة في رقية العين	١٣٢
بيان المخبر الدال على كراهية وصل النساء لشعر الخ	١٣٢
بيان المخبر الدال على كراهية القزع للصبيان	١٣٣
بيان المخبر الدال على الرخصة في المحضاب	١٣٤
بيان المحضاب بالمحشاء والسكر	١٣٤
بيان المخبر الدال على استحباب الصفرة في المحضاب	١٣٤

صفحة	
١٢٥	بيان المخبر الدال على كراهية المخضاب بالسواد
١٣٥	بيان المخبر الدال على الرخصة في البول قائماً
١٣٥	بيان المخبر الدال على ان الطيب لا يرد
١٣٥	بيان المخبر الدال على تحريم اتيان النساء في اديارهن
١٤٣	باب الاستبراء
١٤٣	باب بيع ارض مكة واجارثها وفيه المخبر الدال على ذلك
١٤٥	باب الاشربة
١٤٧	بيان المخبر الدال على ان حرمة الخمر لعينها قطعية
١٤٩	خبر ثان يدل على ما ذكرنا وفيه بيان المخبر الدال على النهي عن كل مسكر الخ
١٥٠	بيان المخبر الدال على العنب يصير للخمر
١٥٠	بيان المخبر الدال على ما يهل شربه من التبيذ وما يحرم الخ
١٥٨	ذكر خبر ثان يؤيد ما ذكرنا
١٥٩	المخبر الدال على النهي عن الخيلطين أولاً
١٦٠	بيان المخبر الدال على نسخ ذلك آخر
١٦١	بيان المخبر الدال على النهي عن الالتقاء في الدباء والمختم والنقيع
١٦٣	بيان المخبر الدال على نسخ ذلك
١٦٥	باب المجنابات
١٦٥	في الدابة تنفع برجاها
١٦٧	القصاص والديات
١٦٨	بيان المخبر الدال على معنى شبه العمد الخ
١٧٢	بيان المخبر الدال على الاستيناء في القصاص
١٧٥	بيان المخبر الدال على قتل المسلم بالذي
١٧٦	خبر آخر يؤيد هذا المرسل ويشده
١٧٧	بيان خبر ثان يؤيد ما ذكرنا
١٨٠	بيان تأويل الحديث الذي يضاد ما ذكرنا

صفحة	
١٨٢	ذكر ما يؤيد الذي ذهبنا اليه بالنظر والقياس
١٨٣	بيان المخبر الدال على ترك القود بالقسامة الخ
١٩١	بيان المخبر الدال على الترغيب في العفو عن القصاص
١٩١	بيان المخبر الدال على عفو بعض الاولياء عن القصاص
١٩٢	بيان المخبر الدال على ان دية الخطأ الخامس الخ
١٩٥	بيان المخبر الدال على قيمة الدية الخ
١٩٦	بيان المخبر الدال على حكم براحات النساء
١٩٧	بيان المخبر الدال على ان دية المسلم والذي سواه الخ
٢٠٢	بيان الوصايا وفيه ان الوصية مقدرة بالثلث
٢٠٤	من وصى بالصدقة عند الموت
٢٠٥	بيان المخبر الدال على ان السكفن في رأس المال
٢٠٥	بيان المخبر الدال على ان وصى اليقيم له ان يخاط الخ
٢٠٥	بيان المخبر الدال على نسخ الوصية للوالدين والاقارب
٢٠٧	الفرائض بيان المخبر الدال على ان المسلم لا يرث الكافر الخ
٢٠٨	بيان المخبر الدال على ان القاتل لا يرث
٢١٠	ميراث العصة
٢١٥	توريث ذوي الارحام
٢١٦	ذكر حجة المخالف والمجواب منه
٢١٨	ومما احتج به الامام على توريث ذوي الارحام
٢١٨	ومن حجة الامام
٢١٩	ومن حجة الامام
٢٢١	ومن حجة الامام
٢٢٢	بيان المخبر الدال على ان مولى العتاقة أولى بالميراث الخ
٢٢٥	ميراث المتلاعنين
٢٢٥	ميراث ولدا الملاعنة
٢٢٦	بيان المخبر الدال على عدم توريث من ليس بعصبة الخ

(تصويب الخط الواقع في هذا الجزء)

جميعه	سطر	صواب	جميعه	سطر	صواب
٧	٩	تقريب	٨٤	٩	تقريب
١٢	١٠	في	٨٥	٢٣	أخذت منه
١٣	٢٧	في كتابه	٨٧	٢٥	طاه
١٤	١	حكايات	٩٧	٢٦	ما أصابت وفي ذلك
١٥	٢٣	مارق آخر	١١٤		باللهامش خاطط
١٧	٦	ما كانت	١٢٠	٤	أديشرب بشماله
٢١	٢٥	القر	١٢	٢٧	دامس كره الخ
٢٢	٣	الشر	١٢٠	١٨	اليفته
٢٢	٦	عمر	١٢٢		باللهامش وهي الدم
٢٢	١٥	فقل			وفيه قروح كأن علة
٢٣	١٠	لكما			تدب عليه وتنهضه
٢٤	١٩	أهل البدو طمع الخ	١٣٧	١٣	الحجاني وأبنة الخ
٢٢	٢٢	ثم أخرجه	١٤٠	٢٦	وامطه
٣٧	٢١	والسنة	١٥٣	٨	فقل لها
٤٥	٢٣	عبد	١٦٦	١٣	أبابس
٥٥	٢٧	ذا الشهادتين	١٦٦	١٩	يحيى بن عبيد
٥٨	١٥	ولو	١٦٧	١١	أبن رباد
٥٨	١٩	كل مدح	١٧٧	١٢	ووروي
٥٩	٤	وترك العين	١٨٤	٣	دماكم
		بهذا النكول	١٨٧	١٤	قال فقال لي ذلك الخ
٦١	٧	والقرئ	١٩٥	١٠	بقينها
٧٠	٢١	الاجارة	١٩٨	١	رواه البخاري
٨	٥	من أبيه ومن	٢٠١	٨	أتم
٨٣	٢٥	من بيت زوجها			شيئا وقيل الخ

الجزء الثاني
من عقود الجواهر المنيفة • في أدلة مذهب الامام
أبي حنيفة • بما وافق فيه الاثني عشر
أو أحدهم جمع الامام والعلم الممام
الحبيب السيد السيد
محمد مرتضى الحسيني
تبعنا الله به
آمين

(الطبعة الاولى)

(بالمطبعة الوطنية بقرمستانسك)
(سنة ١٢٩٢ هـ / ١٩٧٤ م)



بسم الله الرحمن الرحيم

• (كتاب البيوع) •

(بيان المحر الدال على التصريح على القبارة والصدق فيها)
وهي أفضل بعد الجهاد (أبو حنيفة) عن الحسن بن الحسن عن أبي
سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال التاجر
الصدق مع النسيين والصديقين والشهداء يوم القيامة كذا رواه البخاري
عن طريق محمد بن الحسن عنه ورواه طه من طريق أبي المبارك عنه
وأخرجه الترمذي وأما كذا التاجر الصدوق الأمين وليس عندهما
يوم القيامة وأخرجه ابن ماجه وأما كذا أيضاً من حديث ابن عمر
بأن التاجر الأمين الصدوق المسلم مع الشهداء يوم القيامة (أبو حنيفة) عن
إسماعيل بن عمار السابري عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر القبار ثلاث مرات إنكم تبعثون يوم
القيامة فجاءوا الأمين بصدق كذا رواه ابن أبي العوام السعدي عن
طريق بشر بن زياد عنه وأخرجه الدارمي والترمذي وقال حسن صحيح

وابن ماجه وابن حبان والطبراني في الكبير واليعقوبي والبارودي وابن
قانع وابن جرير والنجاشي من طريق اسمعيل بن عبيد بن رفاعه عن أبيه
عن جده يلفظ بامعشر القصاران التجار يعيشون يوم القيامة بخسارا الا من
اتقى الله وبر وصديق وأخرجه البيهقي بهذا اللفظ عن البراء بن عازب
وعند الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس رفعه بامعشر القصاران
الله يا عثمكم يوم القيامة بخسارا الا من صدق وبر وأدى الامانة

• (بيان الخبر الدال على كراهية اليمين في البيع) •

(أبو حنيفة) عن الأعشى عن أبي وائل عن قيس بن أبي غرزة رضي الله
عنه قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يتبايع في الأسواق
وكان يسمى المماسرة فسمانا باسم هو أحب اليك من أسماء فقال بامعشر
التجاران هذا البيع يحضره الخلف في الأثمان فشربوه بالصدقة كذا
رواه أبو نعيم الأصماني وابن عبد الباقي من طريق بشر بن الوليد عنه ورواه
ابن خزيمة من طريق أبي نعيم وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن
ماجه والنجاشي يلفظ بامعشر التجاران هذا البيع يحضره الخلف والخلف
فشربوه بالصدقة وهذا النجاشي من حديثه أيضا يلفظ بامعشر التجاران
هذا البيع يحضره الكذب واليمين والباقي سواء وعند الترمذي من
حديثه أيضا بامعشر التجاران الشيطان والاثم يحضران البيع فشربوا
يحكم بالصدقة وقال حسن صحيح وماله فيه (قلت) وقيس بن أبي غرزة
بمعصية وراه وزاي مفتوحات الغفاري مصابي نزل الكوفة قروي له الأربعة
قاله المحفوظ في التقریب (تنبيه) وقع في نسخ السنن للبيهقي هذا
الحديث من طريق الأعشى عن قيس بن أبي غرزة ولم يذكر أبا وائل ولا بد
منه كما هو في رواية الامام ومثله عند أبي داود وابن ماجه وهو الصواب
وأمل سقوطه من السنن للبيهقي وقع من الكاتب

• (بيان الخبر الدال على النهي عن السلم في الفارق غير حينها) •

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال من باع عبدا وله مال فاسأل البائع الا ان يشترط المبتاع
معه كذا رواه البخاري من طريق الحسن بن زياد عن حمزة بن حبيب الزيات

والإيمن بن الأقر وأسد بن عمرو وأبي يوسف وأبي الجهم وعبد أبي المنذر
وكيع واسمعيل بن يحيى وعبد الله بن موسى وعبد العزيز بن خالد ويحيى
ابن نصر بن حبيب وعمر بن المهيم والمنذر بن علي والمعاذ بن عمران وسالم
ابن سالم كلهم عنه ورواه الأشتاني من طريق عبد الله بن محمد بن موسى عنه
ورواه ابن خسر ومن طريق الأشتاني ورواه ابن عبد الباقي من طريق
وكيع عنه وأخرج أبو داود النجاشي الأولى منه وابن حبان من حديث جابر
وأخرجه مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه والطحاوي
من حديث ابن عمر والبخاري عنه من باع نخلا بعتاه وفي تخريج الرافعي
للمعاني متفق عليه من باع عبدا من حديث ابن عمر (أبو حنيفة) عن أبي
الزبير عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من باع
نخلا مؤبرا أو عبدا له مال فالثمرة والمال للبائع إلا أن يشترطها المشتري كذا
رواه المحارقي وابن خسر ومن طريق محمد بن الحسن في الآثار عنه قال
وهو قول أبي حنيفة وبه تأخذ ورواه طلحة بن طريف أبي يحيى الحماني
وعبد الله بن موسى والإيمن بن الأقر عنه ورواه ابن الأثير من طريق
شبيب بن إسحاق والإيمن بن الأقر إلا أنه لم يذكر العبد وعباد بن صهيب
والحسن بن زياد وأبي يحيى الحماني عنه ورواه الأشتاني من طريق وكيع
عنه ورواه السكاكي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه وأخرجه
الطحاوي من حديث ابن عمر روى عنه بلفظ من اشترى عبدا ولم يشترط ماله
فلا شيء له ومن اشترى نخلا بعتا بغيرها ولم يشترط الثمرة فلا شيء له ومن
طريق أخرى عنه أن رجلا اشترى نخلا بعتا بغيرها صاحبها فقضى له النبي
صلى الله عليه وسلم فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الثمرة لصاحبها
الذي أبرها إلا أن يشترط المشتري (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تشتري ثمرة حتى تشق
كذا ورواه المحارقي من طريق اسمعيل بن يحيى عنه وأخرجه الشيخان
وأبو داود والطحاوي زادوا قيل وما تشق قال تصمات وتصفار ويوكل منها
لقت الطحاوي فقبل مجاب ما تشق وفي لفظ آخر عند مسلم وعن بيع الثمرة
حتى تشق وفي الباب عند الثخينين من حديث ابن عمر نهى عن بيع الثمرة

البيعتى بفتح الباء
والهاء بينهما خاء
مجمعة وقوله يحزر
بتقديم الزاى على
الراء وتقديم الراء
كفاى بعض الاصول
تخفيف كذا فى
شرح مسلم اهـ

حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري وفي لفظ آخر عند مسلم نهى عن
بيع النخل حتى ترهى وعن السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة ومن حديث
جابر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يطيب وفي لفظ
آخر حتى يبدو صلاحه ومن حديث ابن عباس نهى عن بيع النخل حتى
يؤكل وحتى يوزن قال أبو البختري الراوى عنه قلت ما يوزن فقال
رجل عنده حتى يحزر وعند البخارى من حديث انس رفعه نهى عن
بيع الفار حتى ترهى قال حتى تحمار وفي لفظ آخر تحمار وتصفار وعند
مسلم عن حميد بن انس زيادة ارايتك ان منع الله الثمرة ثم تسفل مال اخيك
وفي بعض طرق البخارى حتى يبدو صلاحها وقوله ارايتك ان تخ ليس
بوصول عنه فى كل طريق (أبو حنيفة) عن عطاء بن رباح عن ابي
هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تباع الفار حتى
تطلع الثريا كذا رواه الاثنان من طريق يوسف بن بكير عنه ورواه ابن
خبر ومن طريقه ورواه أبو نعيم الاصبهاني من طريق بشر بن الوليد عن
أبي يوسف عنه وروى الطحاوى من طريق عثمان بن عطاء بن عذابة عن
عن ابن عمر رفعه نهى عن بيع الفار حتى تذهب العاهة قال قلت متى
ذلك يا أبا عبد الرحمن قال طلوع الثريا وفي صحيح البخارى واخبرني خارجة
ابن زيد بن ثابت ان زيدا بن ثابت لم يكن يبيع غمار أرضه حتى تطلع الثريا
فيتين الا صفر من الاحر هكذا ترجمه مستشهدا ولم يصل من دونه (اعلم)
انه ذهب قوم الى ظاهر هذه الآثار فزهروا ان الفار لا يجوز بيعها
في رؤس النخل حتى تحمر او تصفر وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا هذه
الآثار ثابتة عندنا ولا يمكن تأويلها عندنا انه اراد بذلك النهى عن بيع
الفار قبل ان تكون فيكون البائع باعها ما ليس عنده وهو من نهى عنه وقد
دلت الآثار المقدمة على ان الفار المسمى من يبيعه قبل بدو صلاحها
هي المبيعة قبل كونها المسطحة فانتهى عن ذلك حتى تكون وحتى يؤمن
عليها العاهة فينتد يجوز السلم فيها (وقد) عنده هذا التأويل شاهدان
(الاول) في الصحيحين من حديث ابن عباس لما سأل أبو البختري عن السلم في
النخل فكان جوابه له في ذلك ما ذكر في حديثه من النهى عن بيع الفار

حتى يا كل منه أو يؤول كل وحتى يوزن هذا لفظ البخاري ولفظ مسلم
سألت ابن عباس عن بيع الفحل فدل ذلك على أن النهي انما وقع فيه لما
تولوا على بيع الثمار قبل أن تكون ثمارا (الثاني) في الصبيح أيضا
من قوله صلى الله عليه وسلم أرايت أن منع الله الثمرة ثم يأخذ أحدكم مال
أخيه فهذا أيضا دل على أن المنع انما هو من بيع ثم لم يكن له أن يكون
وانما الذي في هذه الآثار النهي عن السلم في الثمار في غير حينها وأما
بيع الثمار في أشجارها بعد ما ظهرت فان ذلك عندنا جائز صحيح لما تقدم
من حديث جابر في أول الباب من رواية الإمام وحديث ابن عمر من رواية
الطحاوي حيث جعل النبي صلى الله عليه وسلم فيما ذكره من الفحل لبايعها
الا أن يشترطها بمشاعها فيكون له باشرطه أياها ويكون بذلك مبتاعها
وقد أباح صلى الله عليه وسلم ما هنا بيع ثمرة قبل بدو صلاحها فدل ذلك
أن المحق المنهي عنه في الآثار الأول بخلاف هذا المعنى (فان) قلت انما
أجيز بيع الثمر في هذه الآثار لأنه مبيع مع غيره وليس في جواز بيعه
مع غيره ما يدل على أن بيعه وحده كذلك لا فاقدر أينا شيئا تدخل مع
غيره في البياعات ولا يجوز أفرادها بالبيع من ذلك الطرق والأقنية تدخل
في بيع الدور ولا يجوز أن تفرد بالبيع (قلت) أن الطرق والأقنية تدخل
في البيع وإن لم تشترط ولا يدخل الثمر في بيع الفحل إلا أن يشترط فالذي
يدخل في بيع غيره لا باشرطه هو الذي يجوز أن يكون مبيعاً وحده والذي
لا يكون داخل في بيع غيره إلا باشرطه هو الذي إذا اشترط كان مبيعاً فلم
يجوز أن يكون مبيعاً مع غيره إلا وبيعه وحده جائز ألا ترى أن رجلًا لو باع
داراً وفيها متاع أن ذلك المتاع لا يدخل في البيع وإن مشترطه الواشترطه
في شرائه الدار صار له كاشترطه أياها ولو كان الذي في الدار خمرًا أو خنزيرًا
فاشترطه في البيع فسد البيع فكان لا يدخل في شرائه الدار باشرطه
في ذلك إلا ما يجوز له شراؤه لو اشتراه وحده وكان الثمر الذي ذكرنا يجوز له
اشترطه مع الفحل فلم يكن ذلك إلا لأنه يجوز بيعه وحده (أو) ألا ترى أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحديث المتقدم من جابر وقرنه مع ذكره
الفحل ومن باع عبد الله مال فماله لبايعه إلا أن يشترطه المبتاع بفعل المال

البائع ان لم يشترطه المبتاع وجعله المبتاع باشرطه اياه وكان ذلك المال
لو كان خيرا او خيرا فسد بيع العبد اذا اشترط فيه وانما يجوز ان يشترط
مع العبد من ماله ما يجوز بيعه وحده فاما ما لا يجوز بيعه وحده فلا يجوز
اشترطه في بيعه لانه يتحققون بذلك ميسرا وبيع ذلك النقي لا يصلح وذلك
ايضا دليل صحيح على ما ذكرنا في الثمار الداخلة في بيع النخل بالاشترط
انها الثمار التي يجوز بيعها على الافراد دون بيع النخل فثبت بذلك ما ذكرنا
وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله تعالى وقد
قال قوم ان النهي الذي كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
الثمار حتى يبدو صلاحها لم يحسن منه على مريم ذلك واكبه كانه في
المشورة عليهم بذلك لكثرة ما كانوا يمتصون اليه فيه واحتجوا في ذلك بما
رواه البخاري في صحيحه عن سهل بن أبي حنيفة عن زيد بن ثابت رضي
الله عنه قال كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يبتاعون
الثمار فاذا جد الناس وحضر تقاضيم قال المبتاع انه اصاب الثمر الدمان
اصابه مرا من اصابه قشام عاهات يحضون بهاءة الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم لما كثرت هذه المخصوصة في ذلك فاما لا فلا يبيعوا حتى يبدو
صلاح الثمر كالثمرة يشربها الكثرة خصوصتهم فدل ذلك ان ما روي
في هذا الباب من النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها انما كان
هذا على هذا المعنى لا على ما رواه

• (بيان الخبر الدال على ان المبيع بما حكه المشتري بالقول

دون التفرق بالابدان) •

(أبو حنيفة) عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال من اشترى طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه كذا رواه
البخاري عن طريق يحيى بن نصر بن حاجب عنه وانوجه الشيخان
والطحاوي هكذا وفي لفظ عندهم من ابتاع بدل اشترى وفي آخره حتى
يقبضه وفي آخره حتى يكله ولم يقل البخاري حتى يكله وانوجه مسلم
والطحاوي ايضا من حديث ابن عمر يلعظ الامام (روجه) الاستدلال به
انه اذا قبضه حل له بيعه وقد يكون قابضه قبل افتراق بدنه وبدن بائعه

قوله الدمان بوزن
ما و ما ضم و مرا من
وقشام بوزن غراب
وقوله فاما الا انه
فان لا تتركوا هذه
المبايعة الخ فزيدت
ما و ادغمت النون
فيها وحذف العمل
اه

وأخرج الطحاوي والبيهقي من حديث سعيد بن المسيب قال سمعت
عثمان بن عفان رضي الله عنه يخطب على المنبر يقول كنت أشتري التمر
فأبيعه بربح إلا سمع فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اشتريت
فأصكتل وإذا بيعت فكل فكان من ابتاع طعاما لم ياكله فباعه قبل أن
يكله لا يبيع به إذا ابتاعه فأكاله وقبضه ثم يارق بأثمه فكل قد أجمع
أنه لا يحتاج بعد الفرقة إلى طاعة الكيل وتحول بين أكتياله إياه بعد
البيع قبل التفريق وبين أكتياله إياه قبل البيع فبدل ذلك أنه إذا كاله
أكتياله لا يعمل له يبعه فقد كان ذلك إلا أكتياله منه وهو له مالك وإذا كاله
أكتياله لا يعمل له يبعه فقد كاله وهو غير مالك له فثبت بما ذكر وقوع ملك
المشتري في المبيع باتباعه إياه قبل فرقة تكون بعد ذلك (وأما) من طريق
التجارة فقد رأينا الأموال تلك بعقود في أيدان وفي أموال وفي منافع وفي
أبضاع فكان ما يملك من الأرباح هو المالك فكان ذلك يتم بالعقد
لا بفرقة بعد العقد وكان ما يملك به المتافع هو الأرباح فكان ذلك أيضا
مما لو كان العقد لا بفرقة بعد العقد لتعارض ذلك أن يكون كذلك الأموال
المملوكة بسائر العقود من البيوع وغيرهات تكون محل حصة بالاقوال
لأن الفرقة بعدها قياسا وطرأ على ما ذكرنا في ذلك وهذا قول أبي حنيفة
وأبي يوسف وعمر بن محمد رحمهم الله تعالى وهو أيضا قول طائفة من أهل المدينة
وأبيه ذهب مالك وربيعة والنخعي وأهل الكوفة ورواه عبد الرزاق من
الثوري وأحمد بن أبي حنيفة والثوري إذا اجتمع على قول فاشد دليل به
(ذكر) إياه من ذلك والجواب عنه (أخرج) الشيخان من حديث ابن
عمر رفعه إياه على كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا يبيع
الخيار ولفظ النسائي التبايعان بالخيار ما لم يتفرقا وأخرج من حديث
حكيم بن حزام رفعه البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا وبيننا بورك لهما
في بيعهما وإن كذبا وكفاهما بركة يبيعهما ولثلاثة من طريق عمرو بن
شعب عن أبيه عن جده رفعه التبايعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن يكون
صفقة خيار ولا يعمل له أن يارق صاحبه خشية أن يستقبله والنسائي وابن
ماجه من حديث حمزة البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا ولا يبي داود وابن ماجه

من حديث أبي بردة مثله ولفظ الطحاوي من حديث ابن عمر رفعه كل
 بيعين فلا يبيع بينهما حتى يتفرقا أو يكون بيع خيار وفي لفظ آخره البيعان
 بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختر وعند الطحاوي أيضا
 من حديث حكيم بن حزام من طريق عبد الله بن الحارث عنه بلفظ البيعان
 بالخيار حتى يتفرقا أو ما لم يتفرقا والباقي كلفظ الثلاثة (وأخرج) الطحاوي
 أيضا من حديث أبي هريرة رفعه البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يكون
 بيع خيار (وأخرج) الطحاوي أيضا والبيهقي من طريق هشام بن حسان
 عن أبي الوضئ عن أبي هريرة أنهم اختصموا إليه في رجل باع جارية فنام معها
 البائع فلا أصبح قال لا أرضاها فقال أبو هريرة إن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وكان في عياش (وأخرج) الطحاوي والبيهقي
 أيضا من طريق جيل بن مرة عن أبي الوضئ قال نزلنا منزلا فباع صاحب
 لنا من رجل فرسا فآهنا في منزلنا يومنا وليتنا فلما كان الغد قام الرجل
 يصرخ فرسه فقال له صاحبه أنت قد بعته فاختصمنا إلى أبي هريرة فقال
 إن شئتما قضيت بينكما بفضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وما أراكم تتفرقا
 (فهذا) مجموع ما يعارض به القول الأول وهو الافتراق بالاقوال (قال)
 أصحاب القول الأول في تأويل هذه الآثار إذا قال البائع قد بع
 منك وقال المشتري قد قبلت فقد تفرقا وانقطع خيارهما وقالوا الذي كان
 لهما من الخيار هو ما كان للبائع أن يبطل قوله للمشتري قد بعته هذا العبد
 بألف درهم قبل قبول المشتري فانا قبل المشتري فقد تفرقا هو والبائع
 وانقطع الخيار وقالوا هذا كما ذكر الله تعالى في الطلاق وإن تفرقا بين الله
 كلام من سمعه فكان الزوج إذا قال للراة قد طلقك على كذا وكذا فقالت
 المرأة قد قبلت فقد باتت وتفرقا بذلك القول وإن لم يتفرقا بابتائهما قالوا
 فحسب ذلك إذا قال الرجل للرجل قد بعته كذا بكذا بكذا بكذا بكذا
 المشتري قد قبلت فقد تفرقا بذلك القول وإن لم يتفرقا بابتائهما (ومن)
 قال بهذا القول وفهم بهذا التفسير محمد بن الحسن رحمه الله تعالى (وقال)
 عيسى بن أبان في كتاب الحجة الفرقة التي تنقطع الخيار والمذكور في هذه

الاكتاف هي الفرقة بالابدان وذلك ان الرجل اذا قال للرجل قد بعثت
عبدى هذا بالف درهم قلل الخياط بذكر القول ان يقبل ما لم يفارق
صاحبه فاذا افترا لم يكن له بعد ذلك ان يقبل (قال) ولولا ان هذا الحديث
جاء ما علمنا ما يقطع ما للخياط من قبول الخياطية التي خاطبه بها صاحبه
واوجب له بها البيع فلما جاء هذا الحديث علمنا ان افتراق ابدانهما بعد
الخياطية بالبيع يقطع قبول تلك الخياطية (وقد روى) هذا التفسير
عن ابي يوسف قال عيسى وهذا أولى عما جمل عليه هذا الحديث لا تارائنا
الفرقة التي لها حكم فيما اتفقوا عليه هي الفرقة في الصرف فكانت تلك
الفرقة انما يجب بها فساد عقد متقدم ولا يجب بها صلاحه وكانت هذه
الفرقة المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في خيار المتبايعين ارا
جعلنا ما على ما ذكرنا فسد بهما ما كان تقدم من عقد الخياط وان جعلنا ما
على ما قال الذين جعلوا الفرقة بالابدان يتم بها كانت بخلاف فرقة الصرف
ولم يكن لها اصل فيما اتفقوا عليه لان الفرقة المتفق عليها انما يفسد بها
ما تقدمها اذ لم يكن تم حتى كانت (قاوي) الاشياء بها ان يعمل هذه
الفرقة المختلف فيها كالفرقة المتفق عليها فيجب بها فساد ما قد تقدمها
ما لم يكن تم حتى كانت ثبت بذلك ما ذكرنا (وعيسى) بن ابيان هذا من
اصحاب محمد بن الحسن ولما سئف كتاب الحجة وراة المأمون اعجب به
كثيرا وترجم على الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى ذكره الخوارزمي (قلت)
وحاصل ما فهم من تعريزه ان ابا يوسف يرى ان التفرق المذكور
في الحديث هو التفرق بالابدان بعد الايجاب قبل القبول (وحاصل)
ذكر من اولوية هذا الوجه انما هو في ان الفرقة موجهة للفساد
كما في الصرف قبل القبض وما ذكره يوجب التمام ولا تطرله في السرعة
فكان ما ذكرنا أولى لسكونه مراداً متاملاً (واضح) القائلون بفرقة الابدان
ان الخبر اطلق ذكر المتبايعين فقال البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا قالوا هما
قبل البيع وتساويا فانما اتبايعا صارا متبايعين فكان اسم التبايع
لا يجب لهما الا بعد العقد فوجب لهما الخيار واحتجوا ايضا بروي عن
ابن عمر في الصحابين من رواية نافع عنه كان اذا بايع رجلا فادان لا يقبله

قام فثنى هتية ثم رجع اليه وروا الطحاوي كذلك قالوا وهو قد جمع
 من النبي صلى الله عليه وسلم قول البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فكان ذلك
 عنده على التفرق بالأبدان وعلى أن البيع يتم بذلك ودل على أن مراد النبي
 صلى الله عليه وسلم كان كذلك أيضا واحتملوا أيضا حديث أبي هريرة
 الذي قدمناه آنفا حيث قال الذين اختصموا اليه ما أرا كما تفرقتما فكان
 ذلك التفرق عنده والتفرق بالأبدان ولم يتم البيع عنده قبل ذلك التفرق
 (والجواب) عن ذلك أما قولهم لا يكونان متبايعين إلا بعد أن يتعاقدا البيع
 وهما قبل ذلك متساويان فذلك اغفال منهم لسعة اللغة فانه يطلق على
 المتساويين اسم المتبايعين إذا قربا من البيع وإن لم يدونا تباعيا وقد سمعنا
 اسميل أو اسمحاق ذي صالقة يربيه من الذبح وإن لم يكن ذبح وفي الحديث
 لا يسوم الرجل على سوم أخيه وفي آخر لا يبيع الرجل على بيع أخيه
 ومعناهما واحد نقله الطحاوي (وقال) الزياهي وأما قولهم أذهما متبايعان
 بعد البيع فذلك ذكرنا أن الحقيقة فيه حالة البيع ولأنه محتمل أنه سمعناهما
 متبايعين لقربيهما من البيع كما سمى العبري خيرا (وأوضحه) خارج المختار
 فعال الأحوال ثلاثة حالة لم يوجد فيها الإيجاب ولا القبول وحالة وجد فيها
 كلاهما وحالة وجد فيها أحدهما فإطلاق اسم المتبايعين عليهم ما في الحالة
 الأولى والثانية مجاز باعتبار ما يؤول اليه وباعتبار ما كان تحت الحالة
 الثالثة أذهى جامعة قريبة إلى الحقيقة إذا الشارح أبقي الإيجاب ماداما
 في المجلس ليربط بالقول انتهى (وقال) الزياهي ونحنا صكنا له خيار
 القبول لأنه لو لم يكن له الخيار للزم البيع من غير اختيار إلا أنه لو دخل
 في ملكه وليس ذلك في وسع الموجب ولا وجب أن يرجع في هذه الحالة
 لأنه ليس فيه إبطال حق الغير انتهى فهذه معارضة صحيحة (وأما)
 ما ذكرناه من ابن عمر من فعله الذي استدلوا به على مراد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في الفرقة فإن ذلك محتمل عندنا ما قالوا ويحتمل غير ذلك قد يجوز
 أن يكون أشكات عليه تلك الفرقة ما هي فاحتملت عنده الفرقة بالأبدان
 على ما ذكرناه واحتملت عنده الفرقة بالأبدان على ما ذهب اليه عيسى بن
 أبان واحتملت عنده الفرقة بالأقوال على ما ذهب اليه الآخرون ولم يحضره

دليل يدل عليه انها حدها أولى منه مما سواه منها فقارقه بياته بيده احتياطا
 فأراد أن يتم البيع اتفاقا ولا يكون لبياعه تقصير البيع عليه أصلا (وقال)
 صاحب الايضاح هو تأويل الراوى ولا يصحكون جهة على غيره انتهى
 (وقال) الزيلعي تأويل الصافي عندنا لا يكون جهة انتهى (ومما) يعضد
 ان ابن عمر كان يفعل ذلك لقطع الاحتمال لما روى الطحاوى من طريق
 الزهرى من حمزة بن عبد الله ان ابن عمر قال ما أدركت الصفة حيا فهو من
 مال المتاع فدل ذلك انه كان يرى ان البيع يتم بالاقرار قبل الفرقة التي
 تكون بعد ذلك وان المبيع يتقل بتلك الاقوال من ملك البائع الى ملك
 المتاع حتى يهلك من ماله ان هلك فهذا ادل على مذهبه في الفرقة مما
 ذكرنا (وأما) ما ذكرنا عن أبي برزة فلا جهة لم فيه أيضا عندنا لان
 في الحديث المذكور قلنا أصبح أقام الرجل يسرج فرسه الخ وفيه ما أراكم
 تفرقما فقيامه الى فرسه مفارقة (وقال) الطحاوى قد أقام بعد
 البيع مدة يعلم ان كلامه ما قد قام الى ما لا بد منه من حاجة الانسان
 وقيامه الى صلاة يكون بذلك تارك لما كان فيه ومشتغلا بما سواه مما لو وقع
 مثله في صرفه تصارفاه قبل القبض لفسد الصرف فلذلك لو كان الخيار
 واجبا في البيع بعد هذه القطعته هذه الاشياء فدل ذلك على ان التفرق
 عند أبي برزة لم يكن بالابدان (غريبة) أو رد البيهقي في السنن في آخر
 باب خيار المتبايعين من طريق ابن المديني عن سفيان بن عيينة انه
 حدث الحسن بن محبوب عن محمد بن أبي ليلى عن ابي حنيفة قال فحدثنا به أبا حنيفة
 فقال ان هذا ليس بشئ رأيت ان كانا في سفينة الخ (قال) ابن المديني ان الله
 تعالى سألهم عما قال انتهى (أقول) وبالله التوفيق ان كان مراد البيهقي
 من ادراج مثل هذا في آخر الباب قصد ما نحن وبيانه في كل شئ لوجه الله
 تعالى لا دليل ولا نصية فهو في ابراده لا مثال ذلك بعزل عنه لانه أورده
 مورد التنقيص لسان هذا الامام العظيم قدره عند الله وعند الناس
 والاهتمام بجماعه (ولقد) كنت اسمع مشايخي دائما يقولون ان البيهقي
 متعصب وكنت لا اصدق ذلك وأهل حاله على محاسن حتى رأيت مثل
 هذا في كتابه وطاشا امامه التي تعلم مذهب ان ينقض عن أئمة الدين أو يطعن

في المجتهدين وهذه حكاية منكرة لا تليق بأبي حنيفة مع ما سارت به الركان
 ونهضت به كتب أصحابه ومخالفيه من ورعه وزهده ومخافته من الله
 تعالى وشدة احتياظه في الدين وقصده الحق ونصيحة المسلمين (وعلى)
 تقدير صحة المحكاية لم يرد بقوله ليس هذا بشي الحديث وإنما أراد ليس
 هذا الاحتجاج بشي يعني تأويله بالتفرق بالأبدان فلم يرد الحديث بل
 تأويله بأن التفرق المذكور فيه هو التفرق بالأقوال لقوله تعالى وإن
 يتفرقا يغن الله كلام من سمعه (ولهذا) قال أرايت لو كنا في سفينة أو ناول
 المتبايعين بالتساومين (وقول) ابن المديني أن الله سبحانه قال فلا
 شك فيه كل مشول عن قوله وقوله وهو مرضي الله عنه قد أعجبوا بأولهم وترك
 التصريح بتضاده (ثم) هو لم يثرد بإجتهاده في هذا القول بل واقفه عليه
 شيخ امامه الذي يقتدى به وتبعه من قبل والتورى والنسب وغيرهم بأن
 هذه العصية لمن تأمل (واقدهت) من الشيخ تقي الدين السبكي
 حيث قال في رسالته سماها النظر المصيب في حق التريب ما فيه
 ولقد سكنت من أيام نارت في القاية شرح الهداية لقاضي القضاة شمس
 الدين المروجي الحنفي رحمه الله تعالى مع فضيلة كانت عنده ومحنة لاهل
 العلم واحسان ولى به اجتمع فرأيت مذكريه ان البيهقي متعصب فاستقيمت
 هذه الكلمة وانتصت منها وانها الكلمة تملأ الفم وكيف تصدر من عالم
 أو يظنها أو يتوهمها ولا تصدر الا عن جهل وقلة من رتبة العلماء وما
 يجب ان يكون العلماء عليه من الاخلاص واعطاء العلم حقه واجلال الله
 والكلام في دينه وشرعيته والعصية في الجهال الذين لم يتدبروا شي
 من العلم فبيده فحس كيف بمن عنده شيء من العلم وأطال في ذلك الى ان قال
 وخطر لي ان هذا هو معنى ما شاع على السنة الناس ان محوم العلماء
 معومة لان الوقعة فيهم وقعة في الشريعة الى آخر ما قال (وانت) اذا
 عرضت هذا الكلام على الشيخ السبكي لم يقبله بحسب لانه قد راى امامنا
 ظاهره انه يقص أصل من أصول الشريعة على زعمه وصار في عداد من
 لم يعا بكلامه ومثل هذا لا يقوله الامتص (سئل) ان السروجي طاب
 في حق البيهقي أو ما سلم ان البيهقي والخطيب طابا في حق الامام فنسبنا اليه

قوله الامتصاص
 التواء في مصيب
 الرجل اه

أو شاة مصراة فهو بخير التظنين بعد أن يعلم المارضي أو فليردها وصاها
من تمر (وفي) لقط من اشترى من الغنم فهو بالخيار (وعند) البخاري
عن ابن مسعود قال من اشترى شاة بمائة فردها فليردها صاعا من تمر
ممسكها ذكره موقوفاً ولم يخرج مسلم عن ابن مسعود في التصريفة شيئا
لاموقوفاً ولا مرفوعاً (وأخرج) الطحاوي من طريق محمد بن سيرين
وخلاس بن عمرو عن أبي هريرة رفته من اشترى شاة مصراة أو لقيمة مصراة
فعلها فهو بخير التظنين بين أن يختارها وبين أن يردّها وأما من طعام
(قال) الطحاوي فذهب قوم إلى أن الشاة المصراة إذا اشترها رجل
فعلها فلم ير من خلافها فيما بينه وبين ثلاثة أيام كان بالخيار أن شاء أمسكها
وإن شاء ردّها ودمها صاعا من تمر (واحتجوا) في ذلك بهذه الآثار
(ومن) ذهب إلى ذلك ابن أبي ليلى إلا أنه قال يردّها ويردها قيمة صاع
من تمر (وكان) أبو يوسف أيضا قال بهذا القول في بعض أماليه غير أنه
ليس بالمشهور عنه (وخالف) ذلك مسكته آخرون فقالوا ليس للشرى ردّها
بالعيب وإن كانه يرجع إلى البائع بنقصان العيب (ومن) قال ذلك
أبو حنيفة ومحمد بن الحسن وذهبوا إلى أن مروي عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في ذلك مما قد تقدم في هذا الباب من روى (فروى) عنهم
هذا الكلام مجلا (ثم) اختلف عنهم من بعد في الذي نسخ ذلك ما هو
(فقال) محمد بن شعاع فيما أخبرني عنه ابن أبي عمير أن نحوه قوله صلى
الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما يتفرقا لما قطع بالفرقة الخيار ثبت
بذلك أن الخيار لا أحد بعدها إلا أن استثناء بقوله لا يبيع الخيار
(قال) الطحاوي وهذا التأويل عندي فاسد لأن الخيار الممحل
في المصراة الخما هو خيار عيب وخيار العيب لا تقطعه الفرقة (الأنرى)
أن رجلا واشترى عبدا فقبضه وتفرقا ثم رأى به عيبا بعد ذلك أن لمرده
على بآئمه باتفاق المسلمين ولا يقطع ذلك التفرق المروي في الآثار المذكورة
عنه صلى الله عليه وسلم في ذلك فذلك المبتاع للشاة المصراة إذا قبضها
فاحتلها فاعلم أنها على غير ما كان ظاهره منها وكان ذلك لا يعلمه في احتلا به مرة
ولا مرتين جعلت له في ذلك هذه المدة وهي ثلاثة أيام لاحتلها في ذلك فيقف

على حقيقة ما هي عليه فان كان باطنها كظاهرها فقد لزمتها واستوفى بها
اشترى وان كان ظاهرها مختلفا باطنها فقد ثبت العيب ويجب له ردها به
فان ساء بعد الثلاثة الايام فقد حلتها بعد علمه بعيبها فذلك رضا منتهيها
فلهذه العلة وجب بها فساد التأويل المذكور (وقال) عيسى بن ابيان
في كتاب المحبة صكان ما روى من الحكم في المصراة بما في الآثار الاول
في وقت ما كانت العقوبات في الذنوب يؤخذ بها الاموال (من) ذلك ما روى
في الزكاة انه من اداها طائعا فله اجرها والا اخذنا ما منه وضررنا له عزيمة
من عزيمات ربنا (ومن) ذلك ما روى في حديث عمرو بن شعيب في سارق
المرة التي لم يصرزاته يضرب جلدها فكالها ويغرم مثلها فان كان الحكم في
اقل الاسلام كذلك حتى سمع الله الربا ردت الاشياء المأخوذة الى ما تأمنا
ان كانت لها امثال والى قيمتها ان كانت لا امثال لها (وكان) صلى الله عليه
وسلم قد نهى عن التصرية وان يبيع المحلات خلاية ولا يجل خلاية مسلم
فكان من فعل ذلك وياع ما قد جعل يبيعه مخالفا لما أمر به رسول الله صلى
الله عليه وسلم ودان خلاية ما نهى عنه كانت حقوقه في ذلك ان يجعل اللبن
المألوب في الايام الثلاثة للشترى بصاع من تمر وامله يساوى اصعا كثيرة
ثم نسخت العقوبات في الاموال بالمعاصي وردت الاشياء الى ما ذكرنا فلما
كان ذلك وجب رد المصراة بعيبها وقد زايها اللبن علمنا ان ذلك
البن الذي اخذ المشتري منها قد كان بعضه في ضرعها في وقت وقوع البيع
عليها فهو في حكم المبيع وبعضه حدث في ضرعها في ملك المشتري بعد وقوع
المبيع عليها فذلك للشترى فلما لم يمكن رد اللبن بكامله على البائع اذ كان
بعضه مما لم يملك يبيعه ولم يمكن ان يجعل اللبن كله للشترى اذ كان ملك بعضه
من قبل البائع يبيعه اياه الشاة التي قد ردها عليه بالعيب وكان ملكه له
يبيعه من الثمن الذي وقع به البيع فلا يجوز ان يرد الشاة بجميع الثمن
ويكون ذلك اللبن ماله بخير فمن فلا كان ذلك كذلك منع المشتري من
ردها ورجع على بائعه ببقية ما ان صيها (قال) عيسى وهذا وجه حكم بيع
المصراة (قال) الطبراني وقد رايت في ذلك وجهها واشبهه عندي بنسخ هذا
الحديث من ذلك الوجه الذي ذهب اليه عيسى وذلك ان لبن المصراة الذي

احتليه المشتري منها في الثلاثة الايام التي احتلها فيها قد كان بعضه في ملك
البائع قبل الشراء وحدث بعضه في ملك المشتري بعد الشراء لانه قد احتلها
مرة بعد مرة فكان ما كان في يده البائع من ذلك مبيعا اذا وجب تقض البيع
في الشاة وجب تقض البيع فيه وما حدث في يد المشتري من ذلك فاعفا كان
ملكه بسبب البيع ايضا وحكمه حكم الشاة لانه من يدها هذا على مذهبننا
وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل لشري المرأة بعد ردها جميع
لبنها الذي كان حليبه مثوبا بالصاع من الفم الذي اوجب عليه رده مع
اشاة وذلك لانه حيث قد تلف او تلف بعضه فكان المشتري قد ملك
ابنا دينا بصاع تمر دين قد عمل ذلك في بيع الدين بالدين ثم نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم من بعد عن بيع الدين بالدين بما روى عن ابن عمر ان
النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكالئ بالكالئ يعني الدين بالدين
فتصح ذلك ما كان تقدم عنه مما روى عنه في المرأة وقد ثبت عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة وغيره قوله المخرج بالضممان
وقلته العلماء بالقبول وزعمت أنت ان رجلا لو اشترى شاة حليها ثم اصاب
بها عيبا غير الثقيل أنه يرددها ويكون الابن له وكذلك لو كان مكان الابن
ولده لده ردها على البائع وكان الولد له وكان ذلك عندك من المخرج الذي
بهما النبي صلى الله عليه وسلم للشري بالضممان ليس يفسد الصاع الذي
توجبه على مشتري المرأة اذا ردها على البائع بالتصيرية ان يكون عوضا
عن جميع الابن الذي احتليه منها الذي كان بعضه في خرعهما في وقت
وقوع البيع وحدث بعضه في خرعهما بعد البيع أو يكون عوضا عن الابن
الذي كان في خرعهما في وقت وقوع البيع خاصة فان كان عوضا عنهما فقد
نقضت بذلك أصلك الذي جعلت به الابن والولد للشري بعد الرد بالعيب
لأنك جعلت حكمهما احكم المخرج الذي جعله النبي صلى الله عليه وسلم
للشري بالضممان وان كان ذلك الصاع عوضا عما كان في خرعهما في وقت
وقوع البيع خاصة والباقي سالم للشري لانه من المخرج فقد جعلت للبائع
مما عا دينا بدين وهذا غير جائز في قولك ولا في قول فسيرك فعلى أي
الوجهين كان هذا المعنى عندك فانت به نارك أصلا من أمرك وقد كنت

أنت بالقول يفسخ هذا المحكم في المصراة أولى من غيرك لأنك أنت قهـل
الذين في حكم الخراج وغيرك لا يجعله محكمات انتهى (تبيينه) قد عرفت
البياني باب الدليل على أنه لا يجوز شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام وذكر
فيه حديث المصراة ولا يفتى أنه لا جهة فيه إذ جعل فيه الخيار للشري ولا
رضا البائع ولا يأن بشرط عند العقد فتأمل * * *

• (البيع الفاسد) •

(اعلم) أن البيع على أربعة أقسام (صحیح) وهو الم شروع بأصل ووصف
ويفيد المحكم بنفسه إذا خلا من الواقع (وباطل) وهو غير مشروع أصلا
(وفاسد) وهو شروع بأصل بدون وصفه وهو يفيده المحكم إذا اتصل به
القصد (وموقوف) وهو يفيده المحكم على سبيل التوقف وامتنع تمامه
لأجل غيره وهو بيع ملك الغير قاله الزيلعي (وفي) شرح المختار البيوع
فومان صحيح وفاسد والصحيح فومان لازم وغير لازم والفاسد على نوعين فوري
وهو في صلب العقد وضعف والبيع الفاسد يفيده الملك بالقبض فلا فاسد
لشافعي والفاسد أكثر وأعم لا شقاه على الباطل والمكروه في كل باطل
فاسد ولا عكس (وفي) صدر الأثر أربعة لا فرق بين الباطل والفاسد
عند الشافعي * * *

• (بيان المختار الدال على أن بيع الخمر باطل) •

(أبو حنيفة) عن محمد بن قيس بن مخزومة الحمداني أنه سمع عمر بن الخطاب
رضي الله عنه يسأل عن بيع الخمر وأكل ثمنها فقال سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول قاتل الله اليهود ودمرت عليهم أنصوم فمروا كلهم
واسقوا كل ثمنها إن الله حرم بيع الخمر وشراءها وأكل ثمنها كذا رواه
ابن عسرو من طريق الحسن بن زياد عنه (وأخرجه) مسلم من حديث
جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام
الفتح يقول وهو بمكة إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير
والأصنام فقبل بإرسال الله أربابهم الميتة فانه يطلى بها السفن
ويدهم بها المجلود ويستصبح بها الناس فتسال لا هو حرام ثم قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم عند ذلك قاتل الله اليهود إن الله حرم عليهم شعورهم

أجلوه ثم ياعوه فأكلوا ثمنه (وأخرجه) من حديث ابن عباس قال بلغ عمر
 أن سمرة باع خمر فقال قاتل الله سمرة لم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال من الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها فباعوها (وعند)
 البخاري باع عمر أن ملأ ما باع خمر فقال قاتل الله فلان لم يبق سمرة وفي
 بعض آله نقله عن أبي علي عليه وسلم قاتل الله اليهود (وأخرجه) مسلم
 أيضا من حديث أبي هريرة رفعه قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم
 فباعوها فباعوها (وفي) لفظ آخر حرمت عليهم الشحوم فباعوها
 وأكلوا ثمنه (وأخرج) أيضا من حديث ابن عباس رفعه أن الذي حرم
 شربها حرم بيعها (ومن) حديث أبي سعيد الخدري رفعه أن الله حرم
 الخمر فمن أدركته هذه الآية وعنده منسأة فلا يشرب ولا يبيع الحديث
 وقد تقدمها مسلم عن البخاري (قال) الزبيري يبيع الميتة والدم والمخزير
 والمحرم باطل لعدم ركن البيع وهو مبادلة المال بالمال فلو ملكوا عند
 المشتري لم يضمن لأن العقد في الباطل غير معتبر فيبقى القبض بإذن المالك
 وقيل يضمن لأنه لا يكون أدنى حالا من القبض على صوم الثراء وقيل
 الأول قول أبي حنيفة والثاني قول صاحبيه (والأصل) فيه أن يبيع
 ما ليس بمال عند أحد كالمخمر والدم والميتة التي ماتت حنف اتفها باطل
 وإن كان ما لا عند البعض كالمخمر والمخزير والوقوذة فإن هذه الأشياء مال
 عند أهل الذمة فإن بيعت يدين في الذمة فهو باطل وإن بيعت بعين فهو فاسد
 في ما يقابلها حتى تلك وتضمن بالقبض باطل في حق نفسها حتى لا تضمن
 ولا تلك بالقبض لأن ما غير متقومة لما أن الشرع أمر بآهانتها وفي عليكها
 مقدم مقصود العزار لها فكان باطلا وذلك بأن يشتر بها يدين في الذمة
 لأن الثمن من الدرهم والدنانير غير مقصودة وانما هي وسائل والمقصود
 تحصيلها فكان باطلا ذلها نفعها وإن لم تكن مقصودة بأن كانت دينا في الذمة
 كالأرض لأن المقصود تحصيل ما يقابلها وفيه أعزأله لا المال لأن الثمن
 يبيع لما ذكرنا والأصل المبيع وكذا إذا كانت معينة قويحت بعين مقايضة
 من رواد في حق مائة بأها باطلا في حقها (أبو حنيفة) عن محمد بن قيس
 أن رجلا من ثقيف يكي أبا عامر كان يهدي إلى النبي صلى الله عليه وسلم

في كل عام راوية من خمر فا هدى اليه في العام الذي حرمت فيه الخمر راوية
خمر كما كان يهديها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا طمر ان الله
تعالى حرم الخمر فلا حاجة لنا في خمرك فقال رجل خذها ويبيعها واستمن
بشئها على حاجتك فقال ان الله تعالى حرم شربها وحرم بيعها واكل ثمنها
كذاروا ما الحسن بن زياد عنه وان خرج مسلم من طريق عبد الرحمن بن ولة
السبائي انه سأل ابن عباس عما يصير من العنب فقال ابن عباس ان
رجلا هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم راوية خمر فقال له هل علمت
ان الله قد حرمها قال لا قال فسار انسا ما فقال له رسول الله صلى الله عليه
وسلم بم ساررتة قال امرته ان يبيعها فقال ان الذي حرم شربها حرم بيعها
قال ففتح المازاة حتى ذهب ما فيها تفرد مسلم بهذا الحديث عن البخاري
» (بيان الخبر الدال على حكم المزابنة والمساكلة) »

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه
وسلم نهى عن المزابنة والمساكلة كذاروا المحارفي وهو متفق عليه وزاد
مسلم وزعم جابر ان المزابنة بيع الرطب في الفحل بالقر كبل والمساكلة
في الزرع على نحو ذلك بيع الزرع القائم بالمحج كبل

» (بيان الخبر الدال على حكم بيع السنين) »

(أبو حنيفة) عن يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الوليد عن جابر رضى الله عنه
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المساكلة والمزابنة وان يشتري الفحل
سنة أو سنتين كذاروا طلحة وابن خنل وعند ابن عبد الباقي وابن خسرو
وطلحة أيضا (أبو حنيفة) عن زيد بن أبي انيسة عن أبي الوليد عن جابر رضى
الله عنه (اما) بيع السنين فأتخرج مسلم في حديث جابر بلفظ نهى عن
المساكلة والمزابنة والمعاومة والخسارة (قال) أحد الرواة بيع السنين
في المعاومة (وعنه) أيضا نهى عن كراء الارض وعن بيعها السنين ولم يذكر
البخاري بيع السنين (وانخرجه) أبو داود والترمذي والنسائي وابن
حبان (وفي) شرح المختار المزابنة بيع القر على الفحل بقر مجذوذ
مثل كبله خرصا والمساكلة بيع المحطة في منبها بمحطة مثل كبلها خرصا
ولا يجوز ان النهى المتقدم ولانه باع بمكيل من جنسه فلا يجوز بطريق

الخمر من كانا كاتا موضعين على الارض او كانا على الفحل لانه فيه شبهة
 الربا والشبهة في باب الربا ملحقه بالحقيقة في التمريم ويحسد ابيع الغنم
 بالزبيب على هذا (وقال) الشافعي يجوز شراء التمريم على زبيب الفحل
 بقرمحذ وذ على الارض خرصا فيمادون نجسة اوسق ولا يجوز فيه بازاد على
 نجسة اوسق وفي قدر نجسة اوسق قولان (ودليكه) نهى عن الترابسة
 ورخص في العرايا زهوان يتباع ثمرا محذوذا بغير مباحرا على الفحل فيما
 دون نجسة اوسق (قلنا) المريم هي النجاسة لانه يتار به ان يبت الرجل
 ثمرة فحله في يستاقه ثم يبتى على المريم أي الزايب بدخول المريم له
 في يستاقه كل يوم ولا يرضى من تقيبه خلف الوعد والرجوع في المية فيعطيه
 مكان ذلك ثمرا محذوذا بالخرص دفعا للضرر عن تقيبه وتناديا عن الخلف
 في الوعد وهو عندنا جائز لان الموهوب لم يصير ملكا له وهو بده نادام متصلا
 بملك الواهب فيما يعطيه من التمير ولا يكون عوضا عنه بل هدية مبتدأة
 (وانما) هي بيعا محذوذا لانه في الصورة هو من يعطيه واتفق ان ذلك
 كان فيمادون نجسة اوسق فبان الراوى ان النجاسة مقصورة عليه
 ففعل كما وقع عنده وسكت عن السبب والفعل على هذا اولى كبر لا تشاد
 الاثارات تهى وتفصيله في شرح معاني الآثار للطحاوي

(بيان الخبر الدال على النهي عن بيع الغرر)

(ابو حنيفة) من نافع من ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن بيع الغرر كذا أخرجه البخاري عن طريق أبي أحمد الزبيري
 عنه (ورواه) الثوري عن ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر فرواه مثله
 (واسلم) عن أبي هريرة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
 المحصاة وعن بيع الغرر بقدره مسلم عن البخاري وأخرجه أحمد وأبو داود
 (وفي) مستدرك أحمد من حديث ابن مسعود ولا تشتروا السمك في المساء فانه غرر
 وانما لم يحد ذلك لانه باع عمالا ملكه (وقد) أخرجه أحمد وموقوفا ومروط من
 طريق يزيد بن أبي زياد عن السيب بن رافع عن ابن مسعود قال البيهقي
 فيه ارسال من السيب وعبد الله والصحح وقته وقال الدارقطني في العلل
 اختلاف فيه والصحح وقته وكذا قال الخطيب وابن الجوزي ورواه أبو بكر

ابن أبي عامر في كتاب البيوع له من حديث عمران بن حصين مرة وما
بلفظ نهى عن بيع ما في خروجه الماشية قبل ان تحلب وعن المجنب في
بطون الانعام وعن بيع السمك في الماء وعن المضامين واللاقح وجبل
الحبلة وعن بيع الغرر ورواه مالك عن أبي حارم عن سعيد بن المسيب
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر

• (بيان الخبر الدال على النهي عن التبش وعن بيع الحصاة) •

(أبو حنيفة) عن أبي هريرة عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله
عنهما قالا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخطب الرجل على خطبة
أخيه ولا يسوم على سوم أخيه ولا يشك امرأة في عتقها ولا على حاتها
ولا تسأل طلاق أختها لتكفي ما في عتقها فان الله هو رازقها (وقال) من
استاجر أجيراً فليعلم أجره ولا تناسجشوا ولا تبايعوا بالقاء الحجر كذا رواه
محمد بن الحسن في الآثار عنه بطوله ورواه البخاري عن طريق الميثم بن
الحكم عنكم وابن خمره عن طريق عباد بن الأوام (ومن) طريق أبي
هريرة البخاري عن جده ثلاثتهم عنه إلا ان حديثهم انتهى إلى قوله وليعلمه
وقد تقدم هذا الحديث في أبواب النكاح (وفي) المتفق عليه من حديث
ابن عمر وأبي هريرة رفعاً نهى عن التبش وعند مسلم من حديث أبي هريرة
رفعاً نهى عن بيع الحصاة (وأخرج) ابن الجارود في منتهى بلغة
لاتبايعوا بالقاء الحصاة (وقال) محمد بن الحسن اما قوله ولا تناسجشوا
فالرجل يبيع البيع فيزيد رجل آخر في القس وهو لا يريد أن يشتري لبيع
بذلك فبشره فيشره ذلك على سوءه وهو التبش (وأما) قوله ولا تبايعوا
بالقاء الحجر فهذا بيع كان في الجاهلية يقول أحدهما إذا أقيمت الحجر فقد
وجب البيع فهذا مكرره وهو تعليق بالشرط والبيع فاعديه (وقال)
الزيلي وإنما يكره التبش فيما إذا كان الراغب في السلامة يطالب بمثله
وأما إذا طلبه بدون ذلك فلا بأس بأن يزيد حتى تبلغ قيمته

• (بيان الخبر الدال على النهي عن الاستيلاء على سوم أخيه) •

(أبو حنيفة) عن حماد بن براهيم عن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله
عنهما قالا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يستأمن الرجل على سوم

أخيه كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومن طريق ابن خسرو ورواه محمد بن الحسن عنه إلا أنه قال لا يسوم وفي المتفق عليه من حديث ابن عمر رفعه لا يبيع بعضكم على بيع بعض (وفي) لفظ آخر لا يبيع الرجل على بيع أخيه والمراد بالبيع الشراء (وزاد) التثنية حتى يتساع أو يذر (ومن) حديث أبي هريرة رفعه لا يسوم المسلم على سومة المسلم وفي لفظ آخر وان يستام الرجل على سومة أخيه (قال) الزبلي وانما يكره الاستيام فيما اذا جف قلب البائع الى البيع بالثمن الذي سواه المشتري وأما اذا لم ينجح فإيه ولم يرض به فلا بأس أخيراً ان يشتري بأزيد لان هذا يبيع من يزيد

• (بيان الخبر الدال على كراهية بيع المحاضر للبادي) •

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبيع حاضر لباد كذا رواه ابن خسرو من طريق الوليد بن شجاع عن أبيه عنه (وأخرجه) مسلم بزيادة وهو الناس يرزق الله بعضهم من بعض (أبو حنيفة) عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع حاضر لباد كذا رواه طه من طريق أبي حاتم عنه وأخرجه الشيخان من حديث ابن عمر وأبي هريرة وابن عباس زاده لم قال طاووس فقلت لابن عباس ما قرله حاضر لباد قال لا يكرهه سمارة (وعند) مسلم أيضاً من حديث أنس بزيادة وان كان أخاه أو أباه (قال) صاحب الهداية هذا اذا كان أهل البلد في حط وهورز وهو يبيع من أهل البلد طمعاً في الثمن الغالي لما فيه من الاضرار لهم وأما اذا لم يكن كذلك فلا بأس به لانعدام الضرر (وفي) شرح المختار هو ان يجلب البادي السلعة فيأخذها المحاضر لبيعها له بعد وقت بأعلى من السعر الموجود وقت الجلب

• (بيان الخبر الدال على كراهية التفريق بين الأم وولدها) •

(أبو حنيفة) عن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (قال) أقبل زيد بن حارثة برقيق من اليمن فاحتاج الى نفقة ينفقها عليهم فباع غلاماً من الرقيق كان مع أمه فلما قدم على النبي صلى الله عليه وسلم تصفح الرقيق فقال مالي أرى هذه والله قال احببنا الى نفقة فبعنا ولدها فامر برده كذا

رواه الحارثي من طريق عبيد الله بن موسى عنه ورواه ابن خسرو من طريق حمزة بن حبيب الزيات عنه الا انه قال ابو حنيفة عن عبيد الله بن الحسن ابن علي بن ابي طالب ورواه الاشناني من طريق الحسن بن محمد بن علي عن ابي يوسف عنه كذلك ورواه محمد بن الحسن في الاثر عنه ثم قال وبه نأخذ بكرة ان يفرق بين والدته وولدها اذا كان صغيرا وكذا بين الاخوين وكل ذي رحم محرم اذا كانا صغيرين او كان احدهما صغيرا واما اذا كانوا كبارا فلا بأس به وهذا كله قول ابي حنيفة ورواه الحسن ابن زياد ايضا عنه (واخرجه) ابو داود من حديث علي انه فرق بين جارية وولدها فنهاه النبي عليه السلام عن ذلك ورد اليه وبيعه وسكت ذلك أخرجه الدارقطني والمحاكم وفي الباب حديث ابي ايوب من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة رواه الترمذي والدارقطني والمحاكم (وعند) ابن ماجه من حديث ابي موسى لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرق بين الولد ووالده وبين الاخ وأخيه وكذلك أخرجه الدارقطني (بيان الخبر الدال على ان البيعة يبطل اذا اشترط فيه ما ليس منه) (ابو حنيفة) عن ابي يعقوب عن حدثه عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم انه بعث عتاب بن اسيد الى مكة فقال انهم من شرطين في بيع وعن بيع وسلف وعن بيع ما لم يضمن وعن بيع ما لم يقبض كذا رواه الحارثي من طريق بشر بن الوليد عن ابي عبد كلاً ما عن ابي يوسف عنه واللفظ للاخير ورواه طهمة والاشناني من طريق بشر بن الوليد ورواه ابن خسرو من طريق الاشناني (ابو حنيفة) عن يحيى بن عبيد الله بن موهب الشعبي القرشي الكوفي عن عامر الشعبي عن عتاب بن اسيد ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان ينهي قومه فذكره كذا رواه طهمة من طريق جعفر بن عوف عنه وفيه اقطاع فان الشعبي لم يدرك عتابا وابن موهب ضعيف (ابو حنيفة) عن علي بن عامر عن عبد الله بن عبد الواحد عن عتاب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له انطلق الى اهل الله فانهم عن اربع خصال فذكره كذا رواه طهمة من طريق حمزة بن حبيب الزيات عنه ورواه ابن خسرو من طريق محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد

عنه (أبو حنيفة) عن يحيى بن عمار عن رجل عن عتاب بن النسي صلى الله عليه وسلم قال له انه أهلك فذكره مسكذا رواه محمد بن الحسن في الآثار والحسن بن زياد في مسنده كلاهما عنه ورواه طلحة وابن عمر ووالكلابي (قال) الشريف المحمدي في التذكرة صوابه يحيى عن عمار الشعبي ثم قال يحيى بن عبيد الله المحمدي عن عمار الشعبي عن رجل عن عتاب انتهى (وأخرجه) ابن ماجه من حديث إيث بن أبي سليم عن عطاء عن عتاب بن أسيد ان النبي صلى الله عليه وسلم لما بعثه الى أهل مكة نهاه عن ساف مالم يضمن (وأخرجه) البيهقي من حديث ابن اسحاق عن صفوان بن يحيى ابن أمية عن أبيه قال استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم عتاب بن أسيد على أهل مكة فقال اني أمرت على أهل الله بتقوى الله لا يأكل أحدكم من ربح ما يضمن وانهم عرساف ويبيع وعن الصفتين في البيع الواعد وان يبيع أدهم ما ليس عنده (قال) الذهبي في اختصار السنن سنده جيد (وأخرجه) أيضا من حديث اسمعيل بن أمية عن عطاء عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عتاب اني قد بعثتك الى أهل الله وأهل مكة فانهم من يبيع مالم يقبضوا ورجع مالم يضمنوا وعن قرصن ويبيع ومن شرط في بيع رهن يبيع وساف (ثم قال) تفريده يحيى بن صالح الأسدي عن اسمعيل وهو منكر هذا السند وأخرجه أيضا من طريق الثوري عن ابن عجلان وعبد الملك بن أبي سليمان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث عتاب بن أسيد فنهاه عن شرطين في بيع وعن ساف ويبيع وعن يبيع ما ليس عندك وعن ربح مالم يضمن (وأخرجه) الطبراني في الأوسط عن أبي عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعتاب فذكره بلفظه المتقدم (وقال) محمد بن الحسن في الآثار قاما قوله ساف ويبيع فالرجل يقول للرجل أبيع عبدك هذا بكذا وكذا على ان تقرضني كذا وكذا أو يقول تقرضني كذا وكذا على ان أبيعك كذا فلا ينبغي هذا (وقوله) شرطين في بيع فالرجل يبيع الشيء بالالف المحالة الى شهر بالفين فيقع هذا البيع على هذا وأنه لا يجوز (وأما قوله) ورجع مالم يضمن فالرجل يشتري الشيء فيبيعه قبل ان يقبضه يرجع فذلك لا يجوز

(قلت) وقد تقدم هذا مفصلا (أبو حنيفة) عن عمرو بن شعيب عن
 أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرط في البيع كذا
 رواه طلحة عن أبي العباس بن عقدة عن الحسن بن القاسم عن الحسين بن أبي
 عن عبد الوارث بن سعيد قال قلت لأبي حنيفة ما تقول في رجل ابتاع يعبا
 وشرط شرطا فقال البيع باطل والشرط باطل فسألت ابن أبي ليلى عن ذلك
 فقال البيع جائز والشرط باطل فأبيت ابن شبرمة فسأله عن ذلك فقال
 البيع جائز والشرط جائز فقلت سبحان الله ثلاثة من فقهاء الصحابة
 اختلفوا في مسألة واحدة ثم أتيت أبا حنيفة فأخبرته بذلك فقال لا علم لي
 بما قالوا حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه
 وسلم نهى عن الشرط في البيع ثم أتيت ابن أبي ليلى فذكرت له ذلك فقال
 لا أدري بما قالوا حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما اشترى بريدة واشترط الولاء فإن الولاء
 لمن اعتق فالبيع جائز والشرط باطل فأبيت ابن شبرمة فأخبرته بذلك
 فقال لا أدري بما قالوا حدثني مسعر بن محارب بن دينار عن جابر بن عبد الله
 رضي الله عنه قال بعث من رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقة واشترطت
 حملاني إلى المدينة فأجاز البيع والشرط جميعا ورواه ابن خزيمة عن طريق
 جعفر بن محمد بن عبد الله الأسدي وموسى بن هرون كلاهما عن عبد الله بن
 أيوب عن محمد بن سليمان الذهلي عن عبد الوارث بن سعيد إلا أن في روايه
 الأسدي قال قدمت مكة فوجدت بها أبا حنيفة ورواه ابن عبد البر في من
 طريق موسى بن هرون وفيه قدمت المدينة فوجدت بها أبا حنيفة
 (وأخرجه) المحافظ أبو نعيم عن أبي القاسم الطبراني عن عبد الله بن بكر عن
 محمد بن سليمان الذهلي عن عبد الوارث بن سعيد عن أبي حنيفة وذكره
 وهكذا في الأوسط (وأخرجه) المحاكم في علوم الحديث من حديث عطاء
 الخراساني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (ومن) طريق محمد بن
 سليمان الذهلي عن عبد الوارث بن سعيد وهكذا أخرجه ابن خزيمة في المحلى
 والطبراني في المعالم وهو في الجزء الثالث من مشيخة بغداد لإمامنا وتقبل
 فيه من أبي الفوارس أنه قال غريب وأخرجه أصحاب السنن إلا ابن ماجه

وابن حبان (قلت) وأخرج ابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن
 أبيه عن جده نحوه (أبو حنيفة) عن أبي يعفور عن حدثه عن عبد الله بن
 عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الصفتين في بيعة وعن
 يسع وسلف وعن يسع ما ليس عندك كذا رواه ابن عمرو وأخرج النخعي
 من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وأخرج الطحاوي من طريق
 داود بن أبي هند عن عمرو بن شعيب بلفظ نهى عن يسع وسلف وعن شرطين
 في بيعة (ومن) طريق أبي يوب عن عمرو بن شعيب بلفظ لا يهل سلف ويسع
 ولا شرطان في بيع (ومن) طريق عبد الملك بن أبي سليمان وطاهر الاحول
 عن عمرو بن شعيب بلفظ نهى عن شرطين في بيع وعن سلف ويسع (بيان)
 الاحتجاج لما ذهب اليه الامام رضي الله عنه من فساد البيع بشرط فيه
 ما ليس منه (اعلم) انه ذهب قوم الى ان الرجل اذا باع من وجعل دابة بمن
 معلوم على ان يركبها البائع الى موضع معلوم ان البيع جائز والشرط جائز
 (واستنبوا) في ذلك حديث جابر الذي يقول فيه فبعته بوقية واستثنت
 حملته حتى اقدم على اهل وخالفهم آخرون واقتروا فرقتين فقالت فرقة
 البيع جائز والشرط باطل وقالت فرقة البيع فاسد فكان من النخبة لما
 على الفرقة الاولى ان حديث جابر فيه معنيان يدلان على ان لاجبة لهم فيه
 احدهما ان مساومة النبي صلى الله عليه وسلم بجابر انما كانت على البعير
 ولم يشترط في ذلك لجابر ركوبه مكان الاستثناء لركوبه مفعولا من البيع
 لانه انما كان بعده فليس في ذلك حجة تدلنا كيف حكم البيع لو كان ذلك
 الاستثناء مشروطا في عقده هل هو كذلك أم لا والشاقي ان جابرا قال
 في الحديث يا بلال اعطه اوقية ونحوه فليس هو مالك فدل ذلك ان ذلك
 القول الاول لم يكن على التبايع فلو ثبت ان الاشتراط للركوب في أصله بعد
 ثبوت هذه الامة لم يكن في هذا الحديث حجة لان المشتري فيه ذلك الشرط
 لم يكن يباعه لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ملك البعير على جابر فكان
 اشتراط جابر للركوب اشتراطا فيما هو له فليس في هذا دليل على حكم ذلك
 الشرط لو وقع في بيع يوجب الملك للشري كيف كان حكمه (وذهب)
 الدين ابطال الشرط في ذلك وجوزوا البيع الى حديث بريرة المشهور والادال

على ان الشروط التي تشترط في البيوع كلها تبطل وتثبت البيوع فكان من
الحجة عليهم ان حديث بريرة هكذا روي انها ارادت ان تشتريها فتمتعها فان
أهلها الا ان يكون ولاؤها وقد روي آخرون على خلاف ذلك (فهي) الا قول
ابا حنيفة البيوع على ان تمتع المشتري وعلى ان يكون ولاؤه الممتق للبائع فاذا
وقع ذلك ثبت البيوع وبطل الشرط وكان الولاية للممتق (وفي) حديث
عروة عن عائشة انها قالت لما ان احب اهلك ان اعطيه ذلك تريد
الكتابة صبة واحدة فعلت ويكون ولاؤه لي فلما عرضت عليهم بريرة ذلك
قالوا ان شاءت ان تمتع بك ففعل ففعل فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لعائشة لا يمنحك ذلك منها اشترىها فاعطها الولاية لمن اعتق فكان
في هذا الحديث مما كان من أهل بريرة من اشتراط الولاية ليس في بيع
واكن في اداء عائشة اليهم الكتابة عن بريرة وهم تولوا عقد تلك ولم يكن
تقدم ذلك الاداء من عائشة ملك فكان ذكر الشراء هنا ابتداء من النبي
صلى الله عليه وسلم ليس مما كان قبل ذلك بن عائشة وبين أهل بريرة
في شيء فليس في هذا دليل على اشتراط الولاية في البيع فكيف حكمه هل
بسببه فساد البيع أم لا (واما) ما احتج به الذين افسدوا البيع بذلك
الشرط فما تقدم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص انما هو من
عن شرطين في بيع وعن سلف وبيع فالبيع في نفسه شرط فاشترط فيه
شرط آخر كان هذا شرطين في بيع فهذا هو الشرطان المثنى عنهما
عندهم المذكوران في هذا الحديث وقد خولاهما في ذلك فقبل الشرطان
في البيع هو ان يقع البيع على ألف درهم او على مائة دينار الى سنة فيقع
البيع على ان يعطيه المشتري ايها شاء فالبيع فاسد لانه وقع بشئ مجهول
(وكان) من الحجة لهم في ذلك حديث زينب امراة عبد الله بن مسعود انها
باعت عبد الله جارية واشترطت خدمتها فذكرت ذلك لعمره فقال
لا يقربنها (ان ترجمه) الطحاوي من طريق شعبه عن خالد بن سلمة سمعت
عبد بن عمرو بن الحارث يحدث عن زيد (ورواه) الامام عن الزهري عن
ابن مسعود بلفظه انه طاب من امراته جارية يشتريها منها قالت ايدها
على ان تمسكها على فان اردت بيعها كنت احق بها بالتمسك فاشترها منها

بالمثل ثم سأل عمر بن الخطاب فقال لا تقر بها وفيها مشوية لاحد (واخرج)
 محمد بن الحسن في الاثر عن أبي حنيفة عن حماد عن ابراهيم في الرجل
 يشتري الجارية ويشترط عليه ان لا يبيع ولا يهب ليس هذا يبيع لايك
 صاحبه ليس هذا يبيك كاح ولا يملك ذلك يصنع بما له ما يصنع بلك عينه
 (واخرج) الطحاوي من طريق يونس بن عيسى عن نافع عن ابن عمر عن
 قوله (واخرج) الطحاوي ايضا من طريق عبيد الله بن عمر عن عدي بن
 نافع عن ابن عمر قال لا يحد فرج الا فرج ان شاء صاحبه باعه وان شاء
 وهبه وان شاء امسكه لا شرط فيه (نقد) ابطال عمر رضي الله عنه يبيع عبد
 الله بن مسعود وتابعه عبيد الله على ذلك ولم يخالفه فيه وقد كان له خلافه
 ان لو كان يرى خلاف ذلك لان ما كان من عمر لم يكن على جهة الحكم وانما
 كان على جهة الفتاوى وتابعهم ازيد من امرأة عبيد الله على ذلك وهي مصابة
 وتابعهم على ذلك عبيد الله بن عمر وقد علم من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما كان من قوله لعائشة في امر برة على ما تقدم (نقد) ذلك ان معناه
 كان عنده على خلاف ما عليه عليه الذين احتجوا به ولم يعلم احدا من
 الصحابة غير من ذكرنا ذهب في ذلك الى غير ما ذهب اليه عمر ومن تابعه على
 ذلك عمر وحسبك فكان ينبغي ان يجعل هذا أصلا واجبا على من الصحابة
 ولا يخالف وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رضيهم الله
 تعالى (قائدة) في شرح المضار ان لم ان البيع بالشرط ثلاثة انواع
 (أحدها) البيع والشرط جائز ان وهو كل شرط يقتضيه العقد ويلاجه
 كما اذا اشترى أمة على ان يستخدمها أو طه ما على ان ياكله أو دابة على ان
 يركبها ولو اشترى أمة على ان يطأها فهو فاسد لان فيه زعم بالبيع لا به يذهب
 المراد بالبيع وقال لا يفسد لانه شرط يقتضيه العقد (والثاني) نوع كالهما
 فاسدان وهو كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلاجه وفيه منفعة لاحد
 المتعاقدين وهو ما من الشرط الفاسد في هذه المسائل ونحوها
 أو للعقد عليه اذا كان من أهل الاستعاق كعتق العبد فلو اعتقه انقلب
 جائزا فيجب المثل عند أبي حنيفة لانه منهي به والثاني يتأكد بانتهائه
 وعند ما يجب القيمة وهو فاسد على حاله لانه به تقر الشرط الفاسد

(والثالث) فوع البيع جائز والشرط باطل وهو شرط لا يقتضيه العقد وفيه مضرة لأحدهما أو أيس فيه منفعة ولا مضرة لأحدهما وفيه منفعة لغير المتعاقدين والبيع جائز والشرط باطل وهو كشرط أن لا يبيعه ولا يهبه ولا يلبس الثوب ولا يركب الدابة ولا يأكل الطعام ولا يطأ الحجازية أو على أن يقرض أجنبيا ذراهم ونحو ذلك فإنه يجوز ويحل الشرط لأنه لا يستحقه أحد فيأخذ ويخاوه عن العائلة وتبني على هذه الأصول مسائل كثيرة تعرف بالتأمل أن شاء الله تعالى

• (بيان الخبر الدال على الرخصة في ثمن الكلب الممل للصيد) •

(أبو حنيفة) عن هاشم عن ابن عباس قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن كلب الصيد كذا رواه طلمجة من طريق محمد بن المنذر عن أحمد بن عبد الله السكندري عن علي بن معبد عن محمد بن الحسن عنه (أبو حنيفة) عن الهيثم عن مكرمة عن ابن عباس قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن الكلب للصيد كذا رواه طلمجة من طريق محمد بن المنذر وابن خثعم وابن المغيرة عن طريق الحسين بن الحسين الانطاكي كلاهما عن أحمد بن عبد الله السكندري (ومن) طريقه أيضا أخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمة السكندري المذكور وقال وهو ضعيف (قلت) لكن له طريق ليس فيها السكندري المذكور (روى) ابن خثعم عن ابن خثعم عن أبي علي بن شاذان عن أبي نعيم عن أشكاب عن عبد الله بن طاهر عن اسمعيل بن توبة القزويني عن محمد بن الحسن وهذا سند لا بأس به وعند الترمذي من طريق حماد بن سلمة عن قيس بن عطاء عن أبي هريرة تهي عن مهران بن عيسى عن الفضل عن ثمن السنور وعن الكلب إلا كلب صيد (قال) البيهقي رواية حماد عن قيس فيها نظر (قلت) هذا من رجال مسلم (ثم قال) رواه الوليد بن عبيد الله بن أبي رباح والمثنى بن الصباح عن هناد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث كلهن صحت فذكر كسب الحجام ومهران بن عيسى عن الكلب إلا كلبا ضارا يفر أو ياء ضعيفا (قلت) الوليد ضعيف الدارقطني وكان البيهقي تبعه ولم يضعفه المتقدمون فجاءت بل حكي ابن أبي حاتم في كتاب

الجرح والتعديل عن ابن معين انه ثقة وأخرج له ابن حبان في صحيحه
 والنحاكم في مستدركه (ثم قال) عبد الواحد بن غياث وسويد بن عمرو قال
 حدثنا حماد حدثنا أبو الزبير عن جابر قال نهى عن ثمن الكلب والسنور
 الا كلب صيد ولم يذكر حماد عن النبي صلى الله عليه وسلم (قلت) مثل هذا
 مرفوع عند أهل الحديث وان لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول
 أكثر أهل العلم ومنه قول أنس أمر بلال أن يشفع الاذان الحديث ذكره
 ابن الصلاح وتأيد بما تقدم من أبي هريرة ثم قال ورواه عبيد الله بن
 موسى عن حماد بن اشك في ذكر النبي صلى الله عليه وسلم فيه (قلت) أخرج
 الدارقطني هذه الرواية واغفلها عن جابر لا أعلم الا عن النبي صلى الله عليه
 وسلم وهذا مرفوع لا شك فيه ثم قال البيهقي ورواه الميثم بن جليل عن حماد
 بن عيسى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قلت) لو سلمنا ان تلك الرواية
 موقوفة مرواية الميثم هذه مرفوعة وقال فيه ابن حنبل وابن سعد ثقة زاد
 الجهلي صاحب سنة (وقال) الدارقطني ثقة حافظ وأخرج له ابن حبان
 في صحيحه والنحاكم في مستدركه والرفع زيادة وزيادة الثقة موقوفة (ثم قال)
 البيهقي ورواه الحسن بن أبي جعفر عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى
 الله عليه وسلم وليس بالقوي (قلت) يعني به الحسن بن أبي جعفر وهذا
 الحديث بهذا الاسناد أخرجه حماد في مسنده باغظ نهى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن ثمن الكلب الا الكلب المألم (ثم قال) البيهقي والثابت عن
 النبي صلى الله عليه وسلم خال من هذا الاستثناء والاستثناء انما هو
 في الاقتناء قلت الاستثناء روى من وجهين جليلين من طريق الوليد بن
 عبيد الله عن حماد عن أبي هريرة ومن طريق الميثم عن حماد عن أبي
 الزبير عن جابر وقد أخرجه الدارقطني من طريق الميثم ثم أخرجه من
 رواية سويد بن عمرو عن حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر قال نهى
 عن ثمن السنور والكلب الا كلب صيد ولم يذكر حماد عن النبي صلى الله
 عليه وسلم وهذا أصح من الذي قبله وهذا فقط الدارقطني وقد قدمنا ان
 هذا في مسندكم المرفوع فقد تابع سويد الميثم وتابعه أيضا عبد الواحد بن
 غياث كما ذكر البيهقي وتابعه هما أيضا أبو نعيم كما ذكر الطحاوي وتابعهم

أيضا الحجاج بن محمد مع التصريح بالرفع فقال الشافعي أخبرني إبراهيم
ابن محمد المصيصي حدثنا حجاج بن محمد عن حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن
جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم أنه من ثمن السنور والكلب إلا كلب
صيد وهذا سند جيد فظهر أن الحديث بهذا الاستثناء صحيح والاستثناء
زيادة على أحاديث الترمذي عن ثمن الكلب فوجب قبولها والله أعلم وقال
الطحاوي وقدرينا عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب
أنه من ثمن الكلب ولم يفسر أن صك كلب هو فلم يخل ذلك من أحد
وجهين إما أن يكون أراد خلاف كلاب المنافع أو يكون أراد كل الكلاب
ثم ثبت عندنا نفع كلب الصيد من الاستثناء في الحديث المتقدم (ثم)
قد روي في ذلك عن التابعين ومن بعدهم ما يدل على أن الاستثناء صحيح
أخرج الطحاوي من طريق أسباط عن جابر عن عطاء قال لا بأس بثمن
الكلب السلوقي فهذا عطاء يقول هذا وقد روي عن أبي هريرة مرفوعا
أن ثمن الكلب من السمات فدل ذلك على المعنى الذي ذكرناه في حديث
جابر وأخرج أيضا من طريق الليث عن عقيل عن الزهري أنه قال إذا
قتل الكلب المألف فإنه يقوم قيمة فيغرمه الذي قتله فهذا الزهري يقول
هذا وقد روي عن أبي بكر بن محمد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم أن
ثمن الكلب سمات فالكلام في هذا مثل الكلام في حديث جابر وأخرج
أيضا من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان
الأنصاري قال كان يقال يجرى في الكلب الغاري إذا قتل أربعون
درهما (وأخرج) أيضا من طريق شريك ومحمد بن فضيل عن مغيرة عن
إبراهيم قال لا بأس بثمن كلب الصيد (وقال) البيهقي وروي الربيع
عن الشافعي عن بعض من كان يناظره في هذه المسئلة فقال أخبرني
بعض أصحابنا عن ابن إسحاق عن عمران بن أبي أنس أن عثمان أغرم رجلا
قتله عشرين بعيرا فقال الشافعي اثبتت عن عثمان خلافه أنه برنا
الثقة عن يونس عن الحسن سمعت عثمان بن عفان يخطب وهو يأمر بقتل
الكلاب ثم قال فكيف يأمر بقتل ما يغرم من قتله قيمته (قلت) لا يكتفي
بقوله أخبرنا الثقة فقد يكون مجرّوا عند غيره لاسيما والشافعي كثيرا ما يعني

بذلك ابن أبي يحيى أو الزنجي وهما ضعيفان وحكيه بامر عثمان يقتل
الكلاب وأخر الأمرين من النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن قتلها
إلا الأسود منها فان صح أمره بقتلها فإلما كان ذلك في وقت من الاوقات لفسدة
طرات في زمانه (قال) صاحب القاموس بظاهر المدينة اللعب بالجمام والمهاوشة
بين الكلاب فامر عمرو وعثمان بقتل الكلاب وذبح الجمام (قال) الحسن
معت عثمان غير مرة يقول في خطبته اقتلوا الكلاب واذهبوا الجمام فظهر من
هذا انه لا يلزم من الأمر بقتلها في وقت لصلية ان لا يضمن قاتلها في وقت آخر
كما أمر بذبح الجمام (وقال) البيهقي أيضا هشام بن علي بن مطاع عن اسمعيل
ابن حساس وايس بالمشهور عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قضى
في كلب الصيد أربعين درهما وفي كلب الغنم شاة وفي كلب الزرع بفرق
من طعام وفي كلب الدار بفرق من تراب حتى على الذي قتله ان يعطيه
وحق على صاحب الكلب ان يقبل مع نقص من الاجور واهمعيدين منه وروى
عنه ورواه البخاري في تاريخه حديثا قتيبة حدثنا هشام حدثنا يعلى عن
اسمعيل هو ابن حساس ان عبد الله بن عمرو قضى في كلب الصيد أربعين
درهما قال البخاري لم يتابع عليه (قلت) اسمعيل هذا ذكره ابن حبان
في الثقات وكيف يقول البخاري لم يتابع عليه وقد ذكره البيهقي فيما بعد
من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو وذكر ابن عدي
في الكامل كلام البخاري ثم قال لم أجدهما قال البخاري فيه أثر فاذا ذكره
اقتوى (تنبيه) وقع في الهداية في حديث ابن عباس الا كلب صيد أو ماشية
وهذا اللفظ غير موجود في مخطب الحديث وانما جاء ذكره في أحاديث
الاقتناء وفي المسكن في عن أبي يوسف لا يجمع بيع الكلب العقور لانه
لا يتفع به وصار كالهوم المؤذية وسياق حديث الامام رخص رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلفظ الرخصة دال على الاستباحة ولا فرق في ذلك بين
جميع الكلاب المعلم وغير المعلم وشرط شمس الأئمة لمجواز بيع الكلب ان
يكون معطيا أو قابلا للتعليم والله أعلم

• (بيان المنع الدال على النهي عن الغش في المعاملات) •

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه

وسلم انه قال ليس منا من غش في البيع والشراء ~~مسك~~ ذاروا الحمار في
من طريق مروان بن معاوية القزاري عنه (واخرجه) أحمد والداري
واخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة بدون
قوله في البيع والشراء ورواه الحماكم بلفظ ليس منا من غشنا وفيه قصة
وادي ان مسلم يخرجها فلم يصب فاه الحماقط (وفي الباب) عن أبي
الحراء عند ابن ماجه وعن ابن مسعود عند الطبراني وابن حبان في صحيحه
(وعن) أبي بردة بن نيار عند أحمد أيضا بلفظ الحماكم وعن عمر بن عبد
عن عمه عند الحماكم أيضا وعن اسمعيل بن إبراهيم الخزومي عن أبيه عن
جده عبد الله بن أبي ربيعة عند البيهقي بلفظ من غشنا فليس منا وفيه قصة
(وقال) الذي أخرجه النسائي وابن ماجه من حديث شفيان ووكيع
عن اسمعيل هذا وهو صدوق

(باب الربا)

(بيان الخبر الدال على انه اذا بيع جنس الاثمان بجنسه يشترط فيه التساوي
والتعاضل قبل الافتراق ولا يجوز التفاضل فيه فان اختلفا فالتعاضل
(أبو حنيفة) عن عطية عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال الذهب بالذهب مثلامثل والفضة بالفضة
مثلامثل والفضل ربا والمحنة بالمحنة مثلامثل والفضل ربا والمقر
بالمقر مثلامثل والفضل ربا والشعير بالشعير مثلامثل والفضل ربا والمخ بالمخ
مثلامثل والفضل ربا (وفي رواية) الذهب بالذهب وزنا يوزن يداييد
والفضل ربا والفضة بالفضة وزنا يوزن يداييد والفضل ربا والمحنة
بالمحنة كيلا يكيل يداييد والفضل ربا والشعير بالشعير كيلا يكيل يداييد
والفضل ربا والمقر بالمقر كيلا يكيل يداييد والفضل ربا والمخ بالمخ
كيلا يكيل يداييد والفضل ربا كذا رواه باللفظ الاول محمد بن الحسن في الآثار
عنه والكلابي عن طريق محمد بن خالد الوهبي عنه والحارثي عن طريق
حمزة بن حبيب الزيات وزيايد بن الحسن بن فرات وأبي يوسف كلهم عنه
ورواه الحارثي باللفظ الثاني عن طريق أسد بن عمرو وعبد الله بن الحارثي
وعبد الله بن موسى ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد وصالح بن يوسف

الازرق وسعيد بن أبي الجهم وحما دين أبي حنيفة وأبي عبد الرحمن المقرئ
وعطية ومسروق وموسى بن طارق وأيوب بن هاني وشعيب بن اسحاق
كلهم عنه (وأخرجه) الشيخان بلفظ لا تتبعوا الذهب بالذهب
الأمثلة بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق الأمثلة
بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تتبعوا غائباً بناسج (وبلفظ) لا تتبعوا
الذهب بالذهب ولا الورق بالورق إلا وزناً بوزن مثلاً بمثل سواء بسواء
لم يذكر البخاري وزناً بوزن (وأخرج) مسلم أيضاً عن أبي سعيد رفعه
الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر
والمخ بالمخ مثلاً بمثل يدأ يدفن زاد أو استزاد فقدر في الأخذ والمعطى فيه
سواء ولم يخرج البخاري وأخرج مسلم عن أبي هريرة رفعه التمر بالتمر
والمخنة بالخنطة والشعير بالشعير والمخ بالمخ مثلاً بمثل يدأ يدفن زاد
أو استزاد فقدر في الأما اختلفت ألوانه (وعنه) أيضاً رفعه الذهب
بالذهب وزناً بوزن مثلاً بمثل والفضة بالفضة وزناً بوزن مثلاً بمثل فن زاد
أو استزاد فهو ربا (وأخرج) أيضاً عن عبادة بن الصامت رفعه الذهب
بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ
مثلاً بمثل سواء بسواء يدأ يدفن إذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم
إذا كان يدأ لم يخرج البخاري وهو أيضاً عند البيهقي بسند جيد وعند
مسلم في حديث معمر بن عبد الله رفعه الطعام بالطعام مثلاً بمثل وفيه قصة
لم يخرج البخاري (وأخرج) الشيخان عن سعيد بن المسيب عن
أبي هريرة وأبي سعيد رفعاه قدم عليه تمر جنب وفيه بيع هذا واشترى منه
من هذا وكذلك الميزان (وروى) الدارقطني عن رسول بن المسدب لاربا
الافى ذهب أو فضة أو ما يكال أو يوزن أو يؤكل أو يشرب وهو في الموطأ من
قول ابن المسيب وهو أشبه (ثم) أعلم أن الإمام رضي الله عنه يعتبر المساواة
في الحال عند المقدول يلتفت إلى النقصان في المأكول وعجده يعتبر حالاً وما لا
واعتبار أبي يوسف مثل اعتبار الإمام الأبي الربيع بالقرطانية يفسده بالنقص
(وأصل) الشافعي أن حرمة بيع المعلوم بمثله في الأصل والتساوي
في المعيار الشرعي مع اليد عن المص إلا أنه تعين التساوي هنا فيه في أصل

قوله ولا تشفوا
في لا تزيدوا

أ

الاحوال وهي حالة الجفاف (واخرج) ابو يوسف ومحمد بن عمار روى عن سعد
ابن ابي وقاص رضى الله عنه رفته نهي عن بيع الرطب بالتمر وقال
انه ينقص اذا جف بين المحكم وعلته وهي النقصان عند الجفاف اخرج
الاربعة واحد وابن حبان والحاكم من طريق زيد بن عياش عنه (فمحمد)
هدى هذا المحكم الى حيث تعدت العلة وابو يوسف قصره على محل النص
لكونه حكمت على خلاف القياس (والامام) الكتاب والسنة (اما)
الكتاب فعمومات البيع فحقوقه تعالى واحد الله البيع وحرم الربا وقوله
تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون
تجارة عن تراض منكم وظاهر النص يقتضي جواز كل بيع الا ما خص
بدليل وقد خص البيع متفاضلا على المعيار الشرعي فبقى البيع متساويا
على ظاهر العموم (واما) السنة فحديث الباب وحديث عباد بن الصامت
رضي الله عنه حيث جوز صلى الله عليه وسلم بيع الخنطة بالخنطة والشعير
بالشعير والتمر بالتمر مثلا بمثل عاما مطلقا من غير تخصيص وتقييد ولا شك ان
اسم الخنطة والشعير يقع على كل جنس اسم الخنطة والشعير على اختلاف
انواعهما وادصافهما وكذلك اسم القر يقع على الرطب والبسر والمذنب
والمبقع (وبدل) لذلك حديث عامل خبير الذي تقدم وقد كان اهدي اليه
رطبا فقال اوكل ثم خبير هكذا فاطلق اسم القر على الرطب وكذا حديث
نهي عن بيع القر حتى ترمي وقد تقدم والاحرار والاصفرار من اوصاف
البسر فقد اطلق اسم التمر على البسر فدخل تحت النص (واما الحديث)
المذكور فداره على زيد بن عياش وهو ضعيف فلا يقبل في معارضة
الكتاب بالسنة المشهورة ولهذا لم يقبله الا في المناظرة في معارضة
الحديث المشهور مع انه كان من صيارفة الحديث وكان من مذهبه تقديم
الخبر وان كان في حد الا حاد على القياس بعد ان كان راويه هدالة امر
العدالة (ثم) ان تضعيف زبدة عن الامام (قال) المنذرى ما علمت
احدا ضعفه الا ان ابن الجوزي نقل عن بي حنيفة انه مجهول وكذا قال ابن
خزم اتمى (قلت) يدل على جهالة ان الحاكم لما اخرج هذا الحديث
من طريق يحيى بن ابي كثير عن عبد الله بن يزيد عن زيد بن عياش عن سعد

المذنب الذي
بدأ الارطاب
في ذنبه والمبقع
المختلف اللون
وهو معناه اه

ابو عياش هو
ابن عياش
التقدم اه

مجموع ذلك ان الحديث قد اضطرب اضطرابا شديدا في سنده ومتممه
 (فأولى) الاحوال ان يرتفع ويثبت حديث عمران بن أبي أنس لسلامته
 من الاختلاف والاعلال فيكون النهي الذي جاء في حديث سعد انما هو
 لعلة النسبة ولا يضر ذلك (ويمكن) تأويله على اعتقاد صحته على بيع
 الرطب بالقر من مال اليتيم لاجل التوفيق بين الادلة وهذا قد أوردته
 الكاساني في بدائع الصنائع (وجهه) الطحاوي من طريق النظر
 فقال قد رأيناهم لا يختلفون في بيع الرطب بالرطب مثلا بمثل انه جائز
 وكذلك القر بالقر مثلا بمثل وان كانت في أحدهما رطوبة تليست في الآخر
 وكل ذلك ينقص تنصافا محتملا ويجحف فلم يتطروا الى ذلك في حال الجفوف
 فيطلبوا البيع به بل تطروا الى حاله في وقت وقوع البيع فعملوا على ذلك
 ولم يراعوا ما يقول اليه بعد ذلك من جفوف ونقصان فالتظر ان يكون
 كذبت لرطب بالقر يتطروا الى ذلك في وقت وقوع البيع ولا ينظر الى ما يقول
 اليه من تغيير وجفوف وهذا قول أبي حنيفة وهو النظر عندنا والله أعلم
 (تنبيه) عقد البيع في السنن بابا فقال باب جريان الربا في مسكول ما يكون
 مطعوما وذكروا فيه حديث الطعام بالطعام مثلا بمثل (وقد) فهم من لفظ
 الطعام كل مطعوم وخالف ذلك في باب صدقة الفطر حيث قال انه البر
 وحده ولا نعلم له العموم ما هنا فلا يقال لا كل المبيع آكل الطعام
 (وقال) ابن حزم أجرى الشافعي الربا في السموم نيا ولا يطلق عليه اسم
 الطعام (وفي) الضرير يد القدرى يبطل عليهم يجوز بيع الحيوان
 بالحيوان متفاضلا مع كونه مطعوما وان لم يكن في الحال كما ان السمك
 والمجراد ليسا بمطعومين في الحال حتى يهضموا مع ذلك لا يجوز بيعهما
 متفاضلين وكذا الطين الخراساني ما مسكول مشتهى وان كان فيه ضرر
 كثير من المطعومات

كاسان بلدة
 ورواه النهر
 له

• (بيان الخبر الدال على ربا القرآن الذي كان أصله في النسبة) •
 (أبو حنيفة) عن عطاء عن ابن عباس عن أسامة بن زيد عن النبي الله عنهم قال
 انما الربا في النسبة وما كان يدا يدا فلا بأس به كذا رواه البخاري من
 طريق أبي المنذر اسمعيل بن عمرو عنه وأخرجه الشيخان والنسائي وابن

ما به والطحاوي من طريق أبي صالح سمعت أبا سعيد الخدري يقول
 الدينار الدينار والدرهم الدرهم مثلث مثل من زاد أو اعتزاد فتدأري
 فقلت له أن ابن عباس يقول غير هذا قال لقد لقيت ابن عباس فقلت
 أرايت هذا الذي تقوله أشي سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أو وجدته في كتاب الله فقال لم أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولا وجدته في كتاب الله ولكن حدثني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال الربا في النسيئة وفي آخره الربا في النسيئة لم يقل البخاري من زاد
 إلى آخره وفي بعض طرقه أنتم أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم مني وقال
 لا ربا إلا في النسيئة وعندهم أيضا ابن عباس عن أسامة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال لا ربا فيها مسكان يدايد وفي بعض طرقه عند
 الطحاوي أنتم أقدم صفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم مني وما أقر من
 القرآن إلا ما تقرهون ولكن أسامة بن زيد حدثني فسأله (وفي) به من
 طرقه قول ابن عباس لا يمسعد أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقلت نعم (قال) الطحاوي تأويل حديث ابن عباس هذا أنه
 عني به ربا القرآن الذي كان أصله في النسيئة وذلك أن الرجل كان يكوره
 على صاحبه الدين فيقول له أياي إلى كذا وكذا يكذا وكذا درهما أريدكها
 في دينك فيكون مشتريا لأجل عيال فقهاهم الله عز وجل عن ذلك بقوله
 يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين ثم جاءت
 السنة بعد ذلك بتحريم الربا في التفاضل في الذهب بالذهب والفضة
 بالفضة وسائر الأشياء المسكيات والموزونات على ما مر في الذي قبله من
 حديث عباد بن الصامت وغيره فكان ذلك ربا حرم بالسنة وتواترت به
 الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قامت بها الحجة (والدليل)
 على أن ذلك الربا المحرم في هذه الآثار وغير الربا الذي رواه ابن عباس
 عن أسامة وجوع ابن عباس إلى ما حدثه به أبو سعيد فلو كان ما حدثه به
 أبو سعيد من ذلك في المعنى الذي كان أسامة حدثه به أذن لما كان حديث أبي
 سعيد عنده بأولي من حديث أسامة ولكنه لم يكن علم بتحريم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هذا الربا حتى حدثه أبو سعيد فعلم أن ما كان حدثه به

الترمذي حسن صحيح (واسلم) من طريق مقبرة قال سألت شباك إبراهيم
عقدتة من علقمة عن عبد الله قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل
الربا وموكله قال قلت وكاتبه وشاهده فقال انما تحدث بما سمعنا لم يخرج
البخاري هذا الحديث (واسلم) أيضا من حديث جابر بن عبد الله
قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده
وقال هم سواء ولم يخرج البخاري أيضا هذا الحديث (وأخرج)
عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
عن ثمن الدم وثن الكتاب وحسب الامة وامن الواشعة والمستهة
وأكل الربا وموكله ولعن المصور وتفرد البخاري في هذا الحديث
بلعن المصور وبأخرجه عن أبي جحيفة

• (باب السلم) •

وهو بالتصريك اسم لعقد يوجب الملك في الثمن عاجلا وفي الثمن آجلا
والقياس يأبى جواز هذا العقد لانه بيع المعلوم اذا لم يبيع هو المسلم فيه
وهو معلوم في وقت العقد لكنه يجوز رخصة بالنص
• (بيان الخبر الدال على انه لا يصح السلم في المنقطع
من أيدي الناس عند حلول الاجل) •

(أبو حنيفة) عن جيلة بن سفيان عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن السلم في القتل حتى يبدو صلاحه حسكذا رواه البخاري من
طريق محمد بن أسد السنعاني عنه (وعند) أبي داود عن رجل سمع رافعي من
ابن عمر ان رجلا أسلف رجلا في قتل فلم يخرج تلك السنة شيئا فاخته بما
الى النبي صلى الله عليه وسلم قال لم تستعمل ماله اردد عليه ماله ثم قال
لا تسلفوا في القتل حتى يبدو صلاحه في استاده رجل مجهول (وللطالبي)
من حديثه انه نهى عن السلم في القتل حتى يبدو صلاحه (ولابن) أبي شيبة
لا تسلفوا في القتل حتى يبدو صلاحه (اعلم) ان هذه المسئلة على وجوه
ان كان المسلم فيه موجودا عند العقد ومنه قطعاً عن أيدي الناس عند حلول
الاجل لا يصح اتصافا وان كان منقطعاً وقت العقد وموجوداً في أيدي
الناس عند الحل او كان عند العقد وعند الحل ومنقطعاً فيما بينهما لا يصح

عندنا خلافا للشافعي وان كان موجودا من وقت العقد الى وقت المهر يصح
اتفاقا وحديث الباب دال على ان الوجود معتبر من وقت العقد الى وقت
المهر والله اعلم

• (بيان الخبر الدال على انه لا يصح السلم في الحيوان) •

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن عبد الله بن مسعود ان رجلا أسلم مالا
في قلائص الى أجل معلوم في شيء معلوم فذكره ذلك ابن مسعود وقال اخذ
رأس مالك ولا تسلم في الحيوان كذا رواه ابن حنبل ومن طريق محمد بن
شجاع عن الحسن بن زياد عنه (ورواه) محمد بن الحسن في الاثر عنه بلفظ
دفع ابن مسعود الى زيد بن خليفة البكري مالا مضاربة فأسلم زيد الى عتريس
ابن عرقوب قلائص الحديث (ثم قال) محمد بن عبد الله لا يجوز السلم في شيء
من الحيوان وهو قول أبي حنيفة (وأخرج) أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف
فقال حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب
ان زيدا بن خليفة أسلم الى عتريس في قلائص فقال ابن مسعود فذكره السلم
في الحيوان (ورواه) أيضا عبد الرزاق عن الثوري (وأخرج) الطحاوي
في شرح مشكل الآثار عن سليمان بن شعيب الكيساني حدثنا عبد
الرحمن بن زياد حدثنا شعيب عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال أسلم
زيد بن خليفة الى عتريس بن عرقوب في قلائص كل قلو من خمسة من فلان
فلان الا أجل جاء تقاضاه فأتى ابن مسعود يستنظره فنهاه عن ذلك وأمره ان
ياخذ رأس ماله (وأخرج) أحمد والاربعة والضيافة في المختارة عن حمزة
رفعه عن من يبيع الحيوان بالحيوان نسيئة (وقد) ثبت عن ابن مسعود
انه قال الحلف في كل شيء الى أجل مسمى لا بأس به ما خلا الحيوان أخرجه
الطحاوي من طريق أبي معشر عن ابراهيم عنه (وأخرج) البيهقي من
طريق عبيد بن حميد عن عمار الدمشقي عن سعيد بن جبيرة عن ابن مسعود نحوه
(وذكر) البيهقي عن الشامي ان بعض من تكلم معه قال انما كرهنا
السلم في الحيوان لان ابن مسعود كرهه وقلنا هو منقطع عنه (قال) البيهقي
يريد الشافعي ان رواية ابراهيم وابن جبيرة عن ابن مسعود منقطعة (قلت)
ولكن أخرج الطحاوي من طريق شعيب عن عمار الدمشقي عن سعيد بن

جبر ان حذيفة كان يكره السلم في الحيوان فهذه تؤيد رواية ابن جبير عن
ابن مسعود (واخرج) ابن ابي شيبة من طريق قتادة عن ابن سيرين عن
ابن مسعود نحوه وراسيل ابن سيرين صحبة على ان المقطع اذا لم يعارض
النمى يحتج به عندنا (ثم قال) البيهقي قال الشافعي قلت لعمري الحسن انت
اخبرتني عن ابي يوسف عن عطاء بن السائب عن ابي الهيثم عن ابن جهم
لعثمان اتوا راديا فصنعوا شيئا في ابل رجل قطعوا به لبن ابله وقتلوا فصالحا
فاني عثمان وعنده ابن مسعود فرضي بحكم ابن مسعود فحكم ان يعطى
بواديه ابل امثل ابله وفصلا امثل فصاله فانفذ ذلك عثمان فتروى عن ابن
مسعود انه يقضي في حيوان بحويان مثله دينه لانه اذا قضى به بالمدينة
واعطيه بواديه كان دينه وتريد ان تروى عن عثمان انه يقول بقوله وانتم
تروون عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال اسلم لعبد الله
في وصفه احدهم ابو زيادة واو ابوزائدة مولا قاتروون من ابن عباس انه
اجاز السلم في الحيوان وعن رجل له صحبة انتهى (قلت) ابو الهيثم تروى لم يدرك
عثمان ولا ابن مسعود فهو منقطع وابن السائب تغربا نرحمهم ومعارضة
الشافعي رحمه الله برواية القاسم بن عبد الرحمن هي منقطعة ايضا (ثم قال)
البيهقي وروى عن حماد انه ذكر في ابواب الريان يسلم في سن رواء عثمان بن
حماد ثنا المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن ان حماد قال فذكره وهذا
منقطع (قلت) اخرج ابن ابي شيبة في المصنف قال حدثنا ابو خالد الاسمر
عن سماج عن قتادة عن ابن سيرين ان حماد حذيفة وابن مسعود كانوا
يكرهون السلم في الحيوان وراسيل ابن سيرين صحبة مسكدا في القهيد
(واخرج) الطحاوي من طريق حماد عن حماد عن ابي نضرة انه سأل
ابن حماد عن السلف في الوصفاء فقال لا بأس به قلت فان امرأتا ينهوننا عن
ذلك قال فاطيعوا امرأكم وامرأوا يومئذ لعبد الرحمن بن حمرة واصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم (ومما) يدل على عدم جواز السلم في الحيوان من
حيث المعنى انه يختلف اختلافات لا يمكن ضبطه وان استقصى فيه
والله اعلم

(باب الحكة في الفم)

وهي ضم ذمة الى ذمة في مطالبة دون الدين
 • (بيان الخبر الدال على مشروعية الكفالة بنوعها بالنفس
 وبالجزة الشائع) •

(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن عياش الحمصي عن شرحبيل بن مسلم الخولاني
 عن أبي امامة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 الزعيم غارم رواء طلحة من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد عن أبيه عن هذا
 (وبسنده) الى عبد الوهاب المذكور أخبرنا اسمعيل بن عياش قال جاعني
 أبو حنيفة الفقيه متذكرا فسمع عليا أحاديث هذا من جلتها ورواه ابن عبد
 الباقي من طريق بشر بن الوليد عن أبي يوسف عنه الا انه قال أبو حنيفة عن
 علي بن مسهر عن الأعمش عن اسمعيل بن عياش وقد رواه الأمام أيضا عن
 شرحبيل بن مسلم من غير واسطة وهو قال وأخرجه الخمسة الا النسائي بلفظ
 العارية مؤداة والمتبعة مردودة والدين مقضى والزعيم غارم (وأخرجه)
 كذلك أحمد والطبراني وعبد الرزاق وأبو يعلى والضياء المقدسي
 والدارقطني كلهم من حديث أبي امامة (وأخرجه) ابن ماجه والطبراني
 في مسند الشاميين من حديث أنس بن مالك وابن عدي من حديث ابن
 عباس في ترجمة اسمعيل بن زياد وهو ضعيف (ورواه) أبو موسى المديني
 في المعاني من طريق سويد بن جيلة وقد قال الدارقطني لا تصح له محبة
 وحديثه مرسل قال ويقول بعضهم له محبة والزعيم الكفر والزمانة
 الكفالة وبه فمرفوعة تعالى وأنا بزمع أي كفيروا قتادة عن السدي
 (وقال) الحفاظ في تخريج الرازي وفيه اسمعيل بن عياش رواه عن شامي
 وهو شرحبيل بن مسلم مع أبي امامة وضعفه ابن حزم باسمعيل ولم يصح وهو
 عند الترمذي في الوصايا أتم سياقا واختصره ابن ماجه ما رواه في النسائي
 طريقا من رواية غيره أحدهما من طريق أبي عامر الوصافي والآخر من
 طريق حاتم بن حريب كلاهما عن أبي امامة وصححه ابن حبان من طريق
 حاتم هذه وقد وثقه الدارمي انتهى (قلت) وأخرجه البيهقي من طريق
 يحيى بن معين عن اسمعيل بن عياش

• (باب الموالاة) •

وهي نقل الدين من ذمة الى ذمة أخرى
 • (بيان المخبر الدال على جواز المحو بالدين دون الايمان) •
 (ابو حنيفة) عن بهلول الجعوني وهو ابن عمرو الصيرفي عن مالك عن نافع
 عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال مطلق الغني ظلم كذا ورواه ابن
 خزيمة وأخرجه ابن ماجه بزيادة واذا أحلت على من فاتبعه ولهذا أخرجه
 هنا (ورواه) أحمد والترمذي نحوه (وفي) المتفق عليه من حديث مالك
 من أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رقه مطلق الغني ظلم واذا اتبع
 أحدكم على من فليتبّع وهكذا رواه الشافعي في مسنده عن مالك ورواه
 أصحاب السنن الا الترمذي من حديث أبي الزناد أيضا (وأخرجوه) من
 طريق ميمم عن أبي هريرة (وجاء) في رواية أحمد وابن أبي شيبة ومن
 أحيل على من فليعتل وهو كذا أخرجه الطبراني في الأوسط (وفي) لفظ
 فاذا أحيل وفي لفظ آخر واذا أحيل بالواو وهي رواية مسلم قال الخطابي
 أصحاب الحديث يروون اذا اتبع بالتشديد وهو غلط وصوابه بالتخفيف
 (قلت) والمالي الغني وزنا ومعنى (واقفا) خصت المحو بالدين دون الايمان
 لانها تبتني على النقل وهو في الدين لا في العين لان هذا نقل شرعي والدين
 وصف شرعي يظهر أثره في المطالبة بخازان يؤثر النقل الشرعي في الثابت
 شرعا وهو الدين (تبدل) ولا يرجع المحتال على الحيل الا بالتوى أي الهلاك
 والتوى عند أي حنيفة أحد الأمرين اما ان يحمد المحو بالدين ولا يبيته
 له عليه أو يموت مقلبا لان الجزم من الوصول يتحقق به بكل واحد منهما
 وهو التوى (وقال) الشافعي لا يرجع على الحيل مطلقا لان البراءة حصاة
 مطلقة فلا يهود الا بسبب جديد بناء على ان الساقط لا يهود (وقد) أنكر ابن
 خزم عليه وقال ان أحاله على غيره على الحيل يدرى انه غير على أو لا يدرى
 فهو عمل فاسد وحقه باق على الحيل كما كان لانه لم يملكه على من (وذكر)
 البيهقي عن الشافعي ان محمد بن الحسن اخبر بان عثمان قال في المحو
 أو الكفالة يرجع صاحب الاقوى على مسلم وسأله عنه فزعم انه من رجل
 مجهول من رجل معروف منقطع عن عثمان ليس على مال امرئ مسلم قوى
 قال الشافعي فهو في أصل قوله يطل من وجهين ولو كان ثابت لم يكن فيه

سجة لانه لا يدري اقال ذلك في الحوالة أو الكفالة (قلت) الذي في كتب
 الخنفية ان عمدا ذكره في الاصل من عثمان في الحوالة من غير شك كما اخرج
 البيهقي أولا وكذا اخرج ابن أبي شيبة في مصنفه من وصح كبيع من شعبة
 بسنده (وكيف) يقال ذلك في الكفالة والرجوع فيها على الاصل لا يتوقف
 على شرط موت السكفيل مفساود كراوية كرازي وغيره انه لا يعلم لعثمان
 في ذلك بخلاف من العصابة (ثم قال) البيهقي الرجل الجهول في هذه
 الحكاية خلد بن جعفر بصري لم يحتج به البخاري وانخرج مسلم حديثه
 الذي يرويه مع المستقر بن الريان عن أبي نضرة وكان شعبة اذا روى عنه اثنى
 عليه (وهي) بالمعروف ابا ايلس معاوية بن قرة ولم يدرك عثمان (قلت)
 عدم احتجاج البخاري به لا يضره كما عرف ومسلم وان قرنه مع حديث
 المسقر فقد احتج به في موضع آخر وقد ذكر البيهقي ذلك في كتاب المعرفة
 وكلامه هنا يروى ان مسلما لم يحتج به وقد روى عنه عزرة بن ثابت وشعبة
 وكان يعظمه ويتق عليه وقال سكان من اصدق الناس واشدهم اتقانا
 ووثقه ابن معين وغيره فكيف يجعل مثل هذا مجهولا لا يعرف (وقال)
 ابن خزم روي عن عبد الرزاق عن معمر بن قتادة عن علي قال في الذي
 اقبل لا يرجع على صاحبه الا ان يقلس او يموت وهو قول شريح والحسن
 واك معي والنخعي كلهم يقولون ان لم ينصفه رجع على المكيل (وحكى)
 صاحب الاستذكار ايضا عن شريح والشعبي والنخعي اذا قلس او مات
 يرجع على المكيل والله اعلم (واما) معاوية بن قرة فقد ذكر ابن عساكر
 في التاريخ ان له رؤية وحكى عن ابن سعد انه عد من الطبقة الثانية وحكى
 عن خليفة وغيره انه توفي سنة ثلاث عشرة ومسي وغيره انه بلغ ستا تسعين
 سنة فعلى هذا يكون مولده سنة سبع عشرة فكيف لم يدرك عثمان
 فتأمل ذلك وانصف والله اعلم

• (باب الشركة والمضاربة) •

(اما) الشركة فعبارة عن اختلاط الصديقين فضاء بحيث لا يعرف
 ولا يميز أحد النصيبين من الاخير ثم يطلق هذا الاسم على العقد اعني عقد
 الشركة وان لم يوجد اختلاط النصيبين من اطلاق اسم السبب على السبب

قوله عزرة بن
 العين الموهلة
 وسكون الزاي
 المجهلة بعدها
 راسمة اه

[illegible]

أييه عن جده به هكذا ذكره البيهقي (وقال) ابن داود شارح المختصر
الرجل الذي أعطاه عمر المال وعبيد الانصاري (قال) المحافظ وعبيد
هو راوى الخبر ولم أرفق طريق الشافعي التصريح بأنه هو الذي أعطاه عمر
ولكنه عند ابن أبي شيبة وكيع وأبي زائدة عن عبيد الله بن جبر بن عبيد
عن أييه عن جده أن عمر دفع إليه مال يقيم مشاربة (قلت) ولكن في رواية
الامام ان راوى الخبر هو جبر بن عبيد وهو الذي دفع إليه عمر المال والله أعلم
• (باب القضاء) •

• (بيان الخبر الدال على ان من قضى بغير علم أو بغير حق استوجب النار) •
(أبو حنيفة) عن الحسن بن عبيد الله عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن بريدة
عن أييه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم القضاء ثلاثة قاضيان في النار
قاض يفتى في الناس بغير علم ويؤكل بعضهم مال بعض وقاض تركه عليه
ويقتضى بغير الحق فهذان في النار وقاض يفتى بكتاب الله فهو في الجنة
مسكنا رواه المحارقي من طريق أبي اسحق المزاري عنه (واخرجه)
أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم والبيهقي وقال الحاكم وعنه شرط
مسلم واقتضهم القضاء ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار اثنان الذي
في الجنة فريجل عرف الحق وقضى به ورجل عرف الحق في حارفي الحكم فهو
في النار ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار (وقال) المتذري
في مختصر السنن ابن بريدة هذا هو عبيد الله (وقال) المحافظ في تخرجه
الرافعي قال الحاكم في علوم الحديث تفرد به الخراسانيون ورواه
برازة ثم قال وله طرق فيرماد كرت قد جتمها في يوم مفرد انتهى وهذا
الجزء عندي والحمد لله على ذلك (وقد) استدلل الشافعي بظاهر هذا
الحديث فلم يشترط للقاضي الا ولويه ولا تقليدا لجاهل وعندنا قول الجاهل
صح ويعمل بقوى غيره والحديث محمول على الجاهل الذي يعمل بجهله
ولا يرجع الى العلماء

• (بيان الخبر الدال على ان تولية القضاء بين الناس من جملة الامارة) •
(أبو حنيفة) عن الهيثم عن الحسن عن أبي ذر رضي الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال الامارة امانة وهي يوم القيامة تزي وتدامة الامن

أخذها بحقها وأدى الذي عليه وأنى ذلك كذا رواه المحارفي والمخالي
في فوائده من طريق يحيى بن نصر بن حاجب عنه (وفي رواية المحارفي
مسيرة بدل خزي) (ومند) المخالي من الميثم رجل من أهل الكوفة عن الحسن
البحري واقتضاه قال يا أبا ذر لا مرة أمانة والباقي سواء إلا أنه قال وأدى
الذي عليه فيها (وأخرجه) مسلم وأبو داود وعنه ابن سعد وابن خزيمة وأبي
عروانة والمحارفي كذا يا أبا ذر أنت ضعيف وانها أمانة والباقي سواء وفي أوله قال
قلت يا رسول الله أستعملني قال قد كره (تتبعه) قال قاسم بن قطلوبغا روى
في سنده هذا الحديث أبو حنيفة عن أبي غسان بدل الميثم قال الحسيني
أبو غسان هو التيمي أو المراد الكوفي اسمه يحيى بن غسان روى عن الحسن
وعطاء وغيرهما وعنه أبو حنيفة وسفيان ومسلم ومروان قال الشيخ قاسم
أظنه الميثم فان كنيته أبو غسان ذكره المزي في ترجمة أبي حنيفة والله أعلم
(قلت) قال شيخ الإسلام في هذا الحديث هو الميثم بن حبيب البصري في
الحكموفي قد ذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين وذكره المحافظ
في التقريب وقال فيه صدوق من السادسة ثم قال ذكره المحافظ جدد
الغنى ولم يذكر من إخراج له وجوز المزي أن يكون له في (مد) انتهى يعني
أبا داود في المراسيل

(بيان الخبر الدال على فضل المحارفي إذا عدل في حكمه)

(أبو حنيفة) عن عطية عن أبي سعيد رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال إن أرفع الناس درجة يوم القيامة إمام عادل أخرجه
الترمذي بلفظ أن أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأدناهم مجلساً منه إمام
عادل وفي الاتفاق عليه عن حديث أبي هريرة سبعة يظلهم الله وفيه وإمام
عادل (آداب القاضي)

(أبو حنيفة) عن عبد الملك بن عمار عن ابن أبي بكرة أن أبا عبد الله كذب الله
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يرضى المحارفي وهو فضيلان كذا
رواه المحارفي عن طريق أبي يوسف عنه وهكذا هو عند ابن حبان بهذا
اللفظ (وأخرجه) مسلم عن عبد الرحمن بن أبي بكرة قال كتب أبي وكتب له
إلى عبد الله بن أبي بكرة وهو قاضي سجستان أن لا تحكم بين اثنين وانت

غضبان فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحكم احد بين
اثنين وهو غضبان (وأخرجه) أبو داود عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه
انه كتبت الي ابنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقضي
الحاكم بين اثنين وهو غضبان (قال) المنذري في مختصر السنن وأخرجه
البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه (قلت) فهو من المتفق
عليه عند الستة وأخرج الطبراني في الاوسط والمحارث في مسنده والدارقطني
والبيهقي من حديث أبي سعيد لا يقضي القاضي الا وهو شبعان ريان وفي
السند القاسم العمري وهو مقيم بالوضع *

(بيان المخبر الدال على تحذير القضاة من الظلم والجهور)

(أبو حنيفة) عن عطاء بن السائب عن معمار بن دينار عن ابن عمر قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اياكم والظلم فان الظلم ظلمات يوم القيامة
أخرجه الشيخان (أبو حنيفة) عن علي بن الاقر عن مسروق عن عائشة رضي
الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أراد ان يضع خشبة
على حائطه فلا يمنع كذا رواه المحارفي من طريق قاسم بن غانم عنه فبرأه
قال علي حائط جاره (وأخرجه) البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن
ماجه عن أبي هريرة ولفظ الشيخين لا يمنع أحدكم جاره ان يغرر خشبة
في جداره قال ثم يقول أبو هريرة مالي أراكم منها معرضين والله لا رمين بها
بن كفافكم ولفظ أبي داود اذا استأذن أحدكم أن يأخذ ان يغرر خشبة
في جداره فلا يمنع فتركوا وقال مالي أراكم قد أعرضتم لا لقينها بينا كفافكم
(باب الشهادة)

وهي اخبار بجهة الشيء عن مشاهدة ومعيان لا تخمين وحسبان وهي من
المشاهدة والمعاينة فمن حيث ان السبب المطلق للأداء المعاينة هي
الأداء شهادة والقياس بأي كون الشهادة جهة في الاحكام لانه خبر يحتمل
الصدق والكذب ولكن ترك القياس بالنص والاجماع *

*(بيان المخبر الدال على ان الحاكم اذا علم صدق الشاهد الواحد

يجوز له ان يحكم به)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن أبي عبد الله والجدلي عن ثور بن

ثابت رضي الله عنه انه مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم اومعه اعرابي
 يصيح يبا قد عده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خزيمه اشهد انك
 قد بعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من اين علمت ذلك قال تيمثنا بالوحى فنصدقت قال فجعل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم شهادته شهادة رجلين كذا رواه البخاري من طريق العوام
 ابن حوشب وأبي يحيى الحماني ومكي بن ابراهيم وخارجة واصرم بن حوشب
 كلهم عنه (ورواه) ايضا من طريق محمد بن اسحق بن يسار عنه مختصرا
 بلفظ جعل شهادة خزيمه بشهادة رجلين (ورواه) ايضا بهذا اللفظ من
 طريق عبد الرحمن بن عبد الصمد عن أبيه عن جده عنه وزاد فيه حتى مات
 أي خزيمه (ورواه) ابن خشر وممن طريق محمد بن اسحق وعبد الله
 ابن يزيد كلاهما عنه (ورواه) طلحة من طريق أبي عبد الرحمن المقرئ عنه
 مختصرا باللفظ السابق ومطولا من طريق أبي يحيى الحماني عنه (وأخرجه)
 أبو داود وابن خزيمة في صحيحه والنسائي والذهبي في جزئه من طريق
 الزهري عن حمارة بن خزيمه بن ثابت ان سمع حديثه وهو من أصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرسا من اعرابي
 الحديث (وفي) مسند أحمد باتم من هذا من طريق الزهري حدثني حمارة بن
 خزيمه الانصاري ان سمع حديثه وهو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 ان النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرسا من اعرابي فاستبغه النبي صلى الله
 عليه وسلم ايقضه ثم فرسه فأصرع النبي صلى الله عليه وسلم المشى وأبطأ
 الاعرابي فطلق رجال يعترضون الاعرابي فيساومونه بالفرس ولا يشعرون
 ان النبي صلى الله عليه وسلم ابتاعه حتى زاد به منهم الاعرابي في السوم على
 ثمن الفرس فنادى الاعرابي النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان كنت مبتاعا
 هذا الفرس فابتعه والابتعته فقال النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع نداه
 الاعرابي فقال أوليس قد ابتعته منك قال الاعرابي لا والله ما ابتعته
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم بل قد ابتعته منك فطلق الناس يلوذون
 بالنبي صلى الله عليه وسلم والاعرابي وهما يتراجعا فطلق الاعرابي يقول
 ألم شهيداً يشهد أني قد ابتعتك فمن جاء من المسلمين قال لا اعرابي وبالك ان

النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ليقول الاحتياقي جاء بخرجة فاستمع لمراجعة
النبي صلى الله عليه وسلم ومراجعة الاعرابي فطلق الاعرابي يقول علم شهيدا
يشهد اني يا بعثك فقال بخرجة انا اشهد انك قد بيا بعتك فاقبل النبي صلى الله
عليه وسلم على بخرجة فقال بيم تشهد فقال بيم صدقتك يا رسول الله فجعل النبي
صلى الله عليه وسلم شهادة بخرجة شهادة رجلين (وقد روى) في بعض
طرق هذا الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال بخرجة بيم تشهد ولم تكن معنا
قال يا رسول الله انا اصدقك بخبر السماء افلا اصدقك بما تقول (قال)
الواقدي لم يسم لنا اخو بخرجة الذي روى هذا الحديث وله اخوان يقال
لأحدهما عبدا لله والاخر روح (وقد) رواء الدارقطني في الأفراد من
طريق أبي حنيفة محتمرا (وأخرجه) عبد الرزاق وفيه فرسانتي وفيه من
ذهب وزاد على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يجد أن يكون بأمرها (وأخرجه)
أبو بكر بن أبي شيبة وعنه أبو يعلى في مسنده وأبو نعيم في الحلية وابن عساكر
في التاريخ من طريق محمد بن زائدة بن خزيمة بن ثابت حديثي عبارة بن
خرجة عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم اشترى فرسا من سوا من الحارث
فجعله شهيدا بخرجة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لك على
الشهادة ولم تكن معه حاضرا قال صدقتك بما جئت به وعلمت انك لا تقول
الا حقا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شهد بخرجة أو شهد عليه
فخسه وقال المنذري وقيل اسمه سوا بن قيس البصري ذكره غير واحد
في الصحابة وقيل انه محمد اليبس بأمر بعض المأفقيين وقيل ان هذا الفرس
هو المرتجز والله أعلم (وأخرجه) ابن خزيمة أيضا من طريق عبدة بن عبد الله
والطبراني من طريق أبي بكر وعثمان بن أبي شيبة وغيرهما كلهم عن زيد بن
الحباب عن محمد بن زائدة بن وهب عن عبد الله بن أبي عمير عن أبي عبد الله في مسنده عن
حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن خزيمة بن نمير ولفظه فأجاز النبي صلى الله
عليه وسلم شهادته بشهادة رجلين حتى مات بخرجة (وعند) البصري من
حديث زيد بن ثابت قال فوجدتهم مع خزيمة الذي جعل النبي صلى الله
عليه وسلم شهادته بشهادتين (وفي) لفظ عن زيد وكان خزيمة يدعي
دا الشهادتين (ولابي) يعلى عن أنس قال افقر الحسان الاوس والمخزرج

٣ يعني الايتين
من قوله تعالى
لقد جاءكم
رسول الخ

فقلت لا ومن ومن من جعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادته شهادة رجلين
(وهند) البخاري بن أبي اسامة في مسنده من حديث بحالد عن الشعبي عن
النعمان بن بشير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من أعرابي فرسا
فجده الأعرابي فجاءتريه فقال يا أعرابي اتبعه أن أشهد عليك أنك بعته
فقال الأعرابي ان شهد على تريعة فاعطى الثمن فقال النبي صلى الله عليه
وسلم يا تريعة أيا لم تشهدك مصكيف تشهد قال أنا أصدقك بخبر السماء
ألا أصدقك على ذا الأعرابي فجعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادته شهادة
رجلين فلم يصح في الإسلام من تجاوز شهادته بشهادة رجلين غير تريعة
(نقلت) أكثر هذه الطرق من كتاب المقاصد للمحقق السخاوي وبعضها
من الجامع الكبير للسيوطي وبعضها من طبقات ابن الجوزي (وقال)
المحقق السخاوي وما يستطرف قول بعض المحققين من شيوخنا حديث
تريعة أخرجه ابن تريعة قال وفي الباب أيضا من مرراته (تنبيه)
وجه الاحتجاج بهذا الحديث وما قاله الخطابي أن النبي صلى الله عليه
وسلم حكم على الأعرابي بعلمه إذ كان صادقا بارا وبجرت شهادته تريعة في ذلك
يجري التوكيل لقوله والاستظهار بها على صحة قصارت في التقدير مع
قول النبي صلى الله عليه وسلم مصكيف شهادته رجلين في سائر القضايا وقد نظر
فيه بعضهم

• (بيان الخبر الدال على عدم جواز شهادة المحدث في القذف) •

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن شريح في قوله تعالى ولا تقبلوا لهم
شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن
الله غفور رحيم قال إذا مات ذهب عنه اسم الفسق وأما الشهادة فلا تقبل له
أبدا كذا رواه ابن خضرو من طريق محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد
عنه ورواه محمد بن الحسن في الآثار عنه قال ربه تأخذوه وقول أبي حنيفة
(وأخرج) الترمذي والدارقطني وأبو عبيد في الترييب من حديث عائشة
رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقبل شهادة الخثائن
والخنثاء وفيه ولا يجلود حدا (وأخرج) الدارقطني من طريق أبي الملق
قال كتب عمر إلى أبي موسى أيا بعد قال القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة

قد كره وفيه والمسلمون مدول بعضهم على بعض الا بمجاولداني حد (وعند)
ابن أبي شيبة من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الامجد وداني
فرية (ووقع) في الهداية الامجد وداني قذف (وتمسك) الشافعي بظاهر
الآية وهي الا الذين تابوا والاستثناء متى تعقب كلمات عطف بعضها على
بعض يصرف الى جميع ما تقدم (ولنا) ان شهادته من تمام حده قال الله
تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا والاستثناء يصرف الى ما يليه وهو قوله
تعالى وأولئك هم الفاسقون والاستثناء منقطع بمعنى لكن والتائبون
ليسوا من الفاسقين لان التائب من الذنب كمن لا ذنب له (وفي) التمهيد انه
قول المحكم ومعاوية بن قرة ومجاهد بن أبي سليمان ومكحول وهو رواية عن ابن
المسيب وعكرمة والزهرى واليه ذهب كثير من أهل العراق (وفي) المحلى
لابن خزمروين من طريق ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن شهاب
شهادة القاذف لا تجوز وان تاب وصح عن الشعبي في أحد قوله والنهي
وابن المسيب في أحد قوله والحسن البصري ومجاهد في أحد قوله
ومسروق وعكرمة في أحد قوله ان القاذف لا تقبل شهادته ابدا وان
تاب وعن شريح كذلك وهو قول أبي حنيفة وسفيان انتهى (وأخرج) ابن
أبي شيبة عن الطيالسي عن مجاهد بن سلة عن قتادة عن الحسن ومجاهد بن
المسيب قال لا شهادة له وقوته بينه وبين الله وهذا سند صحيح على شرط مسلم
• (باب الدعوى والبيّنات) •

(الدعوى) قول يطلب به الانسان اثبات حق على الغير لنفسه والمضى
من لا يجبر على الخصومة اذا ترك لانه الطالب والمضى عليه من يجبر عليه
لانه المطلوب والبيّنة ما يظهري صدق الدعوى ويكشف الحق
• (بيان الخبر الدال على ان اليمين بدل من البيّنة والقدرة على الاصل
تطل حكم الخلاف) •

(أبو حنيفة) عن مجاهد عن الشعبي عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم المضى عليه أولى باليمين اذا لم تكن بينة كذا رواه البخاري
وابن المنذر والدارقطني ومن طريقه ابن عبد الباقي كذا هم من طريق أحمد
ابن عبد الله الحسكندی المعروف بالعلاج عن ابراهيم بن الجراح عن أبي

يوسف عنه والمجلاج ضعيف (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن
 شرح بن الحارث عن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه قضى بالبينة على المدعي واليمين على المدعي عليه إذا ذكر
 كذا رواه ابن خزيمة ومن طريق عبد الله بن عبد الرحمن القرشي عنه
 (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال البينة على المدعي واليمين على
 المدعي عليه وكان لا يراد باليمين كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه قال
 وبه تأخذ (أبو حنيفة) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه كذا رواه
 طه من طريق هشام بن عبد الله عن أبي يوسف عنه (أما حديث) ابن
 عباس فأخرج الشيعان والأربعة (ولفظ) مسلم لو يعطى الناس بدعواهم
 لأدعى الناس دماء رجال وأموالهم ولا يمكن اليمين على المدعي عليه (ولفظ)
 البخاري عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما لو يعطى الناس بدعواهم
 لذهب دماء قوم وأموالهم اليمين على المدعي عليه (ولفظ) أبي داود عن ابن
 أبي مليكة كتب إلى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين
 على المدعي عليه (وأما حديث) عمر فلو أنه لم يرد بالله في هذه الكتب
 ولكن معناه موجود (وأما حديث) عمرو بن شعيب فأخرج الترمذي
 بإسناد جيد والدارقطني بإسناد ضعيف (ثم) أن الطرف الأول من الحديث
 مهول بهومه فالمدعي لا يستحق بنفسه الدعوى ويستحق بالبينة
 في الخصومة كلها وتقبل بينة كل مذهب سواء كان أصيلاً أو ثانياً (والطرف)
 الآخر مهول بهومه فإنه لا يجوز الاستخلاف في الحدود وكذا إذا كان
 ثانياً والله أعلم (تنبيه) في الحديث فوائد (الأولى) لا يستحق المدعي
 بمجرد الدعوى (الثانية) القول قول المنكر (الثالثة) جنس البيات
 في جانب المدعين (الرابعة) اليمين في جانب المدعي عليه (الخامسة)
 الخصومة لا تندفع بمجرد الإنكار (السادسة) اليمين تتوجه عليه (السابعة)
 لا يجوز القضاء بشاهد مع عين المدعي (الثامنة) لا تقبل بينة صاحب اليد في
 الملك المطلق (وفي) مسألتين خلاف الشافعي (الأولى) إذا نكل
 المدعي عليه عن اليمين قضى بالنكول عليه ولزمه ما ادعاه عليه وعند

قوله تفصيلا
أي تفصيلا

الشأنى لا يقضى به بل مرد اليمين على المدعى فإن حلف المدعى أخذ المال
وان نكل انقطعت الخصومة ينتهـ ما لان النكول يحتمل ان يكون تورطاً
عن اليمين الكاذبة ويحتمل ان يكون ترفاعاً عن اليمين الصادقة (وانا) ان
اليمين واجبة عليه لظاهر هذا الحديث وترك هذا النكول دليل على انه
بأذل أو مقر اذ لم يكن كذلك لا قدم على اليمين تفصيلاً من هذه الواجب
دفعاً للضرر عن نفسه ببذل المدعى والشرع ألزمه التورع عن اليمين
الكاذبة دون التورع عن اليمين الصادقة فيرجع هذا الجانب في نكوله
(والثانية) لا يجوز القضاء بشاهد مع يمين المدعى خلافاً للشافعي وأصح
بحديث ابن عباس رفعه قضى بشاهد ويمين أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي
وابن ماجه والمحاسبكم من طريق قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عنه
والامام اصح بقوله تعالى واستشهدوا شهادتين من رجالكم فان لم يكونا
رجلين فرجل وامرأان ومثل هذا الغايذ كرافع الحكم عليه ولانه قال
ذلك أدنى ان لا تقاتلوا ولا يزيد على الأدنى أى اقرب ان لا تشكوا في جنس
الدين وقدره وأجله واليهود ونحو ذلك (وأجيب) عن الحديث المذكور
بان عباس الدوري نقل عن يحيى بن معين أنه ليس بحفوطاً وأما الطحاوى
بأنه لا يعلم فيسأله عن عمرو بن دينار (وقال) الترمذي في العلل
سألت محمد بن عبد الله عن هذا الحديث فقال لم يسمعه من عمرو عن ابن عباس فقد
رمى الحديث بالانقطاع في موضعه من البخاري بين عمرو وابن عباس
ومن الطحاوى بين قيس وعمرو ومنهم من أدخل بين عمرو وابن عباس
طاوساً أخرجه مسكناً الدارقطني ومنهم من زاد جابر بن زيد فقول ابن
عبد البر لا مطعن لاحد في اسناد هذا الحديث محل نظر فلاحظ هذا
الاختلاف ترك العمل به وبقى العمل بالنص الظاهر من الكتاب مع انه قد
روى ما يمار من ماذكر في الاستذكار روى هشيم أخبرنا المغيرة عن
السعي قال ان أهل المدينة يقضون باليمين مع الشاهد ونحن لا نقول ذلك
وفي مصنف ابن أبي شيبة حدثنا سويد بن عمرو حدثنا أبو واثق عن مغيرة
عن ابراهيم والشعبي في الرجل يكول الشاهد مع يمينه قال لا يجوز الا شهادة
الرجلين أو رجل وامرأتين (قال) طار مع ان أهل المدينة يقبلون شهادة

الشاهد مع يمين الطالب وهذا السند رجاله على شرط مسلم (وقال) أيضا
 حدثنا حماد بن خالد عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال هي بدعة وأول من
 قضى بها معاوية وهذا السند أيضا على شرط مسلم (وفي) مصنف عبد
 الرزاق أنه - برنا - سألت الزهري عن اليمين مع الشاهد فقال هذا شيء
 أحدثه الناس لا بد من شاهدين (وفي) الاستذكار هو الأشهر عن الزهري
 (وفي) التمهيد وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي لا يقضى
 باليمين مع الشاهد وهو قول عطاء والمحاكم وطائفة وزاد في الاستذكار
 أنقضى وفي المحلى لابن خزم أول من قضى به عبد الملك بن مروان وأشار إلى
 إنكاره المحكم بن عتيبة (وروى) عن عمر بن عبد العزيز ترك القضاء به
 لأنه وجد أهل الشام على خلافه ومنع منه ابن شبرمة انتهى وفي التمهيد
 تركه يحيى بن يحيى بالاندلس وزعم أنه لم ير الميث بن سعد يفتي به ولا يذهب
 إليه وحديث العصيين اليمين على المدعي عليه وفي رواية البيهقي على
 المدعي واليمين على من أنكر برده وكذا حديث العصيين شاهد ذلك أو يمينه
 مع ظاهر القرآن لأنه تعالى أوجب عند عدم الرجلين قبول رجل وامرأتين
 وإذا وجد شاهد واحد والمرأتان معدومتان ففي قبوله مع اليمين نفى
 ما اقتضته الآية وأيضاً فإنه تعالى قال عقبا من ترضون من الشهداء
 وليس المدعي بشاهد واحد ممن يرضى باستحقاق ما يدعيه بقوله ويمينه
 وزعموا أن يمين المدعي قائمة مقام المرأتين فعلى هذا لو كان المدعي ذمياً فأقام
 شاهداً وجب أن لا تقبل يمينه كما لو كانت المرأتان ذميتين والله أعلم
 (بيان المخبر الدال على أن الرجلين يديان شيئا وليست لهما أمانة قاله قول
 قول الباقع أو يترادان) *

(أبو حنيفة) عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود أن
 الأشعث بن قيس اشترى من عبد الله رقيقاً من رقيق الأمانة فتقاضاه عبد
 الله فقال الأشعث اشتريت منك بعشرة آلاف درهم وقال عبد الله بعثك
 بعشرين ألفاً فقال عبد الله اجعل بيني وبينك رجلاً فقال الأشعث فاني قد
 جعلتك بيني وبين نفسك فقال عبد الله فاني سأقضي بيني وبينك بقضاء
 سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول اذا اختلف السيمان ولم تكن لحماية فالقول ما قال البائع او يترادان
 كذا روى المحارقي من طريق عبد الله بن يزيد وابي عبد الرحمن المقرئ
 وخارجة بن مصعب واسماعيل بن حماد عن ابيه والقاسم بن معن (ومن)
 طريق سويد بن عبد العزيز وعبد العزيز بن خالد وابي شهاب الحنظلي والمعاقي
 ابن عمران كلهم عنه الا ان خارجة من قوله اذا اختلف والياقون بطوله
 ورواه طلحة من طريق المقرئ عنه ورواه ابن القطر من طريق حبان بن
 العوام والمقبري كلاهما عنه (ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان اشعث
 ابن قيس اشترى من عبد الله بن مسعود رقبة سافذ كرا الحديث مثل الاول
 الا انه زاد به قوله يذنه والساعة قائمة كذا روى المحارقي من طريق المقرئ
 عنه (وفي) رواية من حماد ان رجلا حدثه عن اشعث بن قيس (وفي) لفظ
 آخر فاستفهم في زيادة الثمن ونقصانه وقال عبد الله بن مسعود سمعت
 فذ كرا الحديث وفيه او يترادان البيع (واخرجه) الاربعة والمحاكم
 وأحمد والدارمي والبخاري واللفظ لابي داود ان ابن مسعود باع لاشعث
 رقبة ثمن رقيق الخمس بمشربين ألف درهم فقال انما اخذتهم بمشربة آلاف
 فقال ابن مسعود سمعت فذ كرا الحديث وفيه فالقول ما يقول رب الساعة
 او يترادان وفي رواية لابن ماجه والمبيع قائم بعينه والباقي مثل لفظ الامام
 (وفي) رواية للترمذي اذا اختلف المتبايعان فالقول قول البائع والمبتاع
 بالخيار ونحوه للنسائي من وجه آخر وفيه قصة واخرجه مالك بلاخان عبد
 الله بن مسعود فساهه كالاول قاله المحافظ (قلت) اخرجه ابو داود عن
 عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الاشعث عن ابيه عن جده باللفظ الاول
 (واخرجه) النسائي واخرجه ايضا من طريق القاسم بن عبد الرحمن عن ابيه
 ان ابن مسعود فذ كرا معناه والكلام يزيد وينقص (واخرجه) ابن
 ماجه واخرجه الترمذي من حديث عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن
 ابن مسعود وقال هذا مرسل وعون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود هذا آخر
 كلامه (قال) المنذري في استناده هذا حماد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى
 ولا يفتح به وعبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من ابيه فهو منقطع
 (قلت) اختلف فيه القول عن يحيى بن معين فقبل انه سمع من ابيه وفي

رواية عنه لم يسمع (وقال) ابن المديني لقي أبا (وقال) الجهلي يقال
انه لم يسمع (ثم قال) المنذري وقد روى هذا الحديث من طرق عن ابن
مسعود كاهل الاثبات وقد وقع في بعضها اذا اختلف اليهمان والبيع قائم
بنفسه وفي لفظة والسلمة قاعة ولا تصح وانما جاءت من رواية ابن أبي ليلى
وقد تقدم انه لا يصح به (قلت) هذه اللفظة قد جاءت في رواية الامام
من طريق المقرئ وليس في السند ابن أبي ليلى ولا من يتكلم فيه (ثم قال)
وقال البيهقي وأصح اسناد روى في هذا الباب رواية أبي العيس عن عبد
الرحمن بن قيس بن محمد بن الاشعث بن قيس عن أبيه عن جده (قال) يزيد
الحديث المذكور في أول الباب (قلت) وكأنه لم يطلع على رواية الامام
عن حماد عن ابراهيم فان رواه فقيه من فقيه من فقيه وكاهل ثقات أثبات
وأبو العيس المذكور وعتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود
الحسكي في ثقة وعبد الرحمن بن قيس مجهول الحال كما في التقريب وأبو
قيس مقبول من السادسة وجده محمد بن الاشعث ليس بصحابي على الصحيح
وانما العصة لايه روى ذلك عن عبد الله بن مسعود (وقال) الشيخ قاسم
تقلا عن ابن عبد الحمادي هذا الحديث بجميع طرقه صحيح به الحسن
في لفظة اختلاف

• (بيان الخبر الدال على ان المخرج اذا اقام بيته على النتائج
فذا اليداري) •

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم ان رجلين اختصما اليه في مائة أقام كل بيته انها فاقته فجت عنده
فتضى بها لأذى في يده كذا رواه البخاري وطلمة وابن المظفر كلهم من
طريق أحمد بن عبد الله الحسكي وهو اللجلاج (ثم) اختلفوا فقال
الحساري وطلمة أحمد بن عبد الله عن ابراهيم بن الجراح عن أبي يوسف عنه
(وقال) ابن المظفر أحمد بن عبد الله عن علي بن معبد عن أبي يوسف عنه
واللجلاج ضعيف ولكن رواه طلمة من طريق أخرى ليس فيها اللجلاج
وحسكنا رواه ابن عبد الباقي عن أبي بكر بن حمدان عن بشر بن موسى عن
المقرئ عنه وليس فيه اللجلاج ورواه ابن المظفر في رواية أخرى من طريق

زيد بن نعيم عن محمد بن الحسن عنه الا انه قال ابو حنيفة عن الهيثم بن حبيب
 الصيرفي عن الشعبي عن جابر ومن هذا الطريق رواه ابن خسر و أخرجه
 الدارقطني من هذا الوجه وأعله يزيد بن نعيم وهو لا يعرف حاله وقال
 الذهبي لا يعرف في غير هذا الحديث (قلت) لا يضر الا لعل من دون محمد
 ابن الحسن على ان ابن خسر قد رواه أيضا من غير طريق ابن المطهر أخرجه
 من طريق أبي بكر بن محمد بن موسى عن المقرئ عنه وله طرق
 أخرى عند أصحابنا يقول في بعضها عن الهيثم عن رجل عن جابر وفي بعضها
 عن الهيثم عن جابر والرجل المجهول عنده هؤلاء البعث والشعبي فسرته رواية
 محمد بن الحسن (وأخرجه) ابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن أبي الأحوص عن
 سماعة عن عويم بن طرفة بلقظ ان رجلين ادعيا بغير اقام كل واحد منهما
 البينة انه له فقضى النبي صلى الله عليه وسلم به بينهما او عويم بن طرفة الطائي
 كوفي يروي عن عدي بن حاتم وجابر بن سمرة من متأري التابعين ورواه
 المحاكم من طريقه وقال منتطح ووصله الطبراني فقال عويم عن جابر بن
 سمرة باسنادين ضعيفين (وأخرج) الدارقطني والبيهقي من حديث جابر ان
 رجلين ادعيا دابة واقام كل واحد منهما بينة انها دابة فقضى بها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم للذي في يده واستاده ضعيف ومع ضعف اسناده كيف
 تقبل بينة ذي اليد ولم يكلفه الله بها وانما البينة على المدعي واليمين على
 المدعي عليه وعلى تقدير صحة الحديث فالبيتان فيه قامة على أمر زائد على
 ان يد ولا تدل اليد عليه فاستوت البيتان في ذلك الامر فترجحت بينة ذي اليد
 بيده بخلاف ما اذا قامت البيتان على الملك لان بينة المخارج أكثر اثباتا
 لانها تظهر الملك بخلاف بينة ذي اليد لان الملك كان ظاهرا له في يده (وهند)
 أبي داود من حديث أبي موسى الأشعري ان رجلين ادعيا بغير اقامة الى
 النبي صلى الله عليه وسلم ليست لواحد منهما بينة فجعله بينهما وأخرجه
 النسائي وابن ماجه (وأخرج) ابوداود والنسائي أيضا بلقظ فبعث كل منهما
 شاهدين فسمع النبي صلى الله عليه وسلم بينهما لكان في سياق النسائي محمد
 ابن كثير المصنف وهو صدوق كثير الخطاء وهاتان القصةان يحتمل انهما
 واحدة الا ان الشهادات متعارضة تهاوت فصارت كمن لا بينة له وحكم لهما

نصفين لا استروا هما في اليد وهو قول محمد بن الحسن وبه يفتي (وفي) رواية
النسائي انه كان في يد غيرهما فلما أقام كل واحد منهما شاهدين نزع من
يده ودفع اليهما (ثم) ان القضاء لذى اليد دون الخارج بعد اقامتهما
البينة على التنازع اذ لم يدع الخارج الفعل على ذى اليد كالغصب والاجارة
والعارية وان ادعى تكون بينة الخارج أولى وان ادعى ذى اليد بالتنازع
لان بينة الخارج في هذه الصور أكثر اثباتا لانها تثبت الفعل على ذى
اليـد (قال) صاحب المختار بينة الخارج أولى من بينة ذى اليد على
مطلق الملك خلافا للشافعي أى فان عنده بينة ذى اليد أولى لتأكيدها باليد
لانها دليل الملك ولهذا التنازع طاقى دابة وكل منهما يدعى أنها نجت في ملكه
واقاما البينة يعضى بينة ذى اليد (ولنا) ان البينات شرعت لاثبات غير
الظاهر لانها وان كانت في التحقيق بينة مطهرة ولكن لما لم يكن لنا علم تلك
الاحكام أخذت البينة حكم الاثبات كالعلل الشرعية فانها امارات في حق
الشرع وفي حقنا لما حكم الاثبات وبينة الخارج أكثر اثباتا واطهارا
لانها أثبتت الملك من كل وجه وبينة ذى اليد تثبته من وجه لان الملك
ثابت له من وجه اليد والبينة ترجع بكثرة الاثبات اذا ليد دليل مطلق الملك
بمخلاف التنازع

• (باب الاقرار) •

(وهو) اثبات ما كان مترزلا بان ادعى عليه آخر ما لا جازان يقر المدعى
عليه وجازان ينكره فاذا اقر فقد أثبت فهو عبارة عن اخبار يوجب على
المخبر ما أخبر به وهو جهة فاصرة بخلاف البينة لانها انما تصير جهة بالقضاء
والقاضي ولاية عليه فيتعدى الى الكل وأما الاقرار لا يفتقر الى القضاء
وله ولاية على نفسه دون غيره (وفي) قيد الاخبار دلالة على انه ليس
بانشاء وقيد بما على الخبر لانه لو كان لنفسه يـكون دعوى لا اقرارا
(ابو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه ان ماعز بن مالك
أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان الاثر قد رثى فأقم عليه الحمد الحديث
بتمامه قدم في الحمد ودواخرجه مسلم وأحمد عن بريدة نحوه ومعناه عند
الستة عن أبي هريرة وقد تقدم ووجه الاحتجاج به في الباب

ان النبي صلى الله عليه وسلم اتىهم بما عزا باقراره على نفسه فلما جعل هبة في المذود التي تدعى بالشبهات فلا ان يكون حجة في خيرها اولى وعليه اجماع الامة ولانه وان كان مترددا بين الصدق والكذب في الاصل لكن ظهر رجحان الصدق على الكذب لوجود الداعي والصارف منه لان مقتله ودينه يمدلان على الصدق ويمتنان عن الكذب فكان صدقا ظاهرا فيجب قبوله

• (باب الصلح) •

وهو عبارة عن مقدير رفع به المنازعة وجواره ثبت بقوله تعالى والصلح خير وتعريفه بالالف واللام اقتضى ان يكون كل صلح خيرا سواء كان مع اقراء أو سكوت أو انكار وكل ذلك جائز عندنا (وقال) الشافعي لا يجوز مع السكوت والانكار ودليله ما اخرج ابو داود وابن حبان والبخاري من حديث أبي هريرة والترمذي وابن ماجه من حديث عمرو بن عوف رفعاه الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حل حراما أو محرما حلالا ودليلنا عموم الآية اذ هو كلام مستقل بذاته فلا يرتبط بسببه وهو محلي بالالف واللام فيصرف الى الجنس فلا يقيد بمسألة الانكار لثلاث تدل على زيادة على النص والكلام خرج مخرج التعديل كانه قال صلحوا لان الصلح خير والعلة لا تنقيد بمحل الحكم الذي حال فيه بل ايماء وجدت العلة يتبعها حكمها وتفصيله في المطولات

• (بيان الخبر الدال على رفع المنازعة والشقاق وتداعي الرحمة والاشفاق) •
(ابو حنيفة) عن الحسن بن عبيد الله عن الشعبي قال سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل جسد واحد اذا اشتكى الرأس من الانسان تداعي له سائر الجسد بالحق والسهر كذا رواه البخاري عن طريق سليمان بن عمرو الخثمي عنه وقد اخرج الشيخان وأحمد (ابو حنيفة) عن علي بن الاقر عن عمرو بن عاصم عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اراد ان يضع خشبة على حائط جاره فلا يجتمعه رواه الجماعة الا الشافعي وقد تقدم في ادب القاضي ولفظهم لا يجتمعن أحدكم

ان يضع خشبة على جداره وقال الترمذي حسن صحيح وفي الباب عن ابن عباس ومجمع بن جارية أخرجهما ابن ماجه (قريبه) قال عبد الله بن سعيد كل الناس يقولون خشبة بالجمع الا الطحساري فانه يقول بلغة الواحد (قال) المحقق لم يقله الطحساري الا ما قلنا عن غيره (قال) سمعت يونس بن عبد الاهل يقول سألت ابن وهب عنه فقال سمعت من جماعة خشبة بلغة الواحد (قال) وسمعت روح بن الفرغ يقول سألت أبا يزيد الحارثي بن مسكين ويونس بن عبد الاهل عنه فقالوا خشبة بالنصب والتثنية (ورواية) مجمع تشهدان رواه بلغة الجمع ولفظه ان أخوين من بني المغيرة لقبيا مجمع ابن جارية الا تصاري ورجالا كثيرا فقالوا تشهدان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع جار جاره ان يغرز خشبا في جداره وكذلك رواية ابن عباس وقد أخرجهما البيهقي من طريق شريك عن سمك عن عكرمة عنه بلغة اذا سأل أحدكم جاره ان يضع جذوعه على حائطه فلا يمنعه *

(باب الوديعة)

هي الاستعانة بقصد الفرق بينها وبين الامانة العموم والخصوص والتحكم في الوديعة ان يبرأ من الفحش اذا عاد الى الوفاق بخلاف الامانة وهي مندوبة لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفيه حديث أبي امامة الذي مر في الكفالة بطوله وقد أخرجه أبو داود وبقائه والترمذي وابن ماجه مختصرا وقال الترمذي حسن صحيح *

(باب العارية)

هي حبة المنافع خير عوض مشتق من التعاود أي التداول فكانت تجعل الخير نوبة في الانتفاع بملكه على ان تعود النوبة اليه بالاسترداد متى شاء ولذا كانت الاطارة في المكبل والموزون قرصا لانه لا ينتفع بهما الا باستهلاك العين فلا تعود النوبة اليه ليكون اطارة حقيقة وفيه حديث أبي امامة الذي مر في الكفالة بطوله ولفظه العارية مؤداة والمضمة مردودة هكذا هو في حديث الامام ووقع في بعض كتب الفقه العارية مردودة وفي بعضها العارية مضمونة أما لفظ مردودة فقال المحقق لم اراه في كتب الحديث (وأما) مضمونة فعند أبي داود من حديث صفوان وكان صلى الله عليه وسلم

قد استعارته أدرك يوم حين فقال انصبا يا محمد قال لا بل طارية مشعونة
(وأخرجه) أحمد والنسائي والحاكم وأورد له شاهدان حديث صفوان
ابن يعلى عن أبيه ولفظه فقلت يا رسول الله أطارية مشعونة أو طارية مؤداة
قال بل طارية مؤداة وأخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عمر العارية
مؤداة وسنده ضعيف

• (بيان الخبر الدال على عدم تضمين العارية) •

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال كان لا يضمن العارية كذا
رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (وأخرج) أبو داود عن الحسن بن سمرة
رفعه قال صلى الله عليه وسلم أخذت حتى تؤدى ثم إن الحسن بن سمرة قال هو
أمينك لا ضمان عليه وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وقال
الترمذي حسن

• (باب المبة) •

هي قليبك المال بلا عوص بطريق التردد

• (بيان الخبر الدال على قبول الهدايا) •

(أبو حنيفة) عن محمد بن قيس عن أبي طار التقي أنه كان يهدي إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم راوية خرا الحديث ورواه محمد بن الحسن في الآثار عنه
وقد تقدم في البيوع (وأخرج) البخاري وأبو داود والترمذي من حديث
عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم حكا أن يقبل الهدية ويثيب عليها
(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها
قالت تصدق على بريرة بلعم فرأى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هو لها صدقة
ولنا هدية ورواه البخاري وغيره من طرق ستاتي في الولا (وأخرجه) الستة
الترمذي وابن ماجه من حديث الأسود عنها كما هنا والباقون عن القاسم
عنها وقد جمع العز بن جماعة في طرق هذا الحديث جزاء مستقلا رأيته

• (باب القرص) •

• (بيان الخبر الدال على فضل اختار المعسر) •

(أبو حنيفة) عن أبي مالك الأشجعي عن ربي بن خراش عن حذيفة بن
اليمان رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يؤتى بعبد

يوم القيامة فيقول أي رب اعلمت الاخير اما اردت بها الا اياك ووزقتني مالا
فمكنت اوسع على الموسر وانظر المعسر فيقول الله عز وجل انا احق بذلك
منك فقبا وزوا من عيدي (قال) فقال ابو مسعود رضي الله عنه وأشهد
على رسول الله صلى الله عليه وسلم اني سمعته منه كذا رواه ابن خسر عن
طريق حماد بن أبي حنيفة عن أبيه (وأخرجه) البخاري ومسلم بالقط
تلفت الملائكة روح رجل عن كان قبلكم فقالوا اعلمت من الخير شيئا قال لا
قالوا تذكرك قال كنت ادين الناس فامر قتياني ان يتطروا المعسر ويقبوا زوا
عن الموسر قال قال الله تعالى قبوزوا عنه وفي بعض طرق البخاري ان
رجلا عن كان قبلكم انا الملك ليقبض روحه فقيل له هل علمت من خير
الحديث ولم يدع في شيء من طرقه قالوا تذكرك (وفي) بعض طرق مسلم فقال
ابو مسعود وانا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم (وفي) بعض طرقه
فقال عقبه بن عامر المجهمي وابو مسعود الانصاري معك هذا معناه من في
رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) عبد الحق المصنف عقبه بن عمرو وعقبه
ابن عامر وهم وقال البخاري وقال عقبه بن عمرو وانا سمعته يقول ذلك ثم
خرج مسلم هذا الحديث من رواية ابي مسعود وابي هريرة رضي الله عنهما
(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن عبد الملك عن ابي صالح عن أم حاني رضي الله
عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شدد على امتي في التقاضي
معسر اشدد الله عليه في قبره كذا رواه البخاري والاشناني من طريق ابي
مقاتل الميموني عنه وعند مسلم معناه من حديث عبد الله بن ابي قتادة
عن ابيه رفعه من مره ان يغيث الله من كرب يوم القيامة فليغث من معسر
او يرضع عنه

• (بيان الخبر الدال على ان المرأة لا تخرج شيئا من بيت زوجها قرضا
او غيره الا باذنه) •

(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولاني عن ابي
امامة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام حجة
الوداع ان الله اعطى كل ذي حق حقه فقد كرا الحديث وفيه ولا تنفق امرأة
شيئا من بيت زوجها الا باذنه قيل يا رسول الله ولا الطعام قال ولا الطعام

لأنه من أفضل أموالنا وقد تقدم بطوله في المسكفالة وأشرنا إليه أن أبا داود وابن ماجه أخرجاه وعند أبي داود من حديث عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده رفعه لا يصير لأمراة عطية إلا بإذن زوجها وأخرجه النسائي وابن ماجه

• (باب العمري والرقبي) •

(والعمري) هي هبة ثمن مدة عمر الموهوب له وهي جائزة للعمري الموهوب له حال حياته ولورثته بعد وفاته (والرقبي) أن يقول أرقبتك هذه المدة وهي باطلة لأنه يحتمل الإعارة ويحتمل الهبة فيحسب كون عارية عند أبي حنيفة ومحمد وهبة عند أبي يوسف (أوهي) أن يقول دارى لك رقبتي معناه أن مت قبلك فهي لك كأن حكمل واحد منهما يراقب موت الآخر وأما جازت الرقبى عند أبي يوسف لأن قوله دارى لك هبة وتملك في الحال كالعمري فيبطل استردادها وباطلة عند أبي حنيفة ومحمد لأن معناه ما تملك مضاف إلى موته وتعلق الملك غير جائز فيكون المراد عارية عندهما والموهوب له ما ذوات في الاتفاسع بها بخلاف العمري فاعلمت لك في الحال والتعلق بعدها لا يفسدها (أبو حنيفة) عن بلال بن أبي بلال بن مرداس الفزاري ثم العباسي عن وهب بن كيسان عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما فشت العمري في المدينة سمع من البرقة أن لا أيها الناس احقبوا أموالكم هاكم فانه من أمر شيئا فهو الذي أمره في حياة الممرو بعد موته (وفي) لفظ فشت العمري على ما يدر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم الحديث رواه الطحاوي من طريق عبيد الله بن موسى وسعد بن الصلت ومحمد بن الحسن ثلاثتهم عنه ورواه ابن أبي العوام من طريق محمد بن الحسن عنه ورواه ابن القفر من طريق محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد عنه وأيضا من طريق الجلاج عن إبراهيم بن الجراح عن أبي يوسف عنه والجلاج ضعيف ورواه السكلاحي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرجه) أحمد ومسلم من حديث جابر رفعه بلفظ أسكنواكم أموالكم ولا تفسدوها فانه من أمر عمري فانه الذي أمرها حيا وميتا ولعقبه (وعنه) قال جعل الاتصار عمرون المهاجرين فقال رسول

الحصل الله عليه وسلم اسكوا عليكم اموالكم (وفي) لقتل آتوا بغير حق
 امر رجلا عمرى له ولعقبه فقال قد اعطيتكم ما بقي منكم احد
 فانها لمن اعطيا وعقبه وانما لا ترجع الى صاحبها من اجل انه اعطى هؤلاء
 وقعت فيه المواريث (وعند) المبخاري من حديثه قال قصى النبي صلى الله
 عليه وسلم يا عمرى انما لمن وهبت له ولم يخرج من حديث جابر في امرى غير
 هذا الحديث (واخرجه) ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (وعند)
 ابي داود والنسائي عن عروة عن جابر رفته قال من امر عمرى فهو له
 ولعقبه يرتها من يرث من عقبه (ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال
 من امر شيئا فهو له في حياته ولعقبه من بعده روى محمد بن الحسن
 في الاثر عنه وكذا رواه الحسن بن زياد عنه واخرجه الجماعة من حديث
 جابر وقد ذكر (ابو حنيفة) عن يحيى بن ابي حبيب الاسدي الكاهلي
 الكوفي ان ابن عمر سئل عن امرى فقال انما لمن اعطيا وهي في يديه روى
 طلبة من طريق عبد الله بن الزبير عنه ورواه ابن المظفر من طريق موسى
 ابن طارق قال سمعت ابا حنيفة ورواه ابن عسرو من طريق اسمعيل بن
 قيس القزويني عن محمد بن الحسن عنه ومعناه عند الجماعة من حديث جابر
 وقد ذكر

• (باب الاجارة) •

(هي) عليك المنافع بعوض وتقصيله ان عليك ثومان عليك دين وقيامك
 منافع وقيامك الدين ثومان بعوض وهو البيع وبغيره وهو الهبة والصدقة
 وقيامك المنافع ثومان بغير عوض وهو العارية والرخصة بالمنافع بعوض وهو
 الاجارة وسببت بيع المنافع لوجود معنى النفع وهو بذل الاعراض
 في مقابل المنفعة وهي على خلاف القياس لان المنافع معدومة وبيع
 المعدوم لا يجوز الا انها جوزت لمساواة الناس اليها وحاجة الناس اصل
 في شرع العقود فشرعت لترفع الحاجة
 • (بيان الخبر الدال على ان الاجارة لا تصح حتى تكون المنافع معلومة
 والاجرة معلومة) •

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن ابي سعيد وابي هريرة رضي الله

عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من استأجر أجيرا فليعلم أجرته كذا
 روى محمد بن الحسن في الآخرة وأحمد بن محمد بن زياد في مسنده عنه
 (وأخرجه) المداورقني عن علي بن عبد الله بن بشر عن محمد بن حرب
 النسائي عن علي بن عاصم عن أبي حنيفة ومن طريقه ابن خسر ورواه
 ابن خسر وأيضا من طريق محمد بن شعاع عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة
 ورواه ابن عبد الباقي من طريق ابن حمزة عن أبي حنيفة (وأخرجه) عبد
 الرزاق عن مهران عن الثوري عن حماد بن عمار بلعاط فليعلم أجرته (وقال) عبد
 الرزاق وحدث به الثوري مرة فلم يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم وكذا
 أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن حماد (ورواه) أحمد في مسنده عن
 عبد الرزاق عن مهران عن فوطىة بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن حماد بن
 سلمة بلعاط فليعلم أجرته حتى يبين له أجرته وبهذا اللفظ أخرجه
 أحمد وأبو داود في المراسيل وقال أبو زرعة الموقوف هو الصحيح انتهى (قال)
 المحقق وأبراهيم النخعي لم يذكر أباسيد ولا أباهريرة (قلت) وجوابه
 قد تقدم مرارا أن النخعي إذا لم يسم من حديثه فمن ثقات (وأخرجه) النسائي
 في المزارعة غير مرفوع وقد روى هذا الحديث عن الإمام من طرق ومنها
 أبو حنيفة عن علقمة بن مرثد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من استأجر أجيرا فليعلم أجره كذا روى ابن خسر ومن طريق
 أحمد بن يحيى التميمي عنه ومنها أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن
 من لا أتهم عن أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه قال لا يستأجر الرجل على سوم أخيه فذكر الحديث وثقه وإذا
 استأجرت أجيرا فاعلم أجره كذا روى المداورقني بطوله من طريق القاسم بن
 الحكم وأسد بن عمرو وإبراهيم بن طهمان وحمزة بن حبيب الزيات وأيوب بن
 هاني وإسماعيل بن يوسف الأزرق وعبد الله بن الزبير وزفر بن المنذر
 والمروقي والحسن بن زياد والحسن بن الفرات كلهم عنه ورواه ابن
 خسر ومن طريق العباس بن العوام وحماد بن أبي حنيفة كلاهما عنه
 ورواه الكلاعي بطوله من طريق محمد بن خالد الوهبي ولم يقل في الاستناد
 عن من لا أتهم (ومعنى) هذه الأحاديث في البخاري من حديث أبي هريرة

رفعه ثلاثة انا معهم فذهبوا بهم فذهبوا بهم ورجل استأجر اجيرا فاستوفى منه ولم يعطه اجره (قات) وانما ثبت الحكم في المنفعة دلالة لان الاشتراط ثمة لقطع المنازعة والمنفعة تشارك في ضد المعنى لان جها التمام فغضبة المنازعة فشرط اعلامها قطع المنازعة

• (بيان الخبر الدال على التمسك بالارض بشئ منها) •

(ابو حنيفة) عن أبي حصين عن عثمان بن عاصم الاسدي عن عباية بن رفاع عن ابن رافع بن خديج عن أبيه عن رافع بن خديج رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بمسائط فأنجبه فقال ان هذا فقالوا لرافع بن خديج وقال رافع هولي يا رسول الله فقال من ابن مولك فقال استأجرته فقال لا تستأجره بشئ منه فكذا رواه الحارثي عن طريق عبيد الله بن موسى وعبد بن ربيعة وعبد بن يزيد كلهم عنه (وفي) رواية ابو حنيفة عن ابن رافع بن خديج عن رافع بن خديج (وفي) اخرى عن أبي حصين عن ابن رافع عن رافع بن خديج رواه مكنا أسد بن عمرو وأبو يوسف والحسن بن زياد ويحيى بن نصر بن حبيب وعبد بن مسروق وعبد بن الحسن وعمر بن حبيب وأمهيل بن يحيى وشعيب بن اصمغص والقاسم بن الحكم (وفي) رواية ابو حنيفة عن أبي حصين عن عبيد الله بن رافع بن خديج عن أبيه وهي رواية الكلاهي وزاد فيها قال ابو حنيفة يعني الثالث والرابع (واخرجه) ابو داود عن طريق عبيد الرحمن بن ابي نعيم قال حدثني رافع بن خديج باقظ انه زرع زرعاً فربه النبي صلى الله عليه وسلم وهو يسقيها فسأله من الزرع وان الارض فقال زرعى بيدري وعملى لى الشطر ولبنى فلان الشطر قال اريتم افردا الارض على اهلها وتخذ نفقتك (واخرجه) الطحاوي من هذا الطريق به. هذا اللفظ الا انه قال اريتم وقد أخرج حديث رافع بن خديج هذا الائمة الستة بأسانيد مختلفة وألفاظ متنوعة وبعضها من رواية ابن عمر عن رافع عن مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه ومن رواية حنظلة ابن قيس الانصاري سألت رافع بن خديج عندهم ما عدا الترمذي وفي رواية عن سالم بن عبيد الله بن عمر عن أبيه عن رافع عن عبيد الله بن عمار عن ابني رافع رفاع عن الشيوخين وأبي داود والنسائي وفي رواية عن نافع عن

ابن عمر عن رافع رفته وفي أخرى عن أبي القيساني عن رافع عن محمد بن
رفعه كل هذه الطرق عند أبي داود وهي جيدة (وقال) الإمام أحمد كثير
اللون (وفي) رواية عن سليمان بن يسار عن رافع عن بعض عجمته عند
مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه (وفي) رواية عن رافع بن خديج عن
أبيه عن أبي رافع (وفي) أخرى عن أسيد بن ظهير عن رافع رفته عند أبي
داود والنسائي وابن ماجه (وفي) رواية عن عثمان بن سهل بن رافع بن
خديج عن أخيه عمران عن رافع عند أبي داود والنسائي (فاتظر) الى هذا
الاختلاف في الاستناد وقد صرح في بعض الفاظه بالنهي عن كراهة الارض
بشيئ منها وأما بالذهب والورق فلا بأس به وسيأتي باقي الكلام عليه في باب
المزارعة قريبا

(بيان الخبر الدال على النهي عن مؤابرة المستأجر الارض بأكثر مما استأجر)
(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم في الرجل يستأجر الارض ثم يؤجرها
بأكثر مما استأجرها (قال) لا خير في الفضل الا ان يحدث فيها شيء كذا رواه
محمد بن الحسن في الآثار عنه ومعناه قد ذكر في حديث أبي داود السابق
• (بيان الخبر الدال على جواز الاستئجار على عمل معلوم كالنجاش) •
(أبو حنيفة) عن أبي السواد عن أبي حنيفة عن ابن عباس ان النبي صلى الله
عليه وسلم احتجهم واعطى النجاش أجرته ولو كان حينئذ ما أعطاه كذا رواه
المحارقي من طريق أبي حنيفة النبل عنه وأبو السواد السلي لا يعرف (وفي)
لفظ أبو السواد والاول أصح وأبو حنيفة ذكره ابن حبان في ثقات التابعين
وحديث ابن عباس أخرجه البخاري وأبو داود من غير طريق أبي حنيفة
بلقظ ولو علمه حينئذ لم يعطه وعند البخاري ومسلم أيضا ولو كان معتمدا
لم يعطه النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجه من حديث أنس بلقظ عجمه
أبو طيبة فأمر له بصاعين من طعام وكلم أهله فوضعوا عنه من خراجه (وفي)
حديث ابن عباس عند مسلم وكلم سيدة نفقة عنه من خريته وهذه
ذكرها البخاري في حديث أنس وهذه ما في حديث أنس فأمر له بصاع
أو مد أو مدين (وفي) بعض طرق البخاري بصاع وزاد البخاري ولم يكن
يظلم أحد لأجره وهذه الزيادة وقعت لمسلم في كتاب الطب

• (باب الولاء) •

وهو نفعان ولاعتاقه وولاء مولاة وسبب ولاء العتاقه العتق لا الاعتاق
 • (بيان الخبر الدال على ولاء العتاقه وإبطال الشرط المخالف مقتضى العقد) •
 (أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها
 أنها أرادت أن تشتري بريرة لتعتقها فقال موالها لا نبيها إلا أن تشتري الولاء
 لما قد كثر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الولاء إن أعتق كذا
 رواه الحارثي من طريق أبي يحيى الحماني عنه ورواه الكلاعي من طريق
 محمد بن خالد الوهبي عنه ورواه ابن خثعم من طريق محمد بن شعيب عن
 الحسن بن زياد عنه وزاد في آخره ولم يروج مولى لآبي أحمد فغيرها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختارت نفسها ففرق بينهما ورواه بهذا
 الاسناد أيضا إمام من هذا ثم نقل عن محمد بن شعيب أن التاويل في ذلك
 عند أهل العلم أنهم أرادوا شيئا لا يجوز قلما أخبروا بأنه لا يجوز بيعه وأبوعوا
 على أن الولاء إن أعتق الثمن وهو متفق عليه من حديث عائشة فأخرجه
 الترمذي وابن ماجه من طريق الأسود عنها والباقر بن القاسم عنها
 وأخرجه الطحاوي من الطريقين وأخرجه مسلم أيضا من حديث أبي
 هريرة • (بيان الخبر الدال على أن الولاء لا يبياع ولا يوهب) •
 (أبو حنيفة) عن عطاء بن رباح عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 نهى عن بيع الولاء وعن هبته كذا رواه الحارثي من طريق يونس بن
 بكير عنه وأخرجه أحمد والستة قال قاسم بن قاطوبغا وأنكر ابن وضاح
 أن يكون هبته من كلام النبي صلى الله عليه وسلم (قلت) وهو صحيح مما
 في الصحيحين (أبو حنيفة) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال الولاء كلمة التوبة لا يبياع ولا يوهب كذا
 رواه ابن المقفر من طريق علي بن سليمان الأحمسي عن محمد بن إدريس عن
 محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وهو مسلسل بالائمة كما قرأه
 ومثله نادر الوجود وقد أورد السيوطي في جزئه سماه القانيني مسلسل
 الاسانيد ورواه ابن خثعم من طريق ابن المقفر وأخرجه الدارقطني عن
 محمد بن أحمد بن عمرو بن عبد الخالق عن أحمد بن محمد بن الجراح عن علي بن

سليمان الاخيرى مثله (ومن) طريقه رواه ابن عبد الباقي واخرجه المحاكم
من طريق الشافعى هكذا وقال صحيح الاسناد (وقال) الدارقطنى فى الملل
لا يصح ذكر اى حنفية فيه (قلت) قد اختلف فى سند هذا الحديث فثبهم من
رواه هكذا كما ذكر ومنهم من قال ابو حنيفة عن عبيد الله بن عمر عن عبيد الله
ابن دينار عن ابن عمر ومنهم من قال ابو يوسف عن عبيد الله بن عمر عن عبد
الله بن دينار ولم يذكر الامام وهكذا رواه ابن حبان فى صحيحه فقال اخبرنا
ابو يعلى قرئ على بشر بن الوليد عن ية قوب بن ابراهيم عن عبيد الله بن عمر
عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رفته فذكره بافظه وتابع بشرا على ذلك
محمد بن الحسن فرواه عن ابي يوسف كذلك (وقال) البيهقى فى كتاب المعرفة
ورواه محمد بن الحسن فى كتاب تواتره عن ابي يوسف عن عبيد الله بن عمر عن
عبد الله بن دينار عن ابن عمر رفته فذكره بافظه وتابع بشرا على ذلك
حفظه فنى عبيد الله بن عمر من اساده وذو صكر البيهقى فى كتاب السنن
ما يحالف كلامه فى كتاب المعرفة وقال فى كتاب السنن بعد ان اورد الحديث
من طريق الشافعى عن محمد بن ابي يوسف عن عبيد الله بن دينار عن ابن
عمر رفته (قال) ابوبكر النيسابورى هذا خطأ لا اشتهر برواه هكذا
واغاد رواه الحسن مرسل (ثم قال) وروى من اوجه كراهية ضعيفة معالة قال
واغاد روى هذا مرسل لا انتهى واقول فى الجواب عن كلامه وكلام
النيسابورى على حسب التيسير والايجاز الحديث المدكور بهذا اللفظ
ثابت روى مرسل لا مرسل فاما المرسل فآخريه الدارقطنى من طريق يزيد بن
هرون عن هشام بن حسان عن الحسن بن رسول الله صلى الله عليه وسلم
(واما) المرفوع من حديث ابن عمر كما ذكره البيهقى من طريق ابي يوسف
عن عبد الله بن دينار وصححه المحاكم وابن حبان فى صحيحه من طريقه
لكن عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار كما تقدم وصحبه له تسابعة
الجيدة (ومن) روى هذا الحديث عن عبد الله بن دينار عن الثورى
رواه عنه حمزة وقد اختلف عنه فى المن قيل عن حمزة عن سفيان عن عبد
الله بن دينار بلفظ الباب اخرجه الخبرانى وقال تفرد به حمزة (وقال)
البيهقى قد روى مرسله وقيل حمزة من الثورى بلفظ نهى عن بيع الولاء

وهبته وهكذا روى ابراهيم بن محمد بن يوسف الثرياق عنه وقيل عنه عن
 الثوري مضموم ما مع حديث من ملك دارحم (قال) البيرقي هكذا روى ابراهيم
 بن عيسى بن محمد بن حمزة (قلت) حمزة بن ربيعة فقيه أهل فلسطين
 في زمانه لم يكن بالشام رجل يشبهه قاله ابن حنبل (وقال) ابن سعد كان ثقة
 مأمونا لم يكن هناك أفضل منه والحديث اذا انفرد به مثل هذا لا يضره
 انفراده ولا يوجب ذلك حلة فيه لانه من الثقات المأمونين فلا أدري من اين
 وهم في هذا الحديث راويه ورواية عيسى بن محمد الحديثين لا يقتضي توهمين
 شيئا منهما وقد أخرج النسائي عن عيسى هذا حديث من ملك دارحم فقط
 ولم يضم اليه حديث الولاء وذكر الدارقطني ان محمد بن اسمعيل الفارسي
 روى عن الثوري عن عبد الله بن دينار بلفظ لا يباع الولاء ولا يوهب
 ولا يورث تابع عليه عبد الله بن دينار ورواه أبو بكر بن سليمان في مسنده
 الدارقطني في العلال (وعن) روى هذا الحديث عن ابن عمر مرفوعا نافع
 مولا روى عنه اسمعيل بن أمية وأخرجه الطبراني في الأوسط والبيهقي من
 طريق محمد بن زياد عن عيسى بن سليم عنه وقولنا محمد بن زياد هو الصواب
 كما في نسخ الأوسط ووقع في المتن بدل أبو حسان الزياتي وهو خطأ به عليه
 المحقق ابن مسافر (وقال) هو محمد بن زياد بن عبد الله الزياتي البصري
 شيخ ابن تزيمة وليس هو بابي حسان الحسن بن عثمان الزياتي والله أعلم
 وقد قال البيهقي كان عيسى بن أبي الخطاب كثيرا خطأ (قلت) تابعه على هذه
 الرواية محمد بن مسلم الطائفي كذلك أخرجه المحاكم في المستدرک من حديثه
 (وقال) الدارقطني في العلال وهم ابن زياد فيه ورواه يعقوب بن كاسب عن
 عيسى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع (قلت) وهذا لا يكون سببا
 لتوهم محمد بن زياد لاحتمال ان يكون لعيسى بن سليم فيه شيخين سمع من
 كل واحد منهما ورواه الترمذي من طريق عيسى بن سليم عن عبيد الله بن عمر
 عن نافع عن ابن عمر (وقال) أخطأ فيه عيسى وانما روى عبيد الله عن عبد
 ابن دينار (قال) المحقق وقد جمع أبو نعيم طرق حديث النهي عن بيع
 الولاء وعن هبته في مستند عبد الله بن دينار له فرواه من طريق حسين بن رجلا
 أو أكثر عن أصحابه عنه (وعن) روى هذا الحديث مرفوعا بوجه روى

الله عنه لا يمكن بلقط لا يساع الولاء ولا يهرب ولا يورث أو رده ابن حدي
في ترجمة يحيى بن أبي أنيسة وهو متروك (ومن) روى هذا الحديث مرفوعا
عبد الله بن أبي أوفى الأسلي رضى الله عنه أخرجه ابن جرير الطبري في
تهذيب الأسماء حديث موسى بن سهل الرملي حدثنا محمد بن عيسى يعني
الطباع حدثنا عيسى بن القاسم عن اسمعيل بن أبي خالد عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم الولاء محبة كلمة القرب لا يساع ولا يهرب وهذا سند
لا خيار عليه (ومن) روى هذا الحديث مرفوعا على رضى الله عنه ذكره
البيهقي في آخر الباب (وظهر) بمجموع ما ذكرنا أن قول النيسابوري انما
روى مرسلا وقول البيهقي وروى من طرق آخر كلها ضعيفة غير مقبول وقد
أشار إليه المحقق في تخرجه الرازي فقال ورواه أبو جعفر الطبري في تهذيبه
وأبو نعيم في معرفة الصحابة والطبراني في الكبير من حديث عبد الله بن أبي
أوفى وظاهر اسناده الضعيف وهو يكره على البيهقي حيث قال عقب حديث
أبي يوسف يروى بأسانيدها آخر كلها ضعيفة • (باب الرهن) •
هو رجل الشيء بمحبوسا يمتنع بكن استيفاء منه كالدائن حتى لا يصح الرهن
الأبدن ظاهر أو باطنا أو ظاهرا ولا يتم إلا بالقبض أو بالقضبة وقبل ذلك كان
شاملا وان شاء لا • • • • •

مترتبة
الثلاثة
على الثلاثة
بجفر

• (بيان الخبر الدال على أن الرهن لا يختص بالسفر) •
(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن الأسود بن عائشة رضى الله عنها
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعاما وأرهنه درهما
مكذرا رواه البخاري في من طريق أبي يوسف عنه وفيه أسند عبد الله
الكندي اللجلاج وهو ضعيف (وأخرجه) الدارقطني أيضا من هذه
الطريق وابن عبد الباقي من طريقه والحديث متفق عليه من عائشة
بزيادة إلى أجل (وفي) رواية درهما من حديث أبي أقطاب (وفي) رواية
البخاري أنه ثلاثون صاعا ووجه الاحتجاج به أن النبي صلى الله عليه وسلم
أغار من درعه بالمدينة فالتصمى بالسفر في الآية إنما هو لمكان العادة
• (باب الحجر) •

وهو منع عن التصرف قولا ولا فعلا بصرف ورق وجنون •

• (بيان الخبر الدال على عدم نفوذ تصرف المجنون الذي لا يفهم أصلاً) •
 (أبو حنيفة) عن حماد بن سعيد بن جبير عن حذيفة رضي الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز للمعتوه طلاق ولا بيع ولا شراء (كذا)
 ورواه البخاري وابن المظفر من طريق أبي يوسف عنه وفي سندهما اللجلاج
 وهو ضعيف ولكن رواه ابن خسر ومن طريق أممير بن قوبة القزويني عن
 محمد بن الحسن عنه (وأخرج) ابن أبي شيبة من حديث علي مرفوعاً بإسناد
 صحيح كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه (وروى) هذا مرفوعاً عن أبي هريرة
 (أخرجه) الترمذي وفي إسناده مطاوع بن عجلان وهو متروك (والمعتوه) هو
 المغلوب على عقله وهو المجنون متقارباً من أومتوافقان وإن كان أهل اللغة
 أطلقوا العتة على نقصان العقل فالمراد بعتة من العقل نقصانه من أهلية
 الخطاب وذلك هو المجنون ولا يراد بذلك ما قد يطلقه به من أهل العرف من
 نقصان العقل على من لم يكن كامل العقل وإفراة فان ذلك نقصان كمال فتأمل
 • (بيان الخبر الدال على عدم نفوذ تصرف الصبي الذي لا يعقل أصلاً) •
 (أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال رفع القلم عن ثلاثة من الصبي حتى يكبر وعن
 المجنون حتى يفهم ومن النائم حتى يستيقظ كذا رواه البخاري من طريق
 عمر بن حفص بن غياث عنه (وأخرجه) الأربعة إلا الترمذي من حديث
 عائشة فأبو داود عن عثمان بن أبي شيبة عن يزيد بن هارون عن حماد بن
 سلمة عن حماد بن أبي سليمان والنسائي ورواه عن يعقوب بن إبراهيم عن
 عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة وإبن ماجه ورواه عن أبي بكر بن أبي
 شيبة عن يزيد بن هارون ومن محمد بن خالد بن خراش ومحمد بن يحيى الذهلي
 عن أبي مهدي جميعاً عن حماد بن سلمة ولفظ أبي داود عن النائم حتى يستيقظ
 ومن المبلى حتى يبرأ ومن الصبي حتى يكبر ولفظ ابن ماجه عن النائم حتى
 يستيقظ ومن الصغير حتى يكبر ومن المجنون حتى يعقل أو يفهم (وقال)
 أبو بكر في حديثه وعن المبلى حتى يبرأ (وأخرجه) الحاكم من طريق
 حماد بن سلمة وقال صحيح على شرط مسلم (وقال) المحافظ في إسناده حماد بن
 أبي سليمان مختلف فيه (قلت) حماد بن أبي سليمان فقيه أهل الكوفة

جليل وحديثه يدخل في الحسن فتصحيح الحاكم يتوقف على هذا الذي عناه
الحافظ واقر الله أعلم (وقال) التي السبكي ورايت في سؤالات ابن الجنيدي
(قال) رجل يعني بن معين وانا اسمع حديث جاد بن سلمة عن جاد عن
ابراهيم عن الاسود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن
ثلاثة هو عندك واه فقال يعني ليس يروى هذا أحد الا جاد بن سلمة عن جاد
انتهى ومسكت عليه السبكي فما علم ان جاد بن سلمة امام كبير يروى له
الجماعة الا البخاري وهو ثقة ولا يضر تفرد الثقات على ما علم مع انه تابعه
عليه امام جليل وهو ابو حنيفة فكيف يكون الحديث واهيا فادل درجاته
ان يصحكون حسنا (وقد) روى هذا الحديث ايضا عن علي رضي الله عنه
ان ترجمه ابوداود عن عثمان بن ابي شيبة عن جابر بن حازم عن الاعشى عن
ابي ظبيان عن ابن عباس (قال) اتى عمر بن الخطاب قد زنت الحديث وفيه
فقال علي يا امير المؤمنين انا علمت ان القلم رفع من ثلاثة من الجنون حتى يبرا
وعن النائم حتى يستيقظ وعن النبي حتى يموت قال بلى (واخرجه) ايضا
من حديث يوسف بن موسى عن وكيع عن الاعشى نحوه (وقال) عن
الجنون حتى يفتق (واخرجه) ايضا عن ابن المريج عن ابن وهب عن جرير
بمضى حديث عثمان وفيه قال علي او ماتك كرا ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة من الجنون المغلوب على عقله وعن النائم حتى
يستيقظ وعن النبي حتى يموت قال صدقت (واخر من) عليه الدارقطني
فقال تفرد به ابن وهب عن جرير عن الاعشى عن ابي ظبيان عن ابن عباس
من علي وعمر بالقصة والحديث رواه ابن فضال ووكيع عن الاعشى فلم
يرفعاه وكذا قال عمار بن زريق عن الاعشى مرفوعا ولم يذكر ابن عباس
في الاسناد وكذا قال سعد بن عبيدة عن ابي ظبيان انتهى (واخرجه)
ابوداود ايضا والنسائي من طريق عطاء بن السائب عن ابي ظبيان قال
اتي عمر بامرأة الحديث وفيه فقال يا امير المؤمنين لقد علمت ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة من النبي حتى يبلغ وعن النائم
حتى يستيقظ وعن المعتوه حتى يبرأ وان هذه معقولة بنى فلان قد كرر القصة
(وقال) النسائي رواه ابن حبان عن ابي ظبيان فلم يرفعه وابن حبان

أثبت من طاه وأخرجه الطيالسي في مستنده من حماد بن سلمة عن عطاء بن
أبي ظبيان عن علي بن ربيعة وفيه وعن أبي يحيى عن أبيه عن علي بن ربيعة
أبو داود أيضا عن طريق وهيب بن خالد عن أبي الضحى عن علي بن النبي
صلى الله عليه وسلم ذكره (وأخرجه) المصنف في فوائده من طريق علي بن
عاصم عن أبيه عن خالد بن الحذاء به مثله وهذه فيها انتطاع لأنه لا يعلم لأبي الضحى
روايه عن علي بن خزيمة واسطة (وقال) أبو داود ورواه ابن جريج عن القاسم بن
يزيد عن علي بن النبي صلى الله عليه وسلم زاد فيه وأخرجه في هذه معلقة
منقذمة وقد وصلها ابن ماجه فقال حدثنا محمد بن بشار حدثنا روح بن
عبادة حدثنا ابن جريج أخبرني القاسم بن يزيد عن علي بن ربيعة قال رفع القلم عن
الذين يروون عن المحسنين وعن الثائم وانتطاعها لأن القاسم بن يزيد لم يدركها
والحديث طريق أخرى عند أحمد والترمذي والنسائي من رواية الحسن
عن علي بن أبي الترمذي قريب ولا تعرف الحسن بها من علي بن ربيعة
النسائي ورفعه علي بن ربيعة وعن الكلام أن هذا الحديث في حديثه
حسن متصل ووقف بعضهم له وقطع بعضهم لا يقدح في روايته رفعه ووصله
واقعه أعلم

المخرف بفتح
الحاء وكسر
الراء اهـ

• (بيان المخبر الدال على أن الغلام إذا بلغ الحلم ارتفع عنه اليتيم) •
(أبو حنيفة) عن محمد بن المنكدر عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد حلم كذا رواه البخاري عن طريق سفيان بن
عيينة عن الزبير بن سميذ بن داود عنه (وأخرجه) أبو داود من حديث علي
رضي الله عنه قال حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد
احتلام ولا صمات يوم إلى الليل قالت والمراد بالحلم الاحتلام وهو خروج التي
سواء كان في اليقظة أم في المنام يحلم أو غير حلم ولما كان في الغالب لا يحصل
إلا في النوم يحلم أطلق عليه الحلم والاحتلام ويكون الخروج غير حلم مدلولاً
عليه باللفظ أن أطلقنا اللفظ على الأقسام الثلاثة لوجود المعنى في جميعها وأولا
يكون مدلولاً عليه ولكن المحكم فيه ثابت إجماعاً لما شاركه في المعنى لما دل
اللفظ عليه ولو وجد الاحتلام من غير خروج من فلاحكم له حقه السبكي
رحمه الله تعالى (تنبيه) قد احتج الإمام بظاهر هذا الحديث واستنبط منه

انه لا يجر على السفيه اذا كان سراجا قلائيا لاسباب السفه والدين والقلة
والفسق وان عصيانا مبقرا مفسدا يتلف ماله فيما لا مصلحة له فيه (وفي)
المسئلة خلاف الصاحبين والشافعي (فقال) الصاحبان يحجر عليه بسبب
السفه والدين في تصرفات لا تصح مع الهزل (وقال) الشافعي يحجر عليه في
الكل (وذكر) البيهقي في باب الحجر على الصبي حتى يبلغ ويؤنس عنه الرشد
ان الرشد هو اصلاح في الدين والمال انتهى وقد قال ابن خزم لم يجز في شيء من
الافعة ان الرشد هو الكيس في كسب المال ولو كان كذلك لكان طوائف
من اليهود والنصارى ذوي رشد وكذا طوائف من المسلمين فاذا عقل الرشد
من الفى فقد أخذ لنفسه ما يأخذ الناس انتهى وليس في حديث الباب
ما زاده البيهقي (وفي) أدلة الامام أيضا حديث متقدمين حبان فاذا بايعت
فقل لا خلافة رواء البضاري ومسلم حيث لم يحجر عليه صلى الله عليه وسلم
لان في حجر السفيه المحاقه بالبهائم واهدار آدميته وهو أشد ضررا من
التبذير ولا يجوز تحميل الضرر الا على لدفع الضرر الا دنى *

• (بيان الخبر الدال على ان انبيات العامة اماره التكليف) •

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال السنة اذا ثبتت عامة الغلام يرب
عليه الاقلام كذا رواء البخاري في من طريق فوج بن أبي مريم في الجامع عنه
ومعناه في حديث عطية القرظي عند أبي داود والترمذي والشافعي وابن
ماجه ولفظهم فكشفوا طائفي فوجدوني لم أبيت لبعائوني في السبي وقال
الترمذي حسن صحيح وقد تقدم في السير باب من ذلك (واختلف) العلماء
في انبيات العامة هل يقتضى الحكم بالبلوغ فانكره أبو حنيفة ومنهم من
قال به في حق المسلمين والكفار وهو أحد الوجهين للشافعي وأنه علامة
يحتاج اليها عند الاشكال وهو مذهب مالك (ومنهم) من قال به في حق
الكفار خاصة وهو الصحيح عند أصحاب الشافعي وشافعي انه ليس ببلوغ
ولا يملكه دليل على البلوغ وأماره لانه يستعمل بالمعاشرة ولان تواريخ
الموالي في المسلمين يسهل الكشف عنها بخلاف الكفار فانه لا اعتقاد على
قولهم فجعل علامة في حق الكفار خاصة وحديث عطية القرظي حجة قوية
لهم والله اعلم *

• (يسان الخبر المدا على البلوغ بالسن) •

(أبو حنيفة) عن الميثم عن بعض آل سعد عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض عليه هيرين أبي وقاص وهو غلام لم يستلم وإن سعد اليه قد سائل سيفه فأجازه كذا رواه ابن خزيمة عن طريق إسحق بن خالد مولى جرير قال سألت أبا حنيفة عن حد بلوغ القتلام فقال ثمانية عشر سنة إلا أن يستلم قبل ذلك قلت وأما الجارية قال سبعة عشر سنة إلا أن تعيم قبل ذلك وتحتلم فسألت سفيان الثوري فقال في كليهما خمسة عشر سنة إلا أن يستلم قبل ذلك أو تعيم الجارية أو تحبل فذكرت له ما قبل ذلك فقال حدثني عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه عرض على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن أربعة عشر سنة فردده وعرض عليه يوم التندق وهو ابن خمسة عشر سنة فقبله فأخبر بذلك أبا حنيفة فقال صدق مسك ذلك روى عبيد الله بن عمر وغيره عن نافع وأخبرني الميثم عن بعض آل سعد فسأله (أما حديث) ابن عمر الذي احتج به سفيان فهو متفق عليه وزاد قال نافع حدثت به عمر بن عبد العزيز في خلافته فقال إن هذا الحديث الصغير والكبير (وأما) حديث هيرين أبي وقاص ففي الاستيعاب لابن عبد البر من طريق الواقدي أنه صلى الله عليه وسلم استنصر هيرين أبي وقاص وأراد رده فبكي ثم أجازه به فقتل يومئذ وهو ابن ست عشرة سنة (وقد اختلف) العلماء في البلوغ بالسن فمن مالئنا نكاره مطلقا وإن البلوغ غايها هو بالاحتلام ومن أمنا ما تلونا عليك وعند الشافعي أن بلوغها بخمس عشرة سنة واختلف أصحابه في ضبطها فالذهب المشهور أن المعتبر تمام السنة الخامسة عشر (وفي) وجه مشهور في طريق المروزي أنه بالظعن فيها (وفي) وجه قريب أنه بضو ستة أشهر منها (واحتجوا) بحديث ابن عمر السابق الذي احتج به سفيان والخالفون اعتدوا عنه بأن الإجازة في القتال حكمها منوط بإطاقته والقدرة عليه وإن إجازة النبي صلى الله عليه وسلم لابن عمر في الخمس عشرة لانه رأى مطية القتال ولم يكن مطيقا له قبلها لالته أدار الحكم على البلوغ وعدمه ويدل عليه ما روى عن مرة بن جندب قال صكنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمر من غلمان

الاتصاف في الحق من أدرك متوسم فصرحت بما فأن الحق فبلا ما ورق في فقلت
يا رسول الله لقد ألتحقته ورددتني ولو مسارعتة لصرعتة قال فصاره
فصارعتة فصرعتة فالتفتني (قال) إنما كم صحيح الاستاد وقد ذكرنا شيئا من
ذلك في السير وأشيئنا الكلام عليه هناك

• (باب المأذون) •

من الأذن وهو فلك الحجر واسقاط الحق فلا يتوقت ولا يتخصص
• (بيان الخبر الدال على أن العبد المأذون يملك لنفسه من اقتضاد
الضيافة البسيرة) •

(أبو حنيفة) عن أبي عبد الله مسلم بن كيسان الملقب من أنس بن مالك شرفي
الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجيب دعوة المملوك ويصود
المريض ويركب الخمار كذا رواه البخاري في من طريق أبي يحيى الحماني عنه
(وأخرجه) الترمذي في المجتاز وابن ماجه في الزهد وقال الترمذي لا تعرفه
الامن حديث مسلم بن كيسان الا عور وهو ضعيف (وأخرجه) الحاكم
وقال صحيح الاستاد ولم يخرجاه والمراد بالمملوك هنا المأذون له لان المجهور
عليه ليس له ان يقتد الضيافة لعدم الأذن (وعن) أبي يوسف ان المجهور
عليه اذا دفع اليه المولى قوت يومه فدعا به من رفقائه على ذلك الطعام فلا
يأمن به بخلاف ما اذا دفع اليه قوت شهر لانهم اذا أكلوه يتضرر به المولى
ولا يمكن ان يقتد الضيافة تقدير الاختلاف باختلاف المال وغيره والاب
والوصي لا يملكان في مال الصغير ما يملكه العبد المأذون له من اقتضاد
الضيافة والصدقة

• (بيان الخبر الدال على أن المرأة ان تصدق من بيت زوجها بشئ

يسير كخفيف ونحوه) •

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يستام الرجل على سوم أخيه فذكر
الحديث وفيه ولا تخرج المرأة من بيت زوجها فقيل له والطعام فقال
الطعام أفضل أموالكم (وقد) تقدم ذكر الحديث والكلام عليه في باب
الاجارة وأريد بالطعام هنا الذخر كالمخطة ودقيقها وأما غير الذخر فلها ان

تصدق به على العادة الجارية بين الناس كزيفه ونقصه من غير اطلاع الزوج لأن ذلك مأذون فيه مادة والله أعلم

«(باب النصب)»

وهو إزالة اليد المقتضية بآثبات اليد المبطلة في مال متقوم محترم قابل للنقل بغير إذن مالكه حتى لا يضمن الناصب زوائد المنصوب إذا ملك بغير تعدل عدم إزالة اليد المالك ولا ما صار مع المنصوب بغير منعه وكذا لا يضمن غير المتقوم كالمخرا وغير المحترم كمال المحرم في دار الحرب ولا ما لا يقبل النقل كالعقار وعند محمد النصب هو تقويت يد المالك لا غير وعند الشافعي هو آثبات اليد العادية لا غير حتى يضمن العقار بالنصب عند مالكه وجود تقويت فيه وآثباتها ولا يضمن زوائد النصب عند محمد لعدم تقويت يد المالك فيها وعند الشافعي يضمنها لوجود آثبات اليد فيها

«(بيان المخير الدال على أن الشاة إذا ذهبت بغير إذن مالكها لا يجوز

الاتقاع بها قبل أداء الضمان)»

(أبو حنيفة) عن عاصم بن كليب الجرمي عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زار قوما من الأنصار في دارهم قد بحوا له شاة فصنعوا له منها طعاما فأخذ من اللحم شيئا فلا كفه فضغه ساعة لا يسغه فقال ما شأن هذا اللحم قالوا شاة لفلان ذبحناها حتى يجي مقترضيه من ثمنها قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اطعموها الأسرى كذا روى محمد بن الحسن في الآثار عنه إلا أنه قال عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الأنصار ثم قال وبه نأخذ ولو كان اللحم على حاله الأول لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يطعموها الأسرى لكنه رآه قد خرج عن ملك الأول وكراهة لانه لم يضمن لصاحبه الذي أخذت منه شاته ومن ضمن شيئا صار له نصيب من وجهه فأحب البنيان يتصدق به ولا يأكله وكذلك روجه والأسارى عندنا هم أهل السجن المحتاجون (وهذا) كله قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وكذا) روى البخاري عن محمد بن الحسن البرازي البجلي وأبراهيم بن معقل بن الحجاج النخعي ومحمد بن إبراهيم بن زياد الرازي كلهم عن بشر بن الوليد عن أبي يوسف عنه

(ورواه)

(ورواه) الحارثي ايضا من احمد بن محمد بن سعيد الهذلي عن محمد بن سعيد
العوفي عن ابيه عن ابي يوسف عنه (ورواه) ايضا من وجهين من طريق ابي
طاعم الثبيل ويزيد بن زريع والحسن بن الفرات وسعيد بن ابي الجهم ومحمد
ابن مسروق والحسن بن زياد كلهم عنه (ورواه) ايضا الاثنان من طريق
موسى بن اسمعيل وعند الاثنان في اوسمة ولم يسم من عبد الواحد بن زياد
قال قلت لابي حنيفة من اين اخذت الرجل يعمل في مال الرجل بغير اذنه
تصدق بالرجح قال اخذته من حديث عاصم بن كليب فذكره (ورواه)
ايضا من طريق حمزة بن حبيب الزيات عنه بلفظ منع رجل من اصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم طعاما قد طاء فقام وقتلوا معه فوضع الطعام تناول منه
وتناولنا ما اخذ بضعة فلا تكافي فيه طويلا فجعل لا يستطيع ان يأكلها
قال فرماها من فقه فلما راينا قد منعت ذلك امسكنا عنه ايضا قد طاء النبي
صلى الله عليه وسلم صاحب الطعام فقال اخبرني عن محمد بن ابي
هو قال يا رسول الله شاة كانت لصاحب انا فلم يكن عندنا ما نشتريه سامنه
وعجلنا وذبحناها فصنعناها لك حتى يصيب فتعطيه ثم نهاها امر النبي صلى الله
عليه وسلم برفع الطعام وامر ان يطهروه الاساري (ورواه) الكلابي عن
طريق محمد بن خالد الوهبي عنه فهو سياق حمزة بن حبيب الا انه قال ابو حنيفة
عن عاصم بن كليب عن ابيه عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
(ورواه) طلحة وابن المقفروا بن عبد الباقي من طريق بشر بن الوليد عن ابي
يوسف عنه (ورواه) ابن المقفرا ايضا من طريق خالد بن الحياج عن ابيه عنه
(ومن) طريقه رواه ابن خسرو (واترجه) الطبراني في معجمه حدثنا احمد
ابن القاسم حدثنا بشر بن الوليد حدثنا ابو يوسف عن ابي حنيفة عن عاصم
ابن كليب عن ابي بردة عن ابي موسى فذكره (قال) الحافظ وهذا معلول
فان محمد بن الحسن رواه عن ابي حنيفة بخلاف ذلك وهو المرفوض من رواية
غيره عن طاعم (واترجه) ابوداود واهم من طريق ابن ادريس وزائدة
عن طاعم كرواية محمد بن الحسن بلفظ خرجنا في جنازة فلما رجع النبي صلى
الله عليه وسلم استقبله راعي امرأة وجيء بالطعام فوضع يده فلاك لقمة
في فيه قال اني اجد شاة اخذت بغير اذن أهلها فقالت المرأة اني لم اجد

ثم اشترى بها قارسات الى بخارى فلم اجده قارسات الى امراته قارسات الى
 شاة قال فاطمة بن الاساري (وعاصم) بن كليب بن شهاب بن المحنون
 الجعفي الكوفي روى له مسلم والاربعة صدوق وثقه ابن معين والنسائي
 وغيرهما والحمد لكليب روى له البخاري في وضع اليد والاربعه وروى
 من جعله صايبا وثقه ابن سعد وابن حبان فلا يضره قول أبي داود عاصم
 عن أبيه من جده فليس بشئ وليس هذا من جده (والصاحب) في هذه
 المسئلة أنه متى تغيرت العين المقصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم
 منافعها أو اختلطت بملك الغاصب بحيث لا يمكن تمييزها أصلا أو الإخراج
 زال ملك المقصوب منه عنها وملكها الغاصب وضمها ولا يحصل له الانتفاع
 بها حتى يؤدي بدلها الا الفضة والذهب (الآثرى) ما ضمن فيه قد تبدلت
 العين وتجدد لها اسم آخر فصارت كعين أخرى حصلها بكسبه فملكها آخراته
 لا يجوز له الانتفاع به قبل ان يؤدي الضمان كيلا يلزم منه فتح باب الغصب
 وفي حقه حسم ماله ولو جاز الانتفاع به أو غلكه لما قال صلى الله عليه
 وسلم فاطمونها الاساري والقياس ان يجوز الانتفاع به وهو قول زفر
 والحسن ورواية عن الامام لوجود الملك المطلق لتصرفه ولذا ينفذ تصرفه
 فيه كالقليل غيره ووجه الاستحسان ما بيناه ونفاذ تصرفه فيه لوجود الملك
 وذلك لا يدل على الحمل (الآثرى) ان المشتري شرافا سدا ينفذ تصرفه
 فيه مع انه لا يجوز له الانتفاع به ثم اذا دفع القيمة اليه واخذها أو حسم
 المحاسن بالقيمة أو تراخيا على مقدار ماله الانتفاع لوجود الرضا من
 المقصوب منه لان المحاسن لا يحكم الا بطريق فصلات المبادلة بالتراخي كذا
 في التبيين (وعقد) اليه في السنن بابا على هذا الحديث وقال لا يملك احد
 بالجنابة شيئا ثم ذكر الحديث وقال وهذا لانه كان يفتش عليها الفساد
 وصاحبها كان غائبا فرأى من المصلح ان يطعمها الاساري ثم ضمن لصاحبها
 انتهى (قلت) الامام اذا خاف التلف على ملك غائب يبيعه ويحسب ثمنه
 عليه ولا يجوز له ان يتصدق به والله اعلم
 (بيان الخبر الدال على ان لا ضمان على أرباب المواشي المنفلة
 قد نزع قوم)

(ابو حنيفة) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم مما أفست الموائس ليلا فقال على أهل الموائس حفظها ليلا وعلى أهل الأموال حفظها نهارا كذا رواه طلبة من طريق إبراهيم بن الجراح عن أبي يوسف عنه وفيه البلاج وهو ضعيف (ورواه) الحارثي عن طريق أبي هشام أحمد بن حنبل عنه (وأخرجه) أبو داود والنسائي عن طريق حرام بن عبيدة عن أبيه أن ناقة لبراء بن مازن دخلت حائط رجل فأنفست فتضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الأموال حفظها بالنهار وعلى أهل الموائس حفظها بالليل (وأخرجه) أبو داود والنسائي أيضا عن حرام بن عبيدة عن البراء مثله وزادوا على أهل الماشية ما أصابت ماشيتهم بالليل (وأخرجه) الطحاوي مثله إلا أنه قال عن حرام بن عبيد بن عبيدة وفيه وإن ما أفست الموائس بالليل ضامن على أهلها (قال) الطحاوي فذهب قوم إلى هذه الآثار فقالوا ما أصابت البهائم نهارا ولا ضمان على أحد فيه وما أصابت ليلا ضمن أرباب تلك البهائم (واحتجوا) في ذلك بهذه الآثار (وخالفهم) آخرون فقالوا لا ضمان على أرباب الموائس فيما أصابت مواشيتهم في الليل والنهار إذا كانت منفردة (واحتجوا) في ذلك بحديث جابر روى عنه السائغ مقلها جابر والمعدن جابر وحديث أبي هريرة روى عنه الجهاد جابر والمعدن جابر فجعل صلى الله عليه وسلم ما أصابت البهائم جارا والمجبار هو المدر فتخرج ذلك ما تقدم في حديث ابن عبيدة وإن المحكم المذكور فيه ما أخذ من حكم سيدنا سليمان عليه السلام في الحرث إذ نقت فيه القم فحكم النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك المحكم حتى أحدث الله له هذه الشريعة فنقضت ما قبلها فتضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن على أهل الموائس حفظ مواشيتهم بالليل وإن على أهل الزرع حفظ زروعهم بالنهار فجعل النبي صلى الله عليه وسلم الماشية إذا كان على ربيها حفظها مضمونا وما أصابت وإذا لم يكن عليها حقة أو غير مضمون ما أصابت في ذلك ضمان ما أصابت المتفلة بالليل إذا كان على صاحبها حفظها (ثم قال) في حديث الجهاد جابر فسكان ما أصابت

في اغلاتها جبارا فصارت لو هدمت حائطها اوقنات رجلا لم يضمن صاحبها شيئا وان كان عليه حفظها حتى لا تنفلت اذا كانت مما يخاف عليه مثل هذا فلما لم يراع النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث وجوب حفظها عليه وراعى اغلاتها فلم يضمنه فيها شيئا مما اصابها رجع الامر في ذلك الى استواء الليل والنهار فثبت بذلك ان ما اصاب ليلا ونهارا اذا كانت متغلقة فلا ضمان على ربهاقية وان كان هوسيم اصابها شيئا في نهارها او سنها ضمن ذلك كله وهو اولى بما جلت عليه هذا الاثر وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى (تنبيه) اوردا ليرقى حديث الباب من عدة طرق ثم اورد من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن حرام عن ابيه وقد اضطرب اسناده اضطرابا شديدا واختلف فيه على الزهري فروى عنه على سبعة اوجه ذكرها ابن القطان (ثم قال) ولا يجد زيادة على هذا ولكن هذا التيسر وذكرك عبد المحق بعض الاختلاف فيه ثم قال وفيه اختلاف اكثر من هذا وذكرا ابن عبد البر بسنده الى ابي داود قال لم يتابع احد عبد الرزاق على قوله في هذا الحديث عن ابيه وقال ابو هريرة انكر واعطيه قوله عن ابيه وقال ابن خزم هو مرسل رواه الزهري عن حرام ابن سعد بن عبيدة عن ابيه ورواه الزهري ايضا عن ابي امامة بن سهل بن حنيف ان ناقة البراء ولم يسمع سعد بن عبيدة عن ابيه ولا ابو امامة عن البراء

» (باب الشفعة) »

وهي ثلث البقعة جبراء على المشتري بما قام عليه وسببها اتصال ملك الشفيع بالمشتري وشرطها ان يكون المثل عقارا سقلا كان او معلوا احتمل القسمة أولا وان يكون العقد مقبلا مراضة مال بمال وركتها اخذ الشفيع من احد المتعاقدين عند وجود شديها وشرطها وحكمها جواز الطلب عند تحقق السبب وصفتها ان لا اخذ بها بمنزلة شراء مبتدأ حتى يثبت بها ما يثبت بالشراء نحو ان يبيعها او روية والعيب (وتجب) للخليط في نفس المبيع ثم للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق ان حكان خاصا ثم العار الملاصق وانما وجبت بهذا الترتيب لانها وجبت لدفع الضرر والدائم الذي يلحقه من جهته بسبب سوء المعاشرة والمعاملة من حيث اعلانا لمجد اروا بقساد النار

الشرب بالكر
التصيب اه

ومنع ضوء النهار واثارة الغبار وايقاف الدواب والصغار لا سيما اذا كان يضارره (وقال) الشافعي لا تجيب فيما لا يقسم كالبيش والرحى والحمام والنهر والطريق وهذا مبني على ان الشفعة تجيب لدفع ابرة القسام عنده وعندنا لدفع ضرر سوء العشرة على الدوام فبقى كل على قاعدته والنصوص تشهد لنا لانها مطلقة فتناول ما يتسم وما لا يقسم *

• (يسان الخبر الدال على شفعة الجوار وان الجزار اعني به في الحديث هو جاز الدار لا الشريك) •

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن أبي الفوارس عن المسور بن مخرمة عن أبي رافع قال عرض على سعد بن أبي وقاص فقال خذها فاني عطيتك أكثر مما تطلبني ولكن أعطيكها لاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الجزار أحق بسبقه وفي رواية بالصاد كذا رواه البخاري عن طريق محمد بن أبي بكر وأبي مطيع البلخي كلاهما عنه وقد روى هذا الحديث عن طريق الإمام يوحنا عنه (وقص) نبيها ثم نفيه على الصحيح منها (فرواه) بشر بن الوليد وإبراهيم بن الجراح عن أبي يوسف عنه فقال عن عبد الكريم عن المسور قال أراد سعدان يبيع دارا له فقال لجاروه خذها بسبعائة درهم فاني أعطيت بها ثمانمائة درهم ولكن أعطيكها لاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الجزار أحق بشفعته وهكذا رواه موسى بن يحيى عن أبي سعيد الصنعاني عن الإمام (ورواه) أبو يحيى الحماني عن الإمام فقال عن عبد الله بن مسعود عن رافع بن خديج قال عرض على سعد بن أبي وقاص (ورواه) كذا عن محمد بن فضال عن محمد بن الحسن عن الإمام ويحيى بن الحسن عن الحسن بن زياد عن الإمام وأحمد بن زهير عن أبي عبد الرحمن المقرئ عن الإمام (ورواه) اسمعيل بن حماد عن أبي يوسف عن الإمام فقال عن عبد الكريم عن المسور عن رافع مولى سعد أنه قال ... عن رجل الحديث وهكذا رواه جعفر بن محمد عن أبيه عن عبد الرحمن بن الزبير عن الإمام (ورواه) شرح بن مسلمة عن هياج بن بسطام عن الإمام فقال عن عبد الكريم عن المسور عن رافع قال عرض على سعد بن أبي وقاص (ورواه) منزه بن محمد عن أبيه عن محمد بن أبي الجهم وأبي يوسف وأسد

ابن عمرو وأيوب بن هاني كلهم عن الإمام ومكذاهوني كتاب حمزة بن حبيب
الزيات عن الإمام ورواه قمران بن مرد عن أبي يوسف عن الإمام فقال من
عبد الكريم عن السور عن سعد بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار
أحق بشفاعة ورواه شاذان بن حكيم وأبراهيم بن سليمان كلاهما عن زفر
عن الإمام فقالا من عبد الكريم عن السور عن سعد بن مالك أنه عرض
بنته على جاره بأربع مائة الحديث (ورواه) علي بن معبد عن محمد بن
الحسن عن الإمام فقال عن أبي أمية عن السور عن سعد بن مالك قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار أحق بسقية (قال) البخاري بعدما ورد
أما نيل الكل أصح ما روي في هذا الباب ما ذكره محمد بن أبي زكريا وأبو
مطيع وهو الذي صدرنا به الباب وكل من رواه عن رافع بن خديج أو رافع
مولى سعد فهو غلط لأن الإمام رواه عن أبي رافع فظنه من وهمه أنه رافع
وسكت عليه وزاد بعضهم في الوهم فظن أنه رافع بن خديج وظن بعضهم أنه
رافع مولى سعد وشك بعضهم فأسقط ذلك من رافع وحمل الخبر عن السور
وجعله بعضهم عن رجل أذ لم يحفظ اسم أبي رافع وكل هذه الأخطاء عن
دون الإمام لا عنه (وقد بين) ذلك محمد بن أبي زكريا وأبو مطيع وحفظاه
وحدثنا به وكان أبو مطيع حافظا متقنا (ثم قال) وقد روي أيضا من وجوه
أن الكلام كان بين أبي رافع وسعد والسور وهو وإن اختلفا أن الشفيع
أبو رافع أو غيره لكن لم يختلف أن الكلام دار بينهما فقلنا إن الصحيح أبو رافع
مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم والدليل على ذلك ما حدثنا عبد الصمد بن
الفضل وإسماعيل بن بشر قال حدثنا مكي بن إبراهيم عن ابن جريج (ح)
وأخبرنا عبد الله بن محمد عن محمد بن الزيات عن روح بن عبادة عن ابن جريج
أخبرنا إبراهيم بن ميسرة أن عمرو بن الثريد أخبره قال وقفت على سعد
ابن أبي وقاص فجلس السور بن عثمة فوضع يده على منكبي أذ جاء أبو رافع
مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث (قال) وأخبرنا عبد الله بن
محمد بن نصر وإبراهيم بن إسماعيل قال أخبرنا الحميدي أخبرنا سفيان عن
إبراهيم بن ميسرة الحديث انتهى كلام البخاري (وعبد الكريم) بن أبي
الخنزاري أبو أمية البصري تزيل مكة واسم أبيه قيس أو طارق ضعيفه

اسم أبي رافع
اسم إبراهيم
أوصافه

في البخاري في أول قيام الليل زيادة (قال) سفيان زاد عبد الكريم قد
 شئنا وعلم له الذي علامة التعليق وله ذكر في مقدمة مسلم وروى له النسائي
 قليلا وقد تابعه من ذكر (وأخرج) البخاري من طريق عرو بن الشريد
 مثل ما ساقه البخاري ولعله بعد قوله اذ جاء أبو رافع مولى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال يا سعد ايتع مني بيتي في دارك فقال سعد والله ما ابتاعها
 فقال السور والله ابتاعها فقال سعد والله لا أزيدك على أربعة آلاف
 مائة أو مقطعة فقال أبو رافع ائدأ عطيت مائة دينار ولولا اني
 سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تجار أحق بسقيه من أعطيت حاكمها
 بأربعة آلاف وانما أعطيتكم مائة دينار فاعطوا يا ما (وفي) لفظ
 آخر عن عرو بن الشريد قال جاء السور بن عثمة فوضع يده على منكبي
 فاطمات معي الى سعد فقال أبو رافع اما تأمر هذا ان يشترى مني بيتي الذي
 في داره الحديث وقال أعطيت خمسمائة فقد اذ صكره في كتاب المحيل
 (وأخرجه) الطحاوي من طريق سفيان عن ابراهيم بن ميسرة مثله
 (ومن الغريب) ما ذكره البيهقي في السنن مما أورد حديث أبي رافع
 المذكور مانعه في سياق القصة دلالة على انه ورد في غير الشفعة وأنه أحق
 بأن يعرض عليه (قلت) وهذا مجموع بل سياقها يدل على انه ورد في الشفعة
 وسكناهم منه البخاري وأرباب السنن وقد صرح بذلك في قوله أحق
 بشفعة أخيه والعرض مستحب (وظاهر) قوله أحق الوصوب وأيضا
 الأصل عدم تقدير العرض والله أعلم (أبو حنيفة) حدثنا محمد بن المنكدر
 عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار
 أحق بشفعته اذا كانت الطريق واحدة كذا رواه البخاري من طريق
 الحسن بن زياد عنه (ويروى) بسقيه وأخرجه الصحيح من طريق عرو بن
 الشريد عن أبي رافع بالاعتنين بإسنادين (وأخرجه) البخاري من هذا الوجه
 وقال بسقيه وقد تقدم (وأخرجه) ابن حبان في صحيحه من حديث أبي
 رافع وانس (وأخرجه) أبو داود وترمذي والنسائي وابن ماجه والطحاوي
 من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر رفته باقط الجمار
 أحق بشفعة جاره ينتظر به اذا كان غائبا اذا كان طريقهما واحدا وقال

الترمذي حسن قريب ولا تعلم أحد أروى هذا الحديث غير عبد الملك بن
أي سليمان وقد تكلم شعبة في عبد الملك من أجل هذا الحديث وعبد الملك
هو ثقة ما دون عند أهل الحديث لا تعلم أحد تكلم فيه غير شعبة من أجل
هذا الحديث هذا آخر كلامه (وحكى) البيهقي عن الشافعي قال ثبت أنه
لا شفعة فيما قسم قتل على أن الشفعة للبصار الذي لم يقاسم دون المقاسم
(قلت) قد ثبت أنه لا شفعة فيما قسم وصرفت فيه الطريق ومالك أي رافع
كان مفروزا بالقسمة وإنما الطريق كانت مشتركة فصرح القصة بخالف
تأويل الشافعي هذا ومذهبه (وقد) جاء ذلك مصرحاً في قوله في حديث
جابر المذكور بعد الجارح بق شفعة أخيه إذا كان طريقتهما واحداً (ثم)
حكى البيهقي والتمذري في مختصر سنن أبي داود عن الشافعي قال سمعت
بعض أهل العلم يقول بخلاف أن لا يكون حديث عبد الملك بن أي سليمان
محفوظاً (ثم) استدلل الشافعي على ذلك بما أخرجه الشيخان من طريق أبي
سليمة عن عبد الرحمن بن جابر رفعه الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود
فلا شفعة (قال) وروى أبو الزبير عن جابر ما يوافق قول أبي سليمة ويخالف
ما روى عبد الملك وأبو سليمة حافظاً ومؤكد ذلك أبو الزبير ولا يسار من
حديثهما بصحبت عبد الملك (قلت) في هذا الحديث زيادة وهي قوله
وصرفت الطريق كما هي في إحدى روايات البخاري في حديث جابر السابق
فاتقاء الشفعة بمجموع الأمرين فتضاء أنه إذا وقعت الحدود وصحكان
الطريق مشتركة ثبتت الشفعة كما قد مناقبت بذلك أن الحديثين متفقان
لاختلافان (وقد) أخرج الشافعي في سننه عن محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة
عن الفضل بن موسى عن حبيب بن العالصة عن أبي الزبير عن جابر أن النبي
صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة بالجوار وهذا سند صحيح يظهر به أن أبا
الزبير روى ما يوافق رواية عبد الملك لا رواية أبي سليمة كما ذكره الشافعي
ومسألي من الآثار ما يؤيد ذلك قريباً (وقال) التمدري في مختصر السنن
وسئل أحمد عن هذا الحديث يعني حديث عبد الملك فقال منكر (وقال) يحيى
لم يحدث به إلا عبد الملك وقد أنكره الناس عليه (وقال) الترمذي سألت
محمد بن اسمعيل البخاري عن هذا الحديث فقال لا أعلم أحد رواه عن هؤلاء

خير عبد الملك تفرد به ويروى عن جابر بخلاف ذلك هذا آخر كلام
الترمذى (ثم قال) المنذرى وقد احتج مسلم في صحيحه بحديث عبد الملك
وخرج له أحاديث واستشهد به البخارى ولم يخرج له هذا الحديث ويشبه
ان يصح كوننا تركناه لتفرد به وانكار الائمة عليه فيه واقفه اعلم انتهى كلام
المنذرى (وذكر) البيهقى ان شعبة قيل له تدع احاديث عبد الملك
وهو حسن الحديث قال من حسننا فرددت (قلت) كتب الحديث مشهورة
بان شعبة روى عنه (وقال) الترمذى روى وكيع عن شعبة عن عبد الملك
هذا الحديث (ثم) ذكر البيهقى عن جماعة انهم انكروا عليه هذا الحديث
(قلت) ذكر صاحب الكمال عن ابن معين انه قال لم يحدث به الا عبد
الملك وقد انكر عليه الناس وانكر عبد الملك ثقة صدوق لا يرد له مثله
(وذكر) ايضا عن الثورى وأحمد قالا هو من المحققين وكان الثورى يسميه
الميزان وأخرج له مسلم في صحيحه كما سبق وقال الترمذى ثقة مأمون كما سبق
ودكره ابن حبان في الثقات وقال اخبرنا محمد بن المنذر سمعت ابا زرعة يقول
سمعت أحمد بن حنبل وابن معين يقولان عبد الملك ثقة قال ابن حبان روى
عنه الثورى وشعبة وأهل العراق وكان من اخبار اهل الكوفة وحفاظهم
والغالب على من يحدث من حفظه ان يسمو وليس من الانصاف ترك حديث
شيخ ثبت باوهام من يسمو في روايته ولو سلم كذلك لزمنا ترك حديث الزهرى
وابن جريج والثورى وشعبة لانهم لم يكونوا معصومين فتأمل ذلك (ومن)
روى عن عبد الملك هذا الحديث شجاع بن الوليد وهشيم أخرجه الطحاوى
من طريقتهما (وقال) في حديث عبد الملك ايحاب الشفعة في المبيع الذى
لا شرك فيه بالشرك في الطريق فلا يجعل واحدا من هذين الحديثين مضادا
لحديث الآخر ولكن يثبتان جميعا او يعمل بهما فيكون حديث ابى الزبير
فيه اخبار عن حكم الشفعة في المبيع الذى لا شركة لا حد فيه الا بالطريق
(وهذا) التقرير يؤيد ما ذهبنا اليه أولا في الجمع بين الخبرين وهو واضح
لا يخفى فيه (ثم) ذكر البيهقى عن الثامنى انه أول الجار في الحديث بمعنى
الشرك (قلت) وهذا غير معروف عند ائمة اللغة (فان قال) قائل امارأيت
المرأة تسمى جارة زوجها (قلنا) صدقت قد سميت المرأة كذلك ليس لان مجها

هناك لعمري ولا دمه عتال لدمه ولكن لقرى بها عنه فكذلك البحار معي
 جار القريه من جاره لا تخالطه اياه فيما جاوره به وهم يزعمون ان الآثار
 على ظاهرها فكيف يتحركون الظاهر في هذه الاخبار ومعها الدلائل
 ويتعلقون بغيره مما لا دلالة له (ثم) قد روى عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من اميائه الشفعة بالجوار وتفسير ذلك الجوار ما أخرجه النسائي
 وابن ماجه والطحاوي من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي اسامة عن
 حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه الشريد بن
 سويد عن حمزة بن موت انه صلى الله عليه وسلم قال الجار والشريك أحق
 بالشفعة ما كان يأخذها أو يتركه فظاهر عطف الشريك على الجار يقتضي
 ان الجار غير الشريك (وأخرج) ابن حبان في صحيحه حديث الجار أحق
 بشفعه من طريق أبي رافع وأنس عن النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم
 (وأخرج) أيضا عن أنس رفته جار الدار أحق بالدار (وأخرج) النسائي
 أيضا والبخاري (وعند) الأربعة وابن حبان والبخاري والطحاوي
 والدارقطني من رواية قتادة عن الحسن بن سمره رفته بلفظ جار الدار أحق
 بالدار والارض (وفي) لفظ جار الدار أحق بشفعة الدار (وفي) لفظ
 حديث أنس ورواية الحسن بن سمره احتج بها البخاري (وفي) مصنف
 ابن أبي شيبة في كتاب أفضلية النبي صلى الله عليه وسلم حديثنا جابر عن
 منصور عن الحكم عن علي وعبد الله قالوا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالشفعة بالجوار (وفي) التهذيب لابن جرير وروى موسى بن عقبة عن
 أبي بصير بن يحيى عن عبادة بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى
 ان الجار أحق بشفعة جاره (وأخرج) ابن جرير أيضا بسنده الى حكمة
 عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد أحدكم
 ان يبيع عقاره فليعرضه على جاره فظهر مجموع هذه الاحاديث ان
 للشفعة ثلاثة اسباب الشركة في نفس المبيع ثم في الطريق ثم في الجوار
 وظاهر قوله عليه السلام جار الدار أحق بالدار من يأخذ الدار كلها وليس
 ذلك الا الجار وأما الشريك فانه يأخذ بعضها ولان الشفعة انما وجبت
 لاجل التأذي الدائم وذلك موجود للجار أيضا ولو وجبت لاجل الشركة

لوجبت في سائر العروضة لما لم تعب الا في العقار هلئنا ان سبب الوجوب هو التاذي وقد تقدم ذلك في اول الباب (وحكى) الطبري ان القول بشعبة الجوار هو قول الشعبي وشرح وابن سيرين والحكم وسجادوا الحسن وطاوس والثوري وأبي حنيفة وأصحابه (وأخرج) الطحاوي وابن عبد البر في الاستذكار من طريق ابن عبيدة عن عمرو بن دينار عن أبي بكر بن حفص ان عمر كتب الى شريح ان يقضى بالشعبة الجوار الملاقى فكان يقضى بها (وروى) سفيان عن ابراهيم بن ميسرة قال كتب الينا عمر بن عبد العزيز اذا حدثت الحدود فلا شعبة قال ابراهيم فذكرت ذلك لطاوس فقال لا الجوار احق (تبيينه) وقع في الهداية زيادة في هذا الحديث وهي قبل يا رسول الله ما سبقه قال شعبته قال المحاذ لا يوجد في شيء من الطرق وانما وقع عند الطبراني قبل لعمر بن الشريد ما سبق قال الجوار نعم عند أبي يعلى الجوار احق بسبقه يعني بشعبته وقال ابراهيم المحرري الصقب بالصاد والسين ما قرب من الدار

• (بيان الخبر المبين أي الجوار اقرب) •

(أبو حنيفة) عن سجاد عن ابراهيم عن شريح انه قال الشعبة من قبل الابواب كذا رواه محمد بن الحسن في الاثار عنه وقال هو قول أبي حنيفة ولسنا تأخذ به ذا الشعبة لغير ان الملاقين (وذكر) البخاري في صحيحه في كتاب الشعبة عن عائشة قلت يا رسول الله ان لي جارين فالي أيهما أهدى قال اقربهم منك يا أبا وذكرا أيضا في كتاب المبة في باب من يبدأ بالمبة (قلت) والمتوى على قول محمد بن عيسى ما ذهب اليه من ان الشعبة الجوار الملاقى وهو من وجد اتصال بقعة أحدهما ببقعة الاخر وان كان بابيه من سكة اخرى بعيدا من بابيه

• (باب المزارعة والمساقاة) •

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة كذا رواه البخاري عن طريق سالم بن سالم الخراساني عنه (وأخرج) مسلم من حديث عطاء من جابر (وقال) قال عطاء فسرهما لنا جابر قال المزارعة الارض ايضا مبدعها الرجل الى الرجل فينقى فيها ثم

يأخذ من الثمر (وعنه) البخاري وأبي داود والترمذي والنسائي من طريق
غيره (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن الحماقة والمزابنة والخايرة كذا رواه البخاري من طريق
اسماعيل بن يحيى عنه (ورواه) الاثناني من طريق سعيد بن أبي الجهم عنه
(وأخرجه) مسلم من حديث جابر وعنه البخاري من حديث ابن عمر
عنه ومن حديث رافع بن خديج بلفظ نهى عن كراه المزارع وهذا اللفظ
عند مسلم من حديث يزيد بن ثابت عنه وقد تقدم في البيوع (أبو حنيفة)
عن يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الوليد عن جابر رضي الله عنه قال نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحماقة والمزابنة وإن يشتري الفحل سنة
أو سنتين كذا رواه طحطا من طريق الفضل بن موسى عنه (وأخرجه)
مسلم وأبو داود وقد تقدم في البيوع (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يشتري الفحل سنة
أو سنتين كذا رواه الاثناني من طريق سعيد بن أبي الجهم عنه (وأخرجه)
أبو داود وقد تقدم في البيوع (أبو حنيفة) عن يزيد بن أبي أنيسة عن أبي
الوليد عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن
الحماقة والمزابنة ومن ابتاع الفحل حتى تشق كذا رواه طحطا من طريق
عبد الله بن موسى عنه ورواه ابن المظفر من طريق شعيب بن إسحق
وعبد بن الحسن وسويد بن عبد العزيز كلهم عنه (ورواه) الطحاوي من
طريق سويد بن عبد العزيز عنه (ورواه) ابن خزيمة من طريقه ورواه
ابن عبد الساق من طريق أبي سعد محمد بن ميسرة عنه وقد تقدم في البيوع
(أعلم) أن المزارعة هي عقد على الزرع ببعض الخارج وتصح بشرط صلاحية
الأرض للزراعة وأهلية المأقدين وبيان المدة ورب البذر وجنسه وحفظ
الأثر والتولية بين الأرض والعامل والشركة في الخارج وإن تصحكون
الأرض والبذر لواحد والعامل والبقر لا تصرف تكون الأرض لواحد
والباقي لا تصرف يكون العمل من واحد والباقي لا تصرف هذا على قول أبي
يوسف وعنه (وقال) أبو حنيفة لا تجوز المزارعة واحصاها ما دلت على
جوازها (منها) ما رواه الشيخان من حديث ابن عمر رفعه طامل أهل

خير على نصف ما يخرج من غراوزرع وما رواه البخاري من حديث أبي هريرة قالت الانصار اقسام يتنسا وبيننا اخواتنا الفضل قال لا قال فتكفوننا ائونة ونشرككم في الثمرة قالوا سمعنا واطعنا واما من جهة النظر فانها قد شركة بمال من احد الشرىكين وعمل من الاخر فيجوز اعتبارا بالمضاربة والجماع دفع الحاجة (واستخرج) الامام محمد بن ابي حنيفة في بعض الروايات تفسير الخبارة بالزراعة بالثلث والرابع ولانه استخرج ربع من ما يخرج من عمله فيكون في معنى فقير العثمان المنهي عنه ولان الاخر مجهول ومعدوم وكل ذلك مفسد ومعاملة النبي صلى الله عليه وسلم اهل خير كان نراج مقامة بطريق ان عليهم والصلى وهو جائز لخارج وظيفة والدليل عليه انه صلى الله عليه وسلم لم يبين المدة ولو كانت مزارعة ليدتها لم لان المزارعة لا تجوز عند من يميزها الا ببيان المدة وايضا فقد روى ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم لما ظهر على خير سألته اليهود ان يقرهم بها على ان يكفوه عملها ولم نصف الثمرة فقال لهم نقرم بها على ذلك ما شئنا رواه البخاري ومسلم واحمد (وهذا) صريح بانها كانت خارج مقامة وانهم كانوا ذمة المسلمين والذي اذا اقر على ارضه بقيت على ملكه وما يؤخذ من ارضيه خارج والاعتبار بالمضاربة لا يجوز لانها لا تتعد لازمة اصلا (والمزارعة) اجارة حيث يشترط لها ضرب المدة وتتعقد لازمة فامتنع القياس عليها وفي التبيين وقالوا القنوى اليوم على قولهم الحاجة الناس اليها اول تعاملهم والقياس قد يترك بالتعامل وللضرورة ومن كان يفتى بعدم جوازها ابراهيم النخعي رواه الامام عن حماد قال سألت سألنا ما يعني ابن عبد الله بن عمرو وطاوسا عن المزارعة بالثلث والرابع فقال لا بأس به فذكرت ذلك لابراهيم فكرهه وقال ان طاوسا لا رعن غير ذلك قال ذلك (رواه) محمد بن الحسن في الاثر وقال كان ابو حنيفة يأخذ بقول ابراهيم ونحن نأخذ بقول سالم وطاوس ولا ترى بذلك بأسا ثم ساق حديثا رواه عن الاوزاعي ابرده بقامه في الاثر واروا عنه الطحاوي من طريق أبي عوانة عن منصور قال كان ابراهيم يكره كراء الارض بالثلث والرابع وقد روى كراهة ذلك عن سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعطاء بن وهب والحسن وعطاء بن

الطحاوي ذلك بأسانيدهم على أنه قد روى أيضا عن سالم كراهة ذلك
كأنجماعة قلعله كان يفتي بالجواز أولاً ثم رجع عنه والله أعلم (وأما المساقاة)
فهي معاقدة دفع الاتجار إلى من يعمل فيها على أن الثمر بينهما (وهي)
كالزراعة لا تجوز عند الإمام وعندهما جائزة كالزراعة واحتمل ما حديث
معاملة أهل خيبر وقد ذكر قريبا (وشروطها) عند من يميزها شروط
الزراعة الأربعة أشياء ذكرها صاحب مختار الفتوى وغيره وليس
هذا محل ذكرها واقعاً علم (تنبه) قال البيهقي في السنن باب المعاملة على
التخل بشرط ما يخرج منها (قلت) خص البيهقي التخل والتحديث المذكور
في هذا الباب يشمل غيره أيضاً وذكر ابن خزم وغيره أن الشافعي في أشهر
قوله لم يميز المساقاة إلا في التخل والعنب فقط مع أنه قد كان يميز بلا شك تخل
وكل ما ينبت بأرض العرب من الرمان والوز والقصب والبقول فمعاملهم
التي صلى الله عليه وسلم على نصف ما يخرج منها (ثم قال) باب المعاملة على
زرع البساتين الذي بين أصناف التخل مع المعاملة على التخل ذكر فيه
معاملته التي صلى الله عليه وسلم بشرط ما يخرج من ثمر أو زرع (قلت) ذكر
القدوري في التبريد ما يخصه أن خيبر كانت كساتر البلاد فيها الأرض
البيضاء والتي فيها التخل ويمكن أفراد سقي التخل عن سقي الأرض والتي
صلى الله عليه وسلم عامل على الجميع ولم يستثن شيئاً يلزم الشافعي تجويز
الزراعة على الجميع كما قال أبو يوسف وعبد الوهاب في الجميع صكه أقاله
أبو حنيفة والله أعلم (باب الصيد) •

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن همام بن المنذر عن عدي بن حاتم
رضي الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أتأثم
نبيث الكلاب المعلقة أفناكل مما مسكن علينا فقال إذا ذكركم اسم الله
فكل مما مسكن عليكم ما لم يشركها كلب من غيرها قلت وإن قتل قال
وإن قتل قلت يا رسول الله أحداً يرى بالمعراض قال إذا رميت فسميت
فغزق فكل فإن أصاب بعرضه فلا تأكل كذا رواه المنذر عن طريق
عبد العزيز بن خالد الترمذي والفضل بن موسى وحماد بن قيراط الخراساني

قوله الأربعة
مع قلت هي إذا
استمتع أحدهما
بغير عليه وإذا
انقضت المدة
تترك بلا أجر
وإذا استفتت
التخل يرجع
العامل بأجر مثله
وبيان المدة
ليس بشرط اهـ

المعراض سهم
بلا ريش
ولا تصل بمضى
عرضاً وقوله
غزق بالخاء
والزاي المجهتين
كقطع وزنا
ومعنى اهـ

كلهم عنه (ورواه) طلحة من طريق القاسم بن الحكم عنه مختصرا بلفظ سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد قتل الكلب قبل ادراك ذكاته فلم يباكله ورواه هكذا محمد بن الحسن في الآخرة عنه وكذا الحسن بن زياد عنه وكذا الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرج) البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث همام بن الحارث (وأخرج) الستة أيضا من حديث عدي واللفظ لابي داود قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المعراض قال اذا أصاب بجمده فكل واذا أصاب بمرضه فلا تأكل فانه وقيد قلت ارسل كلبي قال اذا سميت فكل والا فلا تأكل وان أكل منه فلا تأكل فانا أمسك لنفسه فقلت ارسل كلبي فأجد كلبا آخر فقال لا تأكل لانك انما سميت على كلبك وليس عند البخاري ومسلم قوله والا فلا تأكل

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم قال اذا أمسك عليك كلبك غير المعلم فلا تأكل كذا رواه محمد بن الحسن والحسن بن زياد عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن عدي بن حاتم رضى الله عنه انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصيد اذا قتل الكلب قبل ان يدرك ذكاته فامره باكله اذا سكن طالما وفي رواية معناه كذا رواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه ورواه أيضا محمد بن الحسن والحسن بن زياد عنه (أبو حنيفة) عن ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن عدي بن حاتم رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ما أمسك عليك الجوارح وان قتل كذا رواه طلحة من طريق الصباح بن عمار عنه (قال) الشيخ قاسم بن قطلوبغا كانه سئل من السند بعد ابراهيم عن أبيه (وأخرج) البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه من حديث طمران الشعبي عن عدي بن حاتم قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم قلت انا نصيبت هذه الكلاب فقال اذا ارسلت كلابك المعلاة وذكرك اسم الله عليها فكل مما أمسك عليك وان قتل الا ان يأكل الكلب فاما كل فلا تأكل فاني اخاف ان يكون انما أمسكه على نفسه (أبو حنيفة) عن قتادة عن ابي قلابة عن ابي ثعلبة الخشني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قلنا ما يا رسول الله

كل ما امسك عليك سهمك او كلبك اذا كان طالما كذا رواه طه من طريق الحسن بن زياد ورواه محمد بن الحسن عنه واثم من هذا كما سياتي (ابو حنيفة) من قتادة عن ابي ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل ما امسك عليك سهمك وقوسك كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومحمد بن الحسن بن الحسن في نهجته والكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (واخرج) البخاري ومسلم وابوداود والنسائي من حديث ابي ثعلبة باللفظ قلت يا رسول الله اني اصيد بكلي المعلم وبكلي الذي ليس يعلم قال ما اصبحت بكلي المعلم فاذا كرسم الله وكل وما اصبحت بكلي الذي ليس يعلم فادركت ذكاته فكل (وعند) ابي داود من حديثه قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا ثعلبة كل ما ردت عليك قوسك وكلبك زاد عن ابن حبيب المعلم ويدك فكل ذكيا وغير ذكي وانحرجه ابن ماجه مقتصر منه على قوله صلى الله عليه وسلم كل ما ردت عليك قوسك (قلت) ابن حبيب هذا هو ابو عبد الله محمد بن حرب المخولاني الحمصي الا برش قاضي دمشق احتج به الشيعيان (واخرج) ابوداود والنسائي من هرون بن شعيب عن ابيه عن جده عن امرأيا يقال له ابو ثعلبة قال يا رسول الله ان لي كلابا مكلبة فاقتني في صيدها فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان كان لك كلاب مكلبة فكل مما امسك عليك ذكيا وغير ذكي قال وان اكل منه قال وان اكل منه قال يا رسول الله اقتني في قوسي قال كل ما ردت عليك قوسك قال ذكيا وغير ذكي قال ذكيا وغير ذكي قال وان تيب عنك ما لم يصل او تجذ فيه اثرا غير سهمك (قلت) صل اللحم واصل اذا اتن (وعند) ابي داود في حديث ابي ثعلبة رفعه اذا ارسلت كلبك وذكرك باسم الله فكل وان اكل منه وكل ما ردت يدك وفي اسناده داود بن عمرو والازدي الدمشقي عامل واسط وثقه ابن معين (ابو حنيفة) عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس انه قال كل ما امسك عليك كلبك اذا كان طالما اذا قتل ولم يأكل فاذا اكل فلاتا كل فاذا امسك على نفسه كذا رواه ابن المنذر وابن خمر ومن طريق الحسن بن زياد عنه ومعناه تقدم عند الجماعة من حديث عدي وابي ثعلبة (ابو حنيفة) عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس انه قال كل ما امسك عليك مقرك

أوبازيك وأنا كل منه فان تعلم الصقر والبازي اذا دعوته ان يبيك
فذلك لا تستطيع ان تضربه ليدع الاكل كذا رواه ابن خسر ومن طريق
عبد بن شعيب عن الحسن بن زياد عنه ورواه محمد بن الحسن في الآثار
عن قال هو قول أبي حنيفة وبه نأخذ (وعند) أبي داود من حديث عدي
ابن حاتم ونعم ما علمت من كلب أوبازي أرسلته وذكرت اسم الله فكل عما
أمسك عليك وأخرج الترمذي مختصرا وقال حديث قريب لا تعرفه
الا من حديث مجاهد انتهى (قال) المنذري مجاهد وابن سعيد في مقال
(تطبيق) هذا الآثار مسائل الباب الفرعية (اعلم) انه جعل الاصطلاح
بالكتاب المسمي والفهد والبازي وسائر الجوارح المملة كالشاهين والباق
والعقاب والصقر وكل شيء من ذئب من السباع وذئب من
الطير فلا بأس به ولا غير فيما سوى ذلك الا ان تذكره كانه مقتد كيه
(والتجوارح) الكواسب وقيل هي ان تكون جارية بناها ومعلمها حقيقة
والكتاب المسمي واسم الكتاب يقع على كل سبع حتى الاسد ومن أبي يوسف
انه استثنى من ذلك الاسد والذئب املوهما الاسد وقباسة الذئب ولائهما
لا يعلمان عادة وشرط في الرسل ان يكون أدلا لذكاة بان يكون مسلما
أو كائيا وهو عقل التسمية ويضبط (والتعليم) في الكلب يكون بترك
الاكل ثلاث مرات وفي البازي بالرجوع اذا دعى وانما شرط ترك الاكل
ثلاث مرات لانه هو قولهما ورواية عن الامام والمشهدور عنه انه لا يقدر شيء
لان المقادير تعرف بالنص ولا نص لها فيفوض الى رأى المتبلي به ولا بد من
التسمية عند الارسل أي مع التذكر فاذا نسبها عند الارسل فلا بأس
بأكله ولا بد من التخرج في أي موضع كان وهو ظاهر الرواية (ومن) أبي
حنيفة وأبي يوسف انه لا يشترط رواه الحسن عنهما وهو قول الشعبي
لا مطلق قوله تعالى عما أمكن عليكم فليس فيه قيد بالتخرج فهو زيادة على
النص أو هو ومن جعل المطلق على المقيد لا تصاد الواقعة فان كل منه البازي
أكل وان أكل منه الكلب أو الفهد لا ودليله ما مر من الآثار المقدمة فان
أدركه حياد كاه وان لم يذك أو خنقه الكلب ولم يجرحه أو شاركه كلب غير
معلم أو كلب مجوسي أو كلب لم يذك اسم الله عليه محذورا وغالب

مسائل هذا الباب مستنبط من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه وتفرع
منها مسائل أخرى مذكورة في كتب الفروع وذكر البيهقي في الخلافيات
إذا ضرب الصيد قطعه قطعتين أكل وإن كانت إحدى القطعتين أقل من
الأخرى (وقال) أبو حنيفة أن أكل الرأس أصكل الجميع وإن أكل يدا
أو رجلا لم يؤكل الميان منه (قلت) حديث ما بين من البهيمة وهي حية
فهي وميتة وقد أسند البيهقي في السنن حجة لابي حنيفة لأن العضو بين متها
وهي حية ويتصور بقاءها حية وهذا الخبر وإن ورد على سبب خاص
فالعصم أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وقوله عليه السلام
ما ردت عليك أي من الصيد والعضو الميان ليس بصيد والله أعلم
(باب الذبائح) •

جمع ذبيحة وهو اسم للشيء المذبح
(بيان الخبر الدال على أن قطع الأوداج كاف في الذبح ولو بمروءة) •
(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن كعب بن مالك أتى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله إن غنيمة لي كان لها راعية نظافت على شاة منها الموت
فذبعتها بمروءة فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بأكلها كذا رواه البخاري
من طريق الأقاليم بن الحكم وعبد بن المحسن كلاهما عنه (قال) محمد بن
الحسن وربما أدخل أبو حنيفة بينه وبين نافع عبد الملك بن عير وهكذا رواه
طلمة من طريق الليث بن حماد عن أبي يوسف عنه عن عبد الملك بن عير عن
نافع ورواه ابن خسر ومن طرق جماعة من أصحاب الإمام قالوا فيه عبد الملك
ابن أبي بكر يعني ابن جريج وأخوه البخاري وابن ماجه ومالك في الموطأ
(أبو حنيفة) عن الهيثم عن الشعبي عن جابر بن عبد الله أنه قال خرج غلام من
الأنصار إلى قبل أحد فقام صطاداً رتباً فلم يجد ما يذبحها به فذبحها بحجر ف جاء
بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد علقها بيده فأمره بأكلها كذا رواه
البخاري من طريق إبراهيم بن طهمان وحفص بن عبد الرحمن والمسروقي
وحزرة بن حبيب والمقرئ وأبي يوسف كلهم عنه وعند الثاني منهم أن رجلاً
أصاب أرنبين فذبحهما بمروءة يعني بحجر ورواه جماعة فقالوا عاراً أصاب
رجل من بني سلمة أرنباً فذكره (وأخرج) حديث جابر الترمذي في العلل

من رواية قتادة عن الشعبي عن جابر والرواية شاذية أتخرجها أبو داود
والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه عن الشعبي عن محمد بن صفوان
الانصاري وفي رواية لابن ماجه ابن حبيب (قال) في التمهيد كاهما
واحد ولفظ ابن حبان من رواية عامر عن الشعبي عن محمد بن صفوان
أنه صاد أرنيين فرعل النبي صلى الله عليه وسلم وهو مطلقهما الحديث وفيه
افاطعهما قال ثم وعند أبي داود عن محمد بن صفوان أو صفوان بن محمد
هكذا على الشك (وقال) الترمذي سألت البخاري فقال حديث محمد بن
صفوان أصح وحديث جابر غير محفوظ

(بيان الخبر الدال على أن المذبح المرى والمحلوم والودجان)

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن هلقمة قال أذبح بكل شيء فري
الأوداج وأنهر الدم ما خلا السن والظفر فأنه مدي الحبشة كذا رواه
المساري عن ماري بن محمد بن الحسن والمرى يجري الطعام والشراب
والمحلوم يجري النفس والمراد بالأوداج كاهما وأطلق عليه تليما (وأخرج)
ابن أبي شيبة عن رافع بن خديج سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
الذبح بالليطة فقال كل ما أرى الأوداج الأسنا أو ظفرا وصندا الطيراني عن
أبي أمامة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ما أرى الأوداج ما لم يكن
قرص من أوضر ظفر (وعند) الستة من حديث رافع بن خديج أن
أبا جهم لما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يصكك سنا أو ظفرا
وسا حذركم من ذلك أما السر فخطم وأما الظفر فذي الحبشة (تليه)
الاكتفاء بالثلاث في قطع كاف عند أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف أولا
وعن أبي يوسف أنه يشترط قطع المحلوم والمرى وأحد الودجين وعن محمد
لابد من قطع أكثر كل واحد من هذه الأربعة (واجمعوا) عن أبي حنيفة
بقطع الأضراس من هذه العروق الأربعة لأن أكثرية يوم مقام "كل
ولكل منهم دليل يحتج به مذكور في القرعيات ومذهبنا ولو بس وظهر
وقرن استدلالا بظاهر حديث رافع بن خديج المتقدم وبحديث عدي بن
حاتم عند أبي داود والنسائي وابن ماجه ولعله أنهر الدم بمشقة واذكر
اسم الله عز وجل (وما روى) من قوله خلا السن والظفر محمول على غير

يصح في المرى
عدم المزني في
بما واحدة
مشددة ومرى
بهمزة بعدها
والليطة قشر
القص وقوله
أرن أي انشط
هـ

المتزوع فان المحدثه سككاً توافعلون ذلك اظهاراً لبلد قتهاهم منه فاذا
نزطاصاراً كالمجاردة وغير المتزوع يقتل بالثقل فيكون في معنى الموقوفة
* (بيان الخبر الدال على ان الضربة اذا اصابت المقتل كفت عن الذبح) *

(ابو حنيفة) عن سعيد بن مسروق الثوري عن حياصة بن رفاعه عن رافع بن
خديج ان بهيراني ابل الصدقة تدفطليه فاما اصابهم ان ياخذوه
وماه رجل يسهم فاصاب مقتله فسأوا النبي صلى الله عليه وسلم فامر يا كله
وقال ان لها اوايداً كأوايد الوحش فاذا اغشيت منها شيئاً فاصنعوا مثل
ما صنعتهم به فافسكوه كذا رواه البخاري من طريق مكى بن ابراهيم
والجارود بن يزيد وحمزة بن حبيب وعبيد الله بن موسى كلهم عنه ورواه أيضاً
من طريق القاسم بن المحكم عنه غير أنه قال فاصنعوا هكذا ورواه أيضاً
من طريق عثمان بن أبي شيبة عن علي بن مسهر عنه الى قوله سككاً وايد
الوحش ورواه ابن المظفر بطول من هذا من طريق ابن أبي عوانة واخرجه
الستة بطوله * (باب ما يحمل اكله وما لا يحمل) *

(ابو حنيفة) عن عمار بن دينار عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى يوم خيبر عن لحم كل ذي ناب من السباع وعن كل ذي مخلب من
الطيور كذا رواه البخاري والاشعنانى من طريق أبي يوسف عنه ورواه
المحارقي أيضاً من طريق الحسن بن زياد في كتاب المغازي عنه هكذا وروى
في سائر الكتب عن نافع عن ابن عمر (قلت) وكل منهما صحيح واخرجه مسلم
من طريق أبي بشر وميمون بن مهران عن سعيد بن جبير عن ابن عباس
(وفى) الباب عن علي بن عبد الله بن أحمد في زوائد المسند وعن خالد بن
الوليد عن أبي داود واصل الحديث في المتفق عليه عن أبي ثعلبة دون ذكر
الطيور واخرجه مسلم من حديث أبي هريرة (تنبه) السبع كل محتلف
متنهب جارح قاتل متعددة سككاً الاسد والنمر والفهد والذئب والذئب
والثعلب والفيل والقرد والبرقع وابن عرس والسنور والبرى والاهلى
وذو الخاب من الطيور سككاً الصقر والبازى والتمر والعقاب والشاهين
والحمداة (قال) الدينوري الدلق محرقة والسفباب والعنك والعمود

ان النبي صلى الله عليه وسلم كرم نفسه واغبره أكل الضب قال وبهذا
 نأخذ (وكان) أبو جعفر الطحاوي يذهب الى ما ذهب اليه الشافعي من حل
 أكله استدلالا بما في المتن عليه من حديث خالد بن الوليد وابن عباس
 وابن عمر على ما هو مفصل في المطولات *

«(بيان الخبر الدال على حل أكل الارنب)»

(فيه) حديث جابر رضى الله عنه وقد تقدم قريبا في باب الذبائح مفصلا
 (أبو حنيفة) عن موسى بن طلحة بن عبد الله بن الحوت حكيه عن عمر بن
 الخطاب رضى الله عنه انه سئل عن لحم الارنب فقال لولا اني أخوف ان
 أزيد أو أنقص منه لم ألتصم ولكني مرسل الى بعض من شهد الحديث
 فإرسل الى عمار بن ياسر وأمره ان يحدثهم فقال عمار رآه راي الى
 النبي صلى الله عليه وسلم أرنبا من دابة وأمره بأكلها كذا رواه محمد بن
 الحسن والحسن بن زياد عنه ورواه الكلاعي عن طريق محمد بن خالد
 الوهي عنه (وأخرجه) الستة بقوه من حديث أنس والنسائي وأحمد
 وابن حبان من حديث أبي هريرة واختلف فيه فقيل عن ابن الحوت حكيه
 عن عمر كما رواه الامام والبخاري وأصحق والبيهقي في الشعب وقيل ابن
 الحوت حكيه عن أبي ذر والله أعلم *

«(بيان الخبر الدال على النهي عن محوم الحمر الاهلية)»

(أبو حنيفة) عن تافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عام غزوة خيبر عن محوم الحمر الاهلية وعن متعة النساء كذا رواه البخاري
 عن طريق مكى بن ابراهيم وحزرة بن حبيب وأبي يعبي الحساني وعمر بن
 الميثم وعبيد الله بن موسى وخاقان بن الحجاج ويونس بن بكير وأحمد بن
 اسحق بن يوسف والفضل بن موسى ويحيى بن نصر بن حبيب وزفر بن أسد
 ابن عمرو وأبي يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد وعثمان بن دينار
 ونحو بل الصغار والمقرئ وابن هاني وابن خزيمة الاسدي وابن أبي الجهم كلهم
 عنه وزاد جماعة منهم بحديثه متعة النساء وما كانا من فيه وأخرجه
 الشيخان من حديث علي بدون هذه الزيادة (أبو حنيفة) عن أبي اسحق
 عن البراء رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل

لحموم النحر الاهلية كذا رواه البخاري في طريقه من طريقه بن عبد الرحمن عنه
واخرجه الشيخان والنسائي هكذا بدون ذكر الجملة الثانية وكون النهي
عن اكل لحمها يوم خبير واكفاما لقد رويتموها الا كلها العذرة اولانها
كانت نهي او منصوصة او الحاجة الى بقائها او غير ذلك اقوال والصحيح ان
حرمها لاله بل لنفسها كما نهي عن اكل كل ذي ناب من السباع فكان
ذلك النهي له في نفسه وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد

(بيان النحر الدال على اباحة اكل الجراد)

(ابو حنيفة) سمع طائفة بنت بجر دتقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اكثر جند الله تعالى في الارض الجراد لا آكله ولا احرمه كذا رواه ابن
خزيمة ورواه الامام من ابنة بجر دت ثابت بن علقمة ابن عبد البر في جامع العلم عن
يحيى بن معين (واخرجه) ابوداود ومن حديث سلمان المارسي (قال) وروى
عنه مسلا واخرجه ابن ماجه مستندا (واخرجه) ابوداود ايضا من حديث
ابي يعقوب العبدى قال سمعت ابن ابي اوفى وسأله عن الجراد فقال
غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ست اوسبع غزوات فكاننا كاه
معه (واخرجه) الشيخان والترمذي والنسائي

(بيان النحر الدال على حل اكل ما تضب عنه الماء)

(ابو حنيفة) عن عطية عن ابي سعيد الخدري رضى الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما جزر منه الماء فكل كذا رواه البخاري
من طريق يحيى بن عيسى عنه (واخرجه) ابن ابي شيبة من هذا الوجه
موقوفا على ابي سعيد (واخرجه) ابوداود وابن ماجه من حديث جابر بن
عبد الله بلقط ما اتى البصر او جزر منه فركوه وماءات به وضعا ولا تاكوه
(قال) ابوداود وروى هذا الحديث سليمان الدوري وايوب ومجاهد عن ابي
الزبير او قوه على جابر وقد اسند هذا الحديث ايضا من وجه ضعيف
وقوله طهائى م لا يرق الماء وقوله جزر منه أى انكشف عنه الماء
فما يغرق الماء (وقال) البيهقي في باب من كره اكل الطافي
وذكر فيه هذا الحديث وقال رواه جماعة من الثوري عن ابي الزبير عن جابر
موقوفا (ثم قال) وخالفهم ابو سعيد الزبيري فرواه عن الثوري موقوفا وهو

قوله تضب
بوزن ضرب
أى غار اه

وأهم فيه (قلت) الزبيرى ثقة وقد زاد الرفع فوجب قبوله وله شواهد ثم
 أسند البيهقى عن يحيى بن سليم حدثنا اسمعيل بن أمية عن أبي الزبير مرفوعاً
 ثم قال يحيى بن سليم كثير الوهم سيئ الحفظ وقد رواه غيره عن اسمعيل موقوفاً
 (قلت) ذكر الدارقطني في سنته رواية يحيى ثم قال رواه غيره موقوفاً ثم
 أخرجه من حديث اسمعيل بن عياش عن اسمعيل موقوفاً تبين أن ذلك
 الغير الذى رواه موقوفاً هو ابن عياش (وقد قال) البيهقى في غيره وضع لا يمتنع
 به (وقال) في باب ترك الوضوء من الدم ما روى عن أهل الحجاز ليس بصحيح
 واسمعيل بن أمية مكى ويحيى بن سليم وثقة ابن معين وغيره وأخرج له
 الشيخان والجماعة كلهم وقد زاد الرفع فكيف تعارض روايته برواية ابن
 عياش مع روايته لهذا الحديث عن مكى ورواية ابن أبي ذئب لهذا الحديث
 عن أبي الزبير مرفوعاً تشهد لرواية يحيى بن سليم وقول البخارى لا أعرف
 لابن أبي ذئب عن أبي الزبير شيئاً وهو على مذهبه في أنه يشترط الاتصال
 بالأسناد المعنى ثبوت السماع وقد ذكر مسلم ذلك أنكاراً شديداً وزعم أنه
 قول مخترع وإن اتفق عليه أنه يكفى للاتصال إمكان اللقاء والسماع وابن
 أبي ذئب أدرك زمان أبي الزبير بخلاف وسماعه منه ممكن (ثم قال) البيهقى
 ورواه عبد العزيز بن عبيد الله عن وهب بن كيسان عن جابر مرفوعاً وعبد
 العزيز ضعيف لا يمتنع به (قلت) أخرج له المحاكم في المستدرک في أبواب
 الأحكام حديثاً وضع سندوه وأخرج حديثه هذا الطحاوى في الأحكام
 القرآن فقال حدثنا الربيع بن سليمان المرادى حدثنا أسد بن موسى
 حدثنا اسمعيل بن عياش حدثني عبد العزيز بن عبد الله عن وهب بن
 كيسان ونعيم بن عبد الله الجهم عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال ما جزعته البصر فكل وما ألقى فكل وما وجدته ميتاً
 طافاً فلا تأكل وقوله تعالى حرمت عليكم الميتة طام خص منه غير الطافي
 من السمك بالاتفاق وبالحديث المشهور والطافي مختلف فيه فبقى داخلاً
 في عموم الآية والله اعلم

• (باب الاضحية) •

(اعلم) أن الحقوق الواجبة في الأموال على ضربين منها ما يجب بطريق
 التملك كالزكاة ومنها ما يجب بطريق الاقتلاف كالاقتاق والتضحية ثم هي

واجبة على كل مسلم مقيم موثر وهو قول أبي حنيفة ومحمد وزفر والحسن
واحدي الروايتين عن أبي يوسف وعنه انه سنة وهو قول الشافعي
• (بيان الخبر الدال على ايجابها) •

(أبو حنيفة) عن جيلة بن سحيم عن ابن عمر قال جرت السنة من رسول
الله صلى الله عليه وسلم في الاخصية كذا رواه البخاري في طريق سليمان
التيمي عنه (وأخرجه) ابن ماجه بإقتضاي رسول الله صلى الله عليه وسلم
والمسلمون من بعده وجرت به السنة (قلت) وربما استدل الخصم به على
عدم ايجاب الاخصية ومثله في الحديث الا كثر من فعل ذلك فقد اصاب
سنتنا فاعلم ان المراد بالسنة هنا السيرة والطريقة وذلك قدر مشترك بين
الواجب والسنة المصطلح عليها ومثله من سن سنة حسنة ولم تكن السنة
المصطلح عليها معروفة في ذلك الوقت تتأمل ذلك والله اعلم

• (بيان الخبر الدال على ان المجذع من المعز لا يجزئ فيها) •

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الشعبي عن أبي بردة بن نيار انه ذبح شاة
قبل الصلاة فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تجزئ عنك قال
فعندي جذعة من المعز فقال النبي صلى الله عليه وسلم تجزئ عنك ولا تجزئ
عن أحد بعدك كذا رواه البخاري في طريق أبي بلال عن أبي يوسف عنه
(وأخرجه) السنة الا ابن ماجه من حديث البراء بن عازب قال خطبنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر بعد الصلاة فقال من صلى صلاتنا
ونسك نسكاً فقد اصاب النسك ومن نسك قبل الصلاة فتلك شاة لحم فقام
أبو بردة بن نيار فقال يا رسول الله لقد نسكت قبل ان أخرج الى الصلاة
وعرفت ان اليوم يوم أكل وشرب فتبعت فأكلت وأطعمت أهلي وجيراني
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك شاة لحم فقال ان عندي عناقاً
جذعاً وهي خير من شاتي لحم فهل تجزئني قال نعم ولن تجزئني عن أحد
بعدك وفي رواية لابي داود في هذا الحديث ان عندي داجناً جذعة من
المعز فقال ادبحها ولا تصلح لغيرك (وأخرج) ابن ماجه عن طريق أبي
قلاية عن أبي زيد الانصاري فهو قصة أبي بردة الا انه لم يسم صاحب القصة
وقال ادبحها ولن تجزئني عن أحد بعدك (وفي) الصحيحين عن عتبة بن عامر

قال قسم النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه فضايأ فصارت لي جذعة
فقلت يا رسول الله صارت لي جذعة فقال ضعها وزاد البيهقي في هذا
الحديث ولا رخصة فيها لأحد بعدك قال وهذا يدل على أنه رخص له كما
رخص لابي بردة بن نيار انتهى (قلت) وعند أبي داود من حديث زيد
ابن خالد الجهني نحو حديث عقبة بن عامر بدون زيادة فعلى هذا الذين
رخص لهم في ذلك ثلاثة وان كان حديث أبي زيد في غير قصة أبي بردة
فيكون من رخص لهم أربعة والله أعلم (تنبيه) الأمر بالاعادة في هذا
الحديث يدل على الوجوب ونقل البيهقي عن الشافعي في هذا الحديث أنه
احتمل أن يكون انما أمره ليعود لخصته لأن الخصية واجبة واحتمل أن يكون
انما أمره أن يعود ان أراد أن يغني لأن الخصية قبل الوقت ليست بأخصية
تجزئه ويكون في عداد من خصي ووجدنا في الدلالة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن الخصية ليست بواجبة وهي سنة (ثم) ذكر الشافعي حديث أم
سلة اذا دخل العشر فأراد أحدكم أن يغني الحديث ثم قال فيه دلالة على أن
الخصية ليست بواجبة (قلت) قول الشافعي واحتمل أن يكون انما أمره أن
يعود ان أراد أن يغني في غاية البعد لأنه مخالفة للظاهر ولا دلالة في الكلام
عليه ودكر الإرادة في حديث أم سلة لا يفي الوجوب لأن الإرادة شرط
لجميع العرائض وليس كذلك أحد يريد التحية (وقد) استعمل ذلك
في الواجبات كقوله صلى الله عليه وسلم من أراد الحج فليجمل ومثله كثير
في الأخبار الواردة فتأمل ذلك والله أعلم

(بيان الخبر الدال على ما يستحب من الضحايا)

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن عبد الرحمن بن سابط عن حابر بن عبد الله رضي الله
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم خصي بكبشين أحدهما أحمس أحدهما
من نفسه والآخرون شهد أن لا إله الا الله من أمة كانوا رواه محمد في الآثار
عنه (ورواه) البخاري في مس طريق أبي أمامة الوائلي في صحيحه عن أبيه عنه
(ورواه) طهة من طريق القاسم بن الحكم عنه ورواه البخاري أيضا من
طريقه الا أنه لم يذكر جابرا (وأخرجه) أبو داود وابن ماجه والحاكم وقال
صحيح على شرط مسلم (وأخرج) ابن ماجه أيضا من حديث عائشة رضي

هريرة وأحمد من حديث أبي رافع ومنهم من قال عن أبي هريرة أو عائشة
(أبو حنيفة) عن سفيان الثوري عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن أبي
سليمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا ضحك اشترى
كبشين عظيمين أقرنين وذَكَرَ الحديث هكذا رواه الخطيب البغدادي من
طريق يحيى بن نصر بن حاجب عنه (ذات) ومدا هذا الحديث على عبد
الله بن محمد بن عقيل (واختلف) عليه فقيل عنه عن جابر هكذا رواه
المبارك بن فضالة عنه ذكره ابن أبي حاتم في العلل وقيل عنه عن أبي
سليمة عن عائشة كذا رواه الإمام وجمع في رواية ينها وبين أبي هريرة كذا
رواه الثوري عنه وأخرجه ابن ماجه من طريق عبد الرزاق عن الثوري
(وأخرجه) أحمد من مصنف الأزرق ووکیع عن سفيان مثله (ومن) هذا
الوجه أخرجه النجاشي وأحمد وأبو حنيفة) من جاد قال سئل إبراهيم عن
الخنزير والفحل أيهما أكل في الأضحية قال الخنزير لأنه أغنا طلب صلاحه
كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار (ومند) أبي داود من رواية أبي عبيد
المسافر عن جابر رثمه أنه ضحك بكبشين أحمين وجو من وهما مرقوقا
المحصنين أو متزوجا هما

• (بيان الخبر الدال على التفضية بالمجزع الممين) •

(أبو حنيفة) عن كدام بن عبد الرحمن السلي عن أبي بكاش أنه جلب بكاشا
إلى المدينة فجعل الناس لا يشترون بقاء أبو هريرة فجسها فقال نعم الأضحية
المجزع السمين فاشترى الناس كذا رواه طلحة من طريق أسد بن عمرو عنه
(ورواه) ابن عمرو من طريق محمد بن الحسن عنه (ورواه) محمد بن الحسن
في الآثار عنه مختصرا بألفاظ سمعت أبا هريرة يقول نعم الأضحية المجزع
(وأخرجه) الترمذي هكذا واستغربه وتقل عن البخاري أنه أتاه إلى أن
الراجح وقفه • (بيان الخبر الدال على أن البقرة تحبى عن سبعة) •

(أبو حنيفة) عن جاد عن إبراهيم عن ابن مسعود أنه قال البقرة تحبى عن
سبعة كذا رواه ابن القطر من طريق الحسن بن زياد عنه (ورواه) ابن خسرو
من طريقه (أبو حنيفة) عن مسلم البطين عن رجل عن علي رضي الله عنه قال
البقرة تحبى عن سبعة يفخون بها كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه

(أبو حنيفة) عن أبيه عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يشترك كل سبعة في جزور كذا رواه طه من طريق أبي يوسف والحسن بن الحسين بن عطية كلاهما عنه (ورواه) ابن المطهر من طريق أسد ابن عمرو عنه (واخرجه) مسلم والاربعية (وفي) لفظ مسلم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشترك في الأيل والبقر سبعة منافي بدنة (وفي) رواية لابي داود مر فوط البقرة عن سبعة والجزور عن سبعة (واخرجه) الدارقطني فهو والطبراني من حديث ابن مسعود نحوه

» (بيان الخبر الدال على الإباحة في أذكار تحوم الاضاحي) »

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد وعن حماد انهما حدثاه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال صكنت نيتكم من تحوم الاضاحي ان تمسكوها فوق ثلاثة ايام ليوسع موسعكم على فقيركم فسكروا وتزودوا كذا رواه الحسن بن زياد عنه (ورواه) الحارثي عن أبي عبد الرحمن الخراساني عنه (واخرجه) مسلم والترمذي وابوداود والنسائي مسلم وابوداود والنسائي من حديث عائشة ومسلم وحده من حديث بريدة وابوداود والنسائي وابن ماجه من حديث نيشة الهذلي رضى الله عنه

» (بيان الخبر الدال على فضل ايام العشر) »

(أبو حنيفة) عن مخلول بن راشد عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من ايام افضل عند الله من ايام عشر الاضحي وأصكث وأفيها من ذكر الله عز وجل كذا رواه الحارثي من طريق عبد الكريم الجرجاني (واخرجه) الدارقي في الصيام وابن خزيمة في الحج (واخرجه) الترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة بلفظ ما من ايام احب الى الله تعالى ان يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر

» (باب الاستحسان) »

وهو طالب الاحسن من الامور وأهوت ترك القياس بما هو الاوفق للناس أو طالب السهولة في الاحكام فيما يتلى به الخاص والعام أو الاخذ بالسعة وابتغاء الدعة أو الاخذ بالعمامة وابتغاء ما فيه الراحة (وبعضهم)

يسميه باب المحظور والاباحة (وبعضهم) باب الكراهية (وبعضهم)
باب الزهد والورع وكل ذلك صحيح والمحظور المنع والاباحة الاطلاق (ثم)
أعلم ان الروي من محمد نصا أن كل مكروه حرام الا أنه لم يحدد فيه نصا قاطعا
لم يطلق عليه لفظ المحرام وعند الامام وابي يوسف هو الى المحرام أقرب
لتهارض الأدلة فيه فغلب جانب المحرمة وأما المكروه كراهة تنزيه فهو الى
الحل أقرب فنسبته المكروه الى المحرام كنسبة الواجب الى الممنوع
(بيان كراهية الاكل والشرب في آنية الذهب والفضة)
وسائر الاثني اع مقيس عليهما (ابو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن عبد
الرحمن بن أبي ليلى قال كُتِبَ عليهما - ذبيحة بالذئب - فاستسقى دهنًا فأتاه بشراب
في جام فضة فرماه به ثم قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن آنية
الذهب والفضة وقال هي لهم في الدنيا ولكم في الآخرة كذا رواه البخاري
وابن خزيمة عن طريق حمزة بن حبيب الزيات عنه (ورواه) محمد بن الحسن
في نهجته اذ انه قال أبو حنيفة عن مسلم بن سالم بن فيروز الجعفي عن عبد
الرحمن بن أبي ليلى عن ذبيحة بن العمان أنهم تزلوا معه على دهن ان فاتاهم
بطعام ثم أتاهم الخبث وهكذا رواه الاثنان في من طريق عبيد الله بن
موسى عنه (وأخرج) البخاري ومسلم والاربعة من طريق ابن أبي ليلى
(وعند) انس بن مالك عن انس بن مالك عن ابي هريرة في آنية الذهب
والفضة (وعند) الطبري في الكبير من حديث ميمونة الطويل وفيه نهى
عن الشرب في آنية الذهب والفضة (وفي) الحديث من حديث أم سلمة
الذي يشرب من انا الذهب والفضة انما يجبر في بطنه فارجهن وليس
عند البخاري ذكر الذهب (وأخرج) مسلم في رواية الاكل أيضا
والدارقطني من حديث ابن عمر في آنية الذهب والفضة (تنبه) انما وقع
انسي في الاثني اع مقدمة عن الاكل والشرب في آنية الذهب والفضة عليهما
سائر وجوه الامتناع بهما فلا يجوز استعمال شيء منهما للرجال والنساء سوى
ما استثنى قالوا يجوز الشرب في الاثني اع الممنوع اذا اجتنب الشارب منه من
موضع الفضة بأن لا يضع فيه عليهما ولا يأخذ بهما يدويكره عند أبي يوسف
الشرب منه ووافق محمد بن حنيفة في رواية أبي يوسف في أخرى وافقنا قدينا

بالمقصد من لان الشرب من الاناء الممتوء بالفضة التي لا تقبل ليا من به
بالاتفاق لانها مستهلكة حيثئذ (ولا ي) حنيفة ان الاستعمال قصد اورد
على المجزء الذي يلاقى به العضو وما سواه تبع في الاستعمال ولا معتبر
في التواضع فلا يكره كالحاجة المكفوفة بالحري

(بيان كراهية لبس الحرير للرجال)

(أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم عن مجاهد عن حنيفة رضى الله عنه قال
نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نشرب في آنية الذهب والفضة
وان تأكل فيها وان نلبس الحرير والديباج وقال هي للشركين في الدنيا
ولكم في الآخرة كذا رواه البخاري عن طريق عبد الله بن الزبير عنه (ومن)
طريق اسمعيل بن حماد عن أبي يوسف عنه ورواه الكلاعي عن طريق
محمد بن خالد الوهبي عنه الا انه قال أبو حنيفة عن أبي ثروثة وحماد بن عبد
الرحمن بن أبي ليلى قال تزلنا مع حنيفة على دهقان بالمداين ثم ساق الحديث
بطوله (وأخرج) البخاري ومسلم من حديثه بلفظ لا تأبسوا الحرير ولا
الديباج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانها لم
في الدنيا ولكم في الآخرة (أبو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن
ابن أبي ليلى عن حنيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الديباج
والحرير وقال انما يفعل ذلك من لا خلاق له كذا رواه البخاري وزاد
في الهداية في الآخرة (قال) المحافظ هو ملحق من حديثين الاول حديث
حنيفة في المتفق عليه والثاني من حديث ابن عمر روى عنهما
الحديث وفيه انما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة وهو
في المتفق عليه أيضا

(بيان التحريم للبس الحرير والذهب للنساء)

(أبو حنيفة) عن زيد بن أبي أنيسة عن عائذ بن سعيد بن عبد الله المصري
عن أبي الدرداء رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ قطعة من حرير
بيده وقطعة من ذهب بيده الأخرى ثم قال هذان حرام على ذكورنا
كذا رواه مطهر بن طريق عبد الله بن موسى عنه وابن المطهر عن طريق
الحسن بن زياد عنه غير انه قال عن زيد بن أبي أنيسة عن رجل من أهل

قوله سراء بكسر
السين وفتح اليا
بالمضرب من
البرود فيه
طوطم صفر

زورير بالتصغير

ممران النبي صلى الله عليه وسلم قال الحديث وهكذا رواه محمد بن الحسن
في الاستبصار منه (قلت) وقد جاء هذا من حديث علي وأبي موسى وعبد الله
ابن عمرو وغيرهم (أما) حديث علي فأخرجه التلصافي وأبو داود وابن ماجه
وأحمد وابن حبان من طريق عبد الله بن زورير عنه ان النبي صلى الله عليه
وسلم أخذ حريرا فجعله في عينه وأخذ ذهباً فجعله في شماله ثم قال ان هذين
حرام علي ذكورا أتى (وأما) حديث أبي موسى فأخرجه الترمذي والنسائي
وأحمد وابن أبي شيبة من رواية سعيد بن أبي هند عنه رفعه قال حرم لباس
الحريير والذهب علي ذكورا أتى وحل لائاتهم (قال) الترمذي حسن
صحيح (وفي) الباب عن عمرو بن علي وعقبة بن عامر وأما هاني وأنس وحذيفة
وعمران وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو وابن عمرو وابن دحيانة والبراء
وجابر انتهى (قال) المحققون وسعيد بن أبي هند لم يسمعوا أبداً موسى وقد روى
عنه عن أبي مرة مولى عقيل عن أبي موسى كذا قال إمامة بن زيد عن نافع
عن سعيد (وقال) عبد الله بن عمرو عن نافع عن سعيد عن رجل عن أبي
موسى ذكره الدارقطني في الملل وذكر أن يعنى بن سليم رواه عن عبد الله
عن نافع عن ابن عمر سلك الجادة وبابه بقية (قال) ويدل على وجهه ما ان
ماتى بن حبيب قال لابن عمر سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم في الحرير
شيئاً قال لا انتهى (وأما) حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه اسحق وابن أبي
شعبة والبخاري وأبو يعلى والطبراني وفي استاده الاقريق (وأما) حديث عمر
فأخرجه البزار وفي استاده عمرو بن جبير وهو ضعيف (وأما) حديث عقبة
ابن عامر فرواه أبو سعيد بن يونس في تاريخ مصر من رواية مسلمة بن عطاء
بلفظ الذهب والحرير رجل لائات أتى حرام علي ذكورها (وأما حديث)
أما هاني وأنس ومن بعدهما وأما هاني وأنس في مطلق تحريم الحرير (وقد) روى
فهم حديث عقبة عن زيد بن أرقم أخرجه ابن أبي شيبة وعن ابن عباس
أخرجه البزار والطبراني وعن واثله أخرجه الطبراني (والديساج) فارسي
مرب وهو الرقيق من الحرير (أبو حنيفة) عن عمرو بن دينار عن عائشة
رضي الله عنها أنها قالت أخرتها الذهب وان ابن عمر حلى بئانه الذهب
كذا رواه محمد بن الحسن عنه والحسن بن زياد عنه ومن طريقه ابن خضرو

(واخرجه) الترمذي والنسائي من حديث علي الذي تقدم ذكره قريبا وفيه وحل لاناثم (ابو حنيفة) عن عبد الله بن سليمان بن المغيرة القيسي الكوفي عن سعيد بن جبير انه قال غاب حذيفة بن اليمان فاكتمى ولده قمص المحرير ثم قدم فامر الذي تورمتم بنزعهما واقرحاه على الاناث كذا رواه طلبة من طريق فرود بن أبي الثراء وصداقة بن الزبير كلاهما عنه (ورواه) محمد بن الحسن في الاثار عنه الا انه قال ابو حنيفة عن سليمان بن المغيرة قال مال يحيى سعيد بن جبير وانا جالس عن لبس المحرير فقال سعيد غاب حذيفة ابن اليمان فبينة فاصكتني بنوه وبناته لبس المحرير فلما قدم امر به فنزع عن الذي كور وتركه على الاناث وتقدم حديث علي عند الترمذي والنسائي قريبا وفيه وحل لاناثم

اللبس بالكسر
ما يلبس كاللباس
اه

• (بيان الخبر الدال على قدر المحرير الذي يباح استعماله للرجال) •
(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال جاء الى عرقوم عليهم المحرير والديباغ فقال يستموني في ذي اهل النار انه لا يصلح من المحرير الا هكذا ثلاثة اصابع او اربعة هلمعني الحديث كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومن طريقه ابن خمر (ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه بعث جيشا فتح الله عليهم فاصابوا غنائم فلما اقبلوا باع ذلك عمر وانهم قد قربوا من المدينة خرج الناس ليقبلهم فلبسوا ما معهم من المحرير والديباغ فلما رأوه غضب وقال القوا قبايل اهل النار فلما رأوا غضب عمر القوموا واصلوا يعتذرون في ذلك وقالوا اننا لبسنا التريك ما افاء الله علينا فسر ذلك عمر ثم رخص في الاصبع منه والاصبعين والثلاث والاربع كذا رواه الاثناني من طريق ابي يوسف واسد بن عمر وكلاهما عنه ومن طريقه ابن خمر ورواه محمد بن الحسن في الاثار عنه (واخرجه) مسلم من طريق قتادة عن الشعبي عن سويد بن غفلة عن عمر مرفوعا به بلفظ الاموضع اصبعين او ثلاث او اربع (قال) الدارقطني لم يرفعه غير قتادة وهو مدلس (وقد) رواه داود وبيان وابن ابي شيبة وابن ابي اسفر عن الشعبي به موقوفا انتهى (واخرجه) النسائي وهو في المتفق عليه من طريق ابن ابي عثمان انا كتاب عمر ونحن مع عتبة بن فرقد ياذر يبيان ان رسول الله صلى الله عليه

أما الذي
لا يخالط لونه
لون آخر وهو
بضم الميم الأولى
وسكون الصاد
وقح الميم الثانية
والطرف بوزنه
رداء مربع ذو
أعلام اه

وسلم نهي عن الحرير إلا هكذا وأشار بأصبعه اللتين تلي الإبهام (وفي)
السبب عن ابن عباس أن النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم من المصنوع
من الحرير فأما الملم وشبهه فلا بأس به أخرجه النسائي
(بيان الخبر الدال على إباحه لبس الخنزوان كان حسدي بحرير) •
(أبو حنيفة) عن الهيثم بن أبي الهيثم أن عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن
عوف وأبا هريرة وأنس بن مالك وعمران بن الحصين والحسين بن علي
وشريح كانوا يلبسون مخز كذا رواه محمد بن الحسن والحسن بن زياد
كلاهما عنه (قلت) أما عثمان فروى ابن سعد عن طريق محمد بن ربيعة
ابن الحارث قال رأيت علي عثمان مطرف ثوبه ما تادرهم (وأما)
أبو هريرة فروى عبد الرزاق عن العري أنبى وهيب بن حكيمان قال
رأيت أبا هريرة يلبس الخنز (ودوى) ابن أبي شيبة عن طريق حماد رأيت
علي أبي هريرة مطرف ثوبه ورواه الطبراني أيضا من هذا الطريق (وأما)
أنس بن مالك فروى عبد الرزاق عن طريق عبد الكريم الجزري رأيت
علي أنس ثوبه ثوب كساء ثوبه وأما أطوف مع سعيد بن جبير (ومن) طريق
وهيب بن حكيمان رأيت أنس يلبس الخنز وروى ابن أبي شيبة عن طريق
يحيى بن أبي اسحق رأيت علي أنس مطرف ثوبه (وأما) عمران بن الحصين
فروى البخاري في الأدب المفرد عن طريق زرارة هو ابن أبي أوفى قال رأيت
عمران بن الحصين يلبس الخنز (وأما) الحسين بن علي فرواه ابن أبي شيبة
عن طريق السدي رأيت علي الحسين بن علي كساء ثوبه ورواه الطبراني أيضا
عامة ثوبه (ومن) أحمد بن حنبل عن طريق عبد الرحمن بن عوف وشريح (وقد) وجدت
جماعة من الصحابة وغيرهم ذكرهم كان يلبس الخنز هم سعد وابن عمر وجابر
وأبو سعيد وأبو قتادة وابن عباس وزيد بن ثابت وعبد الله بن أبي أوفى
وأبو كزة وعائذ بن عمرو والسائب بن يزيد وعمر بن حريث ولي بن لي
وابن أم مكتوم والاطلس رجل آخر مجهول (أما) سعد فرأى الخناكم من
طريق سعد وابن عبد الله بن صفوان أنه رآه وعليه مطرف ثوبه ورواه
عبد الرزاق عن العري أنبى وهيب بن حكيمان أنه رآه كذلك (وأما) ابن
عمر فرواه البيهقي في الشعب عن طريق قانع ابن عمر فكان يلبس

لي الأول بضم
اللام وقع الباء
وتشديد الباء
والثاني كعل
اه

مطرف تزمنه خمسمائة درهم ورواه عبد الرزاق عن العمري عن وهب
ابن كيسان رأى ابن عمر يلبس الخنز (وأما) جابر وأبو سعيد فرواه عبد
الرزاق بهذا السند (وأما) أبو قتادة فرواه ابن أبي شيبة عن طريق حماد بن
رأى على أبي قتادة مطرف بن (وأما) ابن عباس فبهذا السند أيضاً ورواه
البيهقي في الشعب عن طريق عكرمة أن ابن عباس كان يلبس الخنز
ويقول انما يكره المصمت (وأما) زيد بن ثابت فرواه الطبراني عن طريق
حماد بن رأى يلبس مطرف بن (وأما) ابن أبي أوفى فرواه ابن سعد
في الطبقات عن طريق أبي سعيد البقال انه رأى عليه برنس بن زوروى
ابن أبي شيبة عن طريق الشيباني انه رأى عليه مطرف بن (وأما) أبو بكر
فرواه ابن سعد عن طريق هينة بن عبد الرحمن عن أبيه انه كان لابي بكر
مطرف بن سداه سرور كان يلبسه (وأما) عائذ بن عمرو فرواه ابن سعد عن
طريق ثابت البناني أن عائذ بن عمرو كان يلبس الخنز (وأما) السائب
ابن يزيد فرواه اسحق في مسنده عن الفضل بن موسى عن الجعد رآيت
السائب بن يزيد وكان عليه كساء بنو جبة بنو وقطيفة بنو ماضفابها عليه
(وأما) عمرو بن حريث فرواه اسحق عن طريق فطر بن خليفة رآيت على
عمرو بن حريث مطرف بن (وأما) أبي بن أبي فرواه التميمي في الكنى من
رواية أبي بلج حادثة بن بلج رآيت على أبي بن أبي صاحب رسول الله صلى
الله عليه وسلم مطرف بن (وأما) ابن أم مكتوم فرواه الطبراني في مسند
الشاميين عن طريق ابراهيم بن أبي ببيعة رآيت ابن أم مكتوم وعليه كساء بن
(وأما) الاقطس عن طريق ابراهيم ايضاً رآيت رجلاً من الصحابة يقال له
الاقطس فرأيت عليه ثوب بن (وأما) الرجل الجهول فروى ابو داود عن
عبد الله بن سعد بن الدشتكي عن أبيه (قال) رآيت رجلاً يصارى على
بغلة بيضاء عليه عمامة ترسوداء وقال كسانها رسول الله صلى الله عليه
وسلم واتوجه الترمذي والتسائي (وقال) بعضهم قيل هذا الرجل هو
عبد الله بن حازم السلي امير خراسان انتهى (وقال) البخاري في التاريخ
الكبير هذا رجل آخر وابن حازم ما ارى ادرك النبي صلى الله عليه وسلم

الدشتكي نسبة
الى دشتك
كجفر قرية
بالري اه

• (بيان الخبر الدال على كراهية الاكل متكثرا) •

(ابو حنيفة) عن علي بن الاقمر عن ابي عطية الوادي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اما انا فلا آكل متكثرا ولا آكل كفايا كل العبد واشرب كما يشرب العبد واشرب حتى ياتيني اليقين كذا رواه البخاري (ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم بن علقمة عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اما انا فلا آكل متكثرا كذا رواه الحسن بن زياد عنه ورواه ابن عمر عن طريقه ومن طريق سعيد بن الجراح عنه (واخرج) البخاري وابوداود وابن ماجه عنه هكذا وهذا لفظ الترمذي (واخرج) الطبراني عن علي بن الاقمر عن عون بن ابي جعفر عن ابيه رفعه لا آكل متكثرا (واخرجه) البخاري واصحاب السنن عن ابي بصير مكذا (وفي) مصنف عبد الرزاق عن معمر بن يحيى بن ابي كثير مرسلا اما آكل كفايا كل العبد واجلس كما يجلس العبد وهو لا يبي الشبخ في كتاب اخلاق النبي صلى الله عليه وسلم من حديث جابر ومن حديث عائشة (وللباق) في الشعب والدلائل من حديث ابن عباس (واخرجه) البزار من طريق مبارك بن فضالة عن عبد الله بن نافع عن ابن عمر يلعن انما العبد آكل كفايا كل العبد (وقال) لا يروى الا بهذا الوجه (ولابن) شاهين من طريق مطايع يسار مرسلا نحوه (قال) المحافظ لم يثبت دليل الخصوصية في ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وانما هو ادب من الآداب وعن مريح انه كان يحرم عليه ابن شاهين في ما نحوه (وقال) الخطابي المتكفي هو الجالس معقدا على وطاء وحققه البيهقي في السنن واقتصر عليه (وقال) ابن الجوزي المراد الاتكاء على احد الجناحين (قلت) اقتصاره على قول الخطابي دليل على رضاه والمشهور ان المراد بالاتكاء في الحديث هو الذي فسر ابن الجوزي (وهذه) المبتدئة هي التي نهاها النبي صلى الله عليه وسلم من نعسه لاسها فعل المتعبرين والمتكبرين (وبدل) عليه قوله صلى الله عليه وسلم انما العبد آكل كفايا كل العبد وما قاله الخطابي فيه بعد لا يفتي

• (بيان الخبر الدال على النهي عن كل الرجل بالشدة) •

(ابو حنيفة) عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة رضي الله عنه

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اكل احدكم فليأكل كل بيئته واذا شرب فليشرب بيئته فان الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله كذا رواه طلحة من عريق ابي قرة موسى بن طارق عنه (ورواه) ابن عبد الباقي بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يأكل الرجل بشماله ويشرب بشماله (وعند) ابي داود من حديث ابن عمر بلفظ الامام وهو هكذا اخرج مسلم والترمذي والنسائي (وفي) مسند الحسن بن سفيان من حديث ابي هريرة كذلك بزيادة واياخذ بيئته وايضا بيئته (واخرج) الستة من حديث عمر ابن ابي سلمة رفته ادن بن قيس الله وكل بيئتك وكل عمايلك
 * (بيان الخبر الدال على استقباب اجابة الداعي) *

(ابو حنيفة) عن مسلم الملائي عن انس بن مالك رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحيب دعوة المملوك ويعود المريض ويركب الحمار اخرج الترمذي وابن ماجه والنسائي وقال صحيح الاسناد ولفظهم كان يعود المريض ويشهد بالجناسة ويحيب دعوة المملوك وقد تقدم في باب المأذون
 * (بيان الخبر الدال على جواز عبادة اهل الكتاب) *

(ابو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ذات يوم لا معصية الا معصية الله ولا عود جارنا اليه ودي قال قد دخل عليه فوجد في الموت فقال اتشهد ان لا اله الا الله قال نعم قال اتشهد اني رسول الله فنظر الى ابيه قال فاعاد عليه النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكلمه ابوه ثم قال له النبي صلى الله عليه وسلم اتشهد ان لا اله الا الله واني رسول الله فنظر الى ابيه فقال له ابوه اتشهد فقال اتقي الله ان لا اله الا الله واتشهد ان محمدا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي اتقني نعمة من النار كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (ومن) هذا الوجه اخرج ابن السني في عمل يوم وليلة (واخرج) عبد الرزاق من مرسل ابن ابي حنيفة نحوه الى قوله الحمد لله وزاد فيه وخسبه النبي صلى الله عليه وسلم وكفنه وخنطه وصلى عليه (واخرج) ابن حبان من حديث انس رفته انه عاد جارا يهوديا (واصل) هذا عند البخاري ولم يذكر انه جاره كذا رواه احمد والنسائي مطولا

• (بيان المنكر الدال على تحريم اللعب بالالكوبة) •

(أبو حنيفة) عن مسلم بن عمران عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله كره لكم الخمر والميسر والمزمار والكوبة والدف (أخرجه) أبو داود من طريق الوليد بن عبيدة عن ابن عمر رفعه بلفظ نهى عن الخمر والميسر والكوبة والغبراء (وأخرجه) أحمد وابن حبان والبيهقي وفيه الكوبة والطبل (أبو حنيفة) عن الميثم عن طاهر الشعبي عن أبي الأحوص عن ابن مسعود رفعه أن قالوا الكعبين الذين يتران زيرا فأنهم من الميسر الذي للأعاجم كذا رواه طلمة (وعند مسلم من حديث بريدة رفعه من لعب بالترد شرفك كما تصبغ يده في لحم خنزير ودمه وأخرجه ابن ماجه إلا أنه قال فكانت خمس (وأخرج) أبو داود والنسائي من حديث ابن مسعود كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يكره ضرب خلال فذكرهن وفيها والضرب بالكعب

الخيراء بفتح
المهملة شراب
من الذرة

• (بيان المنكر الدال على الرخصة في العزل) •

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن علقمة والاسودان عبد الله بن مسعود سئل عن العزل فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو أن شيئا أخذ الله ميثاقه استودع حفرة مخرج (وعند) الإمام أحمد والاضياء في المختارة عن أنس رفعه بلفظ لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على حفرة لا يخرج الله منها ولدا ولا يخلقن الله تعالى نفسا هو خالقها (وأخرج) مسلم من حديث جابر قال جاء رجل من الانصار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن لي جارية أطوف عليها وأنا كره أن تجعل قال العزل عنها ان شئت فإنه سيأتيها ما قدر لها الحديث (اعلم) أنه قد كره العزل قوم واحتجوا بما أخرجه مسلم من حديث عائشة عن جندوبة بنت وهب الاسدي قال سألت أبا عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم العزل فقال ذلك الواد المحفي وخالفهم آخرون فقالوا لا بأس به إذا أذنت المرأة لزوجها فيه فإن منعه من ذلك لم يسهه أن يعزل عنها (وقال) آخرون له أن يعزل عنها شامت أو أبت (والقول) الثاني هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد والاولى في قولهم جميعا عند من كره العزل أصلا أن يجامع أمته ويعزل عنها

في جماعه ولا يستأذنها في ذلك وان كانت لرجل زوجة مملوكة قاراد ان يعزل عنها فان الامام وصاحبيه كانوا يقولون في ذلك ان الاذن فيه لمولى الامة فيسارواه محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن الامام (وقد روى) عن أبي يوسف خلافة وهو الاذن في ذلك الى الامة لا الى مولاها رواه الطحاوي عن ابن أبي عمير عن محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد عن أبي يوسف وقال ابن أبي عمير ان هذا هو النظر على اصول ما ينبت عليه هذا الباب (وانكر) الميخون ما تقدم في حديث بئذ امة من انه لو اذنا الخفي ورووا عن أبي سعيد الخدري ما يدل على ان هذا من قول اليهود وان النبي صلى الله عليه وسلم كذبهم في ذلك (وقد روى) عن علي وابن عباس دفع ذلك بمعنى آخر لطيف قال لا تصحكون مودة حتى تريا لاطوار السبع أي تجري على النطفة الا سوال السبع وتصير حيا ثم تدفن بدليل آية ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين الى آخرها وفيه فحجب من ذلك عمر وقال لعلي بئزك الله خيرا فأنخبر علي وابن عباس انه لا مودة الا ما قد نفخ فيه الروح قبل ذلك وأما ما ينفخ فيه الروح فأنما هو موات غير مودة ورضى بهذا عمر ومن كان بحضرة من الهداية ففيه دليل ان العزل غير مكروه (وقد روى) عن أبي سعيد أيضا ما يدل على جوازه وهو قوله صلى الله عليه وسلم ما عليكم ان لاتعزلوا فان الله قد رما هو خالق الى يوم القيامة قاله في سيايا يوم أو طاس (وفي) بعض رواياته ليس من كل الماء يكون الولدان الله اذا أراد ان يخلق شيئا لم يمنعه شيء فلا عليكم ان لاتعزلوا (وفي) بعضها لا عليكم ان لاتعزلوا ذاكم فاما ليست نعمة كتب الله ان تخرج الالهى خارجة (وفي) بعضها ما قدر في الرحم سيكون (وفي) بعضها طاء هو القدر (وفي) هذه الاثار ما يدل على عدم كراهة العزل (وقد روى) عن جابر أيضا مثل ما روى عن أبي سعيد سواء ثبت ان لباس بالعزل بالشرائط المذكورة وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى

•(بيان الخبر الدال على كراهية التكاف للضيف)•

(أبو حنيفة) عن عمار بن دينار عن جابر رضي الله عنه أنه دخل عليه يوما قوم فقرب اليهم خبزا وخرافا ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا عن

التكليف ولولا ذلك لتكلفت لكم فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نعم الا دام الخجل كذا روى المحارقي من طريق سليمان بن ابي كريمة عنه ورواه طلحة وابن خسر ومن طريقه ايضا وزاد فقال الشامي عنه (ومن) طريق مسعر بن كدام من محارب ابو حنيفة عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نعم الا دام الخجل كذا روى المحارقي وطلحة من طريق خاقان بن الحجاج عنه (واخرجه) احمد ومسلم والاربعة من طريق عن جابر ومسلم ايضا والترمذي في السنن والشمائل عن عائشة وقد جمع الامام ابو محمد التميمي جزءا في طريقه وانتقيته وزدته وضوحا والمحمد لله على ذلك

• (بيان الخبر الدال على جواز زيارة القبور) •

(ابو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نهيناكم عن زيارة القبور فعدوا فخذوا فخذوا في زيارة قبر ابيه فزوروها ولا تغفلوا هجرا كذا روى المحسن بن زياد عنه (واخرجه) ابن حبان كذا في صحيحه (واخرجه) الهاملي عن مسلم بن جندادة ومسلم عن محمد بن المنقر ومحمد بن عبد الله بن عمرو وابوبكر بن ابي شيبة والنسائي عن محمد بن آدم وابرعوانة عن علي بن حرب سندهم عن محمد بن فضيل (حدثنا) ضرار بن قرة الشيباني عن محارب بن دثار عن ابن بريدة عن ابيه رفته بلفظ نهينكم عن زيارة القبور فزوروها الحديث واخرجه المحاكم عن انس وزاد فانها تذرككم الموت (واخرجه) الطبراني عن ام سلمة وزاد فان لكم فيها عبرة وقد تقدم شيء من ذلك في الجنائز

• (بيان الخبر الدال على اباحة الاداواة والارشاد الى فضل البان البقر) •
(ابو حنيفة) عن قيس بن مسلم الجدي عن طارق بن شهاب عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله لم ينزل داء الا وانزل له دواء الا الحرم عليكم بالبان البقر فانها ترم من كل الثمير كذا روى المحارقي من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني عن ابيه وابن المبارك وكيع ثلاثهم عنه ولغزهم فانها تقم بدل ترم (ورواه) من طريق ابي اسامة عنه مثله ورواه من طريق الفضل بن موسى عنه وزاد فيه والسام

وقال انها قتل من كل شجر ورواه من طريق محمد بن ربيعة عنه غير انه
قال فانها تا كل من كل شجر ورواه من طريق أحمد بن أبي غنيمته عنه
غير انه قال ان الله تعالى لم يضع في الارض داء الا وضع له دواء غير السام
فعلكم بالبيان البقر فانها قتل من كل شجر ورواه من طريق سعيد بن حرب
عنه بلفظ الفضل بن موسى (وله) عند الحمار في طرق غير ما ذكرنا ورواه
الكلابي عن طريق محمد بن خالد الوهبي عنه ورواه طلحة عن طريق أبي
اسامة عنه غير انه قال فعلكم بالبيان البقر والابل ومن طريق محمد
ابن ربيعة عنه وزاد انهما يأكلان من كل الشجر (ورواه) آخرون من
المخرجين كابن المظفر وأبي نعيم والمقرئ (وأخرجه) البيهقي في الشعب من
حديث الجراح بن ملج عن قيس بالسند واقتطعه من عبد الله قال رجل
يا رسول الله تتدادي قال نعم تدادوا فان الله عز وجل لم ينزل داء الا وانزل
له شفاء (وأخرجه) أصحاب السنن من حديث اسامة بن شريك رضي الله
عنه وقال الترمذي حسن والحاكم وقال صحيح (وأخرجه) أبو داود من
حديث أبي الدرداء وابن أبي شيبة من حديث أنس وامصق وعبد بن حميد
من حديث ابن عباس وأبو نعيم في الطب من حديث أبي هريرة والبراء من
حديث أبي موسى الأشعري (وقد) جمع الحافظ أبو محمد بن القيم في كتابه الداء
والدواء طرقا كثيرة لا يسع هذا المختصر ذكر جميعها *
(بيان الخبر الدال على أباحة اتباع النساء المجنات ان لم يرفعن الاصوات) *
(أبو حنيفة) من أبي المذيل قال بن المذيل ان نساء كن مع جنازة فأراد
عمر أن يطردهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوهن فان العهد
قريب كذا ورواه طلحة عن طريق بشر بن الوليد عن أبي يوسف عنه
(وأخرجه) أحمد والنسائي وابن ماجه والحاكم من حديث أبي هريرة
بلفظ دعوهن يا عمر فان العين دامة والغاب مصاب والعهد قريب
(بيان الخبر المبيح لكل الجبن الملبوس من بلاد الكفار) *
(أبو حنيفة) عن عطية العوفي عن عبد الله بن عمر أن سائلا سأل عن الجبن
فقال تصنع الجوس من البيان الممزق قال اذ كرا اسم الله وكل كذا ورواه
طلحة عن طريق حمزة بن حبيب عنه ورواه محمد بن الحسن في الآثار عنه

(وأخرج) أبو داود عن طريق النبي عن ابن عمر قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بجينة في تبرك فقام يسكن فمضى وقطع (وقال) التلوي قال أبو حاتم الرازي الشيء لم يسمع من ابن عمر وذكر غيره واحداته مع منه وثبت ذلك عن الشيخين

• • •
(بيان الخبر الدال على كراهية محوم النحر الالهية والبانها) •

(أبو حنيفة) عن عمار بن دينار عن ابن عمر قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن محوم النحر الالهية كذا رواه البخاري ومسلم عن طريق الحسن بن زياد عنه (أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر مثل ذلك رواه البخاري عن طريق إبراهيم بن الفضل وخاقان بن الحجاج وحسن بن حبيب وأبي يحيى الحماني وعمر بن الميثم وعبد الله بن موسى ويونس بن بكير وأيوب بن ماضي ويحيى بن نصر بن حبيب وزكريا بن المذيل وأبي يوسف وأسد بن عمرو وعثمان بن دينار وآخرين كلهم عنه (أبو حنيفة) عن أبي اسحق عن البراء رضي الله عنه مثله ولم يقل خيبر كذا رواه البخاري عن طريق حفص بن عبد الرحمن عنه (أبو حنيفة) عن مكحول الشامي عن أبي نعلية الخثني رضي الله عنه مثله وفيه زيادة قد ذكر في عملها كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم أنه قال لا خبر في محوم النحر والبانها كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه ورواه الكليني عن طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرج) أبو داود والدارقطني من حديث المقدم بن معد بن عكرين رفعه ألا يعمل ذوات من السباع ولا النحر الالهية (وأخرجه) أبو داود عن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن محوم النحر الالهية ومن الجلالة وعن ركبها وأكل لحمها (وأخرجه) النسائي كذلك وأخرج الدارقي من حديث حماد عن ابن عباس رفعه نهي عن محوم النحر الالهية يوم خيبر (وقال) صاحب التهذيب لا خلاف بين العلماء في تحريم النحر الانسية إلا ابن عباس وطائفة كانوا يريانها كلها باسماء اختلاف في ذلك والله أعلم عنه فيه ما عليه الناس (روى) عبد الله بن موسى عن الثوري عن الأعمش عن حماد عن ابن عباس رفعه نهي يوم خيبر عن

محرم الحرام الاثنية (وقال) الطحاوي في أحكام القرآن حد ثانياً من
أخبارنا ابن وهب حدثني يحيى بن عبد الله بن سالم عن عبد الرحمن بن الحارث
الغزوي عن عباد بن عباس مثله (وأخرج) صاحب التهذيب من
حديث محمد بن الحنفية عن علي أنه مر بآب بن عباس وهو يفتي في متعة النساء
أنه لا بأس بها فقال له علي إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها وعن
محرم الحرام الأهلية يوم خيبر (وأخرج) أيضاً عن ابن الحنفية قال تكلم علي
وابن عباس في متعة النساء فقال له علي إنك امرؤ تائه إن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن محرم الحرام الأهلية
(بيان الخبر الدال على كراهية محرم الحرام الأهلية)

(أبو حنيفة) عن أبيه عن ابن عباس أنه كره لمح الفرس كذا رواه محمد
ابن الحسن في الأثر عنه وقال ولستأنا نأخذ بهذا (وأخرج) أبو داود
والنسائي وابن ماجه والبيهقي واللفظ لابي داود من حديث بقره حدثني ثور
ابن يزيد عن صالح بن يحيى بن المقدم عن أبيه عن جده المقدم بن معد يكرب
عن خالد بن الوليد رضي الله عنه قال غزوت مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم يوم خيبر فأتت اليهود فشكلوا أن الناس قد أسروا إلى حطائرهم فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا تفضل أموال المساهدين لأبعتهم وأروا
عليكم حرام الأهلية ونخلها وبغالها وكل ذي ناب من السباع وكل ذي
مخالب من الطير (قال) البيهقي نقله عن الدارقطني ورواه محمد بن سيرين عن ثور
عن صالح بن جده المقدم ورواه عمر بن هرون الأبلخي عن ثور عن يحيى بن
المقدم عن أبيه عن خالد بن هذا اسناد مضطرب ثم نقل البيهقي عن البخاري
أنه قال صالح بن يحيى فيه نظر (وعن) موسى بن هرون قال لا يعرف
صالح بن يحيى ولا أبوه إلا بهذا وهذا ضعيف (ونقل) المنذري عن الإمام
أحمد أنه قال هذا حديث منك (وقال) النسائي يشبه أنه كان هذا أصح
منسوخاً (وقال) أيضاً لا أعلمه رواه غير بقره (ونقل) عن الخطابي أنه قال
صالح بن يحيى عن أبيه عن جده لا يعرف جماع بعضهم من بعض (ونقل)
البيهقي عن الواقدي قال لا يصح هذا لأن خالداً أسلم بعد فتح خيبر (وقال)
البخاري خالد لم يشهد خيبر وكذلك قاله الإمام أحمد وقال أناس أسلم قبل

الفتح (ثم قال) الباقى ومع اضطراب ما سنده من مخالفة الحديث الثقات انتهى (هذا) مجموع ما ألفت من كلام المعترضين على الحديث المذكور (والكلام) معهم بالانصاف أولا ان هذا الحديث أخرجه أبو داود وسكت عنه فهو عندنا حسن على ما عرف ذلك منه وثانياً فان التواتر أخرجه عن أصحق بن إبراهيم أخبرني بنية حدثني ثور بن يزيد قد ذكره بسنده وقد صرح فيه بنية بالحديث عن ثور وثور بن موسى حكيته أبو خالد ثقة ثبت أخرجه البخاري (وقول) التواتر لأعله رواه غير بنية (قلت) قال التواتر نفسه وابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة وغيرهم ان بنية إذا مرح بالحديث عن ثقة كان الحديث انتهى خصوصاً إذا كان الذي حدث عنه بنية شامياً (قال) ابن عدي في الكامل إذا روى بنية عن أهل الشام فهو ثبت وهو بنية بن الوليد الكلابي أبو محمد (وأما قول) البخاري صالح بن يحيى فبه نظر وكذا قول موسى بن هرون لا يعرف صالح ولا أبو صالح (قلت) صالح ذكره ابن حبان في كتاب الثقات وأبو يحيى ذكره الذهبي في الكاشف وقال وثق وأبو المقدم بن معديكر ب صحابي نزل الشام فهذا سند جيد كما ترى على أنه قد رواه أبو داود أيضاً من وجه آخر فقال حدثنا عمرو بن عثمان حدثنا محمد بن حرب حدثنا أبو سلمة يعني سليمان بن سليم عن صالح بن يحيى بن المقدم من أبيه عن جده ورجال هذا السند ثقات (وقول) الدارقطني عن محمد بن جبر وعمر بن هرون فعمر بن هرون متروك ومحمد بن جبر ذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء وقال قال يعقوب بن صفيان ليس بالقوى فكيف توجب رواية مثل هذين اضطراباً لما رواه أصحق بن إبراهيم المختلط وغيره من بنية (وأما) نقله عن الواقدي وغيره في اسلام خالد وعدم شهوده خير فقد اختلف في وقت اسلامه فقبيل هاجر بعد الحديبية وقبل بل كان اسلامه بين الحديبية وخيبر وقبل بل كان اسلامه سنة خمس بعد فراغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من بني قريظة وكانت الحديبية في ذي القعدة سنة ست وخيبر بعد عاشره سبيع وهذا الحديث يدل على أنه شهد خيبر ولو سلم أنه سلم بعد ما قضاة ما فيه أنه أرسل الحديث ومراسل الحساب في حاكمكم الموصول المسند لان روايتهم عن الحساب كما ذكره ابن المصنف وغيره

قوله أبو محمد بن
الباء وسكون
الحاء وكسر
الميم اه

والله اعلم (بيان الخبر المأل على ان العقبة على الاختيار) .
 (ابو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم انه قال كانت العقبة في الجاهلية قبل
 جاء الاسلام رفضت كذا روى محمد بن الحسن في الاثار عنه قال وبه نأخذ
 (ابو حنيفة) عن زيد بن اسلم عن اي قتادة رضى الله عنه قال قال النبي صلى
 الله عليه وسلم لا يحب العقوق كذا روى طلحة من طريق عبد الله بن الزبير
 عنه (قال) ورواه الصلت بن الحجاج عن اي حنيفة عن زيد بن اسلم فقال
 سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العقبة فقال لا احبها ولم يذكرها اقتداء
 وكذا روى ابو يوسف عنه ورواه ابن القفر من طريق محمد بن واصل بن اسلم
 عنه عن زيد بن اسلم قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العقبة قال
 لا احب العقوق كانه كره الاسم (ورواه) ابن خسر من طريقه ورواه
 الاثناني من طريق اي يوسف (واخرج) ابن اي شيبه في المصنف عن عبد
 الله بن عمر حدثنا داود بن قيس (وقال) عبد الرزاق اخبرنا داود بن قيس
 سمعت عمر بن شبيب عن ابيه عن جده قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم
 عن العقبة فقال لا احب العقوق (واخرجه) الاثناني عن احمد بن
 سليمان هو الرازي الحافظ عن اي نعيم عن داود كذلك (واخرجه) ابو داود
 كذلك الا انه قال لا يحب الله العقوق كانه كره الاسم ثم ساق الحديث بطوله
 والحديث عند البيهقي طريقان آخران

(بيان الخبر المأل على الرخصة في الاكل في آنية اهل الكتاب) .
 (ابو حنيفة) عن قتادة بن اي قلابه عن اي ثعلبة الخنسي رضى الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انهم قالوا اننا نلزم من شرك افنا كل بائيتهم قال
 ان لم تعبدوا مني ابدا فاعسلوها ثم طهروها ثم كلوا فيها كذا روى محمد بن
 الحسن في الاثار وفي نسخة عنه ومن طريقه ابن خسر ورواه طلحة
 من طريق عبد الله بن الزبير (واخرجه) ابو داود من طريق اي عبد الله
 مسلم بن مسلم عن اي ثعلبة يلفظ سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انا
 نبي اهل الكتاب وهم يطهرون في قدورهم الخنزير ويشربون في آنية
 الخمر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وجدتم خمرها فسلوا فيها
 واشربوا وان لم تعبدوا غيرها فاحضوها بالماء وكالوا واشربوا وقد اخرج

قوله فاحضوها
 اي اغسلوها
 وبابه قطع اه

البخاري ومسلم في الصحيحين من حديث أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما نزلت أنكم بأرض قوم أهل
الكتاب ما كلون في آيتهم ما وجدتم فيها آيتهم فلا تأكلوا منها وإن لم
تجدوا فافسوا وهاشم كلوا منها (واخرجه) أيضا الترمذي ولنسائي بنحوه
(واخرج) أبوداود أيضا من حديث جابر قال كان نزعوا مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم صيب من آية الشكر وأسقيتهم فتستمتع بها فلا يصيب
ذلك عليهم (قال) المدرى هذه الاباحة في حديث جابر مقيدة بالشرط
الذكر في حديث أبي ثعلبة والله اعلم

(بيان الخبر الدال على الرخصة في إحصاء الإهائم)

(بوحيفة) عن حماد بن إبراهيم قال لأبأس بإحصاء الإهائم إذا ريد به
ملاحها كذا رواه محمد بن الحسن في الآخرة عنه قال وبه يأخذون لعدم
في الإصاحي حديث أبي عياش المعافري عند أبي داود وابن ماجه وبه
ضمي بكشي ألهين موجوعين أي عصبين وتقدم الاستدلال به

(بيان الخبر الدال على ما يكره من الشاة)

(أبو حنيفة) عن الأوراهي عن واصل بن أبي عيطة عن مجاهد أنه قال كره
رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشاة سبعا المارة والمثانة واعدة وحمياء
والدكر والاثني عشر والدم وكان النبي صلى الله عليه وسلم تهذرها (ك)
رواه محمد بن الحسن في الآخرة عنه ومن طريقه ابن خضرو وراود كان
يحب من الشاة مقدما (واخرجه) أبوداود في كتاب المراسيل من مرسل
مجاهد إلى قوله والاثني عشر ولم يذكر الدم ولا تلك الزيادة

(بيان الخبر الدال على إباحة الشرب فائغ)

(بوحيفة) عن سالم بن عبد الله عن أبي سعيد بن جابر قال رأيت بن عمر
شرب من ماء القرية وهو قائم كذا رواه - كلاً عن طريق محمد بن خالد
لوهي عنه (واخرج) الترمذي من حديث كبشة بن عبد الله بن رسول
الله صلى الله عليه وسلم شرب من في ربة ماء عذما (ومن) حديث عمر
ابن شبيب عن أبيه عن جده رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يشرب فائغ
وقاهدا (واخرج) البرقي من حديث عائشة بنت سعد رأيت رسول

الله صلى الله عليه وسلم يشرب قائما (وجمع) بين هذه الآثار التي وردت في النهي عن ذلك بالجمل على التنزيه واليه مال البيهقي والنووي وجعل العلماء في أحاديث الشرب على أصل الإباحة وأحاديث النهي متأخرة فيعمل بها والله أعلم

(بيان الخبر الدال على إباحة رد السلام على المشرک)

(أبو حنيفة) عن أبي ثعلبة عن ابن مسعود أنه ذهب رجلا من أهل الذمة فلما أراد أن يفارقه قال السلام عليك قال ابن مسعود وعليك السلام كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه ثم قال محمد بن بكره أن يبتدأ المشرک بالسلام ولا بأس بالرد عليه وهو قول أبي حنيفة (وأخرج) أبو داود عن قتادة عن أنس أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا النبي صلى الله عليه وسلم إن هذا الكتاب يسلمون علينا فكيف ترد عليهم قال رواه ابن عمر (وأخرج) مسلم والنسائي وابن ماجه (وأخرج) البخاري ومسلم عن حديث عبد الله بن أبي بكر بن أنس عن جده بمنا (واختلف) العلماء في رد السلام على أهل الذمة (فقالت) طائفة رد السلام فريضة على المسلمين والكفار وعنده آقاوين قوله تعالى فبقوا بأحسن منها أو ردوها (قال) ابن عباس وقتادة عن داود رد السلام على المؤمنين والكفار (وقال) ابن عباس ومن سلم عليك من خات الله إن فارد عليه ولو كان مجوسيا (وقالت) طائفة لا يرد السلام على أهل الذمة رالآية مخصوصة بالمسلمين وهو في قوله لا يرد السلام عليهم أي بلفظ السلام المشرع وأورد عليهم ما جاء في الحديث وعليك (وهذا) قول أكثر العلماء والله أعلم (بيان الخبر الدال على أن المصروف في الكفر من عوائده تعالى

ولا ينبغي إضافة الأفعال لأفعالهم)

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن زبير بن ربيعة عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر (وأخرج) الشيخان وأبو داود والنسائي عن أبي هريرة بلفظ يؤذي ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر بيدي الأمر أقلب الليل والنهار (وأخرج) أحمد وأبو عبد بن محمد والرويان عن أبي قتادة وابن عباس عن جابر (والمعنى) أنهم

كأنوا يسبون الدهر على أنه هو الم يهني المنكاره ويضيقون الفعل مما
ينالهم اليه ثم يسبون فاعلها فيكون ترجع السب إلى الله تعالى لأنه هو الفاعل
لما فاقبل على ذلك لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر أي إن الله هو الفاعل
لهذه الأمور التي تضيقونها إلى الدهر (وفي) رواية أخرى أنا الدهر (وروي)
بالرفع والتعصب والاختيار وعنه مختار الاختصارين على أنه عارف أو على
الاختصاص (وأما) من قال أنه اسم من أسماء الله تعالى فقير صحيح
(بيان الخبر المختار فيمن يفتك القوم ويحدثهم بالأكاذيب) هـ

(أبو حنيفة) عن يوزين بن حكيم بن معاوية عن أبيه عن جده قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل للذي يحدث فيكذب فيفتك به القوم
ويل له ويل له كذا رواه ابن خزيمة عن طريق أبي بصير عن سليمان بن عبد الله
(وأخرجه) أحمد وأبو داود والترمذي وأبو حنيفة عن جده عن
الله عنه (بيان الخبر الدال على النهي عن التطرق في القوم) هـ

(أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن التطرق في القوم (أخرجه) الدارقطني في الأفراد من حديث عتبة
ابن عبد الله الأصم عن عطاء بن أبي رباح (وأخرج) معناه أبو داود عن ابن عباس عن
أبي بصير عن القوم أقبس شعبة من الصحابة ما زاد (وأخرجه)
ابن ماجه (والنهي) عنه من هذا العلم هو علم الحوادث والكواشف التي لم تقع
وستقع في مستقبل الزمان ويؤمنون أنهم يعرفونها بسير الكواكب
في مجاريها واجتماعها واقتراحها وهذا قد استأثر الله تعالى به وأما ما يعرف
به الزوال وجهة القبلة تغير داخل فيما نهي عنه والله أعلم

(بيان الخبر الدال على النهي عن التداوى بالمهرم والنخس) هـ

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن ابن مسعود قال إن أولادكم ولدوا
على القطرة فلا تداوهم بالخمر ولا تخذوهم بها فإن الله لم يجعل في رجس
شفاء وإنما جعلهم على من سقام كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار
عنه (ورواه) ابن خزيمة والاشعري (وأخرج) ابن حبان من حديث أم
سليمة رفته أن الله لم يجعل شفاء في حرام وفيه قصة (ورواه) البيهقي وأورده
البخاري تعليقا عن ابن مسعود (وقد) بين المختار طريقه في تعليق التعليق

كله مهيضة (وهند) مسلم وأبي داود وأحمد وابن حبان وابن ماجه من
حديث علقمة بن وائل عن أنس بن عمار أن طارق بن سويد الجمحي سأل
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحمر منها ما أكره أن يصنعها وقال أنه
من بدواه وكراهه (وفي) رواية ابن حبان أحمد ذلك داء وليس بشيء
إلا أن الحمار طرد في بعضه عن علقمة بن وائل عن طارق بن سويد ومعه
ابن عباد (باب الحمار الذي على الرخصة في رقبه العين) *
(أوصيه) عن عبد الله بن أبي رباح عن أنس بن عمار عن ابن عمر عن أسماء
بنت عيسى أنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم ولها أسن من حمر ولها أسن
من أبي بكر رضي الله عنهما تبارك الله أي أتخوف على ابن أخيك
* * * * * في رقبته شيء في يسق القدر لسببه العين
* * * * * روى عن الحسن بن الوليد روى عنه قال روى ما حداد كان من ذكر
الله تعالى أو من كتاب الله تعالى وهو قول أبي حنيفة (ورواه) الكلعي
من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرج) البخاري ومسلم من حديث
عائشة رفته رفته من كل ذي حمة (وأخرج) مسلم والترمذي
وابن جبر من حديث من رفته رفته في الرقبة في العين والجمعة والخلة
(وأخرج) أبو داود عن من رفته رفته في الرقبة في العين والجمعة والخلة
(وأخرج) أحمد وأبو داود عن من رفته رفته في الرقبة في العين والجمعة والخلة
شيء * * * * * (وهند) الترمذي عن ابن عباس أنه
وروى عنه * * * * *
(باب شعره) عن كريمة عن النسا الشعر بالشعر والوشم *
(بو حنيفة) عن من رفته رفته في الرقبة في العين والجمعة والخلة
والخلة والوشم * * * * * (وأخرج) البخاري ومسلم من حديث
عن (قال) ما أوصاه هو أي رسول الله في شعرها هذا ما كرهه عندنا
ولا بأس به ما كان صوابا ما أهل والخلة ما رجل يطلق امرأته ثلاثا
ويقال رجلان تروجاها يهالها فهذا لا ينبغي للسائل ولا المستول أن
يعلاه والوشم التي شم الحمر والوجه وهذا لا ينبغي أن يفعل
(أوصيه) * * * * * (أوصيه) * * * * * (أوصيه) * * * * *
المرأه

الحمة بضم الحاء
المهملة وتنفذ
أيم وقد تشدد
وإسمه تعالى
على أبرق مقرب
للمساورة والخلة
فروخ مخرج
أبوابه من
تعد كاسق
ومعينة لأن
سبحه بحمده
في كبره
فعله بعباده
وبعباده

العرق بفقتين
بمن من عبد القيس
هـ

المرأة شعرها بالصوف وانما ينسب بالشعر كذا رواه الحارثي من طريق
يشر بن الوليد وسعيد العرق واسم عبد الوليد كلهم عن أبي يوسف عنه
(قال) الحارثي قال القاسم بن عباد في حديثه قال علي بن النعمان يعني به
راوى هذا الحديث عن محمد بن الحسن البزار عن يشر بن الوليد أبو حنيفة
اذا جاء بالمحدث جامع للدر ورواه الحارثي أيضا من طريق حمزة بن
حبيب الزيات عنه خبر انه قال لا بأس بالوصل اذا كان صوفا بالراس
ورواه أيضا من طريق الحسن بن العرات وسعيد بن أبي النجهم والحكمي وعبيد
الله بن موسى الا انه لم يذكر أم ثور واسد بن عمرو والحسين بن زياد كلهم عنه
(ورواه) ابن المطهر من طريق عباد بن صهيب عنه ورواه ابن خسر ومن
طريق المقرئ عنه (وأخرجه) الستة من حديث عباد بن عمرو قال امن
رسول الله صلى الله عليه وسلم الوصلة والمستوصلة والواثمة والمستوصمة
(ومن) حديث ابن مسعود يلفظ امن الله الواثمات والمستوصمات
والواصلات والمستوصمات والتمسك بالواثمات المستوصمات خلق الله (وأخرج)
أبو ود من حديث ابن عباس قال ائمت الوصية والمستوصلة والنامعة
والتمسك بالوصية والمستوصمة

• • •
(بيان الخبر المداخلة على كراهية التزج للصبيان) •

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن قانع عن أبيه عن ابن عمر قال نهي رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن الزرع كذا رواه ابن المطهر من طريق أحمد بن حنبل
ابن ذاصح عنه وروى التزج بأن يخلق رأس الصبي ويتركه عنه (ورواه)
أيضا من طريق حمزة بن اسمعيل عنه ورواه ابن خسر ومن طريق ابن
المطهر (وأخرجه) الستة الا الترمذي من حديث قانع عن ابن عمر عنه
وفيه التفسير وحكى في صحيح مسلم التفسير قانع (وفي) رواية من كلام
سيدنا ابن عمر (وأخرج) أبو داود والنسائي من حديث ابن عمر ان النبي
صلى الله عليه وسلم نهي عن الزرع وهو ان يخلق الصبي ويترك له ذؤابة
(وعنه) ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى صبياء يخلق بعض شعره ويترك
بعضه فمأهم عن ذلك وولاه لاله وولاه لاله أو تركوه كله وذكر أبو مسعود
الدمشقي في تعليقه ان مسلما أخرجه بهذا اللفظ

القرع بمعتين
سعي بملك تشبها
بقرع الصبايا
قطعه هـ

• (بيان الخبر الدال على الرخصة في الخضاب) •

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال انخضبوا
ونخالقوا أهل الكتاب (أخرجه) النسائي عنه من حديث أبي هريرة
بلغنا أن اليهود والنصارى لا يصبغون فقالوا وهم وكذا أخرجه البخاري
وابن ماجه • (بيان الخضاب بالمحناء والسكتم) •

(أبو حنيفة) عن أبي حنيفة يحيى بن عبد الله بن معاوية المعروف بالاجلع عن
أبي الأسود عن أبي ذر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان
أحسن ما غيرتم به الشعر المحناء والسكتم كذا رواه الحارثي من طريق مكى
ابن ابراهيم والمقرئ والمعاذ بن عمران وهمة بن حبيب والحسن بن فورات
وسابق البربرى الا انه قال عن الاسود وهمة بن ابراهيم والمسروق وأبي
يوسف وأيوب بن عاتق والحسن بن زياد وأسدين عمرو وعباد العزيز بن خلف
ثلاثة عشر هم عنه ورواه الكلاهي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه
(ورواه) طلحة من طريق مكى بن ابراهيم عنه ومن طريق سعيد بن سليمان
عن محمد بن الحسن عنه (ومن) طريق داود بن الزبرقان عنه (ورواه)
ابن خضرو عن طريق الحسن بن زياد ورواه ابن خضرو ايضا من طريق
مكى بن ابراهيم (وأخرجه) أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بلفظ
ما غيره هذا الشعر (وفى) رواية الشيب (وقال) الترمذي حسن صحيح
وعند النسائي ان افضل (وأخرجه) ايضا أبو داود وابن ماجه وكلهم
من حديث أبي داود رضى الله عنه وأرجح فيهم الشاء المهمة وفتح الجيم لينة
النسائي وطائفة من حديثه ثبات مستقيم الحديث (أبو حنيفة)
عن داود بن ابراهيم قال سألت عن الخضاب بالهامة قال لله طيبة ولم ير
بذلك بأحد كذا رواه أبو داود رضى الله عنه (وأخرجه) مسام من حديث
أبي داود رضى الله عنه وأبو داود رضى الله عنه (وأخرجه) مسام من حديث
(والهامة) هي الصكتة ونيز غير بكر السنين المدة وسكن وهو غير
بالبحر بحضرة رضى الله عنه والشعر والسكتم تفهمن وشد

• (بيان الخبر الدال على استحباب الصبغة في الخضاب) •

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن عبيد بن أسيد عن داود بن ابراهيم (قال) رأيت

قوله بحثا بفتح
المرحمة وسكون
المهمة بعد ما مشاة
فوقية أى خالمة

الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالصخرة وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يفعل ذلك ففعلته كذا رواه الاشتناقي من طريق حسان بن إبراهيم عنه
(وأخرج) أبوداود والنسائي من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يصفر نحته بالورس والزعفران وكان ابن عمر يفعل ذلك (وأخرج)
أبوداود وابن ماجه من حديث ابن عباس مر على النبي صلى الله عليه وسلم
رجل قد خضب بالحناء فقال ما أحسن هذا قال قرأ آخر قد خضب بالحناء
والصكم فقال هذا أحسن من هذا قال قرأ آخر قد خضب بالصخرة فقال
هذا أحسن من هذا كله وكان طاوس يصفر

• • •
(بيان الخبر الدال على كراهية الخضب بالمواد)

(أبو حنيفة) عن يزيد بن عبد الرحمن عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال
كأنني أنظر إلى نحية أبي طهافة كأنها ضرام مخرج من شدة حمرتها كذا رواه
طلحة من طريق محمد بن الحسن عنه وابن خزيمة من طريق الحسن بن زياد
عنه ومن طريق أبي عروبة الحمراي عن أبيه عنه (وأخرج) مسلم وأبوداود
والنسائي وابن ماجه من حديث جابر قال أتى بأبي طهافة يوم فتح مكة
ورأسه رميته كالغامة يباضا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خيروا
هنا بيني واجتنبوا السواد

• • •
(بيان الخبر الدال على الرخصة في البول قائما)

وفيه الرد على من زعم أن الأعشى تفرد به عن أبي وائل (أبو حنيفة) عن
منصور عن أبي وائل عن حذيفة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
بول على سباطة قوم قائما (أخرج) الستة عن ابن حبان من طريق
الأعشى عن أبي وائل بلفظ أتى سباطة قوم فيال قائما (وأخرج) ابن حبان
أيضا من طريق جرير عن منصور

• • •
(بيان الخبر الدال على أن الطيب لا يرد)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا أتى أحدكم برائح الطيب فليصب منه (أخرج) أبوداود والنسائي
من حديث أبي هريرة

• • •
(بيان الخبر الدال على تحريم اتيان النساء في أديارهن)

التغاية كمعاية
نفت اه

(أبو حنيفة) عن أبي قدامة المتحال بن خليفة عن سلمة بن قسام عن أبي القعقاع الجعفي عن ابن مسعود أنه قال سوام أن تؤتي النساء في العماش (وفي رواية في عماشهن كذا) رواه الأشتاني عن طريق حماد بن أبي حنيفة عنه ومن طريقه ابن خسرو (ورواه) السكلاحي عن طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (غير) أنه قال عن المتحال بن عمر عن ثمامة عن أبي القعقاع (وأخرجه) الطحاوي عن طريق الجعفي عن أبي القعقاع بلفظ عماش النساء سوام (وأخرجه) البزار في التاريخ وأما كذا في الكافي وإن كان ظاهره الوقف ولكن الحديث الذي بعده يبين أنه مرفوع (أبو حنيفة) عن معمر بن عبد الرحمن قال وجدت بخط أبي أعرفه عن عبد الله بن مسعود قال نهينا أن تأتي النساء في عماشهن كذا رواه البخاري عن طريق سليمان بن عمرو الغساني وطائفة من طريق أبي يوسف وأسد بن عمرو وابن خسرو عن طريق سويد بن عبد العزيز الدمشقي كلهم عنه (أبو حنيفة) عن كبر الرماح الأصم الكوفي عن أبي وادع عن ابن عمر في قوله عز وجل نسائككم حيث لكم فأتوا بكم أني شئت قبل أن يودعوا في الماني وحده لا غير كذا رواه طائفة من طريق وكيع بن الجراح وابن خسرو عن طريق محمد بن الحسن والسكلاحي عن طريق محمد بن خالد كلهم عنه (قلت) قد استمر القول عن ابن عمر أنه كان لا يرى بأسا ببيان النساء في أديارهن والعصم عنه بخلاف ذلك فقد روى الطحاوي عن طريق البخاري بن يعقوب عن سعيد بن يسار قال قالت لابن عمر ما تقول في الجوارى أيسر من أن قال وما القمص فذكرت الدبر فقال وهل يفعل ذلك أحد من المسلمين والدليل على هذا أنسكاسا لم ينه الله أن يكون ذلك كان من أيبه (أخرج) الطحاوي عن طريق موسى بن عبد الله ابن الحسن أن أباهم سأل سالم بن عبد الله أن يحدثه بحديث نافع عن ابن عمر أنه كان لا يرى بأسا ببيان النساء في أديارهن فقال سالم كذب العبد وأخطأ إنما قال عبد الله لا بأس أن يؤتى في فروجهن من أديارهن ولقد قال معمر بن مهران أن فأنما إنما قال ذلك بعدما كبر وذهب عقله ولقد أنكره نافع أيضا على من رواه عنه فيما أخرجه الطحاوي عن طريق كعب ابن مالك عن أبي التضر نه اشبهه أنه قال لنافع أنه قد أكثر عليك القول

انك تقول عن ابن عمر انه اثنى ان توفي بالنساء في اديار من فقال نافع
كذبوا على ولكني ساعدتكم كيف الامر ان ابن عمر من المحدثين وما وانا
عنده حتى بلغ نساؤكم حث لكم فاقولوا بحسبكم اني شئت فقال يا نافع هل تعلم
من امر هذه الاية قلت لا قال انا كما عثر قريش فحسبي النساء فلما
دخلنا المدينة وتكلمنا نساء الانصار اردنا من مثل ما كنا نريد فاذا هن قد
كرهن ذلك وامظمنه وكانت نساء الانصار قد اخذن بهال اليهودان
يؤتين على جنوبهن فانزل الله عز وجل هذه الاية (وفي) هذا الحديث
انكار نافع لما قدر في عنه عن ابن عمر من الاياحة واخبار منه عنه ان
تأويل الاية على اياحة وطعن بآركات في فروجهن (ابو حنيفة) عن جريد
الطويل عن قيس الاعرج المكي هو ابو عبد الملك عن رجل يقال له عباد
ابن عبد المجيد عن ابي ذر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى
من اتيان النساء في ابحازهن كذا رواه طه من طريق القاسم بن الحكم
وابي بصير الحماني عنه وابن خسر ومن طريق محمد بن الحسن كلهم عنه
(ويروي) عن جريد عن قيس عن ابي ذر كذا رواه جماعة (ابو حنيفة) عن
عباد الله بن عثمان بن عثيم المكي عن يوسف بن ماذن عن حفصة ان امرأة
أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان بعلي يا قتيبي من
دبري فقال لا بلس ان كان في صمام واحد كذا رواه طه من طريق ابي
نعيم وافضل بن موسى والحسن بن زياد وحمزة بن حبيب وخطيب بن ياسين
وابي يوسف وسابق ورواه ابن المقفر من طريق القاسم بن الحكم وسابق
ورواه اسكلاحي عن محمد بن خالد الوهبي ورواه محمد بن الحسن في الاكثر
كلهم عنه وفي رواية ان زوجها يا اوهي مدبرة وهكذا رواه ابن خسر
من طريق سابق عنه ومن طريق ابي عروبة الخزازي عن جده عن محمد بن
الحسن عنه (وفي) بعض رواياته عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه
وسلم وعند ابن خسر وفي بعض رواياته عن حفصة عن ام سلمة (والصحيح)
ان الحديث حديث ام سلمة وان حديث هذه هي حفصة بنت عبد الرحمن
حقه قاسم بن قطلوبغا (قلت) وهكذا ورواه الطبراني في الكبير
من طريق معمر عن ابن عثيم عن صفية بنت شيبة عن ام سلمة قالت لما قدم

قوله فحسبي
النساء وهو ان
تسكنون المرأة
حسية أي منكبة
على وجهها تشبها
بالحيود وفعلة
جي بتشديد
الياء اه

قوله في صمام الخ
الصمام بالكسر
ما يسد به الفرج
فسمى به الفرج
ويجوز ان يكون
معناه في موضع
صمام اه

المهاجرون المدينة أرادوا ان يأتوا النساء من اديارهن في فروعهن فانكرن ذلك فأتى الى أم سلمة وذكرن لها ذلك فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال نساؤكم حوث لكم الآية (وأخرجهم) الطحاوي وأحمد من طريق وهيب قال حدثنا عبد الله بن عثمان بن خثيم عن عبد الرحمن بن سابط قال أتيت حفصة بنت عبد الرحمن فقلت لها اني أريد أن أسألك عن شيء وأنا استحي منه فقالت سل يا ابن أخي عما يدالك فقلت عن اتيان النساء في اديارهن قالت حدثتني أم سلمة ان الانصار كانوا لا يجيبون وكان المهاجرون يجيبون وكانت اليهود تقول من جئ خرج ولده أسول فلما قدم المهاجرون المدينة نكحوا نساء الانصار فتمسك رجل من المهاجرين امرأة من الانصار فبهاها فأبى وأتت أم سلمة فذكرت لها ذلك فلما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك أم سلمة فاستحييت الانصارية فخرجت فقال النبي صلى الله عليه وسلم ادعها فدمتها فقال نساؤكم حوث لكم فأتوا حوثكم اني شتمت محاسنا واحدا (وقد روى) كراهية ذلك عن جماعة من الصحابة تزوجة بن ثابت وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة وجابر وعلي بن طلق وابن عباس وأنس بن مالك وأبي بن كعب وعمر بن الخطاب وغيرهم رضي الله عنهم ومن بعدهم سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن وأبو سلمة بن عبد الرحمن وكلهم كانوا ينهون عن ذلك (أما) حديث تزوجة البيهقي من طريق عبيد الله بن عبد الله عن عبد الملك بن عمرو عن هرمي بن عبد الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تأتوا النساء في اديارهن ثم أخرجه عن يزيد بن الحارث عن عبيد الله عن هرمي عن خزيمة ثم قال قصر به ابن الحارث فلم يذكر عبد الملك (قلت) أخرجه ابن حبان في صحيحه عن أبي يعلى حدثنا أبو عبيدة حدثنا يعقوب بن ابراهيم سمعت أبي عن ابن الحارث أن عبيد الله حدثه ان هرمي بن عبد الله حدثه (وأخرجهم) أحمد في مسنده عن يعقوب عن أبيه هكذا فصرح في هذين الطريقين الصحابين ان هرميا حدثه فيعمل على انه سمعه من هرمي مرة بلا واسطة ومرة بواسطة عبيد الملك (وأخرجهم) الطحاوي من حديث الليث بن سعد حدثني عبيد الله ابن عبد الله بن المحصب الانصاري ثم الوائلي عن هرمي بن عبد الله الوائلي

عن تزيمة فتابع الليث يزيد بن الهاد على امتطاء عبد الملك (ثم) أخرجه
 البيهقي من طريق سفيان بن عيينة عن ابن الهاد عن حمارة بن تزيمة عن أبيه
 (ثم) قال مدار الحديث على مروي وليس لهارة فيه أصل إلا من حديث ابن
 عيينة وقد قال الشافعي قلت ابن عيينة في استاد حديث تزيمة يعني حيث
 رواه (قلت) وقد رواه عن تزيمة غيره وهو عمرو بن أجيحة بن الجلاح روى
 عنه عبد الله بن علي بن السائب (أخرجه) الطحاوي من طريق إبراهيم بن
 محمد الشافعي والبيهقي نفسه في الباب من طريق الشافعي الإمام كلاهما عن
 محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي وأما ما شهد سمعت تزيمة بن ثابت
 الذي جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادته بشهادة رجلين يقول
 فذكر الحديث (وأخرجه) أحمد بن محمد فقال حدثنا عبد الرحمن حدثنا
 سفيان عن عبد الله بن شاذان عن حمارة بن تزيمة عن أبيه (وأخرجه)
 الطحاوي عن يونس عن سفيان عن ابن الهاد عن حمارة هكذا (ثم أخرجه)
 البيهقي من حديث ججاج عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن مروي عن تزيمة
 (ثم قال) قلت ججاج قلب اسم أبيه (قلت) لم يخط ججاج فقد أخرجه
 الطحاوي كذلك من طريق الليث قال حدثني عمرو بن شعيب بن تزيمة بن رباح
 اخت بلال بن عبد الله بن علي بن السائب عن عبد الله بن الحصين عن
 عبد الله بن مروي الخطمي عن تزيمة فذكره وأخرجه الطحاوي أيضا من
 طريق حيوة وابن لميعة عن حسان بن علي عن محمد بن أبي هلال
 عن عبد الله بن علي عن مروي بن عبد الله الخطمي عن تزيمة (وأخرجه)
 النسائي من طريق ابن وهب عن سعيد بن أبي هلال عن عبد الله بن علي بن
 السائب عن حسين بن محمد عن مروي بن عبد الله عن تزيمة (وأما)
 حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه أحمد والطحاوي من طريق قتادة عن
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بالقط مثل من الرجل ياتي المرأة في دبرها
 فقال هي الموطبة الصغرى (وأخرجه) النسائي أيضا وأما والمفوطاة من
 قول عبد الله بن عمرو وكذا أخرجه عبد الرزاق وغيره وأما حديث أبي هريرة
 فأخرجه أحمد وأصحاب السنن من طريق سهل بن أبي صالح عن الحارث
 ابن مخلد عنه ولفظ أحمد والترمذي ملعون من أتي امرأة في دبرها ولفظ

تزيمة بن كهيبة له

الباقين لا يتطرق الله يوم القيامة الى رجل اتى امراته في دبرها (وأخرجه)
 البزار فقال البخاري بن محمد ليس بمشهور وقال ابن القطان لا يعرف حاله
 وقد اختلف فيه كما سياتي في حديث جابر (قلت) وأخرجه الطحاوي من
 طريق عبد العزيز بن المختار عن سهيل عن البخاري بن محمد عن أبي هريرة
 بلفظ وطلعتي بدل اتى (وأخرجه) أيضا من طريق اسمعيل بن عياش عن
 سهيل عن البخاري بلفظ لا تأتوا النساء في ادبارهن وقد اختلف فيه كما سياتي
 في حديث جابر (وأخرجه) أحمد والترمذي والطحاوي من طريق حماد
 ابن سلمة عن حكيم الاثرم عن أبي تيممة وهو المجهول من أبي هريرة رفعه
 بلفظ من اتى حائضا وامراة في دبرها او كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر
 بما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم وايس عند الطحاوي فصدقه بما يقول
 وعند الجماعة بما انزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم (قال) الترمذي
 لا يعرف الا من حديث حكيم (وقال) البخاري لا يعرف لابي تيممة سمع
 من أبي هريرة وقال البزار وهذا حديث منكرو حكيم لا يمتنع به وما انفرد به
 فليس بشئ (وأخرجه) النسائي من طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي
 هريرة (قال) حمزة الكفائي الراوي عن النسائي هذا حديث منكرو له
 عبد الملك بن محمد الصنعاني سمعه من سعيد بن عبد العزيز بسدا اختلاطه
 قال وهو باطل من حديث الزهري والمهفوظ عن الزهري عن أبي سلمة انه
 كان ينهى عن ذلك انتهى (قلت) وهذا من حمزة الكفائي تعصب
 ولا مانع من كونه ينهى عن ذلك وينهى الى أبي هريرة اذ لم يكن نهي عن ذلك
 الا بعد سماعه من أبي هريرة (وحديث) ثبت سماعه في عدم على من نقاه
 وسمع عبد الملك بن سعيد جدا اختلاطه يحتاج الى اثبات التاريخ فهو ترجيح
 غير معتبر (قال) الحافظ وعبد الملك قد تكلم فيه ابوطاهر انتهى (قلت)
 ان كان من اجل هذا الحديث فلا ادري والاعامة احاديثه محفوفة
 واخرجه النسائي ايضا من طريق بكر بن خنيس عن ليث عن مجاهد عن
 أبي هريرة بلفظ من اتى الرجال او النساء في الايار فقد كفر وبكر وليث
 ضعيفان وقد رواه الثوري عن ليث بهذا السند موقوفا ولفظه اتيان
 الرجال والنساء في ادبارهم كفر (وكذا) أخرجه أحمد عن اسمعيل عن ليث

والهيثم بن خلف في كتاب ذم اللواط من طريق محمد بن فضل عن ليث (ولي)
رواية من أبي امرأته في غيرها تلك كثر (فهذه) أربعة طرق لمحمد بن أبي
هريرة وله طريق خامسة رواها صاحبنا عن محمد بن أبيان عن مسلم بن خالد
الزنجي عن الهذلي عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ ملأون من أبي النضر في
أديارهم ومسلم فيه ضعف وقد رواه يزيد بن أبي حكيم عنه موقوفا (وأما)
حديث جابر فأنوجه الدارقطني وابن شاهين من طريق اسمعيل بن عياش
عن الحارث بن عمار عن سهيل بن أبي صالح عن محمد بن المنكدر عن جابر
بلفظ ان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في محاشهن كذا نقله المحققون
عن البزار (قلت) والذي في كتاب الطحاوي بخط من يوثق به حدثنا ابن أبي
داود حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا اسمعيل بن عياش عن سهيل بن أبي صالح
عن محمد بن المنكدر عن جابر وليس فيه ذكر الحارث بن عمار (ثم) قال
المحققون ورواه عمر مولى خفيضة عن سهيل عن أبيه عن جابر أخرجه ابن عدي
واسناده ضعيف انتهى (قلت) أخرجه الطحاوي عن ربيع المؤذن حدثنا
أسد حدثنا اسمعيل بن عياش عن سهيل بن أبي صالح وعمر مولى خفيضة عن
محمد بن المنكدر عن جابر بلفظ ان الله لا يستحي من الحق لا يهل ان توثق النساء
في محاشهن فظاهر بذلك ان اسمعيل بن عياش تارة كان يرويه عن سهيل
على الانفراد وتارة يشركه عمر مولى خفيضة وأما رواية عمر عن سهيل عن
أبيه ففيها نظر (وله) طريق أخرى أخرجه الطحاوي من رواية الهيثم عن
ابن الهيثم عن سهيل (وأما) حديث علي بن طلق فقد أخرجه الترمذي
والنسائي والطحاوي وابن حبان من طريق طاهر الاحول عن عيسى
ابن خطاب عن مسلم بن سلام عنه بلفظ ان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا
النساء في أعجازهن (وقد) روى عن طاهر هذا الحديث جماعة أبو معاوية
وبيرروا اسمعيل بن زكريا (وأما) حديث ابن عباس فقد أخرجه الترمذي
والنسائي وابن حبان وأحمد والبزار من طريق مصعب بن عمير عن ابن عباس
(قال) البزار لا نعلم يروى عن ابن عباس بأحسن من هذا فخره أبو خالد
الاسمر عن الضحاك بن عثمان عن عثمة بن سفيان عن كريب وكذا قال ابن
عدي (ورواه) النسائي عن هشام بن وكيع عن الضحاك موقوفا وهو أصح

هذه من المرفوع ومحمد بن عيسى طرق أخرى غير هذه (وأما)
 حديث أنس بن مالك فأنخرجه الأصبغ في معجمه وفيه يزيد الرقاش وهو
 ضعيف (وأما) حديث أبي بن كعب فأنخرجه الحسن بن عرفة في بزيته
 بإسناد ضعيف جدا (وأما) حديث عمر بن الخطاب فأنخرجه النسائي
 والبخاري من طريق زعمه بن صالح عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن المسعود عن
 عمر وزعمه ضعيف واختلف في وقفه ورفع (وأما) سعيد بن المسيب
 وأبو بكر بن عبد الرحمن أو أبو سلمة بن عبد الرحمن هكذا على الشك فأنخرجه
 الطحاوي من طريق ابن وهب أخبرني يونس عن الزهري قال كان سعيد بن
 المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن أو أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو بكر بن أبي
 أيوب بن بيان أن ثوثي المرأة في دبرها أشد انتهى انتهى (قلت) الذي
 صرح به جزء الكافي الراوي عن النسائي أن الهفوط من الزهري عن أبي
 سلمة أنه كان ينهى عن ذلك والله أعلم (تنبيه) قال الرافعي في شرح الوجيز
 وحكي ابن عبد الحكم عن الشافعي أنه قال لم يصح عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في تحريمه ولا تحليله شيء والقياس أنه حلال انتهى (قال)
 المحقق في تحريمه هذا القول من ابن عبد الحكم سمعه ابن أبي حاتم
 والطحاوي والأصم (وقال) المحاكم لعل الشافعي كان يقول بذلك في القديم
 فاما في الجديد فالشهور أنه حرمه (ثم) قال الرافعي قال الربيع قد نص
 الشافعي على تحريمه في سنته (قال) المحقق هذا قد سمعته الأصم عن الربيع
 وحكاها عنه جماعة منهم الماوردي في المحاوي وابن الصباغ في الشامل
 (قلت) وفي الخبر يد الماوردي قال الشافعي الوطء في الدبر يستقر به المهر
 ويحب به العدة وإن أكره امرأة وجب عليه المهر وإجراؤه مجرى الوطء
 في الفرج إلا في الإحصان والاباحية تزوج الا قول انتهى (وأما) المسالك
 فالشهور من مقدميهم اباحية ذلك نقله أبو محمد الجويني في كتاب المحيط
 ومزاه القاسمي أبو الطيب إلى كتاب السرو وهو رواية المحدث بن مسكين عن
 عبد الرحمن بن القاسم عن مالك وقد رجح متأخرو أصحابه عن ذلك وافتوا
 بتحريمه (وقال) أحمد بن أسامة الضبي حدثنا أبي سمعت الربيع بن
 سليمان الجبزي يقول أخبرنا أصبح قال سئل ابن القاسم عن هذه المسئلة

وفي المدخل لابن الحاج رواية ذلك من الأمام مالك زوايا منكره لا أصل لها وقد قيل من ذلك فقال أما أنتم قوم عرب أم ندموا قول الله تعالى
 من لكم فاقوا منكم أيكون الزوج حيث لا نبات وقال كذا راعى وحكم أن فاهل ذلك مع زوجته يرجع من باقن عاذاً إلى ذلك فرق بينهما ٤١

وهو في الجوامع فقال لو جعل لي ملء هذا الجوامع ذهباً ما فعلته (قال)
 وحد ثنا أبي سمعت النخعي بن مالك يقول سألت ابن القاسم عنه
 فذكره لي قال وسأله غيره فقال كرهه ما لك والله أعلم بحقيقة الاحوال
 • (باب الاستبراء) •

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن توطأ المحبالي حتى يضمن مائتي بطونين كذا رواه البخاري من طريق
 عثمان بن دينار عنه (أبو حنيفة) عن قتادة عن أبي ثعلبة الخشني أن النبي
 صلى الله عليه وسلم سمى أن توطأ المحبالي من السبي كذا رواه ابن خزيمة
 وأخرجه أحمد وأبو داود والحاكم من حديث أبي سعيد الخدري أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال في سبأ يا أوطاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات
 حمل حتى تضعن بيضة واستاده حسن (وأخرجه) الدارقطني من حديث
 ابن عباس والترمذي من حديث العرباض بن سارية (ورواه) الطبراني
 في المعجم من حديث أبي هريرة بإسناد ضعيف (وروى) ابن أبي شيبة عن
 علي قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن توطأ المحبالي حتى تضع
 أو الحامل حتى تستبرأ بيضة لكن في إسناده ضعف وانقطاع (وعند)
 أبي داود من حديث يرويه بن ثابت لا يصلح لأمر يثمن بأهله واليوم
 الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى تستبرأ بيضة ومعه ابن حبان
 (وروى) ابن أبي شيبة عن أبي خالد الأسمر عن داود بن أبي هند عن الشعبي
 سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أوطاس أن توطأ حامل حتى تضع
 أو حائل حتى تستبرأ (وأخرجه) عبد الرزاق من وجه آخر عن الشعبي مرسلاً
 (وذكر) البيهقي من حديث ابن عباس عن النخعي بن أوطاة عن الزهري
 عن أنس استبرأ عليه السلام صبغة بيضة ثم قال في إسناده ضعف (قلت)
 هو في مصنف عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد عن اسحق بن عبد الله بن أبي
 طلحة عن أنس فيقوى الحديث بهذه المتابعة

• (باب بيع أرض مكة وأجارتها) •

• (بيان الخبر الدال على أنه لا يجوز بيع أرضها ولا أجارتها) •

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن أبي يزيد عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن عمرو

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم مكة فحرام بيع رباها
واكل ثمنها ومن اكل من ابريوت مكة شيئا فكأنما اكل نارا كذا رواه
محمد بن الحسن في الاثر عنه (وقال) لا ينبغي ان تباع الارض واما البشاء
فلا بأس (ورواه) الحارثي من طريق القاسم بن المحكم عنه الا انه قال من
عبد الله بن أبي زياد (واخرجه) الدارقطني والحاكم من حديث أبي حنيفة
(وفي) الصحيحين ان الله حرم مكة يوم خلق السموات والارض ثم لم يحل
لا احد قبلي ولم يحل لي الاساءة من ثمار الحديث (وفي) رواية للدارقطني
مكة حرام وحرام بيع رباها وحرام ابريوتها (وقد) تكلم الدارقطني
بعد ان اورد من طريق الامام فقال وهم ابو حنيفة في قوله ابن أبي يزيد
واثما هو ابن أبي زياد وهو القذاح والثاني رفعه وهو موقوف ثم اخرجه
من طريق عيسى بن يونس عن عبيد الله بن أبي زياد كذلك انتهى (قال)
الحافظ وقد رواه القاسم بن المحكم من أبي حنيفة فقال من عبيد الله بن
أبي زياد فالوهم فيه من محمد بن الحسن راويه أقول من أبي حنيفة (وكذلك)
اخرجه الدارقطني لصحته في كتاب الاثر وقال عن أبي حنيفة عن
عبيد الله بن أبي زياد على الصواب وقد رفعه ابن بن نابل عن عبيد الله
ابن أبي زياد ايضا فلم ينفر دأبو حنيفة برفعه (واخرجه) الدارقطني ايضا
في اواخر الحج وله طريق أخرى اخرجها الدارقطني والحاكم من رواية
إسماعيل بن مهزيب عن أبيه عن عبد الله بن باباه عن عبيد الله بن عمرو رفعه
مكة مناخ لا تباع رباها ولا توارى يوتها وإسماعيل قال البخاري منكر
الحديث وفي ترجمته اخرج ابن عدي والمقيل في الضعفاء (قلت)
اخرجه الطبراني من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن اسمعيل بن
ابراهيم بن المهاجر عن أبيه عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو رفعه باعظ لا قبل
بيوت مكة ولا اجارتها (ومن) أدلة الامام في هذا الباب ما اخرج ابن
ماجه وابن أبي شيبة والدارقطني والطبراني والطحاوي والازرق من
طريق عثمان بن أبي سليمان عن علقمة بن فضالة قال توفي رسول الله
صلى الله عليه وسلم وابو بكر وعمر وعثمان ورياح مكة تدعى السواثب من
احتاج سكن ومن استغنى أسكن هكذا اخرج الطحاوي من طريق أبي

عاصم عن عمر بن سعيد عن عثمان بن أبي سليمان (واخرجه) من طريق
يحيى بن سليمان عن عمر بن سعيد بلفظ كانت الدور على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان لا تباع ولا تتركى ولا تدهى
الا السواثب من احتياج سكن ومن استقنى أسكن (قال) الطحاوى فذهب
قوم الى هذه الاثار فقالوا لا يجوز بيع أرض مكة ولا اجارتها (ومن) قال
بهذا القول أبو حنيفة ومحمد وسفيان الثوري (وقد) روى ذلك أيضا عن
عطاء ومجاهد حدثنا ابن أبي داود حدثنا قرة بن حبيب حدثنا شعبة عن
العوام بن حوشب عن عطاء بن أبي رباح انه كان يكره أجور بيوت مكة
(قلت) واخرجه ابن أبي شيبة عن معمر بن ليث عن يحيى عن عطاء انه كان
يكره بيع نى من رباح مكة (وروى) عبد الرزاق عن ابن جريج كان
عطاء ينهى عن السكراء في الحرم ويقول ان عمر كان ينهى ان يتوب دور
مكة لثلاثين في عرصاتها فكان اول من يتوب داره سهيل بن عمرو
فلامه عمر فقال انى رجل تاجر قال فلاذن (ثم) قال الطحاوى وحدثنا فهد
حدثنا ابن الاصبهانى اخبرنا شريك عن ابراهيم بن المهاجر عن مجاهد انه
قال مكة مناخ لا يصل بيع رباعها ولا اجارة بيوتها (قلت) واخرجه ابن أبي
شعبة عن معمر بن ليث عن يحيى عن مجاهد كان يكره بيع نى من رباح
مكة (وروى) عبد الرزاق عن مجاهد ان عمر قال يا اهل مكة لا تقعدوا
لبيوترككم ابوابا ينزل البادية حيث شاء (ومن) معمر اخبرني بعض اهل مكة
لقد استقلف معاوية ومالدار بمكة باب وفي الباب ايضا حديث عائشة
قالت يا رسول الله لا تبني لك بيتا حتى بمكة قال لا انما هي مناخ لمن سبق
هكذا أخرجه أبو عبيد في كتاب الاموال (قال) المحافظ والمحققون من هذا انما
هو في منى (قلت) وهو كذلك فقد أخرج الطحاوى من طريق ابراهيم بن
المهاجر عن يوسف بن ماهك عن أمه عن عائشة قالت قلت يا رسول الله
لا تبني ذلك حتى شيئا تستقل به فقال يا عائشة انها مناخ لمن سبق (فتبيه)
وقع في كتاب الهداية في حديث الباب زيادة ولا تورث قال المحافظ لم أجده
في شيء من طرقه انتهى (قال) الطحاوى وذهب آخرون فقالوا لا بأس
بيع أراضها واجارتها وجعلوها في ذلك كسائر البلدان وعن ذهب الى هذا

القول أبو يوسف (قلت) واليه مال الطحاوي حيث ذكره في آخر الباب
واستدل عليه بحديث الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن
اسامة بن زيد وهو ترك لنا عقيل من رباح أو دور وهو متفق عليه (وروجه)
الاستدلال أنه لو كانت المنازل لا تملك لما قال ذلك ثم أيده بالنظر وظاهر
سياقه في الأول أن محمد مع الإمام في هذه المسئلة والذي في شرح المختار
أنه مع أبي يوسف فالله أعلم على أن الذي ذهب إليه أبو يوسف هو رواية عن
الإمام رضى الله عنه صرح بذلك في شرح المختار
• (باب الاشربة) •

(اعلم) أن جميع الاعيان التي تستخرج منها الاشربة أربعة العنب والقر
والزبيب والمحجوب كالخنة والشعير والذرة ثم الماء الذي يستخرج من هذه
الاعيان حالتان فيء ومطبوخ والمطبوخ نومان ما طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقى
ثلثه وما طبخ حتى ذهب ثلثه وبقى ثلثاه أو بقی نصفه وذهب نصفه والماء
الذي يستخرج من هذه الاعيان أو صاف ثلاثة حلوقا رس ومن (وما)
يقتد من العنب خمسة (أحدها) الخروهي النى من ماء العنب اذا غلا واشتد
وقذف بالزبد هذا عند أبي حنيفة وعندهما اذا اشتد صار خرايدون قذف
الزبد ولا في حنيفة ان الغليان بذاته الشدة وكما لما بقذف الزبد وسكونه
اذ به يغير الصافي من الكدر وأحكام الشرع قطعية فتناطيا بالنهاية كالحد
واكفار المستحل وأحكامه أنه حرام قليله وكثيره (والثاني) الباذق وهو
الذي طبخ أدنى طبخة وهو حلال حلوه واذا غلا واشتد يحرم (والثالث)
النصف وهو الذي طبخ حتى ذهب نصفه وحكمه حكم الباذق (والرابع)
الثلث وهو الذي طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقى ثلثه ويصير ثلثا حلوه حلال
واذا غلا واشتد يحل عند محمد خلافا لهما ويسمى أيضا بالطلاء تشبها بطلاء
الابل وتسميه الهم الميجنج (والخامس) الجمهوري وهو من ماء العنب اذا
صب عليه الماء وقد طبخ حتى ذهب ثلثه وبقى ثلثاه وحكمه حكم الباذق
(و١) يقتد من الزبيب نومان تبيع وتيد (الاول) ان يتقع في الماء ويترك
حتى يستخرج الماء حلوه وحكمه حكم الباذق (والثاني) هو الذي من ماء
الزبيب اذا طبخ أدنى طبخة وحكمه حكم الثلث وما يقتد من القمر ثلاثة

قوله الفارص
بالصاف والراء
والصاد المهملتين
فأبغى اللسان
أو حاض يحلب
عليه كبير حليب
حتى تذهب
المحوضة اه

السكر محرمة وهو المتخذ من ماء القرو والفضيج المتخذ من ماء البسر وحكمه حكم الباذق والذبيذ المتخذ من ماء القرو والبسر المذنب اذا طبخ أدق طبخة حكمه حكم الثلث وما يتخذ من العسل والاباض والغرمساد والذرة والمخنطة فهو كالمثلث (واعلم) ان كون الخمر اسماء لشيء من ماء العنب اذا صار مسكرا حقيقة بالاتفاق من ائمة اللغة حتى اشتهر استعماله فيه وفي غيره معي باسمي مختلفة مجازا والحقيقة هي المرادة في الحديث والسكر من الطلاء والباذق اذا اشتد وغلا وقذف بالزبد حرام عند أبي حنيفة والسكر اذا غلا كذلك وتقيع الزبيب كذلك لكن حرمة هذه الثلاثة أي الطلاء والسكر وتقيع الزبيب دون حرمة الخمر لان حرمة الخمر قطعية بالكتاب والسنة اما الكتاب فله تعالى انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس والرجس حرام امينه والسنة ما سئل عليك في الباب وقد تواتر تحريمها وعليه اجماع الامة وتعلقت بها الاحكام وحرمة هذه الثلاثة اجتهادية ولا يكفر مسقطها وانما يضل ولا يحد شار بها ما لم يسكر والسكر من كل شراب هو غير الخمر في الحديث لان العطف يقتضي المغايرة وهو القدح الاخير وهو حرام عندنا والله اعلم

• • • (بيان الخبر الدال على ان حرمة الخمر لعينها قطعية) •

(أبو حنيفة) عن أبي عون عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس قال حرمت الخمر لعينها قليلها وكثيرها والسكر من كل شراب كذا رواه البخاري عن طريق محمد بن بشر عنه الا انه قال عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم (ورواه) طلحة من طريق الحماني وسام بن أي حنيفة كلاهما عنه الا انه قال أبو حنيفة عن عون بن أبي جحيفة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فساقه وهكذا أورده ابن التركماني في المجوه والنقي والمحقوظ في سند الامام ما ذكرناه أولا (وقال) أبو بكر بن أبي شيبة في تاريخه حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين حدثنا مسعر عن أبي عون عن ابن شداد قال حرمت الخمر لعينها القليل منها والكثير والسكر من كل شراب (قال) وأبو عون هذا هو محمد بن عبد الله التقي أخبرني باسمه موسى بن اسمعيل عن عبد الواحد بن زياد عن أبي اسحق الشيباني وابن شداد هو عبد

الله بن شداد بن المساد (قال) وحدثنا علي بن الجعد أخبرنا شعيب عن سليمان
 الشيباني عن عبد الله بن شداد عن عبد الله بن عباس عن خالته ميمونة بنت
 الحارث وحدثنا محمد بن الصباح البزاز أخبرنا شريك عن عباس بن علي عن
 عبد الله بن شداد عن ابن عباس قال حرمت الخمر لعينها والسكر من كل
 شراب (قال) وعباس بن علي هو عباس بن عمر وحدثنا بذلك أيوب عن
 يزيد بن هرون عن قيس حدثنا أي حدثنا شيم أخبرني ابن شبرمة عن عبد
 الله بن شداد عن ابن عباس قال حرمت الخمر لعينها قليلا وكثيرا والسكر
 من كل شراب انتهى ما أورده ابن أبي شيبة في تاريخه (وقد) رواه جماعة من
 أصحاب الإمام هكذا على الصواب عن ابن عون بالسند المتقدم منهم هوذة
 ابن خليفة والمصعب بن المقدام (وأخرج) قاسم بن أصبغ فقال حدثنا
 أحمد بن زهير يعني أبا بصير عن أبي شيبة حدثنا أبو نعيم عن مسعر كما تقدم
 (قال) ابن خزم صحيح وتابع أبا نعيم بسفرين عن فرواه عن مسعر كذلك
 وتابع مسعر الثوري فرواه عن ابن عون كذلك وقد وقعت رواية مسعر
 والثوري وعبد الله بن عباس عن ابن عون في مسانيد الإمام (وفي)
 التهذيب للطبري حدثنا محمد بن موسى حدثنا داود بن أبي هند عن عكرمة
 عن ابن عباس قال حرم الله الخمر بعينها والسكر من كل شراب (وفي) بعض
 روايات الإمام وما بلغ السكر من كل شراب (وأخرجه) النسائي والبزار
 والطبراني والدارقطني موقوفا ومرفوعا (قال) المحققون في لعينها وعينها
 باللام وبالباء (وأخرجه) المصنف من وجهين عن الحارث بن علي مرفوعا
 وفيه قصة وقال غير محفوظ وانما يروى عن ابن عباس انتهى قوله (قال)
 المحققون حديث ابن عباس أخرجه النسائي من طريق عنه موقوفا
 (وأخرجه) من روايته بالفظ وما أسكر من كل شراب (وقال) الطحاوي
 بعد أن أخرجه عن فهد حدثنا أبو نعيم حدثنا مسعر بن كدام عن أبي عون
 اتفق في ذلك أن المحرمة وقعت على الخمر بعينها وعلى السكر من سائر
 الأشرية سواها فثبت بذلك أن ما سوى الخمر التي حرمت مما يسكر كبره
 قد أبيع شرب قليله الذي لا يسكر على ما كان عليه من الإباحة المقدمة
 لتعريم الخمر وإن التعريم الحادث انما هو في عين الخمر خاصة والسكر

سواها من الاشربة فاحتمل ان تكون الخمر المحرمة هي عصير العنب وغيره
 فلما احتمل ذلك وكانت الاشياء قد تقدم تحليلها جلة ثم حدثت القهرم
 في بعضها لم يخرج شيء مما قد اجمع على تحليله الا باجماع ياتي على قهرمه
 ونحن نشهد على الله تعالى انه حرم عصير العنب اذا حدثت فيه صفات الخمر
 ولا تشهد عليه انه حرم ما سوى ذلك اذا حدث فيه مثل هذه الصفة قال الذي
 تشهد على الله تعالى بقهرمه اياه هو الخمر التي قد آمننا بتأويلها من حيث
 قد آمننا بتزويلها والذي لا تشهد على الله تعالى انه حرمه هو الشراب الذي
 ليس بخمر فما كان من الخمر فقليله وكثيره حرام وما كان مما سوى ذلك
 من الاشربة فالمسكر منه حرام وما سوى ذلك منه مباح هذا هو النظر عندنا
 وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن قيس الزبيدي والقمر خاصة فانهم
 كرهوه وليس ذلك عندنا في النظر كما قالوا لا تأو جلتا الاصل المجمع عليه
 ان العصير وطبيعته سواء وان الطبخ لا يملكه ما لم يكن حلا لا قبل الطبخ الا
 الطبخ الذي يخرج منه عن حد العصير الى ان يصير في حد العسل فيكون بذلك
 حكمه حكم العسل وراينا طبع الزبيب والقمر مباحا باقتفاءهم فالتظر على ذلك
 ان يكون منهما كذلك فيستوي نيب هذا القمر والعنب النوى والطبوغ كما
 استوي في العصير وطبيعته فهذا هو النظر (ولكن) اصحابنا خالفوا
 في ذلك للتأويل الذي تأولوا عليه حديث أبي هريرة وأنس وثي رووه عن
 سعيد بن جبير فيهما حديثنا بن أبي داود حدثنا عمرو بن عون أخبرنا هشيم
 عن ابن شبرمة عن سعيد بن جبير انه قال في ذلك هي الخمر اجتنبها والله اعلم
 • (ذكر خبرنا ان يدل على ما ذكرنا) •

(أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم قال لو شرب رجل حسوة من خمر ضرب الحمد
 في الحسوة كذا رواه محمد بن الحسن في الاثارة عنه وهو قول أبي حنيفة وبه
 ناخذ فان شرب ولم يسكر عذر • • •

• (بيان الخبر الدال على النهي عن كل مسكر من الاشربة) •

(أبو حنيفة) عن حماد بن علقمة بن مرثد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشربوا مسكرا كذا رواه البخاري عن
 طريق أبي عبد الرحمن الخراساني عنه ورواه ابن خضرم عن طريق الحسن

ابن زياد عنه ورواه ابن عبد الباقي من طريق عبد الله بن يزيد عنه
(وأخرجه) أحمد وأبو داود عن حديث شهر بن حوشب عن أم سلمة رفته
بعنه نهي عن كل مسكر وتغير (وأخرج) الطحاوي من طريق عثمان
ابن مطرقة فيل بن ميسرة كلاهما عن الشعبي سمعت النعمان بن بشير يقول
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها لكم عن كل مسكر

(بيان الخبر الدال على العيب بصغر الخمر)

(أبو حنيفة) عن حماد عن سعيد بن جبيرة عن ابن عمر أنه قال لعنت الخمر
وطا صرها ومعتصرها وساقها وشاربها وبائعها ومشتريها كذا رواه
الحارثي من طريق الحسن بن زياد عنه ورواه ابن خزيمة وكذلك (وأخرجه)
أبو داود عن أبي علقمة مولاهم وعبد الرحمن بن عبد الله الغافقي أنهما سمعا
ابن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله الخمر وشاربها
وساقها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والحاملة اليه
(وأخرجه) ابن ماجه إلا أنه قال وأبي طعمة مولاهم وعبد الرحمن الغافقي
هذا قال يحيى بن معين لا أعرفه وقال ابن يونس هو أمير القادس روى عنه
عبد الله بن عباس وغيره وأبو علقمة مولى ابن عباس أحد فقهاء مالوا إلى فولي
قضاء أفرقية وأبو طعمة هذا مولى عمر بن عبد العزيز *

(بيان الخبر الدال على ما يحل شربه من النبيذ وما يحرم منه وإباحة الطلاء)
(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم بن علقمة قال رأيت عبد الله بن مسعود
وهو يأكل طعاما ثم دعا بنبيذ فشرب فقلت له يرحمك الله شرب النبيذ
والأمة تقتدي بك فقال ابن مسعود رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يشرب النبيذ ولولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشرب النبيذ
ما شربته كذا رواه الحارثي من طريق أبي معاذ النخعي عن أبي يوسف
عنه وفي سننه اللباج وهو ضعيف (أبو حنيفة) عن حماد عن سعيد
ابن جبيرة قال إذا عتقت فيبذ الزبيب فهو حرام كذا رواه ابن خزيمة من
طريق أبي بكر بن حمدان العطفي عن بشر بن موسى عن عبد الله بن يزيد
المصري عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن أنس بن مالك أنه كان ينزل على أبي
بكر بن أبي موسى الأشعري بواسطة فيصحب برءوله إلى السوق يشتري له

قوله اتكا كا اي
اتنراه

التبذ من الخواي كذا رواه ابن خسر ومن طريق عبد الرحمن بن معني
الرازي عنه (أبو حنيفة) عن حماد قال كنت أتقي التبذ فدخلت على إبراهيم
وهو يطعم قطعت معه فناولني قدما فيه تبذ فلما رأي أني اتكا كا عنه
حدثني عن عامر بن عبد الله بن مسعود أنه ربما أطعم عنده ثم دعا بتبذله
تبذ مسيرين أم ولده فشرب وسقاني كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار
عنه (ورواه) ابن خسر ومن طريق الحسن بن زياد عنه (أبو حنيفة) عن حماد
عن إبراهيم أنه كان يشرب الطلاء قد ذهب ثلثاه وبقى ثلثه ويجعل منه تبذا
فبكره حتى يشبع ثم يشربه ولم يرب ذلك بأسا كذا رواه محمد بن الحسن
في الآثار عنه وقال هو قول أبي حنيفة وبه تأخذ (أبو حنيفة) عن الوليد
ابن مريع مولى عمرو بن حريث عن أنس بن مالك أنه كان يشرب الطلاء
على النصف كذا أخرجه الحسن بن زياد عنه (ورواه) محمد بن الحسن
في الآثار عنه وقال اسنانا أخذ بهذا (أبو حنيفة) عن أبي اسحق السبيعي
عن عمرو بن ميمون عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا يقطع لحوم هذه
الأبل في بطوننا إلا التبذ الشديد كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه
(ورواه) الحسن بن زياد عنه فقال أبو اسحق السبيعي عن عمرو بن ميمون
عن عمر بن الخطاب كان يقول إن للسيلين في كل يوم جزورا ولا آل عمر فيه
العتق وأنه لا يقطع الحديث كذا رواه طائفة من طريقه (وأخرجه)
أبو خيثمة زهير بن حرب عن أبي اسحق عن عمرو بن ميمون (وأخرجه)
الطحاوي عن روح بن الفرج عن عمرو بن خالد عن زهير والدارقطني عن
حديث شريك عن أبي اسحاق وابن أبي شيبة عن أبي الاحوص عن أبي
اسحق وعن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن عتبة بن فرقد
عن عمر (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
أتى بأعرابي قد سكر فطلب له عنرا فلما ألباه قال احبسوه فان هذا
فاجلدره ودعا عمر بفضلة ودعا بماء فصبه عليه فأكسره ثم شرب وصق
جلساء ثم قال هكذا كمره بالماء اذا فلكم بشيطانه (قال) وكان
يجب التبذ الشديد كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار والحسن بن زياد
في مسنده كلاهما عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن أبي إبراهيم قال كتب

هرب من الخطاب الى حمارين يأسروهما حامل له على الكوفة أما بعد فانه انتهى
 الى ثمر ابي بن الشام من عصير العنب وقد طبخ وهو عصير قبل ان يغلي حتى
 ذهب ثلثاه وبقى ثلثه فذهب شيطانه وبقى حلو وحلا له فهو شبيه بطلاء
 الابل فمن قبلك فليسعوا به شرابهم كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومن
 طريقه ابن خسرو (أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم قال اذا طبخ العصير
 فذهب ثلثاه وبقى ثلثه قبل ان يغلي فلا بأس بشره كذا رواه محمد بن الحسن
 في الاثر عنه قال وفيه تأخذ (ورواه) الكلاعي من طريق محمد بن خالد
 الوهي عنه (وفي) مصنف ابن أبي شيبة حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن
 داود بن أبي هند سألت سعيد بن المسيب عن الشراب كان أجازة للأناس
 فقال هو الطلاء الذي قد طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقى ثلثه (حدثنا) علي بن
 مسهر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس أن أبا عبيدة ومعاذ بن جبل
 وأبا طلحة كانوا يشربون من الطلاء مذهب ثلثاه وبقى ثلثه (حدثنا) وكيع
 عن الأعمش عن ميمون هو ابن مهران عن أم الدرداء قالت كتبت أطلعني لابي
 الدرداء الطلاء مذهب ثلثاه وبقى ثلثه (حدثنا) ابن فضال عن عطاء
 ابن السائب عن أبي عبد الرحمن قال كان علي يرزم انا الطلاء فقلت له ما هيته
 قال أسود يأخذه أحدنا بأصبعه (حدثنا) وكيع عن سعيد بن أوس
 عن أنس بن سيرين قال كان أنس بن مالك سقيم البطن فأمرني أن أطلع له
 طلاء حتى ذهب ثلثاه وبقى ثلثه فكان يشرب منه الشربة على أثر الطعام
 (حدثنا) ابن غير حدثنا اسمعيل عن مقبرة عن شرح ان خالد بن الوليد كان
 يشرب الطلاء بالشام (أبو حنيفة) عن الشعبي أنه قال يا نعمان اشرب
 النبيذ وان كان في سفينة مقبرة كذا رواه ابن خسرو والاشثاني من طريق
 أبي حمزة الضريمر عنه (هذا) مجموع ما جاء في مسانيد الامام ع ما يتعلق بجوار
 شرب النبيذ والطلاء (وأخرج) أبو داود والنسائي من حديث عبد الله
 ابن غير وزايد بن علي عن أبيه قال أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا
 يا رسول الله قد علمت من نحن ومن أين نحن فإلى من نحن قال إلى الله ورسوله
 قلنا يا رسول الله ان لنا أعنا ما تصنع بها قال زيبوها قلنا ما تصنع بالزبيب
 قال أتبدوه على غداثكم وأشربوه على عشائكم وأتبدوه على مشائكم

الزوم الجمع اهـ

الشنان ككتاب
 جمع شن
 القرية الصغيرة
 ويقال الشنة
 وقوله عزلا يفتح
 العين المهملة
 وسكون الزاي
 بمدودا مصب
 الماء من الراوية
 ونحوها وجها
 عزالي وعزالي

حبر جعفر اه

واشربوه على غداثكم واتبذوه في الشنان ولا تبذوه في القلل فإنه اذا تآخر
 عن عصره صار خلا (وأخرج) هو ومسلم والنسائي عن حديث الحسن عن
 أمه عن عائشة قالت كانت تبتذل رسول الله صلى الله عليه وسلم في سقاء يوكأ
 أعلاه وله عزلاء تبتذله غدوة فيشربه عشاء وتبتذله عشاء فيشربه غدوة
 (وأخرج) أبو داود عن حمزة عن عائشة أنها كانت تبتذل النبي صلى الله عليه
 وسلم غدوة فاذا كان من العشى فتعشى شربا على عشاءه فان فضل شيء
 صبتة او فرغته ثم يبتذله بالليل فاذا أصبح تعدى فشرب على غداثه قالت
 يغسل السقاء غدوة وعشية فقال لها من مرتين في يوم قالت نعم (وأخرج)
 مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس قال كان يبتذل النبي
 صلى الله عليه وسلم الزبيب فيشربه اليوم والقدر بعد الغدالي مساء الثالثة
 ثم يأمر به فيسقى الخادم أو يهرق (قال) الطحاوي قد روينا من طريق مسلم
 ابن يسار عن سفيان بن وهب المخولاني عن عمر بن الخطاب رفعه كل مسكر
 حرام ومن طريق قيس بن حبر عن ابن عباس مثله ومن طريق القاسم
 ابن محمد عن عائشة مثله ومن طريق الوليد بن مسعدة عن عبد الله بن عمرو
 مثله ومن طريق ابن هبيرة سمعت شيخا يحدث أبا تميم أنه سمع قيس بن سعد بن
 عبادة على المنبر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مثله ومن
 طريق طلحة الأحمسي عن أبي بردة عن أبي موسى مثله ومن طريق سعيد بن
 أبي بردة سمعت أبي يحدث عن أبي موسى مثله ومن طريق أبي سلمة عن ابن
 عمر رفعه كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وبهذا الاسناد عن أبي هريرة مثله
 ومن طريق أيوب بن نافع عن ابن عمر مثله ومن طريق طاهر بن سعد عن
 أبيه رفعه أنها كن عن قليل ما أسكر كثيره ومن طريق الشعبي سمعت النعمان
 ابن بشير يخطب على منبر الكوفة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أنها كن عن كل مسكر ومن طريق محمد بن المنكدر عن جابر رفعه ما أسكر كثيره
 فقليله حرام ومن طريق أبي سلمة عن عائشة رفعته كل شراب أسكر فهو حرام
 ومن طريق القاسم بن محمد عن عائشة مثله ومن طريق شهر بن حوشب
 عن أم سلمة رفعته نهى عن كل مسكر (فذهب) قوم إلى تحريم قليل النبيذ
 وكثيره واحتجوا في ذلك بهذه الآثار وخالفهم في ذلك آخرون فأباحوا من

ذلك ما لا يسكر وحرمووا الكثير الذي يسكر وكان من النجاسة لهم في ذلك ان هذه
الانار التي ذكرنا قد رويت عن جماعة من الصحابة ولكن تأويلها يحتمل ان
يكون ما ذكرنا ويحتمل ان يصحكون على المقدار الذي يسكر منه شارب
خاصة فاما احملت كلامهم ما نظرنا فيما سواها من العلم به أي المعنيين اريد
بما ذكر فيها فوجدنا هم من الخطاب رضى الله عنه وهو احد النفر الذين
رفعوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام قد روى عنه
في اباحة القليل من النبيذ الشديد ما ثبت عندنا من طريق الاعمش حدثني
ابراهيم عن همام بن الحارث عن همرانه كان في سفر فأتى بنبيذ فشرب منه
فقطب ثم قال ان نبيذ الطائف له غرام قد كثر شدة لاسعة ناهية عما جاء
فصب عليه ثم شرب ومن طريق زهير بن معاوية عن أبي اسحق عن عمرو بن
مهمون قال شهدت عمر بن الخطاب طعن في ماء الطيب فقال أي الشراب أحب
الك قال النبيذ فأتى بنبيذ فشربه فخرج من إحدى طعنتيه (قال) عمرو
وكان يقول أنا شرب من هذا النبيذ شرابا يقطع محرم الايل في بطوننا من
ان يؤذيها قال فشربت من نبيذه فكان كاشد النبيذ ومن طريق
زهير عن أبي اسحق عن عامر بن سعيد بن ذرحدان قال أتى عمر بن عبد
الرحمن أن يخافه فقال انما شربت من شرابك فقال وان كان ومن طريق
الاعمش حدثني أبو اسحق عن سعيد بن ذرحدان قال جاء رجل قد غلب
الى خازن عمر فاستسقاء فلم يصفه فأتى سطيحة له من فسر بها فأتى به
عمر فاعتذرا اليه وقال انما شربت من سطيحتك فقال عمر انما اضربك على
السكركض فيه ومن طريق الاعمش حدثني حبيب بن أبي ثابت عن
نافع بن علقمة قال أمر عمر بن زل له فصنع في بعض تلك المنازل فابطأ
عليهم ليلة فأتى بطعام فطعم ثم أتى بنبيذ قد أنحف واشتد فشرب منه ثم
قال ان هذا الشديد لم أره ماء فصب عليه ثم شرب هو وأصحابه ومن طريق
خالد بن محمد عن المعذل عن ابن عمر أن عمر أتته في مزادة فيها خمس
عشرة أوست عشرة فأنعم مذاقه فوجده حلوا فقال كأنكم أفلا تمزكو
ومن طريق معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان التيمي ان أباة قال سمعت
عمر بن الخطاب الى مكة فأتى له ركب من ثيف سطيحتين من نبيذ

قوله أخلف أي
تغيرت رائحته اهـ

والطبيعة فوق الاداة ودون المزاة (قال) عبد الرحمن قشرب
احداهما ولم يشرب الاخرى حتى اشتد ما فيها فذهب عمر ليشرب عنه فوجده
قد اشتد فقال اكسروه بالماء واداليت عن عقيل عن الزهري عن معاذ
(ورواه) ابو اليمان عن شبيب عن الزهري مثله (فلما) ثبت بماء كراهه من
عمر اباحة قليل النبيذ الشديد وقد جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول
كل مسكر حرام كان مفعله من هذا دليل على ان ما حرم رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم بقوله ذلك عنده من النبيذ الشديد هو المسكر منه لا غير فاما ان
يكون مع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم قولاً او رآه رايا فاقبل ما يكون
منه في ذلك ان يكون رآه رايا فراه في ذلك عند الحاجة ولا سيما اذا كان فعله
المذكور في الآثار التي تقدمت بحضرة اصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلم ينكره عليه منهم منكر فدل ذلك على متابعتهم اياه عليه وهذا عبد
الله بن عمر وهو واحد النفر الذين رووا عن النبي صلى الله عليه وسلم كل مسكر
حرام قد روى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ما ثبت عندنا من طريق
ليث بن عبد الملك بن اخي القعقاع بن ثور عنه قال شهدت رسول الله صلى
الله عليه وسلم اتي بشارا فادناه الى فيه فقطب فرده فقال رجل يا رسول
الله احرام هو قال لا ثم رد الشراب ثم دعا بماء فصبه عليه ثم قال اذا اغتسلت هذه
الاسقية عليكم ما كسروا متونها بالماء (ورواه) اسمعيل بن ابي خالد حدثني
قرة الجعلى حدثني عبد الملك بن اخي القعقاع مثله ومن طريق الشيباني
عن عبد الملك بن نافع سالت ابن عمر فقلت ان اهلنا ينتقمون نبيذا
في سقاء لو نهكته لا نخذ في فقال ابن عمر البني على من اراد البني شهدت
رسول الله صلى الله عليه وسلم عنده هذا الركن واتاه رجل يقدح من نبيذ ثم
ذكر مثل حديث ابن اخي القعقاع غير انه قال فاكسروه بالماء (قلت)
واخرجه النساء من هذا الطريق بلفظ ابن اخي القعقاع غير انه قال هذه
الاووية بدل الاسقية فاكسروا سورتها بدل متونها (ثم قال) وعبد الملك
ابن نافع غير مشهور ورواه المشهور عن ابن عمر خلافة انتهى (ثم) قال الطحاوي
في هذا اباحة قليل النبيذ الشديد وأولى الاشياء ان قد روى عنه هذا عن
النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم كل مسكر

قوله متونها أي
سورتها كما في
الرواية الآتية
وقوله نهكته من
نهك الشراب
كسمع والنهك
المبالغة اهـ

حرام ان يجعل كل واحد من القولين على معنى غير المعنى الذي جعل عليه القول
الا ترفيكون قوله كل مسكر حرام محمولا على المقدار الذي يسكر من النبيذ
ويكون ما في الحديث الا ترفعوه ولا على اياحه قليل النبيذ الشديد (وقد
روى) عن ابي مسعود الانصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو حديث
ابن عمر قال عطش رسول الله صلى الله عليه وسلم حول الكعبة فاستسقى
فأتى بنبيذ من نبيذ السقاية فشربه فقطب فصب عليه ماء من ما في زمزم ثم
شرب فقال رجل احرام هو فقال لا رواه سفيان عن منصور عن خالد بن
سعد عنه (وقد روى) في ذلك ايضا عن ابي موسى الاشعري عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعاذ الى اليمن فساق
الحديث وفيه فاشرب قال اشربا ولا تسكرا (رواه) شريك عن ابي اسحق
عن ابي بردة عن ابي موسى (ورواه) اسرائيل عن ابي اسحق مثله الا
انه قال ولا تشربا مسكرا (ورواه) الفضيل بن مرزوق عن ابي اسحق مثله
(فقد) دل ذلك على ان حكم المقدار الذي يسكر من ذلك الشراب بخلاف حكم
مالا يسكر منه وان ما روى عنه قبل ذلك من قوله كل مسكر حرام انما هو
محمول على المقدار الذي يسكر لا على العين التي كثيرها يسكر وحديث ابي
سليمة عن عائشة في جواب النبي صلى الله عليه وسلم للذي سألته عن البتع بقوله
كل شراب أسكر فهو حرام فان حملنا ذلك على قليل الشراب الذي يسكر كثيرا
ضاد بجواب النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ وابي موسى وان حملناه على تحريم
المسكر خاصة لا على تحريم الشراب في صيغته وافق حديث ابي موسى
(وأدلى) الاشياء بناجل الا ترفعوه ولا على الوجه الذي لا تتضاد فان حملنا عليها
(وقد) روى عن عبد الله بن مسعود في ذلك ايضا فهو ما تقدم رواه حماد
عن ابراهيم عن علقمة بن قيس الكل مع عبد الله بن مسعود خيرا وحمادا
قال فأتينا بنبيذ شديد نبيذته سيرين في جرة خضراء فشربوها منه (وقد
روى) عن ابن عباس مرفوعا ما يدل على هذا ايضا (رواه) سفيان عن
علي بن بذيمة عن قيس بن حبر قال سألت ابن عباس عن الجرا المخضر والجرا
المجفف فقال انا أول من سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقد وفد وفد
عبد القيس فقال لا تشربوا في الباء ولا في المزفت ولا في النقيير واشربوا

النج بوزن صنب
ومثلهذا لعل
المشتد اه

نذية بكهنة اه

في الاسقية فقالوا يا رسول الله فان اشتد في الاسقية قال صبوا عليه من الماء وقال لهم في الثالثة اوالرابعة فاهريقوه (ورواه) اسرائيل عن علي بن بذينة فذكر مثل ذلك (قلت) قال البيهقي يشبه ان تكون هذه الزيادة من بعض الرواة انتهى (قلت) هذه دعوى والراوى اذا حكي ان ثقة قبلت زيادته وحديث سفيان عن علي بن بذينة أخرجه أبو داود (ثم) قال الطحاوى في هذا الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أباح لهم ان يشربوا من نبيذ الاسقية وان اشتد (فان) قال قائل فان في أمره باهراقه بعد ذلك دليلا على نسخ ما تقدم من الاباحية (قيل) له كيف يكون ذلك كذلك وقد روى عن ابن عباس من كلامه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمت الخمر بعينها والسكر من كل شراب وهو الذي روى عنه ما ذكرنا فدل ذلك على ان التحريم في الاشربة كان على الخمر بعينها قليلها وكثيرها والسكر من غيرها فكيف يجوز عن ابن عباس مع هذه وقضيه ان يكون قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يوجب تحريم النبيذ الشديد ثم يقول حرمت الخمر بعينها والسكر من كل شراب فيعلم الناس ان قليل الشراب من غير الخمر وان كان كثيره يسكر حلال هذا غير جائز عليه عندنا ولكن معنى ما أراد باهراق النبيذ في حديث قيس انه لم يأمنهم ان يشربوا في شربه قيسكروا السكر المحرم عليهم فأمرهم باهراقه لذلك (وروى) عوف بن أبي جميلة حدثني أبو القموص زيد بن علي عن أحد الوفاء الذين وفدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم في وفد عبد القيس أحسب ان يكون قيس ابن النباب وافي قد نسيت اسمه انهم سألوه عن الاشربة فقال لا تشربوا في الدباء ولا في النقيروا شربوا في السقاء المجلد الموكا عليه فان اشتد منته فاكسروه بالماء فان أصياكم فاهريقوه (قلت) قال البيهقي الروايات الثابتة في قصة وفد عبد القيس خالية عن هذه اللفظة وفي هذا الاسناد من يجهل حاله (قلت) رواه أبو داود في سننه باسناد رجاله ثقات ليس فيهم مجهول الا هذا الصحابي الذي هو من جهة وفد عبد القيس والصحابة كلهم عدول لا تضرهم الجاهالة فاذا كان كذلك فهذه اللفظة زيادة من ثقة فوهي مقبولة (ثم) قال الطحاوى فان قال قائل فقد رويت في هذا الباب عن

عمر بن الخطاب ما ذكر من حديث عمرو بن ميمون وغيره وقيل روى
 عنه خلاف ذلك قال الزهري حدثني السائب بن يزيد أن عمر بن الخطاب
 خرج فصل على جنازة ثم أقبل على القوم فقال لهم اني وجدت آتفا من عبيد
 الله بن عمرو مع شراب فسأله عنه فزعم انه ملاء واني سألت عنه وفي رواية
 وانا سألت عما شرب فان كان مسكرا جلده قال ثم شهدت عمر بعد ذلك
 جلده عبيد الله ثم سألني في ربح الشراب الذي وجدته فيه فهذا امر قد حدث
 في الشراب الذي يسكر فهذا يخالف لما قد رويتم عن عمرو بن ميمون وغيره عنه
 (قيل) له ما هذا يخالف لذلك لان عمر قال في هذا الحديث وانا سألت عما
 شرب فان كان مسكرا جلده فاحتمل انه اراد بذلك المقدار الذي يسكر فقد
 علمت انه قد يسكر ووجب التحذير وهذا أولى مما حمل عليه تأويل هذا
 الحديث حتى لا يضاف ما سواه من الاحاديث التي قد رويت عن عمر (وقد)
 روى زيد بن اسلم عن سمى عن ابي صالح عن ابي هريرة ربه اذا دخل أحدكم
 على اخيه المسلم فاطعمه طعاما قليلا كل من طعامه ولا يسأل عنه فان سقاها
 شرابا فليشرب منه ولا يسأل عنه فان خشى منه فليكسره بشئ ففي هذا
 الحديث اباحة شراب النبيذ الشديد (فان) قال قائل انما اباحه بعد كسره
 بالماء وذهب شدته منه (قيل) له هذا كلام فاسد لانه لو كان في حال شدته
 حراما كان لا يحل وان ذهبت شدته بسبب الماء عليه (الآثرى) ان خمر الوصب
 فيها ماء حتى قلب الماء عليها ان ذلك الماسحرام فلما كان قد أبيع في هذا
 الحديث الشراب الشديد اذا كسر بالماء ثبت بذلك انه قبل ان يكسر
 بالماء غير حرام (فقد) ثبت بما روينا في هذا الباب اباحة ما لا يسكر من
 النبيذ الشديد وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى
 (ذكر خبرتان يؤيدان ما ذكرنا وان القدر الاخير الذي يسكر هو المحرام) هـ
 (أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم انه قال في الرجل يشرب النبيذ حتى يسكر
 منه قال القدر الاخير الذي يسكر منه هو المحرام كذا رواه الحسن بن زياد
 عنه ومن طريقه ابن خضرو (واخرج) أحمد وأبو داود والترمذي
 والطحاوي وابن حبان من حديث عائشة رفعت كل مسكر حرام وما أسكر
 منه الفرق فلما لكف منه حرام ورواه الترمذي فالمسوة منه حرام

الفرق بين
 مكال معروف
 وهو ستة عشر
 وملا

(ونص) أجد في كتاب الاشربة قالوقية منه حرام (ووقع) في الهداية فالحجربة
وهي بمعنى المحسوة (وقد) حمله علماؤنا على القدح الأخير ورواه الدارقطني
من طريق حجاج بن ارطاة عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن قول
النبي صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام قال هي الاشربة التي أسكرتك (قال)
وقد اختلف على راويه حماد بن عمار بن مطر وهو ضعيف قيل عنه من شربك عن أي
جزء عن ابراهيم وأخرجه الطحاوي من طريق جرير عن حجاج هو ابن ارطاة
عن حماد عن ابراهيم عن علقمة قال سألت ابن مسعود عن قول رسول الله
صلى الله عليه وسلم في المسكر فقال الاشربة الاخرة منه فهذا ابن مسعود
قد روى عنه في اباحة القليل من النبيذ الشديد من قوله وفعله ما ذكرنا
ومن تفسيره قول رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام ما قد
وصفنا والله أعلم

• (بيان الخبر الدال على النهي عن الخليطين أولا) •

(أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
الله صلى الله عليه وسلم عن الزبيب والقر يتقمان وعن البسر والتمر كذلك
صكذا رواه طحمة من طريق خاقان بن الحجاج عنه وابن خسر وأيضاً من
طريقه وعن مسعر كلاهما عن عطاء (ورواه) الاثنان أيضاً (وأخرجه)
الستة من حديثه بلفظ نهى ان ينبذ الزبيب والقر جميعاً ونهى ان ينبذ
البسر والرماب جميعاً (وعند) مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه من
حديث عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه رفعه ان نبي الله صلى الله عليه وسلم
نهى من خلط التمر والبسر ومن خلط الزبيب والتمر ومن خلط الزهر
والرطب الا ان أباداود لم يرفعه (وعند) مسلم وأبي داود والنسائي من
حديث أبي سلمة عن أبي قتادة رفعه مثله (وعند) أبي داود وحده من
حديث كبشة بنت أبي مرجم قالت سألت أم سلمة ما كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم ينهى عنه قالت كان ينهانا ان نجعم التوى طيناً واخلط الزبيب
والتمر (وعند) مسلم من حديث ابن عباس رفعه نهى ان يخلط التمر والزبيب
جميعاً وان يخلط التمر والبسر جميعاً (وله) عن أبي سعيد رفعه نهانا ان يخلط
بسر التمر وزبيب التمر وزبيب البسر وقال من شرب منكم النبيذ فليشربه

زيتا فردا أو تمر فردا أو بسر فردا (وله) من ابن عمر قال نهى أن يبيذ
البسر والرحاب جميعا والتمر والزبيب جميعا

• (بيان الخبر الدال على نسخ ذلك آنوا) •

(أبو حنيفة) عن نافع أنه كان يبيذ لابن عمر التمر والزبيب جميعا في شربه كذا
رواه الحسن بن زياد عنه (ورواه) ابن المقفر بن طريق داود بن الزبرقان قال
سئل أبو حنيفة عن الخليطين خلط البسر والزبيب والقرفة قال حدثنا حماد
عن إبراهيم أنه كان لا يرى بذلك بأسا (فقلت) هل كان إبراهيم يحدث فيه
برخصة كما كان يحدث في يبيذ التمر وقد قيل ما قيل في يبيذ التمر قال لا أعلمه
(قلت) ما تصنع بحديث إبراهيم وقد جاء فيه النهي عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم (فقال) أبو حنيفة أما إنني أزيدك حديثي نافع أن ابن عمر خلطهما
انما صنع ذلك مرة واحدة من وجع رأسه وقيل من وجع أصاب صدره
(أبو حنيفة) عن سليمان الشيباني عن ابن زياد أنه أخطر عند عبد الله بن عمر
فسقاه شرا ياله فكأته أخذ فيه فلما أصبح قال ما هذا الشرا يا ما كنت
أن أهدى إلى منزلي فقال عبد الله ما زدناك على بحوة وزبيب كذا رواه
عبد بن الحسن في الآثار عنه (وقال المحافظ) ابن زياد لا يعرفه ولم أر من
سماه (قلت) لا شبه أنه محمد بن زياد أحد شيوخ شعبة روى عن أبي هريرة
حديث الرجل جبار ذكره المنذرى في مختصر السنن وهو من أقران ابن
سيرين (أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أنه كان يبيذ الزبيب فقال
للخادمة ألقى فيه تمرات فأنى لا أسقريه وسده كذا رواه طلحة من طريق
مصعب بن المقدام عن داود الطائي عنه (أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر
قال لا بأس بالتمر والزبيب يخلطان وانما كره ذلك لشدة الزمان كذا رواه
الاشناني من طريق داود بن الزبرقان عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم
قال لا بأس يبيذ خلط البسر والتمر وانما كرهه لشدة العيش في الزمن
الاول كما كره السمن والعم والقران في القر فاما إذا وسع الله عليه فلا بأس
كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (واخرج) ابن عدي من طريق مطا
ابن أبي ميمونة عن أبي طلحة وأم سلمة أنهما كانا يشربان يبيذ الزبيب والبسر
يخلطان فقبل له يا أبا طلحة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن هذا قال

انما هي للعوز في ذلك الزمان كما نهي عن القران في القر (واخرج) أبو داود
عن امرأة من بني أسد عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يئذ
له زبيب يلقي فيه تمر امرأة من بني أسد معها ولعة (واخرج) أيضا عن صفية
بنت طلحة قالت دخلت مع نسوة من عبد القيس على عائشة فالتعن القر
والزبيب فقالت كنت آخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فألقيه في الماء
فأمره ثم أسقاه النبي صلى الله عليه وسلم (قال) المتذري في استاده عبد
الرحمن بن عثمان البكر أوى لا يجمع بحديثه
«(بيان الخبر الدال على النهي عن الاتيان في الدباء والمختم والتغير
والزفت)»

قوله فأمره أي
أقعه اهـ

المختم الجرار
المخضر اهـ

(أبو حنيفة) عن قانع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تقيع
الدباء والمختم كذا رواه البخاري عن طريق حماد بن زيد عنه (واخرج)
مسلم وأبو داود والنسائي والطحاوي من حديث ابن عمر بلفظ نهى عن
الدباء والمختم والزفت والتغير وقدر رواه الطحاوي من طرق كثيرة وقد
جاء النهي فيه عن جماعة من الصحابة غير ابن عمر منهم ابن عباس وأبو هريرة
وأبو سعيد وعلى بن أبي طالب وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمرو وعمر بن
المختاب وعبد الله بن الزبير وميمونة وطائفة وأنس وعبد الله بن أبي أوفى
وطائفة بن عمرو وعمران بن حصين ومرة بن جندب وعبد الله بن الديلمي
ورجل من وفد عبد القيس رضي الله عنهم (أما) حديث ابن عباس فأخرجه
البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ويعرف بحديث وفد عبد
القيس أخرجه من طريق أبي جرة الضبي عنه (واخرجه) أبو داود
والطحاوي عن طريق الثوري عن علي بن بذيمة حدثني قيس بن حنتر قال
سألت ابن عباس فذكره وأخرجه الطحاوي عن طريق سعيد بن جبير عنه
وفيه تصديقه لابن عمر في النهي عن نبيذ البحر ومن طريق سلمة بن كهيل
سمعت أبا الحكم سألت ابن عباس فذكره (وأما حديث) أبي هريرة
فأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والطحاوي عن طريق أبي العاصم مائة (وأما
حديث) أبي سعيد فأخرجه مسلم والطحاوي عن طريق أبي نضرة والحسن
وأما حديث علي فأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والطحاوي (وأما) حديث

جابر فانخرجه البخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه والطحاوي (وأما)
 حديث عبد الله بن عمرو فانخرجه أبو داود والطحاوي وانخرجه الشيخان
 بمعناه (وأما) حديث عمر بن الخطاب فانخرجه الطحاوي من طريق أبي الحكم
 عنه (وأما) حديث عبد الله بن الزبير عن هذا الطريق أيضا (وأما) حديث
 ميمونة وعائشة فانخرجهما الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن
 عطاء بن يسار عن ميمونة وعن العاصم بن محمد عن عائشة وانخرجه أيضا من
 طريق حماد ومنصور عن إبراهيم عن الأسود سألت عائشة عن ذكره ومن
 طريق عبد الله بن مغفل البخاري سمعت عائشة ومن طريق عبد الله
 ابن عباس سألت عائشة ومن طريق قتادة عن خمس نسوة عن عائشة ومن
 طريق حبة العرفي عن عائشة (وأما) حديث أنس فانخرجه الطحاوي من
 طريق الزهري عنه (وأما) حديث ابن أبي أوفى عن طريق شعبة قال
 أخبرني سليمان النخعي عن (وأما) حديث عائذ بن عمرو فانخرجه الطحاوي
 من طريق شعبة عن أبي جرة الضبي عنه (وأما) حديث عمران بن حصين
 عن طريق أبي التياح عن حفص الأثري عنه (وأما) حديث مرة بن جندب
 عن طريق ابن المبارك عن وقاص بن ياسين عن علي بن ربيعة عنه (وأما) حديث
 ابن الدبلي فانخرجه أبو داود والطحاوي من طريق يحيى بن أبي عمرو عن
 عبد الله بن الدبلي عن أبيه (وأما) حديث رجل من وفد عبد القيس يقال
 أنه قيس ابن النباب أوفيس بن النعمان فانخرجه أبو داود والطحاوي من
 طريق أبي القموص عنه (وقد) ذهب قوم إلى تحريم الانتباه لهذه الأوهية
 وتمسكوا بهذه الآثار وأبقوها على أصلها (وانخرج) أبو داود في المراسيل
 عن الأوزاعي أنه سمع الزهري يكر أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم رخص
 في نبيذ الجرمية منه وسب من زعم ذلك (وفي) الأسود كان ابن عبد الله كان
 الشامي يكره الانتباه في هذه الأوهية (وقال) ابن العاصم كره مالك الانتباه
 في الدباء والمزفت (قال) أبو عمر أظنهم احتاطوا فبقوا على أصل النهي
 ولم يبلوا رخصة النسخ تنهى وما نقله عن الشامي فقد صرح به الرافعي في
 شرح الوجيز حيث قال وما لا يسر لا يجرم شربه لكن يكره شرب المنصف
 والمخلطين لو ردد النهي عنهما في الحديث (قال) والمنصف ما عمل من تمر

قوله وقاه بوزن
 كتاب وهو بالغاف

ورطب والمخيطان ماعل من بسر ورطب وقيل ماعل من القرو والزبيب
(بيان الخبر الدال على منع ذلك) ٥

الزفن الرقص
وبابه ضرباه

(أبو حنيفة) عن اسحق بن ثابت عن أبيه عن علي بن الحسين عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه غزا غزوة تبوك فترقوم يرتقون فقال ما هذا قالوا
اصابوا من شراب لهم قال ما ظروفيهم قالوا الدباء والمختم والمزفت فنهاهم
ان يشربوا ما اتقوا في الدباء والمختم والمزفت فلما ربههم راجعاً من غزوته
شكوا اليه ما لقوا من القمة فاذن لهم ان يشربوا ما ييسد في الدباء والمختم
والمزفت ونهاهم ان يشربوا مسكراً (كذا) رواه محمد بن الحسن في الآثار
والحسن بن زياد في مسنده كلاً مما عنه ورواه ابن خمر ومن طريق الاخير
(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد وجماد انهما حدثاه عن عبد الله بن بريدة
عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اشربوا في مسكلى ظرف فان
الظروف لا تحمل شيئاً ولا تضره كذا رواه البخاري في طريق أبي عبد
الرحمن الخراساني عنه (أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة
عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نهيناكم عن الشرب في المختم
والمزفت فاشربوا فان الظروف لا تحمل شيئاً ولا تضره ولا تضر بوا مسكراً كذا
رواه الكلابي بطوله من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (ورواه) البخاري
من طريق مصعب بن المقدام عن داود الطائي عنه ومن طريق زفر بن
الذيل عنه بلفظ نهيتكم عن ثلاث فذكره وفيه فاشربوا فها بذا لكم من
الظروف الحديث (ورواه) بهذا اللفظ من طريق مكى بن ابراهيم عنه الا
انه قال من عبد الله بن بريدة وزاد فيه والمختم ورواه أيضاً من طريق أبي
عبد الرحمن الخراساني وعبد الله بن موسى وأبي طيسع البلخي واسمعيلى بن
يحيى والحسن بن الغرات والمروقي وجماد بن أبي حنيفة والمقرئ وأبي يوسف
ومحمد بن الحسن في الآثار واسد بن عمرو والحسن بن زياد وأبي معاوية
الضريير كلهم عنه (وأخرجه) أبو داود عن ابن بريدة وهو عبد الله بن بريدة عن
أبيه رفعه نهيتكم عن ثلاث فذكر الحديث وفيه وكنت نهيتكم عن الاشربة
في ظروف الادم فاشربوا في كل و ماء غير ان لا تشر بوا مسكراً
(وأخرجه) الطحاوي من طريق أبي ماصم النخيل عن سفيان عن علقمة

ابن بريدة عن ابن بريدة عن أبيه نحوه ومن طريق زهير بن معاوية عن زبيد
عن محارب بن دثار عن ابن بريدة عن أبيه نحوه مثله ومن طريق معروف
ابن واصل - حدثني محارب بن دثار عن ابن بريدة مثله ومن طريق زهير بن
معاوية عن زبيد الألباني عن محارب بن دثار عن ابن بريدة (قال) زهير أراه
عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (وأخرجه) مسلم والنسائي بمعناه
(وأخرج) مسلم والترمذي فصل الظروف من حديث سليمان بن بريدة عن
أبيه كما هو في سند الإمام (وأخرج) ابن ماجه في سننه - هذا الفصل أيضا
وقال فيه عن ابن بريدة ولم يسمه (وأخرج) الطحاوي من طريق علي
ابن زيد حدثني الناجية بن عمار بن سالم - حدثني أبي أن علي بن أبي طالب
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنى كنت نهيتكم عن الاوعية فاشربوا
فما بدا لكم وأياكم وكل مسكر ومن طريق أيوب بن هاني عن مسروق
ابن الأجدع عن ابن مسعود مثله وزاد إلا أن وطأ لا يحرم شيثا ومن طريق
فرقد السهني عن جابر بن زيد مع مسروق فحدثت عن ابن مسعود رفعه مثل
حديث علي ومن طريق شريك عن زياد بن فياض عن أبي فياض عن عبد
الله بن عمرو رفعه اشربوا ما حل لكم واجتنبوا كل مسكر ومن طريق
سفيان عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله قال لما
نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاوعية قالت الانصار انه لا بد لنا
منها فقال النبي صلى الله عليه وسلم فلا إذن أى فلا أنهى إذن ومن طريق أبي
حرزة يعقوب بن مجاهد أخبرني عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبيه رفعه
إنى كنت نهيتكم أن تشربوا في الدباء والخمر والمزفت فانتدبوا ولا أحل
مسكرا ومن طريق محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن أبي
عبد الله الخدرى رفعه نحوه ومن طريق معاذ عن القاسم بن عبد الرحمن
ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن أبي بردة بن نيار رفعه نحوه ومن طريق
الريبع بن أنس عن أبي العالية وغيره عن عبد الله بن مغفل قال شهدت
رسول الله صلى الله عليه وسلم حين نهى عن نبيذ الجمر وشهدته حين أمر
بشربه وقال اجتنبوا المسكر ومن طريق شهر بن حوشب عن أبي هريرة
قال لما مضى وفد عبد القيس قال النبي صلى الله عليه وسلم كل امرئ

السهني نسبة الى
السهني بالباء
والخاء المهملة
موضع بالبصرة
اه

حسب نفسه لينتبه كل قوم بما بدا لهم (ثبت) هذا لا تارسخ ما تقدمها
بما قد روى في هذا الباب من تحريم الاقباض في الاوصية المذكورة وثبت
اباحة الاقباض في الاوصية كلها وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وما
يدل على ذلك أيضا ما رواه أبو جعفر عن الربيع بن أنس قال دخلت على
أنس فرأيت نبيذ في جرة خضراء (ورواه) حماد بن أبي سليمان قال
دخلت على أنس بواسطة القصب فرأيت نبيذ في جرة خضراء ينتبه فيها
(وروى) الإمام عن مراحم بن زفر عن الفضال بن مزاحم قال انطلق به
أبو عبيدة فآراه جرة خضراء لعبد الله بن مسعود كان ينتبه فيها (وفي)
رواية أدخلني أبو عبيدة منزله فأراني الجرار التي كان ينتبه فيها لعبد الله
وهذا أنس وابن مسعود وكل منهما قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
النهي عن الاقباض فيها وكل منهما ينتبه في الظروف فدل ذلك على
ثبوت نسخ ما تقدم عندهما واستدل بذلك أصحابنا على مع السنة بالسنة
والله أعلم

(أعلم) ان الخنازية تكون مارة على نفسه ومارة على غيره والثاني اما على
النفس فتسمى قتلا أو مسلما أو حرقا أو غرقا أو على الطرف وتسمى قطعاً
أو كسراً أو شجاً وهذا الباب لبيان ما تبين وما يجب بهما واما على العرم
وهو نوطان قذف وموجب الحد وقد تقدم وغيبة وموجب الاتم وهو من
أحكام الاثمرة واما على المال وتسمى غصبا أو خيانة أو سرقة وقد تقدم
والقتل اسم لمخرج مؤثر في اذهاق الحياة وقد تقدم جنابة المواشي اذا تركت
بالليل أو النهار ويلحق به حكم ما تنقته الدابة برجلها
» (في الدابة تنفع برجلها) »

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الجماء جبار والقلب جبار والمعدن جبار والرجل جبار وفي الركاز الخمس
كذا رواه الكلبي عن طريق محمد بن خالد الترمذي عنه والجمار الجدر
(وأخرج) أبو داود عن طريق ابن السيب عن أبي هريرة روى قال الرجل
جبار وأخرجه النسائي (قال) المديري وأخرجه المدارق في وقال لم يروه غيره
سفيان بن حسين وخالفه الجماعة عن الزهري منهم مالك وابن عينة

قوله ما تنقته الدابة
بالجماء
الجملة أي
خبرته والقلب
ضم فسكون
وبفتحين جمع
قلب وهو البئر
أو العادية منه

ويونس ومعمروا بن جريح والزبيدي وعقيل وليث بن سعيد وغيرهم كلهم
رووه عن الزهري فقالوا لهما جبار والبثر جبار والمعدن جبار ولم
يذكروا الرجل وهو الصواب انتهى (وقال) الخطابي قد تكلم الناس
في هذا الحديث وقد قيل انه غير محفوظ وسفيان بن حسين معروف بسوء
الحفظ (وروى) آدم بن أبي إياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي
هريرة رفعه الرجل جبار فقالوا واتمها هو الجبار ولو صح الحديث كان
العمل به واجبا وقد قال به أصحاب الرأي وذهبوا الى ان الرأكب اذا
تجعت دابته انساها برحائها فهو مدروذ كغيره ان ابا صالح الهجاني والاعرج
وابن سيرين ومحمد بن زياد لم يذكروا الرجل وهو محفوظ عن أبي هريرة
(وقال) الدارقطني تفرد به ابن أبي إياس عن شعبة انتهى (قلت) ورواه
البيهقي في السنن من طريق سفيان بن حسين عن الزهري ثم حكى عن
الشافعي انه غلط وعن الدارقطني انه وهم وانه لم يتابعه في قوله المذكور
احد ثم ذكره من طريق آدم بن أبي إياس ثم قال لم يتابعه احد عن شعبة
ثم ذكره مرسل من حديث أبي قيس الا ودي عن هذيل ثم قال لا تقوم به
حجة (ثم قال) ورواه قيس بن الربيع موصولا بذكر ابن مسعود وقيس
لا يفتج به انتهى كلامه (قلت) أبو قيس احتج به البخاري ووثقه جماعة
فكيف لا تقوم به حجة مع ان مرسله تأيد بسند قيس وهو وان كان وافي
فقد وثقه أبو الوليد الطيالسي ومغان (وقال) معاذ قال لي شعبة الاتري
الي يهي بن مدين يقع في قيس بن الربيع لا والله مالي ذلك سبيل (وقال)
ابن عدي طامة روايته مستقيمة والقول هنا ما قاله شعبة وانه لا بأس به
وتأيد ايضا عند آدم عن شعبة وبسند سفيان بن حسين وهو أبو محمد
السلي الواسطي وهو وان تكلم فيه فقد استشهد به البخاري وأخرج
له مسلم في المقدمة (وقول) المنذري انه لم يحتج به واحد منهما محل نظر فان
البخاري لا يستشهد الا بالتقارب ومسلم ما يخرج عن أحد الا للاحتياج فاذا
كان غير ثقة كيف يحتج به مع انه وثقه ابن معين وهو هو (وأخرج) له
ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وأبو داود والنسائي عندهما
حديثه هذا (ورواه) أيضا زياد بن عبد الله البكائي عن الأعشى عن

أبو الوليد اسمه
هشام بن عبد
الملك اهـ

أي قيس من هذيل عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله
 وأسند كذا ذكر صاحب التمهيد والبيكاثي وإن تكلم فيه يسيرا فقد وثقه
 جماعة وأخرج له الشيخان في صحيحهما والشافعي يمتنع بالمرسل إذا روى
 من وجه آخر مرسل أو مسنداً وهذا المرسل روى من وجه حديثه كما
 ترى (وقال) ابن عبد البر كان الشعبي يفتي بأن الرجل جبار والله أعلم
 (وأخرج) الستة من حديث ابن المسيب وأبي سلمة أنهم ما سمعا أباه ريرة
 رضي الله عنه يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجماعة جرحها
 جبار والمهمل جبار واليثر جبار وفي الرصص كذا الخمس (وفي) متن الباب
 والقلب جبار كذا في نسخ المسانيد جمع قلب وهو اليثر أي من تردى في يثر
 فهو هدر (وروى) طلحة من طريق المقرئ وابن خسر ومن طريق الحسن
 ابن زياد كلاهما عن الإمام من الهيثم عن الشعبي أن عمرو بن سريتاً احتفر
 يثراً بقتل دار أسامة فحطب فيها فرس فرفع إلى شريح فقال عمرو انما
 احتفرتها لا أصلح وأتلف بها الطريق فقال شريح صدقت انما يضمن
 الفرس مرة واحدة فضمن (وروى) محمد بن الحسن في الآثار عن الإمام
 عن حماد عن إبراهيم في الرجل يميل على حائطه المصخرة يستريح بها من المحولة
 أو يخرج الكنيف إلى الطريق قال يضمن كل شيء أصاب هذا الذي ذكر
 لانه أحدث شيئاً مما لا يشاء فقد ضمن ما أصاب وماتان المثلتان
 عن رجبستان على قول أصحابنا ان القتل بسبب كافر اليثر واضح النجس في غير
 ملكه اذا عطي به انسان بوجوب الدية على العاقلة لا غير لانه لما صار سبباً
 للاتلاف جعله الشرع كالتلف خطأ ولا يجب به الكفارة كما في الخطأ
 وقوله في غيره ملكه فيه تنبيه على انه لو فعل في ملكه لا يضمن ما تلف به
 لانه ماذون في فعله فلم يكن متعدياً به ويضمن ان تلف فيه غير الآدمي
 في ماله لان العاقلة لا تقبل الاموال كذا في شرح المختار

• (القصاص والديات) •

(اعلم) ان القتل الواقع ابتداءً بغير حق الذي يتعلق به القصاص والدية
 والكفارة على خمسة أقسام محدوشية وخطا وما أجرى مجراه وقتل بسبب
 (وبيان) المحصر ان القتل لا يخلو اما ان يصحكون مباشرة أو لا فان لم يكن

ببساطة هو القتل بسبب وان كان مباشرة فاما ان كان مجزأ او متعاقبا
ان كان بسلاح وماشابهه في طريق الاجزاء او غير ذلك فالاول عمد
والثاني شبه العمد وان كان خطأ فاما ان كان في حالة غفلة او في حالة النوم
فالاول الخطأ والثاني جار مجرى الخطأ والعمدان يعتمدان على ضربهما
يفرق الاجزاء كالسيف والبطحة والباروكا كالمسدس الخشب والمجر وحكمه
الاثم والقود ولا كفارة في العمد وشبه العمدان يعتمدان على ضربهما
بسلاح ولا يجزئ مجرى السلاح في تفريق الاجزاء هذا الامام وقال اهوان
يعتمد الضرب بالآلة لا يقتل مثلها غالبا كالصا والسوط والمجر الصغير
وموجبه الاثم والكفارة والدية المقاطعة على العاقلة والخطأ ان يرى شخصنا
ظنه صيدا او حيا فاداه ومسلم او يرى فرسا فيصيب آذنه وموجبه
السكفارة والدية على العاقلة ولا اثم فيه وما يجزئ مجرى الخطأ الا ان يقتل
على انسان فيقتله فهو كالمخطئ لا يقتل بسبب موجبه الدية على العاقلة
لا يفرق في تفريق

الخطأ بكسر الهمزة
وفتح الياء فسر
بالتعصب اه

*(بيان المجرم الدال على معنى شبه العمد وما يوجب وان لا يستوفى
العصا (الا بالسيف) *

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال ما تهدبه الانسان شخصنا بغير حديدية
فقتله فهو شبه العمد تعلق فيه الدية ولا يقتل به كذا رواه الحسن بن زياد
عنه ورواه ابن عمر ومن طريقه (واخرج) ابن ابي شيبة واسحق والدارقطني
والطبراني من حديث ابن عباس رفعه العمد قود الا ان يغفروا للمقتول
زاد اسحق والخطأ عقل لا قود فيه وشبه العمد قتل العصا والمجر الحديث
(وروى) الاربعة الا الترمذي من هذا الوجه من قتل عمدا فهو قود
الحديث (وروى) الطبراني من طريق عبد الله بن ابي بكر محمد بن عمرو
ابن حزم عن ابيه عن جده رفعه العمد قود والخطأ مدية (واخرج) ابو داود
عن شيبه عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده بلغه عقل شبه العمد مغلط مثل
عقل العمد ولا يقتل صاحبه وذلك ان يتروا الشيطان بين الناس فيكون
رميا في عياق غير متعينة ولا جل سلاح (وروى) ابن ابي شيبة عن مرسل
الحسن رفعه قتل السوط والعصا شبه عمد (واخرج) عن علي بن موهبة

قوله ان يترو
اي يشب ويترك
وقوله عياق بكسر
لعين واليم مشددة
عمدودا معانم
يدرقاته اه

قال قتيب السوط والعصا شبه عمد (وعن) الشعبي وسجادوا المحكم من قولهم
 نحوه (وأخرج) أبوداود والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث عقبة
 ابن أوس عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب يوم
 الفتح بمكة فذكروا الحديث وفيه ألا إن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط
 والعصا مائة من الأبل الحديث (وأورده) البيهقي في التاريخ الكبير
 وساق اختلاف الرواة فيه (وأخرجه) الدارقطني في سننه وساق أيضا
 اختلاف الرواة فيه قال أبوداود ورواه ابن مينة عن علي بن زيد بن جدعان
 عن القاسم بن ربيعة عن ابن عمر رفعه بمعناه (ورواه) أيوب السختياني من
 القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمرو رفعه مثل حديث خالد الخذاء وقول
 زيد وأبي موسى مثل حديث النبي صلى الله عليه وسلم وحديث ابن عمر
 رواه سجاد بن سلة عن علي بن زيد عن يعقوب السدوسي عن عبد الله بن
 عمرو رفعه انتهى كلام أبي داود (قال) المنذري وحديث القاسم بن ربيعة
 أخرجه النسائي وابن ماجه وعلي بن زيد - زادوا ابن جابر التيمي العرشي
 نزول البصرة لا يخرج حديثه ويعقوب السدوسي هو عقبة بن أوس (وأراد)
 أن مذهب زيد بن ثابت وأبي موسى الأشعري ما جاء في حديث النبي صلى
 الله عليه وسلم وقد يحتمل أن يكون القاسم بن ربيعة - معه من عبد الله بن عمرو
 وعبد الرحمن بن عمرو بن العاص فروى عن هذامة وعن هذامة (وأما)
 رواية خالد الخذاء عن القاسم بن ربيعة عن عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو
 فيستعمل أن يكون القاسم معهما من عقبة عن عبد الله بن عمرو ومن ابن عمر
 فروى مرة عن هذامة من هذا انتهى (ووقع) في الهداية ألا إن قتيب خطأ
 الحداد بالسوط والعصا وانجرف فيه دية مغلطة الحديث (قلت) هو نص
 الطحاوي وهكذا أخرجه من طريق هشيم عن خالد الخذاء عن القاسم بن
 ربيعة بن جوشن عن عقبة بن أوس السدوسي إلا أنه قال عن رجل من
 أصحاب أبي صلى الله عليه وسلم وهكذا هو في رواية للنسائي عن عقبة عن
 رجل من الصحابة (وفي) رواية للدارقطني عن القاسم عن عبد الله بن عمرو
 وليس فيه عقبة (وقال) ابن القطان في بيان الوهم والابهام وحديث
 صحيح ولا يضره هذا الاختلاف فإن عقبة ثقة (قلت) وحديث القاسم بن

الدية وذلك شبه العمد (فان) قال قائل ان ما ذهب اليه الامام يصاد
 حديث انس الذي في الصحيحين والسنن في ابيها القود على اليهودي الذي
 وضع رأس المجاورة بجبر (فالجواب) من وجهين (الاول) ان الحديث
 المذكور في ابياب القود منسوخ على قول بعض اهلنا (والثاني) انه يحتمل
 ان يكون ما اوجب النبي صلى الله عليه وسلم من القتل في ذلك عليه حقه الله
 عز وجل وجعل اليهودي ككقاطع الطريق الذي يكون ما وجب عليه
 حدها من حدود الله عز وجل فان كان ذلك كذلك فان قاطع الطريق اذا
 قتل بجبر او بغيره وجب عليه القتل في قول الذي يؤول انه لا قود على من
 قتل بغيره وقد قال بهذا القول جماعة من اهل النظر (وقد) قال ابو حنيفة
 في المختار انه عليه الدية وانه لا يقتل الا ان يفعل ذلك غير مرة فيقتل فيكون
 ذلك حدا من حدود الله عز وجل (قال) الطحاوي وقد كان ينبغي
 في القياس على قوله ان يكون يجب من فعل ذلك مرة واحدة القتل ويكون
 ذلك حدا من حدود الله عز وجل كما يجب اذا فعله مرارا لانا رأينا الحدود
 يوجب انتهاك المحرم مرة واحدة ثم لا يجب على من انتهك تلك المحرمات ثاوية
 الا ما كان وجب عليه في انتهاكها في البدء فكان النظر فيما وصفتنا ان
 يكون الجاني كذلك وان يكون حكمه في اول مرة هو حكمه في آخر مرة هذا
 هو النظر في هذا الباب (وفي) ثبوت ما ذكرنا ما يدفع ان يكون في حديث
 انس حجة على من يقول من قتل رجلا بجبر فلا قود عليه (ومن) حجة
 الامام ايضا ما أخرجه مسلم وابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه
 والطحاوي من حديث المغيرة بن شعبه رفته اقبلت امرأتان من هذيل
 فضربت احدهما الاخرى بعصا فموتت طائفة فقتلها فنهى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالدية على عصابة القاتلة الحديث (وأخرجه)
 الطحاوي ايضا من طريق الزهري عن ابن المسيب وأبي سلمة عن أبي
 هريرة رثه بافظ فضربت احدهما الاخرى بجبر وفيه وقضى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بدية المرأة على قاتلتها (فهذه) الاثار تدل على انه
 عليه السلام لم يقتل المرأة القاتلة بالجبر ولا بعصا فموتت طائفة
 يقتل مثله فدل ذلك على ان لا قود على من قتل بخشبة وان كان مثله

يقتل وقد روى مثل ذلك من طريق عامر بن خزيمة عن علي قال شبه العبد
بالصا والمجر الثقيل ليس فيه ما قود والله أعلم
• (بيان الخبر الدال على الاستيناء في القصص وان ما يجب فيه
للقصاص هو ما تؤول اليه المجناية لا غير) •

(ابو حنيفة) عن الشعبي عن جابر بن عبد الله الانصاري قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا يستقام من المجرح حتى يبرأ كذا رواه البخاري
عن صالح بن ابي ربيع في كتابه عن ابي محمد ابراهيم بن عبد الحميد بن ابي بكر
القاضي بهلوان عن مهدي بن جعفر عن عبد الله بن المبارك عنه (وقال)
الطحاوي حدثنا روح بن الفرج حدثنا مهدي بن جعفر حدثنا عبد الله
ابن المبارك عن عتبة بن سعيد عن الشعبي قد ذكره هكذا مرة وعامة عتبة
وثقه احمد وغيره (وفي) السنن للبيهقي حدثنا ابنا ابى شيبة حدثنا ابن علية عن
ايوب عن عمرو بن دينار عن جابر ان رجلا طعن رجلا بقرن في ركبته فأتى
النبي صلى الله عليه وسلم يستقيده فقال له حتى تبرأ (واقطع) عثمان بن ابي شيبة
فقبل له حتى تبرأ ثم ساقا الحديث الى آخره ثم ذكر عن الدارقطني انه قال
ان خطأ ابنا ابى شيبة وخالفهما احمد وغيره فرووه عن ابن علية برسالة من
حديث عمرو وكذلك قال اصحاب عمرو عنه وهو المرفوع (قلت) ابنا ابى
شعبة امامان حافظان وقد زاد الرفع فوجب قبوله على ما عرف ولذا صحح ابن
خزم هذا الحديث من هذا الوجه ثم على تقدير تسليم ان الحديث مرسل فقد
روى مسندا ومرسلا من وجوه (قال) الحارثي قد روى هذا الحديث عن
جابر من وجوه واذا اجتمعت هذه الطرق قوى الاحتجاج بها انتهى
(واخرجه) الطبراني في الصغير من طريق يزيد بن ابي شيبة واسد بن موسى
من طريق اخيه يحيى كلاهما عن ابي الزبير عن جابر بهذه القصة مطولة
(واخرجه) البزار من طريق محمد بن عبد الله عن الشعبي مثل لفظ الامام (وقال)
الطحاوي ايضا حدثنا ربيع المؤذن حدثنا اسد حدثنا سليمان بن حبان عن
يحيى بن ابي انيسة عن ابي الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى في
جراح فامرهم ان يستأنوا بها سنة وحديث يحيى بن ابي انيسة قال ابن المديني
عن يحيى بن سعيد انه احب اليه من حديث الزهري عن ابن اسحق (واخرج)

قوله ليستأنوا أي
ينتظروا هـ

اليه من طريق عبد الله بن عبد الله الاموي عن ابن جريج وعثمان بن
الاسود ويعقوب بن عطاء عن ابي الزبير عن جابر ان رجلا جرح فآراد ان
يقتل فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقتل من الجراح حتى يبرأ
المجروح (قال) الذهبي في مختصره يعقوب ذو مناكير (قلت) لكن صاحباه
ثقتان (ثم) اخرج اليه من طريق ابن لهيعة حدثنا ابو الزبير عن جابر رفته
تقاص الجراحات ثم يستأني بها سنة ثم يقضى فيها بقدر ما انتهت اليه ثم قال
ورواته ضعفاء عن ابي الزبير ورووه من وجهين آخرين عن جابر ولم يصح من
ذلك شيء (قلت) رواته ابن جريج وابن الاسود وابن ابي انيسة ولا مطمئن فيهم
وابن لهيعة ثقة لكن تغير حفظه بعد احتراق كتبه فمن سمع منه قبل ذلك
فهو صحيح يفتح به وكأنته أراد بالوجهين الاخرين حديث ابي حنيفة عن
الشعبي عن جابر وحديث عنبسة بن سعيد عن الشعبي عن جابر وفي قوله ولم
يصح من ذلك شيء نظر لا يعني (وفي) مصنف عبد الرزاق عن الثوري عن
سيد الاعرج عن مجاهد ان رجلا وجرح جرحا بقرن في فخذة بجاء النبي صلى
الله عليه وسلم يطلب اليه ان يقبده فقال صلى الله عليه وسلم حتى تبرأ فاني
الا ان يقبده فاقاده فقلت رجلا بعد جاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال
ما اري لك شيئا قد اخذت حقك (واخرجه) اليه من طريق امرئيل عن
ابي يعقوب عن مجاهد عن ابن عباس فذكر مثله (وقال) الذهبي ابو يعقوب القتات
ابن (وفي) مراسيل ابي داود عن محمد بن طلحة ان رجلا اتى النبي صلى الله
عليه وسلم وقد وجأ رجل بقرن فقال يا نبي الله اقتص لي فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم حتى تبرأ قال نعم ثم اتاه فقال يا نبي الله اقتص لي فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم حتى تبرأ قال نعم ثم اتاه الثالثة فقال يا نبي الله اقتص لي
فاقتص فبرأ المقتص منه وبقى برجل المقتص له عرج فقال يا رسول الله
برجل عرج فاقصص لي فقال اذهب فاقصصنا وفي رواية قلت لك انما نظره
فايبت (ورواه) ابن عيينة وابن جريج ومجاهد عن عمرو بن دينار عن محمد بن طلحة
مثله (واخرج) ابو داود في المراسيل ايضا عن الزهري ان صفوان بن المعطل
ضرب حسان بن ثابت بالسيف على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقطع
النبي صلى الله عليه وسلم يده (واخرجه) اليه من طريق سليمان بن بلال

قوله يقتل مبي
للفعل يقال
امثل السلطان
فلانا اذا قلناه قودا
هـ

قوله وجأ بوزن
وضع أي ضرب

قوله أبو يعقوب
واسمه زادان أو
دينار وقيل غير
ذلك أم

عن محمد بن أبي عتيق وموسى بن عقبة قال سئل الزهري عن رجل ضرب آخر
 بالسيف في غضب ما يصنع به قال قد ضرب صفوان المحدث (وقد) ذكر ابن
 عبد البر هذه القصة في الاستذكار يأتي من هذه فقال روى سفيان الثوري
 عن عيسى بن المغيرة عن بديل بن وهب أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى
 طريف بن ربيعة وكان قاضيا بالشام أن صفوان بن المعطل ضرب حسان
 ابن ثابت بالسيف فجاءت الأنصار إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا القود
 فقال عليه السلام تظنون فإن يبرأ صاحبكم تقتضوا وإن يمت تقدم
 فهو في حسان فقال للأنصار قد علمت أن موسى النبي صلى الله عليه وسلم في
 العفو فعفوا (قلت) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان فذا امر قد
 روى من عدة طرق يشد بعضها بعضا (وقال) السحاوي فإن قال قائل
 لا يستأنى برء الجراح وخالف ما ذكرنا فكفي به جهلا في خلافه كل من تقدمه
 من العلماء (وفي) الاستذكار أكثر أهل العلم مالك وأبو حنيفة وأصحابهما
 وسائر الكوفيين والمدينيين على أنه لا يعتصم من جرح ولا يودي حتى يبرأ
 انتهى فلو كان يفعل بالجاني كما فعل على ما يذكره الخصالف لم يكن الاستئناء
 معنى لأنه يجب على القاطع قطع يده إن كانت جنايةه قطعا يبرأ من ذلك الجاني
 عليه أو مات فلما ثبت الاستئناء ابتغوا ما تقول إليه الجناية ثبت بذلك أن
 ما يجب فيه العصا هو ما تقول إليه الجناية لا غير ذلك وقد أيد الطحاوي
 بالنظر في حال أنار ابنان وبلا لوقطع يدرجل خطأ فبرأ منها وجبت عليه
 دية اليد ولو مات منها وجبت عليه دية النفس ولم يجب عليه في البدن شيء
 ودخل ما كان يجب في البدن فيما وجب في النفس فصار الجاني كمن قتل وأبى
 كمن قطع وصارت اليد لا يجب لها حكم إلا والنفس فائقة ولا يجب لها حكم
 إذا كانت النفس نالقة فكان النظر على ذلك أن يكون كذلك إذا قطع يده
 عدا فان برأ فالحكم للبدن وفيها التهود وإن مات من أفعالكم لا نفس وفيها
 القصاص لافي اليد فإسما وتظرا على ما ذكرنا في حكم الخطأ ويدخل أيضا
 على من يقول إن الجاني يقتل كما قتل إن يقول إذا رماه بسهم فقتله إن نصب
 الرامي نيرمه الولي حتى يقتله وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 صبر ذي الروح فلا يتبعني إن يصبر أحدنا نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك

ولكن يقتل قتلا لا يكون معه شيء من النهي الا ترى ان رجلا لو نكح رجلا فقتله
بذلك انه لا يجب الاولى ان يفعل بالقاتل كما فعل ولكن يجب له ان يقتله لان
نكاحه اياه حرام عليه فكذلك صبره اياه فيما وصفتنا حرام عليه ولكن له
قتله كما يقتل من حل دمه برقة او غيره اهذا هو التقطروه وقول ابي حنيفة
وابي يوسف ومحمد غير ان ابا حنيفة كان لا يوجب القود على من قتل بحجر
كما قدمنا والله اعلم

• (بيان الخبر الدال على قتل المسلم بالذمي) •

(ابو حنيفة) عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن هو ربيعة الرازي عن عبد الرحمن
ابن اليماني قال قتل النبي صلى الله عليه وسلم مسلما معاهد وقال انا
أحق من وفي بذمته كذا رواه البخاري عن محمد بن قدامة الزاهد البجلي عن
محمد بن عبد بن الميم عن شبابة بن سوار عنه (وقال) حدثنا ابن مرزوق
حدثنا أبو طاهر حدثنا سليمان بن بلال عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن ابن
اليماني ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل من المسلمين قد قتل معاهدا
من أهل الذمة فضرب عنقه وقال انا أولى من وفي بذمته (وأخرج) أبو داود
في المراسيل عن سليمان بن بلال عن ربيعة عن عبد الرحمن بن اليماني حدثه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى برجل من المسلمين قتل معاهدا من أهل
الذمة فقدمه رسول الله صلى الله عليه وسلم فضرب عنقه وقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم انا أولى من أوفى بذمته (قال) ابن وهب تفسيره انه قتل
غيلة (وأخرجه) الدارقطني مرفوعا فقال ربيعة عن عبد الرحمن بن
اليماني عن ابن عمر رفعه انه قتل مسلما معاهدا وقال انا أكرم من وفي
بذمته (وقال) تفرد بوضعه إبراهيم بن أبي يحيى عن ربيعة (وقد) رواه
ابن جرير عن ربيعة فلم يذكر ابن عمر انتهى (وقال) البيهقي في الاسناد
الى إبراهيم بن عمار بن مطر وهو كثير الخطأ والمفقون عن إبراهيم كذلك
وكذلك أخرجه الشافعي عن إبراهيم انتهى (وأخرجه) عبد الرزاق عن
الثوري عن ربيعة به (وأخرجه) الدارقطني في الغرائب من رواية حبيب
عن مالك عن ربيعة كذلك (وقال) البيهقي ذكر عن أبي صيد قال بلغني عن
ابن أبي يحيى انه قال انما حدثت ربيعة به فاذن داره على ابن أبي يحيى عن

الغيلة بكسر الغين
وسكون الياء
الاغتبال وهو
أن يخذله
فيذهب به الى
موضع فيقتله فيه
١٥

ابن السيلاني (قلت) والذي عند أبي داود في المراسيل عن ربيعة عن عبد
الرحمن ابن السيلاني حديثه انه عليه السلام الحديث فقد صرح في هذه
الرواية بأن ابن السيلاني حدث ربيعة وخرج ابن أبي عمير من الوسط
ولم يدرك الحديث عليه وما ذكره عن أبي سعيد بلاغ لم يذكر من بلغه لينظر
في أمره (وقد) روى الحديث من وجه آخر مرسلًا ورواه أبو داود عن ابن
وهب عن عبد الله بن يعقوب عن عبد الله بن عبد العزيز بن صالح الحضرمي
قال قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر مسلماً بكافر قتله قبيلة
وقال أنا أولى أو أحق من أوفى بذمته هكذا في نسخة المراسيل وفي غيرها
يوم حنين بدل خيبر (وقال) الطحاوي حدثنا سليمان بن شعيب حدثنا
يحيى بن سلام عن محمد بن أبي حمزة المدني عن محمد بن المنكدر عن النبي صلى
الله عليه وسلم بمثل حديث ابن أبي عمير وذكره ابن خزيمة في حديث ابن
السيلاني ولم يعبه غير الأرسال (قلت) وابن السيلاني المذکور هو مولى عمرو
مدني نزل حران ضعفه المداوقاني وقال لا تقوم به حجة إذا وصل فكيف إذا
أرسله وكذلك لينه أبو حاتم (ولكن) ذكره ابن حبان في الثقات وربيعة
ابن أبي عبد الرحمن هو شيخ مالك مشهور وأبو عبد الرحمن اسمه فروخ ومرسل
ابن أبي عمير المذکور قد روى من طرق عن أبي حنيفة ومالك والثوري
ثلاثتهم عن ربيعة وكفى بهؤلاء الأئمة قدوة وقد تأيده أيضاً مرسل ابن
المنكدر ومرسل عبد الله بن عبد العزيز صار حجة فلا يسبب الحديث
الأرسال مع ثبوته من طرق يقوى بعضها بعضاً والله اعلم

• (ذكر خبر آخر يؤيد هذا المرسل ويشده) •

(قال) الإمام أبو جعفر الطحاوي في شرح مشكل الآثار حدثنا إبراهيم
ابن أبي داود حدثنا عبد الله بن صالح حدثني الليث حدثني عقيل عن ابن
شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب أن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديقي
قال حين قتل عمر بن الخطاب مروى علي أبي لؤلؤة ومعه الحرمران فلما بلغتهم
فأروا فسطحاً من بينهم فخره رأسان وعمسكه في وسطه قال قلت فأنظروا
لعله المختبر الذي قتل به عمر فتأخروا فإذا هو المختبر الذي وصف عبد
الرحمن فأنطلق عبيد الله بن عمر ومعه السيف حتى دحا الحرمران فلما خرج

قوله يقتسم أي
أنيت عليهم فتنة
اه

اليه قال انطلق حتى تنظر الى فرس لي ثم تاخر عنه حتى اذا مضى بين يديه
 علاه بالسيف فلما وجد من السيف قال لا اله الا الله قال عبيد الله ودعوت
 بجفينة وكان نصرانيا من نصارى الحبشة فلما خرج الى علوته بالسيف
 فقتلته بين عينيه ثم انطلق عبيد الله فقتل بنت ابي اولوة صغيرة تدعى
 الاسلام فلما استخلف عثمان رضى الله عنه دعا المهاجرين والانصار فقال
 اشيروا على قتل هذا الرجل الذى فتق في الدين ما فتق فاجتمع المهاجرون
 فيه على كلمة واحدة يأمرونه بالشدة عليه ويحبسون عثمان على قتله وكان
 فوج الناس الاعظم مع عبيد الله يقولون بجفينة والهرمزان ابعدهما الله
 تعالى فكثرت في ذلك الاختلاف ثم قال عمرو بن العاص يا امير المؤمنين
 ان هذا الامر قد اغتالك الله من ان يكون بعد ما بيعت وانما كان ذلك
 قبل ان يكون لك على الناس سلطان فاعرض عن عبيد الله وتفرق الناس
 عن خطبة عمرو بن العاص وروى الرجلان والنجارية (قال) في هذا
 الحديث ان عبيد الله قتل بجفينة وهو شرك وضرب الهرمزان وهو كافر ثم
 كان اسلامه بعد ذلك فاشارة المهاجرون على عثمان بقتل عبيد الله وعلى رضى
 الله عنه فهم فمحال ان يكون قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن
 بكافر يراد به غير المحربي ثم يشير المهاجرون وفيهم على عثمان بقتل عبيد
 الله بكافر ذي اتقى (وتعقبه) البيهقي بان في الحديث انه قتل ابنة ابي
 اولوة صغيرة تدعى الاسلام ولا نسلم ان الهرمزان كان كافرا بل كان قد اسلم
 وفرض له عمرا انتهى اى فيجوز ان يكون انما استقلوا سفلت دم عبيد الله بها
 لا بجفينة والهرمزان (والجواب) ان في هذا الحديث ما يدل على انه اراد قتله
 بجفينة والهرمزان وهو قولهم ابعدهما الله فمحال ان يكون عثمان اراد ان
 يقتله بغيرهما ويقول الناس ابعدهما الله ثم لا يقول لهم اني لم ارد قتله
 بهذين انما اردت قتله بالنجارية ولكنه اراد قتله بهما وبالنجارية الاتراء
 يقول فكثرت في ذلك الاختلاف فدل ذلك ان عثمان انما اراد قتله بمن قتل
 وفيهم الهرمزان وجفينة

(ذكر خبرتان يؤيد ما ذكرنا) *

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان رجلا من بني شيبان قتل رجلا نصرانيا

من اهل النخبة فكتب الى الكوفة الى عمر بن الخطاب بذلك فكتب اليه ان ادفعه الى اولياء القتل فان شاء واقتلوه وان شاء واغفوا ثم كتب اليه ان افسد بالدية من بيت المال وذلك انه بلغه انه فارس من فرسان العرب كذا رواه الحسن بن زياد في مسنده عنه ومن طريقه أخرجه ابن خنيس (وقال) عبد الرزاق أخبرنا الثوري عن جادة عن ابراهيم بن رجلا قتل رجلا من اهل الكتاب من النخبة فاقاد منه عمر رضى الله عنه (وفي) رواية قدفع الى ولي له يقال له حنين ففعلوا به قتل حنين فبقول حتى مجىء الغضب فقالوا ذلك مرارا كل ذلك يقول حتى مجىء الغضب فقتلوه وهكذا رواه الشافعي عن محمد بن الحمر عن أبي سفيان مختصرا وفيه وكتب عمر بعد ذلك ان كان الرجل لم يزل فلاته نكرا (قال) البيهقي فقرأوا ان عمر أراد ان يرضيهم من الدية (قال) الشافعي الذي يرجع اليه اربى وله ارادة ان يرضي بالقتل ولا يقتله (قلت) ارضاءهم عن القتل لا ينافي وجوب القتل اذ مع وجوبه لا ولي ان يغفروا ياخذ الدية كما حكى البيهقي وجا نقله في باب اصحاب القصاص في العهد عن أبي العالية في قوله تعالى ذلوا تخفيتم من ربكم يقول حين اطعمتم الدية رلا نزل لاسرا رواة انما هو قصاص لا غيره وكان اهل الانجيل يقولون انما هو غفوة وليس خبره فيقتل لهذه الامة الفود والدية والغفوة اذ هموا من قبل عمر لا تقتله لعلمهم يرضون بالدية لم يصح ذلك رجوعا منه عن وجوب القتل وكيف يظن به صراحه بخبرهم في قتله أو الغفوة لا يريد القتل بل التخفيف ومن أين يفهم الا ولياء هذا المراد من رجل عمر فان شاء واقتلوا بل الذي فهموا منه اياحة القتل ولهذا قتل وكيف يعمل له ارادة التخفيف فيقتله ابلغة طية بهم منه القتل لا التخفيف به هذا لا يظن به (وأخرج) الطبراني حديث الباب من طريق شعبه عن عبد الملك بن ميسرة عن التزالي بن سيرة بلغنا قتل رجل من المسلمين رجلا من الكفار فذهب أخوه الى عمر فكتب عمر انه يقتل ففعلوا به قتلوا فقتل حنين فيقول حتى مجىء الغضب قال فكتب ان يودي ولا يقتل (قال) فهذا عمر فدرأى أيضا ان يقتل المسلم بالكافر وكتب به الى طائفة بحدثة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكروا منهم عليه أحد فهذا عندنا

على المتابعة منهم له على ذلك وكتابه بعد هذا لا يقتل محتمل ان يكون ذلك كان
منه على انه كره ان يبيع دمه لما كان من وقوفه من قتله وجعل ذلك شبهة
منعه به من القتل وجعل له ما يجعل في القتل العمد الذي تدخله شبهة وهو
الدية (وقد) قال أهل المدينة ان المسلم اذا قتل الذي قتله غيلة على ماله انه
يقتل به فاذا كان هذا عندهم خارجا من قول النبي صلى الله عليه وسلم
لا يقتل مسلم بكافر قاتلون على مخالفتكم ان يصحكون بذلك الذي
المعاهد خارجا من قوله صلى الله عليه وسلم المذكور والنبي صلى الله عليه
وسلم لم يشترط من الكفار احدا فكم كان لهم ان يخرجوا من الكفار من ان يند
ماله كان لمخالفتهم ان يخرج ايضا من وجبت ذمته انتهى (وحديث) النزاع
ابن شيرة المذكور اخرجه ابن أبي شيبة ومحمد بن بزم وذاكر البيهقي انه ناظر
رجل الشافعي في هذه المسئلة فقال الشافعي اخبرنا محمد بن الحسن اخبرنا
محمد بن يزيد اخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري ان ابن شماس الجرمي
قتل رجلا من انباط الشام فرفع الى عثمان فامر بقتله فكلمه الزبير بن ناس من
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنوه من قتله فجعل دية الف دينار
(ثم قال) قال الشافعي هذا من حديث من يجهل فان كان غير ثابت فدع
الاحتجاج به وان كان ثابتا فقد زعمت انه اراد قتله فغنه الحماية فرجع لم
فهذا عثمان وهم يجهلون على ان لا يقتل مسلم بكافر فكيف خالفهم (قلت)
محمد بن يزيد هو الكلابي مولى خولان ابو يزيد او ابو سعيد او ابو اسحق
الواسطي اصله شامي ثقة عابد اخرج له ابو داود والترمذي والنسائي ووثقه
ابن معين وابو داود وقال أحمد كان ثبتي الحديث (وسفيان) بن حسين
ابن حسن ابو محمد الواسطي او ابو الحسن اخرج له البخاري في التاريخ
ومسلم والارضية فلا أدري من الذي يجهل من هؤلاء وكان الوجه ان يرده
الشافعي بالانقطاع بين الزهري وعثمان (وقد) ذكر البيهقي فيما بعد في باب
دية أهل الذمة اثر عن عثمان (ثم قال) وقد روى عن عثمان خلاف
هذا باسنادين احدهما غير محفوظ والاخر منقطع وقد ذكرناهما في باب
لا يقتل مؤمن بكافر انتهى كلامه وكأنه يشير بالانقطاع الى هذا الاثر الذي
رواه عن الزهري وذكر البيهقي ان المناظر المذكور قال للشافعي هل

ثبت عندكم من عمر من هذائي فقال الشافعي ولا حرف وهذه الاحاديث
منقطعة اوضاع او تجميع الانقطاع والضعف (قلت) المتقطع اذا روى
من وجه آخر متقطعا كان جهة عند الشافعي (ثم) ذكر اليه في اثره من على
رضي الله عنه فقال الشافعي اخبرنا محمد بن الحسن اخبرنا فيس بن الربيع
عن ابان بن تغلب عن الحسن بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله مولى بني
هاشم عن ابي الجنوب الاسدي قال اخي علي بن رجل من المسلمين قتل رجلا
من اهل الذمة فقامت عليه البيعة فامر بقتله فجاء اخوه فقال قد عفوت
قال فلعلهم مددوك واغفروك واغفروك قال لا ولكن قتله لا يرده علي اخي
ومؤذني فرضيت قال انت اعلم من كانت له ذمتنا فدمه كذمتنا وذبته
كذمتنا (ثم) اشار الى تضعيفه فقال عن الدارقطني ابا الجنوب ضعيف
(وقال) الشافعي في حديث ابي جهمفة من على ما دلكم ان عليا لا يروى عن
النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ويقول بخلافه انتهى (قلت) قد روى عن
الحكم بن عتيبة ان علي بن ابي طالب وابن مسعود قال من قتل يهوديا
او نصرانيا قتل به قال ابن حزم هو مرسل وصح عن عمر بن عبد العزيز كما
روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن عمر بن ميمون قال شهدت
كتاب عمر بن عبد العزيز الى بعض اراثة في مسلم قتل ذميا فامر ان يدفعه
الى وليه فان شاء قتله وان شاء صاعقه قال عمر وقد دفع اليه فسر به عنقه
وانا انظر وصح ايضا عن ابراهيم النخعي قال يقتل المسلم المحر باليهودي
والنصراني (وروى) عن الشعبي مثله وهو قول ابن ابي ليلى وعثمان بن ابي
انتهى كلامه (وروى) ابن ابي شيبة بسند صحيح ان رجلا من النبط عدا
عليه رجل من اهل المدينة فعليه قتل غيلة فاقى به ابان بن عثمان وهو اذ ذاك
على المدينة فامر بالمسلم الذي قتل الذي ان يقتل وابان معدود من فقهاء
المدينة قال عمرو بن شعيب ما رأيت احدا أعلم بحديث ولا فقه منه والله
اعلم

التي نسبة الى
يبيع البت وهو
الطليسان من خز
ونحوه اه

(أخرج) أبو داود في السنن عن قيس بن عباد قال انطلقت انا والاشترالي
على رضي الله عنه فقلنا هل عهد اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم
شيئا لم يهده الى الناس عامه قال لا الا ما في كتابي هذا وان رجع كتابي من

قرب سيفه فادافيه المؤمنون تكافأ ماؤهم وهم يد على من سواهم ويسى
بذمتهم أديانهم ألا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوعهد في عهد من أحدث حدثا
فعل نفسه ومن أحدث حدثا أو أوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة
والناس أجمعين (وأخرجه) النسائي والطحاوي وأخرج البخاري من
طريق الشعبي عن أبي بصير قال سألت عليا هل عندكم من رسول الله صلى
الله عليه وسلم علم سوى القرآن قال والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا
من رسول الله صلى الله عليه وسلم علم سوى القرآن وما في الصحيفة قال
قلت ما في الصحيفة قال العقل وفكاك الأسير وإن لا يقتل مسلم بكافر ورواه
أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ورواه ابن ماجه من حديث ابن
عباس وابن جابر في صحيحه من حديث ابن عمر (وروى) الشافعي من
رواية عطاء وطاوس والحسن مرسلان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
يوم الفتح لا يقتل مؤمن بكافر ورواه البيهقي من حديث عمران بن الحصين
وعائشة وحديث عمران عند البزار وحديث عائشة عند أبي داود والنسائي
وذهب قوم إلى هذه الآثار وقالوا إن المسلم إذا قتل الكافر متعمدا لم يقتل
به وروى ذلك عن جماعة من الصحابة وجماعة من التابعين ومالك والأوزاعي
والشافعي وأحمد وإسحق وأصحاب هذه الآثار المتقدمة وخالفهم آخرون
فقالوا المخرج به في حديث علي هو قوله لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوعهد في
عهد وليس معناه على ما جاء عليه إلا كان محننا ورسول الله صلى الله عليه
وسلم أبعد الناس من ذلك وكان لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوعهد في عهد
فإن لم يكن أفظه كذلك وإنما هو ولا ذوعهد في عهد علمنا بذلك أن هذا العهد
هو المعنى بالفصاح فصار ذلك كقوله لا يقتل مؤمن ولا ذوعهد في عهد
بكافرو قد علمنا أن هذا العهد كان قد دل ذلك أن الكافر الذي منع النبي
صلى الله عليه وسلم أن يقتل به المؤمن في هذا الحديث هو الكافر الذي
لا عهد له فهذا لا اختلاف فيه بين المسلمين أن المؤمن لا يقتل بالكافر
المحربي وإن كان هذا العهد الكافر الذي قد صار له ذمة لا يقتل به أيضا وعلى هذا

التأويل لا تضاد في الآثار (قال) الطحاوي وقد نجد مثل هذا كثيرا في القرآن قال الله عز وجل واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن فكان معنى ذلك واللائي يئسن من المحيض واللائي لم يحضن إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر فقدم وأخر في ذلك قوله لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذرعه في عهد في عهد إن شاء الله فيه والله أعلم لا يقتل مؤمن ولا ذرعه في عهد بكافر فقدم وأخر والكافر الذي منع أن يقتل به المؤمن هو غير المعاهد (فان قلت) هل لا تبطل قوله ولا ذرعه مستأنفا فيكون المعنى ولا يقتل المعاهد في عهد لأنه صار له ذمة فينا فحرم سفك دمه (فالجواب) إن هذا الحديث إذا سبق في الدماء المسفوك بعضها ببعض لأنه قال المسلمون يدعون من سواهم تكافؤ ماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ثم قال لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذرعه في عهد فأنما جرى الكلام على الدماء التي توجد قصاصا ولم يجر على حرمة دم بهد فيحمل الحديث على ذلك والله أعلم

• (ذكر ما يؤيد الذي ذهبنا إليه بالنظر والقياس) •

(قال) الإمام أبو جعفر الطحاوي والنظر عندنا شاهد لما ذكرنا وذلك أن رأينا المحر في دمه حلال وماله حلال فأنما صار ذميا حرم ماله ودمه كحرمة دم المسلم وماله ثم رأينا من سرق من مال الذي ما يجب به القصاص كإتباع طمع في مال المسلم فلما كانت العقوبات في انتهاك المال الذي قد حرم بالذمة كالعقوبات في انتهاك المال الذي قد حرم بالاسلام كان يحى في النظر أيضا أن تكون العقوبة في الدم الذي حرم بالذمة كالعقوبة في الذي قد حرم بالاسلام (فان قلت) قد رأينا العقوبات الواجبات في انتهاك حرمة الأموال قد فرق بينها وبين العقوبات الواجبات في انتهاك حرمة الدم وذلك أن رأينا العبد يسرق من مال مولاه فلا يقطع ويقتل مولاه فيعتل بفرق بين ذلك فما تنكرون أيضا أن يكون بفرق بين ما يجب في انتهاك مال الذي ودمه (فالجواب) هذا الذي ذكرت قد زادنا ذهبنا إليه نو كيدا لأنك ذكرت أنهم أجمعوا على أن العبد لا يقطع في مال مولاه وأنه يقتل بمولاه ويسيد مولاه فما وصفت من ذلك كما ذكرت فقد نفقوا أمر المال رأى سجدوا والدم

فأوجبوا العقوبة في الدم حيث لم يوجبوها في المال فلما ثبت توكيد أمر الدم وتخفيف أمر المال ثم رأينا مال الذي يجب في انتهاكه على المسلم من العقوبة كما يجب عليه في انتهاك مال المسلم كان دمه أحري أن يكون عليه في انتهاك حرمة من العقوبة ما يكون عليه في انتهاك حرمة دم المسلم وقد أجمعوا أن ذميا لو قتل ذميا ثم أسلم القاتل أنه يقتل بالذي الذي قتله في حال كفره ولا يبطل ذلك إسلامه فلما رأينا الإسلام الطارئ على القتل لا يبطل القتل الذي كان في حال الكفر وكانت المحمدية تقامها أخذها ولا تؤخذ على مال لا يجب في البدن مع تلك المحال لا يجب عليه شيء وأنه لو جرحه وهو مسلم ثم ارتد عينا إذا بالله فقاتل لم يقتل فصارت ردة التي تقدمت الجناية والتي طرأت عليها في ذمة القتل سيولة فكانت كذلك في النظر أن يكون القاتل قبل جنايته وبعد جنايته سواء فلما كان إسلامه بعد جنايته قبل أن يقتل بها لا يدفع عنه القود كان كذلك إسلامه المتقدم على جنايته لا يدفع عنه القود وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وهم الله تعالى

• • • (بيان الخبر الدال على ترك القود بالقسامة والجمع بينها

وبين الدية وإن المذموم عليهم يبدون بالآيمان فيها) •

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم أنه وجد قبيل على عهد عمر في بئر لا يدرون من قتله بين وادعة ونخيوان فبلغ ذلك عمر فكتب أن قيسوا ما بينهما فأيهما كان أقرب إلى القتل يخرج منهم خمسون رجلا فيقسمون بالله ما قتلهما ولا علمنا له قاتلا وعليهم الدية كذا رواه الحسن بن زياد عنه (وأخرج) ابن خزيمة عن طريقه (وقال) البيهقي أبو هوانة عن مغيرة عن عامر الشعبي أن قبلا وجد في خربة من خرب وادعة همدان فرفع إلى عمر فأحلفهم خمسين يمينا ما قتله ولا علمنا قاتلا ثم غرمهم الدية ثم قال يا معشر همدان حقنتم دماءكم بأيمانكم فما يبطل دم هذا الرجل المسلم (وقال) الشافعي حدثنا سفيان عن منصور عن الشعبي أن عمر كتب في قبيل وجد بين نخيوان وادعة أن يقاس ما بين القريتين وقال أيهما كان أقرب فابعث إلى منهم بخمسين رجلا حتى يوافقني بمكة فكان القتل إلى وادعة أقرب فأخرج إليه منهم خمسون رجلا ووافقوه بمكة فأدخلهم الحجر فأحلفهم ثم قضى عليهم

بأنه قالوا ما وقت أموالنا إيماننا ولا إيماننا أموالنا قال عمر كذلك الأمر
 (قال) الشافعي وعن سفيان عن عاصم عن الشعبي فقال حقنتم بإيمانكم
 مالهكم ولا يطل دم مسلم (ثم) أخرج البيهقي عن طريق محمد بن يعلى عن عمر بن
 صديق عن مقاتل بن حيان عن صفوان بن سليم عن ابن المسيب قال لما حج
 عمر بن الخطاب غدير خيبر من المسلمين قتيلا بين وادعة وأرحب فبعث
 إليهم عمر بعد نسكه وقال لهم هل علمتم لهذا قاتلا منكم قالوا لا فاستخرج منهم
 خمسين شيئا فأتاهم المحطيم واستخلفهم بالله رب هذا البيت الحرام ورب
 هذا البلد الحرام أنكم لم تقتلوه ولا علمتم له قاتلا فخافوا بذلك فلما حلفوا قال
 أذواديتهم غلظة من أسنان الأبل أو من الدنانير والدرهم دية وتلنا فقال
 رجل منهم يقال له سنان يا أمير المؤمنين وما يجترئ عيني عن مالي قال لا تخش
 قضيت عليكم بقضاء نبيكم صلى الله عليه وسلم فأتوا دنانير (وأخرج) أيضا
 عن طريق أبي الأحوص عن الكوفي عن أبي صالح عن ابن عباس وجد رجل
 من الأنصار قتيلا في دالية فأس من يهود فبعث رسول الله صلى الله عليه
 وسلم إليهم وأخذ منهم خمسين رجلا من خيارهم فاستخلفهم بالله ما قتلنا ولا
 علمنا قاتلا وجعل عليهم الدية فقالوا لقد قضى بما قضى فينا ندينهم موسى عليه
 السلام (وأخرج) أبوداود معناه من حديث عبد الرحمن بن بريدة قال إن
 سهلا والله أوهم الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى يهود
 أنه قد وجد بين أظهركم قتيلا قدوه فكتبوا يحلفون بالله خمسين عينا ما قتلناه
 ولا علمنا له قاتلا قال فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده بمائة ناقة
 (وأخرج) أيضا عن طريق الزهري عن أبي سلمة وسليمان بن يسار عن
 رجال من الأنصار أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود وبدأهم يحلف
 منكم خمسون رجلا فابوا فقال للأنصار أتعلمون فقالوا نعلم على الغيب
 يا رسول الله فجعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم دية على اليهود لأنه وجد
 بين أظهرهم (ورواه) عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري (وقد)
 تكلم البيهقي على هذا الباب ونحن ذا كرون كلامه ثم الجواب عنه
 بالانصاف فنقول أورد البيهقي حديث سهل بن أبي حنيفة عن طريق وفيها
 البداهة بإيمان المدعين (ثم قال) ورواه ابن عيينة عن يحيى بن سعيد بخالف

الجماعة في لفظه ثم أسند من رواية الحميدي عن ابن عينة وفيه البداهة
 بإيمان المدعى عليهم وهم اليهود (قلت) والذي في مستند الحميدي عن ابن
 عينة فبدأ بإيمان المذمومين موافقا للجماعة (وكذا) أخرجه النسائي عن
 محمد بن منصور عن ابن عينة (ثم) ذكر البيهقي حديث سعيد بن عبيد عن
 بشير بن يسار عن سهل وفيه أنه عليه السلام قال لهم تأتون بالبيئة على من
 قتل قالوا ما لنا ببيئة قال فيصطفون لكم الحديث (ثم قال) ورواه البخاري
 وأخرجه مسلم بن غير سياق المتن وقال غير مشكل على العارف أن يحيى بن
 سعيد أحفظ من سعيد بن عبيد وأرفع منه فحذينه أولى (ثم قال) البيهقي وإن
 صحت رواية سعيد فهي لا تخالف رواية يحيى لأنه قد يربط بالبيئة الأيمان
 مع القوت كما في رواية يحيى ثم يردّها على المدعى عليهم عند تكول المذمومين
 (قلت) لأوجه لتشكيك البيهقي بقوله وإن صحت رواية سعيد مع ثقته
 وأخرج البخاري حديثه هذا (وأخرجه) مسلم أيضا ولم يشك في صحته وإنما
 رجع يحيى إلى سعيد (وقد) جاءت أحاديث تنص على رواية سعيد وتقرئها
 (منها) ما ذكره البيهقي بعد (ومنها) ما أخرجه أبو داود بسند حسن عن رافع
 ابن خديج قال أصبح رجل من الأنصار قتل ولا يخبر فأتاه أولياؤه إلى النبي
 صلى الله عليه وسلم فذكروا ذلك له فقال ألكم شاهدان يشهدان على قاتل
 مسلم بكم قالوا يا رسول الله لم يكن به أحد من المسلمين وإنما هم يهود وقد
 يترثون على أنظام من هذا قال فاختار منهم خمسين فاستخلفهم فأبوا فوداه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده (وقد) ذكر البيهقي هذا الحديث
 بعد في باب الشهادة على الجناية ورواه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن القاسم
 ابن عبد الرحمن الهذلي الكوفي قال أطاق رجلان من أهل الكوفة إلى عمر
 ابن الخطاب فوجداه قد صدر عن البيت فمالا ابن عمر لنا قتل ونحن
 إليه شرع سواء في الدم وهو ساكت عنهما فقال شاهدان ذوا عدل
 تحيئنا به على من قتله فنقيدكم منه وهذا هو الذي تشهد له الأصول
 الشرعية من أن البيئة على المدعى والعين على المدعى عليه فكان الوجه
 ترجيح هذه الأدلة على ما يعارضها وتأويل البيهقي لرواية سعيد تعسف
 ومخالفة للظاهر وحين قالوا ما لنا ببيئة عقب عليه السلام ذلك بقوله فيصطفون

لكم فكيف يقول اليهودي وقد بطلوا بهم بالبينة ثم يعرض عليهم الايمان
ثم يردوها على المدعى عليهم (ثم) ذكر البيهقي حديث عبد الرحمن بن يحيى
وانكاره على سهل فيما رواه ثم نقل عن الشافعي بعد ان ذكر له الحديث
فقال لي فاقبل ما منعت ان تاخذ به هذا قلت لا اعلم ابن يحيى سمع من النبي
صلى الله عليه وسلم فيكون مرسلًا واسنًا ولا اياك ثبت المرسل وسهل له
محنة وساق سيافا لا يشبه الا الاثبات فاخذت به لما وصفت (قلت)
ان يحيى هو عبد الرحمن بن يحيى بن وهب بن قيس بن أخو بني حارثة أدرك النبي
صلى الله عليه وسلم وذكره ابن حبان وغيره في الصحابة وقال العسكري ثبت
له محبة وصححه الترمذي من روايته حديث ردا والسائل ولو بطل ما عرق
ومن المسلم ان مسلما أنكر في اشئرا ما الاصل ثبوت اللقاء والسماع
واكتفى بإمكان اللقاء على هذا الا يكون الحديث مرسلًا وان لم يثبت سماعه
(وقول) الشافعي واسنًا ولا اياك صوابه ان يقال ولا أنت ثم الظاهر ان
كلامه مع محمد بن الحسن والذي في كتب الخفية ان مذهبه ومذهب أصحابه
قبول المرسل وكذا مذهب مالك (وقد) حكى ابن جرير الطبري ان ذلك
مذهب السلف وأن ردا المرسل ما حدث الا بعد المائتين وسهل وان سمع
من النبي صلى الله عليه وسلم لكن روايته لهذا الحديث مرسلة لانه كان
صغيرا في ذلك الوقت وذلك انه ولد سنة ثلاث من الهجرة وغزوة خيبر كانت
سنة سبع وهذه القضية قبل ذلك حين كانت خيبر ضلحا لانه ورد في بعض
طرق هذا الحديث في الصحيحين وهي يومئذ صلح وايضا فان النبي صلى الله
عليه وسلم قال لم امان تدوا صاحبكم واما ان تودوا يجرى وهذا الكلام
لا يقال الا لمن كان في صلح واما ان وقد صرح سهل في رواية مالك انه أخبره
رجال من كبراء قومه فهذا يكشف لك انه أخذ القضية عن هؤلاء ولم يشهدوا
فتبين ان روايته لهذا الحديث مرسلة (ثم) ان حديثه مضطرب اسنًا وامتنا
(أما) الاستناد فلما في اختلاف الرواة عن مالك في قوله أخبره رجال من كبراء
قومه (هكذا) رواه يحيى بن يحيى عن مالك (وفي) رواية أخبره رجل من
كبراء قومه وهي رواية ابن بكير عن مالك (وفي) رواية أخبره رجال من
كبراء قومه وهي رواية الشافعي عن مالك رد ذكر البيهقي ان روايه ابن وهب

كرواية الشافعي عن مالك والذي في التهيد أن ابن وهب تابع يحيى على
 ذلك بخلاف ما ذكره البيهقي عن ابن وهب (وأما) المتن فمن جهة اختلاف
 رواية يحيى ورواية سعيد وخالقه ابن عينة ومع إرساله واضطراره خالف
 الأصول الشرعية وحديث ابن بجيد سلم من ذلك كله (وروى) معناه من
 وجوه ~~مسك~~ برة تقدم بعضها وهو الأول برسول الله صلى الله عليه وسلم أن
 لا يأمر أحدا بالخلف على ما أعلم له به (وقد روى) البيهقي نفسه من طريق
 أبي اسحق حدثني محمد بن إبراهيم النخعي عن عبد الرحمن بن بجيد قال التمس
 والله ما كان سهل بأكثر علمائه ولكنه كان أسن منه أنه قال له والله
 ما هكذا كان الشأن ولكن سهل أوهم ما قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أحلفوا على ما لا علم لكم به ولكنه كتب إلى يهود خيبر الحديث وأيضا
 فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال نحو بصة ومحيصة وعبد الرحمن أقبلون
 وتسحقون دم صاحبكم وعند الشافعي اليمين تجب على عبد الرحمن وحده
 لأنه أحوال فتول وحويصة ومحيصة هما ولا يمين عليهما (ثم) ذكر البيهقي
 عن الشافعي أنه قال له ذلك القائل أي الذي ناخره في هذه المسألة فاستمعك
 أن تأخذ بحديث الزهري أي الذي تقدم من كتاب أبي داود قال فقلت
 مرسل وأقبل نصاري والانصار يرون بالعناية أولى بالعلم به من غيرهم إذ
 كان كل ثقة (ثم قال) البيهقي بعد أن أورد حديث الزهري بتمامه فهذا
 مرسل بترك تسمية الذين حدثوهما وهو يخالف الحديث المتصل في البداءة
 بالقسامة وفي إعطاء الدية والثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وداه
 من عنده وخالفه ابن جرير وغيره في إعطائه فقال من رجل من أصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم (قلت) حديث الزهري مستند متصل (وقال) ابن عبد
 البرقي التهيد هو حديث ثابت وفي الاستذكار هو حجة قاطعة للزهري
 وأبي حنيفة وسائر أهل الكوفة (ثم) أنا ولوسلمانا أنه مرسل فحديث سهل
 أيضا مرسل غير متصل كما تقدم وقول الشافعي والانصار يرون بالعناية أولى
 بالعلم به (قلنا) ابن بجيد أيضا منهم والزهري أيضا منهم وهو وإن خالف
 حديث سهل في البداءة بالقسامة فقد تأيد بعدة أحاديث تقدم بعضها
 وتابعه أيضا بدلالة الأصول ولأن رواة أئمة فقهاء حفاظ لا يعدل بينهم

غيرهم وما فيه من جعل الدية عليهم يؤيده ما في حديث ابن جبير انه عليه السلام كتب اليهم انه قد وجد فيكم قتيلا بين ايائكم فدوه (وفي) الوجهين اما ان تدوا صاحبكم واما ان تؤذوا يحرب من الله ورسوله (ووجه) التوفيق بين هذه الاحاديث وبين ما في حديث سهل انه عليه السلام اوجبها عليهم ثم تبرع بها عنهم (وقال) النووي في شرح مسلم معناه انه عليه السلام اشتراها من اهل الصدقات بعد ان ملكوها ثم دفعها تبرعا الى اهل القتل قال وهو المختار وظاهره وجهه وراعيها بنا وغيرهم انتهى (وبهذا) يزول الاختلاف وحديث عمر عن الزهري مفسر وحديث ابن جريج وغيره مجمل فيرد على المفسر ولا يكون بينهما اختلاف (ثم) ان لفظ حديث ابن جريج عن الزهري انه صلى الله عليه وسلم اقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية فقضى بها بين اناس من الانصار في قتيلا اذعوه على اليهود فصرح في هذا الحديث الصحيح انه قضى بها في قتيلا الانصار كقسامة الجاهلية وقد ذكر البيهقي فيما بعد في باب ما جاء في قسامة الجاهلية من طريق البخاري عن ابن عباس ان ابا طالب بدأ بايمان المذعي عليهم فدل ذلك على انه عليه السلام بدأ ايضا في قتيلا الانصار بالمذعي عليهم وذكر ايضا فيما بعد حديثا اخره الى البخاري وفيه ايضا انه عليه السلام بدأ بايمان اليهود وان عمر فعل ذلك (ثم) ان لفظ مسلم عن ابي سلمة وسليمان بن يسار عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الانصار انه صلى الله عليه وسلم اقر القسامة (وفي) مصنف عبد الرزاق عن رجال من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والظاهر ان الجميع حديث واحد فلا تسلم ان الحديث مرسل كما زعم الشافعي رضي الله عنه ولو كان مرسل لما اخرج مسلم في صحيحه (ثم) ذكر البيهقي بعد سياق قصة قتيلا خيوان من طريق الشافعي ما نصه فقد ذكر الشافعي في الجواب عنه بما يخالفون به في هذه القضية من الاسكام (قلت) انما خالفوه في تلك الاحكام لانه قامت عندهم فيها أدلة أقوى من قول علي رضي الله عنه وقد ذكر عيسى بن ابيان في كتاب الحجج ان مخالفة قال قد تركتم من حديث عمر اشياء لانه كتب الى عامر بن لاجين ابعت بهم الى بكة وانتم تقولون يدفع في المحكومة الى اقرب القضاة وفيه انه استضافهم في الحجر

وأنتم تسكرون ان يستخلف الا في مجلس المحكم حيث كان (وفيه) ان قال
لعمامته ابعت الى بنمسين رجلا وعندكم الخيار للذبحى (وفيه) حقنتم بآياتكم
دماءكم وعندكم ان لم يحمله ولم يقتلوا (ثم) اجاب ابن ابان بما ملخصه انه اراد
ان يتولى المحكم وان طامله لا يقوم فيه مقامه لينتشر في البلاد ويعمل به من
بعده ولهذا فله في أشهره الواضحة وهو الحجاز ابراء أهل الموسم وينقلوه الى
الآفاق ولا شك ان ثوابه كانوا يتضون في البلاد النائية ولو وجب حمل كل
أحد اليه لم يكتب الى أي موسى وغيره في الأحكام ولهذا لم يستخلف عمر
والأئمة بعده أحد في الحجاز وإنما كتب عمر ان كان لم يعمل لا تقتلوه احيا طما
واستطامه لادم ولم يقل ابعت الى بنمسين تخبرهم أنت ولم يكن يولى طاملا
وإنما كتب الى من يعلم ان الخيار للذبحى لانه يستخلف لهم فكيف يستخلف
من لا يريونه وإنما قال حقنتم بآياتكم دماءكم لانهم لو لم يحلقوا حبسوا
حتى يقرروا فيقتلوا أو يحلقوا فأيمانهم حققت دماءهم اذ قتلوا وبهم
القتل أو الحبس كقوله تعالى ويدرا عنها المذاب ان تشهد فلولم تلاءعن
حبست حتى تلاءعن فتقبوا وترجم انتهى (ثم) ذكر البيهقي ان الشافعي
قبل له اثابت هو من ذلك أي قضية عمر المتقدمة قال لا تغارواه الشعبي
عن الحارث الا عور والحارث مجهول ونحن نروى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم بالسناد الثابت انه يد ابنا الذين قتلوا لم يحلقوا قال فتبرئكم يهود
بنمسين يميننا واد قال تبرئكم يهود فلا تكون عليهم غرامة والسالم يقبل
الانصار يون أيمانهم واداه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجعل على يهود شيئا
والقتيل بين أظهرهم (قلت) لم يذكر أحد في ما علمنا ان الشعبي رواه
عن الحارث الا عور غير الشعبي ولم يذكر سنة في ذلك وقد رواه الطحاوي
بسند عن الشعبي عن الحارث الوادعي هو اب الازم وفيه قال الحارث
فمكتكت فيمن اقمتم ثم غرنا لدية وسباني ان يحالدا رواه عن الشعبي
كذلك (وأخرج) الطحاوي من ماريق زهير بن معاوية عن أبي اسحق عن
الحارث بن الازم قال قتل قتيل بين وادعة وحى آخر والقتيل الى وادعة
أقرب فقال هو وادعة الحديث فهذا يدل على انه هو واسطة لا الحارث
الا هو وكما زعم الشافعي (ورواه) أيضا عبد الرزاق عن الثوري عن منصور

عن الحكم بن الحارث بن الازمع (ثم) قال اليهقي قال الربيع المرادي
 اخبرني بعض اهل العلم عن جوير عن مغيرة عن الشعبي قال الحارث الاعمور
 كان كذابا (قلت) ليس فيما نحن فيه ذكر للاعمور وانما هو الحارث الوادي
 وقد ذكره ابو عمرو وغيره في الصحابة وذكره ابن حبان في ثقات التابعين
 (ثم) ان الحارث الاعمور وان تكلموا فيه فليس بمجهول كما زعم الشافعي بل
 هو معروف روى عنه البخاري والشعبي والسيدي وغيرهم (ثم) ذكر اليهقي
 انه روى عن بحالد عن الشعبي عن مسروق عن عمر قال وبحالد غير صحيح به
 (قلت) اخرج له مسلم والاربعة وقد تغير في آخر عمره (ثم قال) وروى عن
 مطرف عن ابي اسحق عن الحارث بن الازمع عن عمرو وابو اسحق لم يسمعه
 منه (وروى) ابن المديني عن ابي زيد عن شعبة سمعت ابا اسحق يحدث
 حديث الحارث بن الازمع ان قتيلا وجد بين وادعة وخبوان فقلت
 يا ابا اسحق من حديثك قال بحالد عن الشعبي عن الحارث فعادت رواية
 ابي اسحق الى بحالد واختلف فيه على بحالد (قلت) قد رواه الثقات عن
 ابي اسحق عن الحارث هكذا بلا واسطة ويحتمل ان يكون سمعه بالاموال من
 الحارث ثم بالتزول عن بحالد عن الشعبي عن الحارث ولا مانع من ذلك ولا
 تعود روايته الى بحالد الا اذا لم يثبت لابي اسحق الحارث وهذا الاثر وان
 كان منقطعا فقد عصفده ما تقدم من الاحاديث (وفي) التمهيد روى مالك
 عن ابن شهاب عن مرثد بن مالك وسليمان بن يسار عن عمر بن الخطاب
 بدأ المدعي عليهم بالايمان في القسامة (واخرج) ابن ابي شيبة عن ابن
 شباية وابي معاوية عن ابن ابي ذئب عن الزهري انه عليه السلام قضى
 في القسامة ان اليمين على المدعي عليهم (وقال) ايضا حدثنا ابو معاوية عن
 مطيع عن فضيل بن عمرو عن ابن عباس انه قضى بالقسامة على المدعي عليهم
 (وحدثنا) ابو معاوية وممن بن عيسى عن ابن ابي ذئب عن الزهري عن
 سعيد بن المسيب انه كان يرى القسامة على المدعي عليهم (واخرج) ايضا
 بسنده عن عمر بن عبد العزيز انه بدأ المدعي عليهم باليمين ثم ضمنهم العقل وقد
 جمع في هذا بين اليمين والقسامة وكذا فعل عمر ودل عليه ما في الصحيحين
 اما ان تدوا صاحبكم الحديث فالزمهم احدا من امان يدفعوها او يمتنعوا

فبئس عهدهم ويصير واحدا ولم ينص في حديث سهل انهم يورثونهم من
الغرامة فيحتمل ان يراد تبرئكم عن دعوى القتل أو عن الحبس والقود
ان اقرروا (وقول) الشافعي ولم يجعل على يهود شيئا فقد تقدم خلافه وانه
عليه السلام جعلها على يهود لانه وجد بين أظهرهم وتقدم أيضا ما يؤيده
والله أعلم

• (بيان الخبر الدال على الترغيب في العقوبة من القصص) •

(أبو حنيفة) عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال من عفا عن دم لم يكن له ثواب الا الجنة كذا رواه البخاري من طريق أبي
اسحق الفزاري عنه (وأخرجه) الخطيب من هذا الطريق وقال قال
أبو عوانة لا آمن ان تكون له علة (ومعناه) عند أبي داود والنسائي وابن
ماجه من حديث أنس ما رايت النبي صلى الله عليه وسلم رفع اليه شيء فيه
قصص الا أمر فيه بالعفو (وأخرج) البيهقي من طريق أبي السفر عن أبي
الدرداء رفعه ما من رجل مسلم يصاب بسب في جسده فيصدق به الرفع
الله به درجة وخط عنه به خطيئة (ومن) طريق الشعبي عن عبادة بن
الصامت رفعه من أصيب بجسده بقدر نصف دينه فعفا كفر عنه نصف
دينه وان كان ثلثا أو ربعا فلي قدر ذلك (ثم قال) كلاهما منقطع (قلت)
عبادة توفي سنة أربع وثلاثين والشعبى ولد سنة تسع عشرة فاقاؤه لعبادة
ممكن (وقد) أخرج النسائي هذا الحديث عن الشعبي عن عبادة فحمل
عننته على الاتصال على رأى مسلم وغيره

• (بيان الخبر الدال على عفو بعض الاولياء عن القصص) •

(أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم ان عراقي برجل قتل شخصه وراى امر بقتله
فعفا بعض الاولياء فامر بقتله فقال ابن مسعود ما قتلت النفس اثم جميعا فلما
عفا هذا احيى النفس فلا يستطيع ان يأخذ بحقه حتى يأخذ غيره قال
فما ترى قال ارى ان تجعل الدين في ماله وترفع حصة الذى عفا فقتل امر
وأنا ارى ذلك كذا رواه محمد بن الحسن في الاثر عنه (وأخرجه)
البيهقي من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن وقال هذا منقطع كانه
يشير الى ان ابراهيم لم يدرك عمرو ابن مسعود وقد تقدم في هذا الكتاب

مرارا ان مارواه ابراهيم عن الصحابة فهو متصل عندنا بمجموعه من غير واحد من الاثبات على ان المتقطع عندنا جهة ما لم يصاد السنة وعند الشافعي ايضا ادا روى من وجه آخر (وفد) اخرج البيهقي نفسه في هذا الباب من حديث عائشة ان عقوبة من الاولياء يكف به عن القود (ومن) طريق الاخش من زيد بن وهب عن عمر في قصة منله

• • •
 « (بيان الخبر الدال على ان دية الخطا خمس ودية شبه العمد اربع) »
 (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن عبد الله بن مسعود انه قال في دية الخطا مائة يسير - عشرون ابنه - عفاض وعشرون ابنه - ابون وعشرون ابن عفاض وعشرون حقة وعشرون حذقة وفي نسبة العمد اربع خمسة وعشرون ابنه عفاض وخمسة وعشرون ابنه - ابون وخمسة وعشرون حقة وخمسة وعشرون حذقة كدارواه الحسن بن زياد في مسنده عنه (واخرجه) ابن نمير ومن طريق محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد (واخرجه) أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق خشف بن مالك الطائي عن ابن مسعود رفته في دية الخطا عشرون حقة وعشرون حذقة وعشرون بنت عفاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن عفاض ذكر (رجال) الترمذي لانه رفته مرفوعا الا من هذا الوجه وقد روى عن عبد الله بن قنبر (قلت) كانه يشير الى رواية الامام (وقال) أبو بكر البرار لا يعلم روى عن عبد الله بن قنبر مرفوعا الا بهذا الاسناد (واخرجه) ابن أبي شيبة وأحمد واسحق والبيهقي من طريق اسراةيل عن أبي اسحق عن عطاء بن رباح عن ابن مسعود رفته مرفوعا مثل رواية الامام (قال) البخاري وروى عن سليمان بن يسار نحوه (قلت) كانه يشير الى مارواه مالك عن ابن شهاب وروية وبلغه عن سليمان بن يسار انهم كانوا يقولون دية الخطا عشرون ابنه - عفاض وعشرون ابنه - لبون وعشرون ابن لبون وعشرون حقة وعشرون حذقة (وقال) البيهقي بعد ان روى هذا الحديث من طريق عاتمة عن ابن مسعود موقفا وكذلك رواه وكيع في كتاب الديارات عن الثوري عن منصور عن ابراهيم عن عبد الله وعن الثوري عن أبي اسحق عن عاتمة عن عبد الله (واخرج) الدارمي من طريق أبي جابر عن أبي عبيدة عن عبد الله بن قنبر وعشرون

ابن ابون مكان بنى مخاض وقال هذا السناد حسن (وضعف) الا قول من
 اوجه عديدة وقوى رواية ابي عبيدة بما رواه عن ابراهيم الفقي عن ابن
 مسعود على وقفه (وتعقبه) البيهقي بان الدارقطني وهم فيه والجمهور قد يستر
 (ثم قال) ورأيت ايضا في كتاب ابن خزيمة وهو امام من رواية وكيع عن
 سفيان باسناديه فقال بنى لبون كما قال الدارقطني (قلت) وقد رد البيهقي
 على نفسه بنفسه فأتى ان يكون الدارقطني حثر والدليل على ذلك قول
 البيهقي بعد رواه ابي الدارقطني من طريق يحيى بن ابي زائدة عن ابيه
 وغيره عن ابي اسحق عن علقمة عن عبد الله بنى مخاض فان كان ما رواه
 عنه وظافه والذي غلب اليه وصارت الروايات فيه عن ابن مسعود معارضة
 (ثم قال) ومذهب عبد الله مشهور في بنى المخاض وقد اختار ابن المنذر في
 هذا مذهبه واحتج بان الشافعي انما صار الى قول اهل المدينة في دية الخطأ
 لان الناس قد اختلفوا فيه او السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم وردت
 مطلقة بمائة من الابل غير مفسرة واسم الابل يتناول الصغار والكبار فالزم
 القاتل اقل ما قالوا وكان عنده قول اهل المدينة اقل ما قيل فيها وكان لم يبلغه
 قول ابن مسعود فوجدنا قول ابن مسعود اقل ما قيل فيها لان بنى المخاض
 اقل من بنى الايون واسم الابل يتناوله فكان هو الواجب دون ما زاد عليه
 وهو قول حماد بن عمار بن وهب من غيره (ثم قال) البيهقي قال ابو داود وهو قول
 عبد الله يعني انه موقوف انتهى (واعترض) عليه بعض اصحابنا فقال لا يفهم
 هذا من كلام ابي داود بل المفهوم من كلامه انه انخرج الحديث وسكت
 عنه ثم افاد انه قول عبد الله ايضا (قلت) وهذا بعيد والمعنى الذي فهمه
 البيهقي هو الذي فهمه الخطاط كالدارقطني وابن المنذر والخطابي والبخاري
 والمنذري وغيرهم والمحق لا يحيد عنه فترى الحديث موقوفاً مرفوعاً
 وكأنه اشار ابو داود الى هذا (وفي) الاستدلاله وقول ابي حنيفة واصحابه
 واجد (وفي) احكام القرآن للرازي لم يرو عن احد من الصحابة عن قال
 بالانجاس خلافه (وقول) الشافعي لم يرو عن احد من الصحابة (وقال)
 الطحاوي قول من جعل في الخطأ مكان ابن لبون بنت مخاض اولى لان بنى
 الايون اعلى من بنى المخاض فلا تثبت هذه الزيادة بغير توقيف (ثم) ذكر

البيهقي طريق المرقوع فقال أبو معاوية عن النجاشي عن زيد بن جبير عن خشف
ابن مالك عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الديعة في
الخطأ الخماسا (وقال) عبد الواحد بن زياد حدثنا النجاشي نحوه و زاد مشرون
حقة ومشرون جذعة ومشرون ابنة مخاض ومشرون ابنة أيون ومشرون
ابن مخاض (قلت) وهي طريق أبي داود التي تقدم ذكرها (ثم) نقل عن
الدارقطني أنه قال لا نعلم رواه سوى خشف وهو مجهول والنجاشي مدلس
ورواه ثقات عنه فاختاروا عليه ورواه عبد الرحيم بن سليمان كعبد الواحد
ورواه يحيى بن سعيد الأموي عن النجاشي بفعل مكان المحقق بن الوليد
ورواه اسمعيل بن عياش عن النجاشي بفعل مكان بنى النخاس بن الوليد
ورواه أبو معاوية وحفص بن غياث وجماعة عنه واقتطع جعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم دية الخطأ الخماسا لم يزيدوا (ثم قال) البيهقي الصحيح وقفه
والصحيح عن عبد الله أنه جعل أحدًا خماسها بنى النخاس لأصكما توهمه
الدارقطني (قلت) قد روي رفعه كما عند أبي داود وقد علم أنه إذا خرج حديثا
وسكت فإنه يدل على أنه حسن عندنا إلا أن يكون فهم من قوله أنه من قول
عبد الله صحة الوقف ولم يتوهم الدارقطني في ذكر بنى النخاس بدل بنى الوليد
لما تقدم أنه عند ابن خزيمة كذلك والروايات متعارضة فلم يناسب توهم
الدارقطني فيما نقله (ثم قال) البيهقي وقد اعتذر من رغب عن هذا بشيئين
ضعف رواية خشف وانقطاع رواية الموقوف فانه رواه إبراهيم وأبو عبيدة
عن عبد الله وكذلك رواية أبي اسحق عن علقمة لأنه لم يسمع منه شيئا (قلت)
وذكر الخطابي مثل هذا الكلام وقال خشف مجهول وقيل عن الدارقطني
أنه لم يروه عنه إلا زيد بن جبير ولأنه لم أحدا رواه عنه إلا نجاشي بن أرمطة وهو
مشهور بالتدليس وبأنه يحدث عن يلقاه ولم يسمع منه ونقل المتذري هذا
الكلام في مختصر السنن وقال عن الموصلي خشف بن مالك ليس بذلك وذكر
له هذا الحديث وكذلك قاله أبو بكر الرازي من علمائنا أنه لا يعرف (قلت)
وقفه النسائي وذكره ابن حبان في ثقات التابعين قتل هذا كيف يكون
مجهولا لا يعرف (وأما) ما ذكر في دية شبه العمد فخرجه أبو داود من طريق
علقمة والاسود قال قال عبد الله بن مسعود في شبه العمد خمس وعشرون

حقة وخمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون بنات لبون وخمس وعشرون بنات مخاض (وقد روى) في ذلك اختلاف في أقوال الصحابة بينه البيهقي وغيره (وقال) النضر بن شميل ابنة مخاض لسنة وابنة لبون لسنة وحقة اثلاث وجذعة لا ربيع والثني لخمس ورباع لسنة وسدس لسبع وبازل لخسان

(بيان الخبر الدال على قيمة الدية وتقدر البذل فيها)

(اعلم) ان قيمة الدية هي قيمة الابل التي هي الاصل في الدية وقومها رسول الله صلى الله عليه وسلم على اهل القرى لعزة الابل عندهم فباعت ادية في زمانه من الذهب ثمانمائة دينار ومن الورق ثمانية آلاف درهم فخرى الامر بذلك الى ان كان عمر وعزت الابل في زمانه فبلغت قيمتها من الذهب الف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم وهو قول اصحابنا وقال مالك والشافعي اثني عشر ألفا (ولا) تثبت الدية الا من هذه الانواع الثلاثة عند أبي حنيفة وقالوا منها ومن البقر مائتا بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الخيل مائتا حلة كل حلة ازار ووردا وهو رواية عن الامام ايضا (وكان) أبو حنيفة يقول ان التقادير انما تستقيم بشئ معلوم المسألة لا بشئ مجهول وبالمية هذه الاشياء مجهولة (وقال) الخطابي اوجب الشافعي في دية العمد الابل وان لا يصار الى البقر الا عند اعواز الابل فاذا أعوزت كان منها قيمتها ما بلغت ولم يعتد بقيمة عمر لا نها قيمة في ذلك الوقت والقيم تزيد وتنقص وهذا على قوله الجديد وقال في القديم بقيمة عمر وهو اثنا عشر ألف درهم أو ألف دينار (أبو حنيفة) عن الهيثم عن الشعبي عن عمرانه فرض على اهل الذهب ألف دينار في الدية وعلى اهل الورق عشرة آلاف كذا رواه محمد بن الحسن في الاثر عنه (وأخرجه) البيهقي من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن (قال) وقال اهل المدينة اثنا عشر ألف درهم (ثم قال) محمد بن الحسن قد صدق اهل المدينة ان عمر فرض الدية اثني عشر الفا ولكنهم اوزن ستة (وأخبرنا) الثوري عن مقبرة عن ابراهيم قال كانت الدية الابل فجعلت الابل الصغير والكبير كل بعير مائة وعشرون درهما ووزن خمسة فذلك عشرة آلاف درهم (وروى) محمد بن الحسن ايضا وابن أبي شيبة والبيهقي

النصف من عقل الرجل في النفس وفيما دونها كذا رواه البيهقي في السنن
 من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن عنه (ورواه) عن محمد بن الحسن أيضا
 قال أنس بن مالك عن أبيان عن حماد عن إبراهيم عن عمرو بن علي عن المرأة على
 النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونها (قال) البيهقي هذا منقطع
 (ورواه) الحسن بن زياد في مسنده عن الإمام بهذا السند واقتضه جراحات
 النساء على النصف من جراحات الرجال ما دون النفس (أبو حنيفة) عن حماد
 عن إبراهيم عن ابن مسعود قال تستوي جراحات النساء والرجال في السن
 والموضحة وما كان مما سوى ذلك فالنساء على النصف من جراحات الرجال
 كذا رواه الحسن بن زياد عنه (وأخرجه) ابن خضرم من طريقه (أبو حنيفة)
 عن حماد عن إبراهيم عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه قال جراحات النساء
 مثل جراحات الرجال فيما بينهما وبين ثلث الدية فإن زادت الجراحات على
 الثلث كانت جراحات النساء على النصف من جراحات الرجال كذا رواه
 الحسن بن زياد عنه ومن طريقه ابن خضرم (وأخرج) البيهقي من طريق
 شعبة عن الحكم عن الشعبي عن زيد بن ثابت أنه قال في جراحات الرجال
 والنساء سواء إلى الثلث فأراد على النصف (ومن) طريق هشيم عن
 الشيباني وكر يا وابن أبي ليلى عن الشعبي أن عليا قال جراحات النساء على
 النصف من دية الرجل فيما قل وكثر (وقال) ابن مسعود لا السن
 والموضحة فانهما سواء وما زاد على النصف وقال على النصف في الكل
 (قال) وكان قول علي أعجبها إلى الشعبي (ورواه) إبراهيم النخعي عن زيد
 ابن ثابت وابن مسعود وذلك منقطع (ورواه) شقيق عن عبد الله وهو
 متصل انتهى (وفي) مصنف ابن أبي شيبة عن جرير عن مغيرة عن إبراهيم
 عن شريح قال أتاني امرأة البارق من عند عمر أن جراحات الرجال
 والنساء تستوي في السن والموضحة وما فوق ذلك فدية المرأة على النصف
 من دية الرجل (وأخرج) الثمالي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
 جده رفعه عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلاث من ديتها
 • (بيان الخبر الدال على أن دية المسلم والذي سواه وفي حكمه المستأمن) •
 (أبو حنيفة) عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال دية اليهودي

والنصراني مثل دية المسلم كذا رواه البخاري عن طريق أبي حذيفة
 أصحق بن بشر البخاري عنه (أبو حذيفة) عن الزهري عن أبي بكر وعمر رضي
 الله عنهما أنهما قالوا دية أهل الذمة مثل دية الحر المسلم كذا رواه طلمعة عن
 طريق أبي بلال عن أبي يوسف عنه (أبو حذيفة) عن أبي العطف الجراح
 ابن المنهال عن الزهري عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أنهما قالوا دية
 اليهودي والنصراني مثل دية الحر المسلم كذا رواه ابن خسر ومن طريق محمد
 ابن الحسن عنه (أبو حذيفة) عن الهيثم بن أبي الهيثم أن النبي صلى الله عليه
 وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان قالوا دية المأهدة المسلم كذا رواه محمد بن
 الحسن عنه (أبو حذيفة) عن الحكم بن عتيبة أن عليا رضي الله عنه قال دية
 اليهودي والنصراني وكل ذي كبدية المسلم كذا رواه عبد الرزاق في مصنفه
 عنه وهذا قول أصحابنا (وقال) : ألك دية الذي ستة آلاف درهم (وقال)
 الشافعي دية الكافي أربعة آلاف ودية المجوسي ثمانمائة (وقد) عقد البيهقي
 في السنن بابا في هذه المسئلة ذكر فيه ما يوافق مذهبه وما يخالفه (ومن)
 ذاكرون كلامه ومتكلمون فيه بمشقة الله تعالى وعونه (فأقول) ما ذكر
 فيه حديث الكتاب الذي كتبه صلى الله عليه وسلم لعمر بن خرم وفيه وفي
 النفس المؤمنة مائة من الأبل فاحتج به هو بالألفهوم ولا يخفى أن خصمه
 لا يقول بالألفهوم ومن قاعدته حمل المطلق على إطلاقه فيجبري ما ورد في بقية
 الروايات من قوله صلى الله عليه وسلم في النفس مائة من الأبل ونحوه على
 إطلاقه وحديث وفي النفس المؤمنة على تقييده (ثم) ذكر من ثابت الحداد
 عن ابن المسيب أن عمر رضي في دية اليهودي والنصراني بأربعة آلاف
 (والكلام) معه فيه من وجهين (أولا) ثابت الحداد مجهول لا يعرف ولذا
 قال الذهبي في محضره ومن ثابت الحداد (وثانيا) فقد ذكر مالك وابن معين
 أن ابن المسيب لم يسمع من عمر وقد جاء عن عمر خلاف ذلك (قال) عبد الرزاق
 في مصنفه حدثنا رباح بن عبيد الله أن عمر بن عبد العزيز قال أنه سمع أنس بن
 مالك يحدث أن يهوديا قتل غيلة فقتل فيه عمر بن الخطاب باثني عشر ألف
 درهم (وقال) الطحاوي حدثنا إبراهيم بن منقذ حدثنا عبد الله بن يزيد
 المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب حدثني يزيد بن أبي حبيب أن جعفر بن عبد

الله بن الحكم أخبره أن رفاعه بن السموأل اليهودي قتل بالشام فجعل عريته
 الفاديئار (فهذا) السند على شرط مسلم خلا ابن منقذ وهو ثقة أخرجه له
 المحاكم في المستدرك وابن حبان في صحيحه (ثم) أورد البيهقي عن ابن عينة
 عن صدقة بن يسار وأرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله عن دية المعاهدة قال
 قضى فيه عثمان بأربعة آلاف قال فقلنا فمن قبله قال فحسبنا (وقال)
 في كتاب المعرفة أرادوا أن ابن المسيب كان يقول بخلاف ذلك ثم رجع إلى
 هذا (قلت) السياق لا يدل على ذلك (وقد) روى عن عثمان وابن المسيب
 خلاف ذلك (أما) عن عثمان فسياق الكلام عليه قريبا (وأما) عن ابن
 المسيب فأخرجه أبو داود في مراسيله بسند صحيح قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم دية كل ذي عهد في عهد هذه الفاديئار (وذكر) ابن عبد البر في
 التمهيد بسنده عن جماعة منهم ابن المسيب أنهم قالوا دية المعاهدة كدية المسلم
 (وروى) الطحاوي عن ابن المسيب بسند حسن مثل ما رواه أبو داود (فعلم)
 من مجموع ذلك أنه لم يكن ممن يقول بذلك (ثم) ذكر البيهقي وروى عن عثمان
 بخلافه وهو باسنادين أحدهما غير محفوظ والاخر منقطع ذكراني باب
 لا يقتل مؤمن بكافر (قلت) أراد بذلك مهر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر
 أن رجلا قتل رجلا من أهل الذمة فمداروه إلى عثمان فلم يقتله وغلط
 عليه الدية مثل دية المسلم وكأنه أشار إلى هذا السند الذي هو غير محفوظ
 (وأما) المنقطع فهو ما رواه الشافعي عن محمد بن الحسن عن محمد بن يزيد عن
 سفيان بن حسين عن الزهري أن ابن شماس قتل رجلا من أتباط الشام فرمى
 إلى عثمان وفيه فجعل دية الفاديئار (ووجه) انقطاعه أن الزهري لم
 يدرك هذه القضية وقد تقدم في ذلك الباب الكلام على رجال هذا السند
 (وحديث) مهر عن الزهري أخرجه عبد الرزاق في مصنفه من وجهين وذكر
 ابن خزم أنه في غاية الصحة من عثمان فلا أدري ما معنى قول البيهقي غير محفوظ
 (وقد) روى البيهقي نفسه في آخر الباب من طريق ابن جريح عن الزهري
 قال كانت دية اليهود والنصراني في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وأبي بكر وعمر وعثمان مثل دية المسلم فلما كان معاوية الحديث (وهذا)
 يقوى ما روى عن عثمان بالسندين المذكورين فصار هذا الاثر عن عثمان

مرويان ثلاثة أوجه أحدها متصل صحيح والاخران متقطعان والمتقطع
 عند الشافعي يروي عنقطع مثله فكيف بهذين (ثم) ذكر البيهقي من طريق
 أبي صالح عن ابن لميعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة رضى
 الله عنه رفعه قال دية المجوسى ثمانمائة درهم وسكت عنه (وقال) الذهبي
 اسناده ضعيف (وقال) الطحاوى لا تعلم شيئا روى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم فى دية المجوسى غير هذا الحديث الذى لا يثبت به أهل الحديث لاجل
 ابن لميعة لاسيما من رواية عبد الله أبي صالح عنه وذكر من رواية ابن وهب
 عن ابن لميعة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب ان عليا وابن مسعود كانا
 يقولان فى دية المجوسى مثله (قلت) هو منقطع (ثم) قال فأما حديث أبي بكر
 ابن عباس فمن أبي سعد البقال عن عكرمة عن ابن عباس جعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم دية العامرين دية الحر المسلم وكان لهما عهد (وقى) لفظ
 أحمد بن يونس جعل دية العاهدين دية المسلم فأبوسعده سعيد بن الرزبان
 لا يحتج به (قلت) أخرجه البخارى فى التاريخ والترمذى وابن ماجه وهو
 ضعيف مدلس (وقال) أيضا ثم ظاهره يوجب ان يكون كحديث عمرو بن
 شعيب (قلت) يعنى به عقل الكافر نصف عقل المؤمن (ثم) قال ورواه الحسن
 ابن عمار عن الحكم بن مقيم عن ابن عباس قال ودى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم رجلا من المشركين كانا منه فى عهد دية الحرين المسلمين (قلت)
 كأن البيهقي يجعل الدية فى قوله دية الحر المسلم مقسومة على العامرين
 فيحصل لكل واحد النصف ورواية الحسن بن عمار تنفى هذا التأويل
 وتخرج بأن دية كل واحد منهما دية مسلم الا أن البيهقي تسكلم فى الحسن
 ابن عمار وقال انه متروك (وقد) أخرجه الترمذى وابن جرير الطبرى هذا
 الحديث من رواية يحيى بن آدم عن أبي بصير عن عمار بن عبد الله
 العامريين بدية المسلمين وهذا يروى رواية الحسن وينفى تأويل البيهقي
 (ثم) روى عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دية
 الذى دبة المسلم وقال رواه أبو بكر زهير بن عبد الملك الفهرى وهو متروك
 ولكن تقدم عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر فى قصة عثمان ما يؤيده (ثم)
 ذكر البيهقي من حديث ابن جريج عن الزهرى كانت دية اليهودى

والنصراني مثل دية المسلم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر
وعمر وعثمان الحديث (ثم) ذكر أن الشافعي رده لا تقطاعه وإن الزهري قبيح
المرسل وقد رويناه عن عمرو وعثمان وأصح منه (قلت) هذا الحديث ذكره
أبو داود في مراسيله بسند صحيح عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال كان عقل
الذي مثل عقل المسلم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وز من أبي بكر
وز من عمر وز من عثمان في كان صدر من خلافة معاوية الحديث (قال)
أبو داود ورواه ابن اسحق ومعه عن الزهري نحوه هذا حديث ابن اسحق
ثم (وذكر) عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري نحوه وزاد في آخره
قال الزهري ولم يقض لي أن إذا كر عمر بن عبد العزيز فأخبره أن قد كانت
الدية تامة لأهل الذمة (قال) معمر قلت للزهري بلغني أن ابن المسيب
قال ديتيه أربعة آلاف قال إن خير الأمور ما أمر من على كتاب الله قال الله
تعالى فدية مسلمة إلى أهله (وأخرج) أبو داود أيضا في مراسيله بسند رجاله
ثقات عن سعيد بن المسيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دية
كل ذي عهد في عهد ألف دينار (وقد) تأيد هذا المرسل بمسندين صحيحين
وبعدة أحاديث مسندة وإن كان فيها كلام ويختلف في جملة كثيرة من
التهمة ومن بعدهم فوجب أن يعمل به الشافعي كما عرف من مذهبه (وفي)
التهذيب روى اسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس في قصة
بني قريظة والنضير أنه صلى الله عليه وسلم جعل ديتهم سوادية كاملة وعمر
عثمان قد اختلف عنهما وقد تقدم عن عثمان موافقة هذه الأحاديث
من وجوه عديدة بعضها في غاية الصحة كما قدمنا عن ابن خزم وهذا هو الذي
دل عليه ظاهر كتاب الله تعالى لأنه تعالى قال ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير
رقبة مؤمنة ودية مسلمة ثم قال وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق
فدية مسلمة والظاهر أن هذه الدية هي الدية الأولى وكذا فهم جماعة من
السلف (قال) ابن أبي شيبة حدثنا عبد الرحيم هو ابن سليمان عن أشعث
هو ابن سوار عن الشعبي وعن الحكم ومجاهد عن إبراهيم قال دية اليهودي
والنصراني والمحربي المعاهد مثل دية المسلم ونساؤهم على النصف من دية
الرجال (وكان) طامر الشعبي يأنه هذه الآية وإن كان من قوم بينكم وبينهم

ميتاقي فدية مسلمة الى اهلها واشعت وان تكلموا فيه يسيرا فقد روى له مسلم
متابعة واخرج له ابن خزيمة في صحيحه والحاكم في المستدرک (وقال) ابن أبي
شيبه أيضا حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن ايوب عن الزهري سمعته يقول
دية المعاهد دية المسلم وتلا الآية السابقة وهذا السند في غاية الصحة فالوكان
مذهب عمر وعثمان كما ذهب اليه الشافعي لما تركت هذه الأدلة لقولهما
فكيف وقد اختلف عنهما قتائل وانصف (ثم) ذكر البيهقي عن الحسن بن
صالح عن علي بن أبي طلحة عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود قال
من كان له عهد أو ذمة فديته دية المسلم (ثم) قال وهذا الموقوف منقطع
(قلت) هذا مذهب ابن مسعود وشيوخه وان كان منقطعا وقد اخرج عبد
الرزاق عن معمر بن ابن أبي نعيم عن مجاهد عن ابن مسعود قال دية المعاهد
مثل دية المسلم وقال ذلك علي أيضا وهو أيضا منقطع الا ان كلاهما
يمضد الآخر (وذكر) عبد الرزاق أيضا بسندين صحيحين عن القضي
والشعبي ان دية اليهودي والنصراني كدية المسلم (وذكر) أيضا عن ابن
جريج عن يةقوب بن عتبة واسمعيل بن محمد وصالح قالوا عقل كل معاهد من
أهل الكفر كعقل المسلمين ذكرانهم واناثهم جرت بذلك السنة في عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم وبهذا قال طائفة مجاهدين وعلمة والفقيه ذكره
عنهم ابن أبي شيبه بأسانيد (وفي) التهذيب لابن جرير الطبري لا خلاف ان
اللفاقة في قتل المسلم والمعاهد سواء وهو تحرير رقيقة فكذلك الدية ورد
على من اوجب ما لا شك فيه وهو الاقل وذلك أربعة آلاف لليهودي
وثمانمائة للمجوسي فقال هذه على غير صحيحة وحكم على الاقل على غير أصل
من كتاب وسنة وكل قائل يحتاج الى دلالة على صحة قوله (وفي) الاستذكار
وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري وعثمان بن النخعي والحسن بن حية دية المسلم
والذي والمجوسي والمعاهد سواء وهو قول ابن شهاب وروى عن جماعة من
الصحابية والتابعين (وروى) ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال كان أبو بكر
وعمر وعثمان يجهلون دية اليهودي والنصراني الذين مثل المسلم والله أعلم

» (الوصايا) »

» (بيان الخبر الدال على ان الوصية مقدرة بالثالث) »

(ابو حنيفة) عن عطاء بن السائب عن أبيه عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال دخل على النبي صلى الله عليه وسلم يعودني في مرضي فقلت يا رسول الله أوصني بما لي كله قال لا قلت فيمنعه قال لا قلت فيمنعه قال فالثالث والثالث كثير أو كبير لا تدع أهلَكَ يتكفون الناس كذا رواه محمد بن الحسن في الأثر عنه (قال) وبه نأخذ لا يجوز الوصية بأكثر من الثالث فان أبازت الوردة به دمه وته جازت وليس لأورث أن يرجع فيما أباز (ورواه) الحسن بن زياد عنه كذلك وعبد بن خالد الوهبي وآخرون (ورواه) البخاري من طريق اسمعيل بن عيسى بن عبد الله وحمزة بن حبيب عنه ومن طريق أحمد بن حنبل عن محمد بن الحسن عنه ومن طريق حماد بن أبي حنيفة ومن طريق عبد العزيز بن خالد وأسد بن عمرو عنه ومن طريق سليمان بن داود الزهراني عن أبي يوسف عنه ومن طريق عبد الله بن الزبير عنه وزاد فيه أنك إن تدع أهلَكَ بخير خير من أن تدعهم طالة يتكفون الناس ورواه طلحة من طريق عبد الرحمن بن واقد عن محمد بن الحسن عنه ورواه ابن خمر وه من طريق محمد بن شعاع عن الحسن بن زياد عنه ورواه الأشعري من طريق اسحق بن منصور الكاهلي عن محمد بن الحسن عنه (وأخرجه) الطحاوي من طريق محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن قال قال سعد فذكر الحديث وعطاء بن السائب أخرج له البخاري حديثا مقرونا وقال أبو ثقة وقال أحمد مر مع منه قديما فهو صحيح ووافقه ابن معين ولا شك أن أمانا عن مع قديما وأبو السائب كوفي ثقة (وأخرجه) الستة من طريق مالك ويونس وغيرهما عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه جابي رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني عام حجة الوداع وي وجع قد اشتد بي فقلت يا رسول الله قد بلغ بي من الوجع ما ترى وأنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنة أختي ما لي قال لا قلت فالشطر قال لا قلت فالثالث قال الثالث والثالث كثير أو كبير أنك إن تدع ورثتك أغنياء خير لك من أن تدعهم طالة يتكفون الناس الحديث (وفي) لفظ ابن وهب عن مالك عند مسلم قالت فالشطر يا رسول الله قال لا الثالث والثالث كثير (وكذا) رواه إبراهيم بن سعد وشعيب وعبد العزيز بن الماجشون

ومعمر عن الزهري وفي لفظ شفيان عن الزهري عن الشيباني والطحاوي
مرضت عام الفتح (وعند) أبي داود أن لي مالا كثيرا وليس يرتقي
إلا بعتي أفان صدق بثلثين قال لا قال فبالمشطر قال لا قال فالثالث قال
الثالث والثالث كثيرا الحديث (ورواه) مروان الغزالي عن هاشم بن هاشم
عن عامر بن سعد وفيه قال فأوصى بثلث فأجاز ذلك لهم (وأخرجه) مسلم
أيضا من طريق شعبة عن مالك عن مصعب بن سعد عن سعد وفيه أوصى
بمالي كله قال لا قلت فبثلثيه قال لا قلت فبثلثه فسكت وكان الثالث (وقد)
دلت هذه الآثار على أنه يجوز له أن يوصي بثلث كاملا فيما أحب عسا
يجوز فيه الوصايا (واحتجوا) في ذلك بإجازة النبي صلى الله عليه وسلم لسعد
أن يوصي بثلث ماله بعد منعه إياه أن يوصي بماله أكثر من ذلك وهو قول
أبي حنيفة وأبي يوسف وعبد بن المحسن رحمهم الله تعالى (وكان) ابن
عباس يقول يذبحني للوصي أن يقصر في وصيته ويحتج به وله صلى الله عليه
وسلم والثلث كثير وإليه ذهب عبد بن عبد الرحمن الحميري وطائفة (وكان)
من جهة أصحابنا عليهم أن الوصية بالثلث لو كان جورا أذن لا تكر رسول الله
صلى الله عليه وسلم ذلك على سعد ولقال له أقصر من الثلث فلما ترك ذلك كانه
قد أباحه إياه وفي ذلك ثبوت ما ذهب إليه أصحابنا والله أعلم (وقد) روى
البيهقي في السنن من طريق ابن وهب عن عمر بن محمد ويونس بن يزيد وعبد
الله بن عمرو أن نافع حدثهم عن ابن عمر أنه سئل عن الوصية فقال قال عمر
الثلث وسط من المال لا يخنس ولا شطط

• (من يوصي بالصدقة عند الموت) •

(أبو حنيفة) عن أبي اسحق السبيعي عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مثل الذي يتصدق أو يعتق عند
الموت كالذي يهدي إذا شيع كذا رواه ابن المظفر من طريق صالح بن
بيان والميثم بن عدي وأدريس الأودي كاهم عنه (وأخرجه) أحمد
والترمذي والنسائي وإمامكم من حديثه بلفظ مثل الذي يعتق عند الموت
(وأخرج) أبو داود ومعناه من حديث أبي هريرة رفته لأن يتصدق المرء
في حياته بدرهم خير له من أن يتصدق بمائة عند موته

• (بيان الخبر الدال على ان الكفن من رأس المال) •

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال الكفن من جميع المال كذا رواه محمد بن الحسن في الاثر عنه (وعند) الستة خلا بن ماجه معناه من حديث خباب بن الارت قال قتل مصعب بن حمر يوم أحد وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم غطوا بها رأسه واجعلوا على رجله الاثر (قال) الخطابي مكذا يوجب عليه ابوداود وفيه دلالة على ان الكفن من رأس المال وان الميت اذا استغرق كفته جميع تركته كان أحق من الورثة والله أعلم

• (بيان الخبر الدال على ان وصي اليتيم له ان يخالط طعامه بطعامه) •

(أبو حنيفة) عن الميثم عن الشعبي عن مروق عن عائشة رضي الله عنها قالت لما نزلت ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم ناراً من كان يتولى اليتامى فلم يقربوها فشق عليهم حنظلها وخافوا الاثم على أنفسهم فنزلت الآية الثانية فنفقت عليهم وهي قوله ويسألونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير الآية فسهل ذلك كذا رواه البخاري من طريق أبي تمام السكري عن أبيه عنه (وأخرجه) ابوداود من حديث ابن عباس ولعله انطاع من كان عنده يتيم فمزل طعامه من طعامه وشرابه من شرابه بفعل يفضل من طعامه فيعبد له حتى يأكله أو يفسد فاشد ذلك عليهم فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله تعالى ويسألونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فآخروا نكم فخالطوا طعامهم بطعامه وشرابهم بشرابه وأخرجه النسائي كذلك

• (بيان الخبر الدال على نسخ الوصية للوالدين والا قارب) •

(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولاني عن أبي امامة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول طام حجة الوداع ان الله تعالى قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث الحديث وقدر في الكفالة كذا رواه طلمة من طريق عبد الوهاب بن نجدة عنه (وقد) رواه الامام أيضا لكن بالنزول عن علي بن مسهر عن الاعمش عن اسمعيل بن عياش كذا رواه أبو بكر الخطيب من طريق بشر بن الوليد عن أبي يوسف عنه (ورواه) ابن عبد الباقي من طريقه (وأخرجه) ابوداود

قوله خباب يفتح
المجزة وتشديد
الموحدة والارت
يفتح المجزة والراء
وتشديد التاء
وقوله غطوا بها
أي بالثمرة التي
تركها

من طريق عبد الوهاب بن فريدة عن ابن عباس والترمذي وابن ماجه
وقال الترمذي حسن (قال) المخطأ في العالم قوله أعطى كل ذي حق حقه
اشاره الى آية الموارد وكانت الوصية قبل نزول الآية واجبة للاقرين
وهو قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ثم تسخت بآية الموارد
وانما تبطل الوصية لوارث في قول أكثر أهل العلم من أجل حقوق سائر
الورثة فاذا اجازوها جازت كما اذا اجازوا الزيادة على الثلث للاجنبي جاز
وذهب بعضهم الى أن الوصية لوارث لا تقبوز بها وان اجازها سائر الورثة
لان المنع منها انما هو بحق الشرع فلو جوزناها لم يحكمنا قد استعملنا الحكم
المنسوخ وذلك غير جائز (وقد) قال أهل الظاهر ان الوصية بأكثر من
الثلث لا تقبوز اجازها الورثة أو لم يميزوها (قال) الترمذي وهو قول عبد
الرحمن بن كيسان والى هذا ذهب المزني انتهى (وقال) الطحاوي عقيب
حديث أبي امامة هذا ما تحه وهو حديث له مخرج واحد الا ان أهل العلم
قبلوه واختبروا به فأخفى من طلب الاسناد فكان واجبا على المرء الوصية
لوالديه ولا قاربه ان يكونهم كانوا لا يرقونه وكانوا اعق من الاجانب ثم نزلت
الموارث فتسحق في حق من له ميراث وبقي من لا يرث على الوجوب انتهى
(وأخرج) البيهقي من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رفعه لا تقبوز
الوصية لوارث الا ان يشاء الورثة ثم قال عطاء هذا ما أخرسني لم ير ابن
عباس قاله أبو داود وغيره رواه هجاج بن محمد عن ابن جريج ثم أخرج من
طريق يونس بن راشد عن عطاء الخراساني عن حكمة عن ابن عباس رفعه
لا تقبوز وصية لوارث الا ان يشاء الورثة ثم قال الخراساني غير قوي (قلت)
يونس قاضي حران صدوق وقال الذهبي بل هذا حديث صالح الاسناد وعطاء
صدوق (ثم) أخرج البيهقي من طريق الشافعي عن ابن عيينة عن سليمان
الاحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث
(ثم قال) قال الشافعي روى بعض الشاميين حديثا لا يثبت أهل الحديث
بأن بعض رجاله مجهول فروينا من مراسلنا ما على حديث أهل المغازي
حكمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح لا وصية لوارث واجماع
الامة على القول به (ثم) أوردا الحديث من طريق اسمعيل بن عياش عن

شرحيل بن مسلم الذي رواه امامنا وتقدم في الباب (ثم) نقل عن الامام احمد قال ما روى اسمعيل عن الشاميين صحيح وكذا قال البخاري وجماعة من الحفاظ وهذا الحديث ثانياً رواه اسمعيل عن شامي (قلت) ظهر بهذا ان هذا هو الحديث الذي عناه الشافعي بقوله وروى به عن الشاميين حديثنا الى آخره وقد صرح البيهقي بذلك في كتاب المعرفة وليس في رجاله مجهول وابن عباس معروف ورواه عن شامي وروايته عن الشاميين صحيحة كما تقدم ولذا أخرجه الترمذي وحسنه وصححه (وأخرج) الأربعة الأباة داود وأحمد وأبو يعلى والبخاري والطبراني وابن هشام في آخر السيرة كما هم من حديث عمرو ابن خاربة قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنى على راحلة فقال ان الله قسم لكل انسان نصيبه من الميراث فلا يجوز لوارث وصية وقال الترمذي حسن صحيح (وأخرج) ابن ماجه من طريق سعيد المقبري عن أنس نحوه واسناده جيد (ثم) قال البيهقي وقد روى هذا الحديث من أوجه أخر كلها غير قوية والاعتقاد على رواية ابن جريج عن مطاوع عن ابن عباس وعلى ما ذكره الشافعي من نقل أهل الغزالي مع إجماع العامة على الأول به (قلت) لم ينق الترمذي قوية وكذا طريق ابن ماجه وقد صرح الترمذي بحسنه وصحته فكيف يقول روى من أوجه كلها ضعيفة ويقول ولا تخراساني غير قوي ثم يجعل الاعتقاد على حديثه (والذي) يظهر مجموع ما ذكرنا من حديث أبي امامة صحيح وحديث عمرو بن خاربة من الوجهين صحيح وحديث أنس بالوجه الذي ذكره صحيح ومع وجود هذه الأسانيد الصالحة كيف ترك ويجعل مرسل مجاهداً مخالفاً في المذهب فتأمل ذلك وأنصف الآراء وان كانت هذه الأسانيد قوية يحتج بها فانها لا تنسخ القرآن عند الشافعي اذ السنة هذه لا تنسخ القرآن فوجب ان تكون الوصية للوالدين والاقربى ثابتة المحكم عنده غير منسوخة اذ لم يرد ما ينسخها والله أعلم

• (الفرائض) •

• (بيان الخبر الدال على ان المسلم لا يرث الكافر ولا العكس) •

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم النصراني الا ان يكون عبده أو أخته كذا رواه

الحارثي من طريق أبي معاوية عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال المشركون بعضهم أولياء بعض لا تروهم
ولا يرونا كذا رواه الحسن بن زياد عنه وعمر بن الحسن وقال به نأخذ
الكفر ملة واحدة يتوارثون عليها وإن اختلفت أديانهم يرث اليهودي
والنصراني المجوسي ولا يرثهم المسلمون ولا يروهم (أبو حنيفة) عن حماد عن
إبراهيم في الولد المغير عوت واحد أبويه كافر ولا يترحم له يرثه المسلم
أيها كان كذا رواه محمد بن الحسن عنه (وأخرج) الستة من حديث أسامة
ابن زيد رفعه بلفظ لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (ومن) تراجم
البخاري على هذا الحديث باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
وإذا أسلم قبل أن يقسم الميراث فلا ميراث له أخرجه البخاري من طريق
ابن جريج عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة
ومسلم عن ابن هبيرة عن الزهري ومهما معاً عن مهران عن الزهري وفيه قصة
(وأخرج) أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن
أبيه عن جده عبد الله بن عمرو رفعه لا يورث أهل ملتين شتى (وأخرجه)
الترمذي من حديث ابن أبي عاصم عن أبي الزبير عن جابر (وأخرج) البيهقي
من طريق ابن وهب أخبرني محمد بن عمرو والشافعي عن ابن جريج عن أبي
الزبير عن جابر مرفوعاً مثل لعن الأمام (ورواه) عبد الرزاق عن ابن جريج
مرفوعاً على جابر قال البيهقي والموقوف أشبه (وأما) حديث عمر فرواه
مالك عن يحيى عن سعيد بن المسيب أن عمر قال لا يرث أهل المال ولا يرونا
أخرجه البيهقي (وقال) به ورأى العلماء لا يرث المسلم الكافر أخذوا بهذه
الأثر ورويه قال عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت وابن مسعود وابن عباس
وجوه والتابعين بإحسان والعراق ومالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد
وداود وعامة العلماء (وقال) بتورث المسلم من الكافر معاذ بن جبل
ومعاوية بن أبي سفيان وابن المسيب ومسروق واسحق بن راهويه

• (بيان الخبر الدال على أن القاتل لا يرث) •

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال لا يرث قاتل من قتل خطأ أو عمداً
ولكن يرثه أولى الناس به بعده كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه

(قال) وبه نأخذ لا يرث قاتل من قتل خطأ أو عداً من الدية ولا غيرها
(وأخرجه) أبو داود في المراسيل عن سعيد بن المسيب بلفظ لا يرث قاتل عداً
ولا خطأ شيئاً من الدية (وأخرجه) البيهقي من طريق ابن أبي ذئب عن
الزهري عن ابن المسيب بلفظ لا يرث قاتل من دية من قتل (ومن) طريق
محمد بن راشد حدثنا سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
رفعه ليس للقاتل شيء فإن لم يكن له وارث فوارثه أقرب الناس إليه ولا يرث
القاتل شيئاً (قات) وهو منكر (وقال) المحافظ وكذا أخرجه النسائي من
وجه آخر عن عمرو وقال انه خطأ وأخرجه ابن ماجه والدارقطني من وجه
آخر عن عمرو (ثم) أخرجه البيهقي من طريق أبي بكر بن عياش عن مطرف
عن الشعبي قال قال عمر لا يرث القاتل لا خطأ ولا عداً (ومن) طريق محمد بن
سالم عن الشعبي عن علي بن زيد وعبد الله قالوا لا يرث القاتل عداً ولا خطأ
شيئاً (ومن) طريق عمرو بن هرم عن جابر بن زيد قال أيمس رجل قتل
رجلاً أو امرأة عداً أو خطأ فلا ميراث له منهما وأيمس امرأة قتلت رجلاً
أو امرأة عداً أو خطأ فلا ميراث لها منهما وإن كان القاتل عداً فالله ودا لا أن
يعفو وأيا ما القتل فإن عفو فلا ميراث له من عاقله ولا من ماله قضى بذلك
عمره على وثم يرجع وغيرهم من قضاة المسلمين (وذكر) البيهقي في باب من
ورث قاتل الخطأ من المال دون الدية ما نصه روى ذلك عن ابن المسيب وعطاء
ومحمد بن جبير (قال) الشافعي روى ذلك بعض أصحابنا عن النبي صلى الله
عليه وسلم بحديث لا يثبت (ثم) روى البيهقي من طريق الحسن بن صالح
عن محمد بن سعيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قام يوم الفتح فقال لا يرث أهل ملتين المرأة ترث من
دية زوجها أو ماله وهو يرث من ديتها أو ماله ما لم يقتل أحدهما صاحبه عداً
فإن قتل أحدهما صاحبه عداً لم يرث من ديته وماله شيئاً وإن قتل صاحبه
خطأ ورث من ماله ولم يرث من ديته (ثم قال) عن الدارقطني محمد بن سعيد
هو الطائي ثقة (ثم قال) البيهقي الشافعي كلمة وقف في روايات عمرو بن
شعيب إذا انفرد (وقال) ليس في الفرق بين أن يرث قاتل الخطأ وأن يرث
قاتل العمد خبر يتبع إلا خبر رجل فانه يرفعه لو كان ثابتاً لكانت الحجة فيه

لكن لا يجوز أن يثبت له شيء ويرد له آخر لا يعارض له وإذا لم يثبت فلا يرت
لا عهد ولا خطأ أشبه بعموم لا يرت قاتل عن قتل انتهى (قلت) وهذا الذي
فيه من الشافعي هو الظاهر من العمومات التي في هذه الآثار وكذا فهمه
أصحابنا واعتقدوا عليه ولكن يؤخذ من سياق البيهقي أنه خالف الشافعي
في هذا وإن الحديث ثابت عنده لأنه حكى عن الدارقطني توثيق الطائفي
وكذلك قال غيره أنه صدوق ويكنى أبا سعيد المؤذن ولهم محمد بن سعيد
الطائفي رجل آخر ضعيف يذكر لغيره ولا روايته له عند الجماعة وانما يشبهه
به لاتفاق اسمه واسم أبيه والنسبة (وقال) أبو بكر النيسابوري صح سمع
عمر بن أبيه شعيب وسمع شعيب عن جده عبد الله وكل من همرو وشعيب
صدوق وقد صرح بذلك البيهقي نفسه في مواضع من السنن إلا أنه إذا قيل
همرو عن أبيه عن جده يشبه أن يراد بأبي محمد محمد بن عبد الله وليست له محبة
فيكون الخبر مرسلًا وإذا قيل عن جده عبد الله زال الاشتكال واتصل
الحديث هكذا قاله غير واحد من الحفاظ (وقد) قال همرو في هذا الحديث
عن جده عبد الله فتبين من سياق البيهقي أن الحديث عنده ثابت خلافا لما
قاله الشافعي فتأمل ذلك وأنصف (ثم) أعلم أن القتل الذي يمنع الارث هو
الذي يتعلق به وجوب القصاص أو الكفارة وما لا يتعلق به واحد منهما
كالقتل بسبب أو بتقصص لا يوجب الحرمان لأن حرمان الارث عقوبة
في تتعلق به ما يتعلق به العقوبة وهو القصاص أو الكفارة والشافعي
رحمه الله يعلقه بطلاق القتل حتى لا يرت عنده إذا قتله بتقصص أو رجم
أو كان القريب قاضيا فحكم بذلك أو شاهدًا فشهد به أو باغيا فقتله أو شمر
عليه سيفًا فقتله دفعا كل ذلك يمنع الارث عنده وهذا لا معنى له لأن
الشارع أوجب عليه قتله أو أجاز له قتله في هذه الصور فكيف يوجب عليه
العقوبة به بعد ذلك ولهذا لا يتعلق بهذا القتل سائر عقوبات القتل فكذا
الحرمان والله أعلم

(ميراث العصبه)

(اعلم) أن العصبه من يأخذ جميع المال عند انفراده وما أبقته الفرائض
عند وجود من له الغرض المقدر وهذا رسم ليس بمحدث لأنه لا يفيد إلا على

تقدير أن يعرف الورثة كلهم ولكن لا يعرف من هو العصبة منهم فيكون
تعيينها بالحكم ولا يتصور ذلك إلا بعد معرفة (فتقول) العصبة فومان نسبية
وسببية (فالنسبية) ثلاثة أنواع عصبة بنفسه وهو كل ذكر لا يدخل في نسبه
إلى الميت أنتى وهم أربعة أصناف جزء الميت وأصله وجزء أبيه وجزء جده
وعصبة بغيره وهو كل أنتى فرضها النصف أو الثلثان فيصرون عصبة
بأخواتهن وعصبة مع غيره وهو كل أنتى تصير عصبة مع أنتى أخرى كالبنات
مع الأخوات (والسببية) مولى العتاقة وليست إلا أنتى عصبة حقيقة لكن
تبعاً أو حكماً في حق الإرث فقط وأولاهم بالصوبة جزء الميت وأولاهم
وغيرهم محجوبون بهم والولد المذكر مقدم وابن الابن ابن لانه يوم مقامه ثم
أصول الميت وإن علوا وأولاهم به الأب والأجداد لا ترى أنه يوم مقامه
في الولاية عند عدم الأب وبقدم على الأخوة فيه وكذلك في الميراث وهو قول
جماعة من الصحابة وبه أخذ الإمام ثم الأخ لاب وأم ثم الأخ لاب ثم ابن
الأخ لاب وأم ثم ابن الأخ لاب ثم الأعمام ثم أعمام الأب ثم أعمام
المجد ثم المعتق وهو آخر العصباء وإذا لم يكن المعتق عصبة من النسب
فمصنفة مولا الذي اعتقه فإن لم يكن مولا فصنفته عصبة المعتق وهو المولى
على الترتيب (ابو حنيفة) عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنه قال قال
النبي صلى الله عليه وسلم أحمقوا الفرائض بأهلها فما بقى فهو لأولى رجل
ذكر كذا رواه البخاري عن طريق هلال بن علي عنه (قال) أبو محمد البخاري
سمعت أبا حنيفة عن طاوس سمعت متصل كتب إلى صالح بن رميح حدثنا أبو
حمزة خالد بن أنس الأنصاري عن والدانس بن مالك قال سمعت عبداً لله بن
داود يقول قال قلت لأبي حنيفة من أدركت من الكبراء قال القاسم وطاوس
وعكرمة ومكحول وعبداً لله بن دينار والحسن البصري وعمر بن دينار
وأبا الزبير وعطاء وقتادة وإبراهيم والشعي وتافعا وأمثالهم (قلت) ومات
طاوس بعد سنة ست ومائة وكان سن الإمام آنذاك قريب الثلاثين فلا
يحال لأنكار في سمع الإمام منه (واخرجه) البخاري ومسلم والترمذي
والنسائي وابن ماجه والطحاوي عن طريق ابن طاوس عن أبيه فالشيخان
والطحاوي عن طريق روح بن القاسم عن ابن طاوس والطحاوي أيضاً

من طريق وهيب بن خالد والثوري ومعمروا البيهقي من طريق ابن جريح
كلهم عن ابن طاووس وفي بعضها تصريح بأنه عبد الله بن طاووس وفي بعضها
بالإرسال وإليه أشار الترمذي بعد أن قال هو حسن وذكر أن بعضهم رواه
مرسلا وذكر الناس أن المرسل أشبه بالصواب وقوله لا أولى رجل ذكر قبل
هو تأكيد وقيل للاحتراز من المحتشئ فقد أطلق عليه الأسمان وقيل نبيه به
على معنى اختصاص الذي كورية بالتعصيب التي لها القيام دون الأثاث
وجاء في رواية فلا أولى عصة ذكر هكذا يوجد في كتب الفقه (قال) ابن
النجوزي في التحقيق هذه اللفظة غير محفوظة وقال المذري وابن الصلاح
غير أبعد عن الصحة من حيث اللفظة فضلا عن الرواية فإن العصة اسم لجميع
الأفراد (ولكن) قال المحقق قد روي في الصحيح من حديث أبي هريرة
أيما أمرئ ترك ما لأقربته عصبته من كافأ فيه عمل الواحد وغيره (قلت)
وأخرج الدارقطني في سننه من حديث ابن عباس رفعه الحق والفرائض
بأهلها فما أبقت فلا أولى رجل ذكر وفي بعض روايات الطحاوي المحقوا
المال بالفرائض (وقال) البيهقي هو لفظ عبد الأعلى بن حماد و إبراهيم بن
الحجاج عن وهيب ولفظ أي داود أقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب
الله فترك الفرائض فلا أولى رجل ذكر (قال) أبو جعفر الطحاوي
فذهب قوم إلى أن وجلا لومات وترك بنته وأخاه لاييه وأمه وأخته لاييه
وأمه كان لابنته النصف وما بقي فلا أخيه لاييه وأمه دون أخته لاييه وأمه
واحتجوا في ذلك بهذا الحديث وقالوا أيضا لو لم يكن مع البنت أخ وكانت
معها أخت وعصبة كان لابنته النصف وما بقي فللعصبة وإن بعدوا واحتجوا
في ذلك أيضا بحديث معمروا عن ابن طاووس أخبرني أبي عن ابن عباس
قال قال الله تعالى إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك
قال ابن عباس فقلت أنتم لها النصف وإن كان له ولد (وخالفهم) في
ذلك آخرون فقالوا بل للابنة النصف وما بقي فبين الأخ والأخت لذكرا مثل
حظ الاثنين وإن لم يسكن مع البنت غير الأخت كان للابنة النصف
والأخت ما بقي وقالوا حديث ابن عباس معناه عندنا والله أعلم بما أبقت
الفرائض بعد السهام فلا أولى رجل ذكر كعصبة وعصم فالباقى لهم دون

العمة لا تنهما في درجة واحدة متساويان في النسب وفضل العم العمة في ذلك
 بان كان ذكر افه ذامعني الحديث وليست الاخت مع اخيهما بداخلين
 في ذلك والدليل على ما ذكرنا انهم قد اجمعوا في بنت وبنت ابن وابن ابن أن
 للابنة النصف وما بقي فبين ابن الابن وبنت الابن لا ذكر مثل حظ الانثيين
 ولم يجعلوا ما بقي بعد نصيب البنت لابن الابن خاصة دون بنت الابن ولم يكن
 معنى قوله فما ابقت الفرائض فلا ولي رجل ذكر على ذلك انما هو على غير
 فمأبذ ان هذا خارج منه باتفاقهم وثبت ان العم والعمة داخلان في ذلك
 باتفاقهم اذ جعلوا ما بقي بعد نصيب البنت للعم دون العمة ثم اختلفوا في
 الاخت مع الاخ فقال قوم هما كالعم والعمة وقال آخرون هما كابن الابن
 وبنت الابن فطرنا في ذلك لتعطف ما اختلفوا فيه منه على ما اجمعوا عليه
 فرأينا الاصل المتفق عليه ان ابن الابن وبنت الابن لو لم يكن غيرهما كان
 المال بينهما الاذكر مثل حظ الانثيين فاذا كانت معهما بنت كان لها النصف
 وكان ما بقي بعد ذلك النصف بين ابن الابن وبنت الابن على مثل ما يكون
 لهما من جميع المال لو لم يكن معهما بنت وكان العم والعمة لو لم يكن معهما
 بنت كان المال باتفاقهم للعم دون العمة فاذا كانت هناك بنت كان لها
 النصف وما بقي بعد ذلك فهو للعم دون العمة فكان ما بقي بعد نصيب البنت
 للاخي كان يكون له جميع المال لو لم تكن بنت فلما كان ذلك كذلك وكان
 الاخ والاخت لو لم تكن معهما بنت كان المال بينهما الاذكر مثل حظ الانثيين
 فالنظر على ذلك ان يكونا كذلك اذا كانت معهما بنت فوجب لهما نصف
 المال بحق فرض الله عز وجل لهما ان يكون ما بقي بعد ذلك النصف بين
 الاخ والاخت كأن يكون لهما جميع المال لو لم تكن بنت قياسا وتطابقا على
 ما ذكر من ذلك وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا ما قد دل
 على ما ذكرنا روى سفيان عن أبي قيس عن هزيل بن شرحبيل قال جاء رجل
 الى سلمان بن ربيعة وأبي موسى الأشعري فسألهما عن ابنة وابنة ابن واخت
 لاب واب فقالا للابنة النصف والاخت النصف ثم قالوا انت عبد الله فانه
 سيقا بها فأتاه الرجل فقال عبد الله لقد ضللت اذا وما أنا من المهتدين ولكن
 أقضى فيها بما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للابنة النصف ولابنة

الابن السدس تسكئة ثلاثين وما بقى فلا تحت (وروى) سفيان أيضا عن
مسلم عن طارق بن شهاب قال سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال
لابنة النصف وللأخت النصف فسئل عنها ابن مسعود فقال قد ضللت إذا
وما أنا من المهتدين ولكن أقول كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للابنة
النصف ولابنة الابن السدس وللأخت ما بقى (قلت) وحديث هزيل بن
شرحبيل المذكور أخرجه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي والنسائي
وابن ماجه والمحاكم ينفوه وليس في حديث البخاري ذكر سليمان بن ربيعة
(وأخرجه) النسائي بالوجهين وهزيل بالزاي وقد وقع في كلام كثير من
الفقهاء بالذال وهو قصر يف تبه عليه المحافظ (ثم قال) الطحاوي في هذا
الحديث أنه صلى الله عليه وسلم جعل الأنوعات من قبل الأب مع البنت
عصبة فصرن مع البنات في حكم الذكور من الأخوة من قبل الأب (قلت)
ليس في هذا تخصيص الأخ لأب بل الأخ لأب وأم داخل في هذا فالأولى أن
يقال فيه بيان أن الأنوعات مع البنات عصبة وهو قول جامع من العصابة
والتابعين وهو أم فقهاء الأمصار إلا ابن عباس فإنه خالف في ذلك (ثم قال)
الطحاوي فصار قوله فما أبقى الفرائض فلا أولى رجل ذكر لأنه عصبة ولا
عصبة أقرب منه فإذا كانت هناك عصبة هي أقرب من ذلك الرجل فالأول
لها (قلت) يشير بذلك إلى أن المراد بالأولى الأقرب يريد أقرب العصبية إلى
الميت كالأخ والعم فإن الأخ أقرب من العم والعم وابن العم فإن العم أقرب
من ابن العم ولو كان أولى هنا يعني أحق لبقى الكلام مبهم لا يستفاد منه
أدلة المحكم إذ كان لا يدري من الأحق عن ليس أحق فلم أن معناه أقرب
النسب (ثم قال) الطحاوي وعلى هذا المعنى ينبغي أن يحمل هذا الحديث
حتى لا يخالف حديث ابن مسعود هذا ولا يضاده وسبيل الآثار أن يحمل
على الاتفاق ما وجد السبيل إلى ذلك ولا تحمل على التناق والتضاد ولو كان
حديث ابن عباس على ما حمله عليه المخالف لنا لما وجب على مذهبه أن يضاد
به حديث ابن مسعود لأن حديث ابن مسعود هذا مستقيم الأسناد صحيح
الجهل وحديث ابن عباس مضطرب الأسناد لانه قد قطعه من ليس يدون
من قدره (قلت) يعني أن حديث ابن عباس لو كان محمولا على ظاهره غير

مؤول لا يصح ان يعارض الخالف به حديث ابن مسعود لا يضطر اب الاستناد
في حديث ابن عباس وصحة الاستناد في حديث ابن مسعود وأراد
بمن قطعه سفيان فانه لم يذ كر ابن عباس في روايته وأراد بمن رفعه روح بن
القاسم على ما تقدم وسبق قول النسائي ان المرسل أشبه بالصواب (ثم قل)
الطحاوي وامامنا احتجوا به من قول الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولد
وله أخت فلها نصف ما ترك فقالوا نعم وأثبت الله الأخت اذا لم يكن ولد فالحجة
عليهم في ذلك أن الله تعالى قد قال ايضاً وهو يرتها ان لم يكن لها ولد وقد
أجمعوا جميعاً على انها لو تركت بنتاً وأختها لا يبيها كان للبنت النصف
وما بقي فلا تخ وان معنى قوله عز وجل ان لم يكن لها ولد انما هو على ولد
يموز كل الميراث لا على الولد الذي لا يموز كل الميراث فالنظر على ذلك ان
يكون قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك
والولد الذي يموز جميع الميراث لا الولد الذي لا يموز جميع الميراث وهو
قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وعامة الفقهاء

• (توريت ذوى الارحام) •

(اعلم) ان الوارث في الحقيقة لا يخرج من ان يكون ذارحم وتحت ثلاثة
انواع قريب ذوسهم وقريب هو عصبة وقريب ليس هو بذى سهم
ولا عصبة والكلام على هذا الاخير فهم يرتون عند عدم الذويين الاولين
وهو قول عامة الصحابة غير زيد بن ثابت فانه قال لا ميراث لذوى الارحام
بل يوضع في بيت المال وبه أخذ مالك والشافعي على ان كبراً من اصحاب
الشافعي منهم ابن شريح خالفوه وذهبوا الى توريت ذوى الارحام وهو
اختيار فقهاءهم لانه ذوى في زماننا لفساد بيت المال ومرفه في غير المصارف
وترتيبهم في الارث كترتيب العصبات فيقدم فروع الميت كأولاد الميتات
وان سفلوا ثم اصوله كالأجداد الفاسدين والمجندات الفاسدات وان علوا ثم
فروع ابويه كأولاد الاخوات وبنات الاخوة والام وان نزلوا ثم فروع جديه
وجديته كالعمات والاعمام لا ثم والاعوال والمخالات وان بعدوا فصاروا
اربعة اصناف (وروى) المجوز جاني عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة ان
اولاهم بالميراث الاول والاول اصح لان الفروع اقرب كما في العصبات

• (ذكر رجة المخالف والجواب عنه) •

(الفتح) البيهقي في باب من لا يرث من ذوى الارحام بحديث وهيب بن جرير
حدثنا شعبة عن ابن التكر من جابر قال دخل على رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأنا مريض فتوضأ ونضح علي من وضوئه فقلت انما يرثني كلاله
فكيف الميراث فنزلت آية الفرائض (قلت) اخرج به الشيخان واخرجه
الباقون بمعناه ولكن عدم ذكر ذوى الارحام في هذه الآية لا يدل على
عدم استحقاقهم فانهم ان لم يذكروا في هذه الآية فقد ذكروا في موضع آخر
من الكتاب والسنة كالمجدة فانهم اهل الارث وان لم تذكر في هذه الآية
وكالمصبة لاذكر لهم في آية الفرائض ولم يدل ذلك على عدم استحقاقهم بل
هم مستحقون بالاجماع لقيام الدليل على ذلك (ثم) ذكر البيهقي حديث أبي
امامة ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث (قلت) لادلالة
في هذا الحديث ايضا على مدعاه لان الادلة قامت على ان ذوى الارحام
ايضا من اعطاهم الله حقه (ثم) ذكر حديث زيد بن اسلم عن عطاه بن
يسار في العمة والمخالة لا يرى ينزل على شيء لاشيئ لهما (قلت) وهكذا رواه
الطحاوي عن طريق محمد بن مطرف ومحمد بن عبد الرحمن بن الهير كلاهما
عنه (ورواه) ايضا عن طريق هشام بن سعد عن زيد بن اسلم (ثم قال) البيهقي
وروى نحوه أبو داود في مراسيله عن القعني عن الدراوردي عن زيد بن
عطاه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث (ثم قال) ورواه أبو نعيم
ضرار بن مرد عن الدراوردي فوصله بذكر أبي سعيد (قلت) قد اختلف
في هذا الحديث فروى مراسلا كما رأيت (واخرجه) النسائي في سننه عن زيد
ابن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا اجد لهما شيئا وليس
في سننه عطاه (وكذا) اخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة في مصنفيهما عن
وليس حديثا هشام بن سعد عن زيد بن اسلم قد ذكره (وهي) تقدير رجة معناه
لم ينزل على فيهما شيء في ذلك الوقت ثم نزل عليه وأولوا الارحام بعضهم أولى
ببعض وقال عليه السلام بعد ذلك الخال وارث من لا وارث له ولا يميزان
بعكس هذا اذ لو تقدمت الآية ما قال عليه السلام لا يرى ينزل على شيء
(وذكر) عبد الحق هذا الحديث في أحكامه وقال في آخره قال أبو داود ومعناه

المخير بفتح الهمزة
المشذدة اهـ

لامهم لهما ولكن يورثون الرحم (وقال) الطحاوي يجوز ان يكون قوله
 لاثني لهما أي لا فرض لهما معي كما غيرهما من النسوة اللاتي يرثن كالبنات
 والاختوات والمجسّدات فلم ينزل عليه شيء فقال لاثني لهما على هذا المعنى
 (وقول) البيهقي ورواه أبو نعيم ضرار بن مرداخ فسكت عليه وقد قال
 الذهبي في مختصره ضرار منهم انتهى وقال النسائي متروك الحديث وكان ابن
 معين يكذبه (ثم قال) البيهقي وروى عن شريك بن عبد الله بن أبي نجران
 الحارث بن عبد مناف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن ميراث
 العمة والمخالاة فسكت فنزل عليه جبريل فقال خذ من جبريل أن لا ميراث
 لهما (قلت) قد اختلف في هذا الحديث أيضا فرواه ابن أبي شيبة في مصنفه
 عن شريك سئل النبي صلى الله عليه وسلم الحديث ولم يذكر الحارث وكذا
 ذكره الدارقطني في سننه من طريقين (ثم) أن الحارث هذا لا يعرف حاله
 وليس له ذكر في كتب الحديث سوى المستدرک لهما كما أنه مذکور فيه
 في هذا الحديث مستشهدا (ثم) ذكر البيهقي أثره من زيد من طريق محمد
 ابن بكار عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن خارجة عن أبيه لا يرث ابن الأخ
 إلا ثم يرثه تلك شيئا الحديث (قلت) محمد بن بكار قال صالح خبرت أنه يثبت
 عن الضعفاء وابن أبي الزناد ضعفه النسائي وغيره وقال ابن حنبل
 مضطرب الحديث (ثم) ذكر البيهقي من طريق مالك عن محمد بن أبي بكر بن
 محمد بن عمرو بن نزم عن عبد الرحمن بن حنظلة الزرقاني أخبره عن مولى أقرين
 كان قديما يقال له ابن مري قال كنت جالسا عند محمد بن الخطاب فلما صلى
 الظهر قال يا ربنا لم ذلك الكتاب الكتاب كتبه في شأن العمة فنسأل عنها
 ونسئبر فيها فأتى به برقا فدا طبة وراو قدح فيه ما ففصا ذلك الكتاب فيه ثم
 قال لورضيك الله أفرك لورضيك الله أفرك (قلت) عبد الرحمن بن حنظلة
 مجهول لا يعرف وقال الطحاوي ابن مري غير معروف (ثم) ذكر البيهقي عن
 محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نزم مع أباه كثيرا يقول كان عمر يقول
 عجا لعممة تورث ولا تورث (قلت) هذا منقطع فان أبا بكر لم يسمع من عمر
 (ثم قال) البيهقي وقد روى عن عمر بن الخطاب ورواية المدنيين أصح (قلت)
 الذي روى عنه بخلاف ذلك مع صحيح متصل كما سيذكر قريبا ورواية المدنيين

قوله مري بكسر
 الميم وسكون
 الراء وقوله
 بدور يقع التاء
 وسكون الواو شبه
 الطشت وكأنه
 بعدما أتاه به تغير
 ما كان رآه من
 سؤال الناس
 فسمع على سموه
 فدعا بدور الخ اه
 ويرفأ بفتح التثنية
 بوزن يفعل اه

من طريقين أحدهما مجهول والاخر منقطع فكيف يكون أولى بالهبة
 (وهما احتج به الامام على توريث ذوى الارحام) *

ما أخرجه الطحاوى من طريق عبدة بن سليمان والبيهقى من طريق
 الثورى واللفظ لعبدة كلاهما عن محمد بن اسحق عن محمد بن يحيى بن حبان
 عن ٤٤ واسم بن حبان قال توفى ثابت الدحداح وكان اتياء وهو الذى ليس
 له اصل يعرف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعاصم بن عدي هل
 تعرفون له فيكم نسبا قال لا يا رسول الله فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ابا لبابة بن عبد المنذر ابن اخته فاعطاه ميراثه (روجه) الاحتجاج ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قد ورث ابا لبابة من ثابت برجه التى بينه وبينه فثبت
 بذلك موارد ذوى الارحام ودل سؤال رسول الله صلى الله عليه وسلم ربه
 عز وجل في حديث عطاء بن يسار السابق من العمة والحالة هل لها ميراث
 أم لا انه لم يكن نزل عليه في ذلك فيما تقدم شئ فثبت به تاخر حديث واسع
 هذا من حديث عطاء بن يسار فصارنا مضاه (وقال) البيهقى ان الشافعى
 اجاب عنه في القديم فقال ثابت توفى يوم أسد قبل ان تنزل الفرائض
 (قلت) ذكر صاحب الاستيعاب عن الواقدي قال وقال بعض اصحابنا
 الرواة لا علم يقولون ابن الدحداح برئ من جراحاته ومات على فراشه من
 جرح أصابه ثم انتفض به مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة
 ويشهد لهذا القول مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى عن جابر بن سمرة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى بفارس ممرورى فركبه حين انصرف من
 جنازة ابن الدحداح ونحن حوله (وقال) ابن الجوزى في الكشف اشكل
 المحققين اختلفت الرواة في موته فقال بعضهم قتل يوم أحد في المعركة وقال
 آخرون بل جرح وبرئ ومات على فراشه مرجع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من المدينة وهذا أصح لهذا الحديث انتهى (فان) قالوا ان حديث
 واسع هذا منقطع (قبل) لهم حديث عطاء بن يسار ايضا منقطع فن جعله
 أولى يثبت المتقطع فيما يوافقه من مخالفهم فيما يوافقه *

(ومن جهة الامام) *

ما أخرجه الطحاوى من طريق وكيع وأبي أحمد الزبيرى والبيهقى من

طريق

قوله اتياء بقصر
 الممثلة وحكم
 المثناة الفوقية
 وتشديد الياء اه

قوله ممرورى
 بصيغة اسم
 المفعول أى مريان
 اه

طريق قبيصة كلهم من سفيان عن عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي
ريبعة عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيفة عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف
أن رجلا رمى رجلا بسهم فقتله وليس له وارث الا خال (واقظ) قبيصة كتب
عمر إلى أبي عبيدة أن علموا غلمانكم العوم ومقاتلتكم الرمي وكانوا يقاتلون بين
الاغراض فجاء سهم غريب فأصاب غلاما فقتله في حجر خال له لا يعلم له أصل
فكتب في ذلك أبو عبيدة إلى عمر فكتب عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال الله ورسوله مولى من لا مولى له والخال وارث من لا وارث له وسكت
اليهودي عليه (وقال) الذهبي في المختصر روى النسائي وابن ماجه والترمذي
وحسنه انتهى (قلت) وأخرجه ابن حبان في صحيحه وزاد الترمذي وإليه
ذهب أكثر أهل العلم

(ومن حجة الامام)

ما أخرجه ابن ماجه والطحاوي من طريق شعبة عن بديل العقيلي عن راشد
ابن سعد عن أبي عامر الهوزني عن المقدم بن معدي كرب أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال من ترك كذا فعلى (قال) شعبة ورجعما قال فاني ومن ترك
مالا فلورثته وأنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه الا أنه قال أرث ماله
وافك عانه والخال وارث من لا وارث له يرث ماله ويفك عانه (وأخرجه)
الطحاوي ايضا مثله من طريق حماد بن زيد عن بديل (وأخرجه) النسائي
من طريق شعبة الا أنه قال عن بديل مع علي بن أبي طلحة عن راشد بن
سعد وهكذا أخرجه ابوداود والنسائي ايضا من طريق حماد عن بديل
(وأخرجه) البيهقي من هذه الطرق (وقال) ابوداود ورواه الزبيدي
عن راشد بن سعد فقال عن ابن طائفة عن المقدم (قال) ورواه معاوية
ابن صالح عن راشد قال سمعت المقدم (وأخرجه) ابوداود ايضا من طريق
اسماعيل بن عياش عن يزيد بن جهم عن صالح بن يحيى عن المقدم عن ابيه عن
جده سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أنا وارث من لا وارث له
افك عنه وأرث ماله والخال وارث من لا وارث له يفك عنه ويرث ماله
(قلت) أشار البيهقي والتذوي إلى أن هذا الحديث قد اختلف فيه كما
تري فتارة عن راشد بن سعد عن المقدم وتارة عن راشد عن أبي عامر عن

قوله غريب وزن سهم
وهو الذي لا يدري
راميه اه

قوله عانه أي
عانه فحذفت
الياء ومعناه الاسر
وقوله عنيه بضم
العين وكسر النون
وتشديد الياء
بمعناه اه

المقدام وتارة عن راشد عن ابن عطاء عن المقدم وتارة عن راشد بن سعد
مرسلا (ثم) روى عن ابن معين انه كان يضعف هذا الحديث وقال ليس فيه
حديث قوي (قلت) هذا الحديث شاذ خرج المحاكم في المستدرك من طريق
راشد عن أبي عامر وقال صحيح على شرط الشيخين (وأخرج) ابن حبان
في صحيحه ثم ذكر أن راشدا سمعه من أبي عامر عن المقدم ومن ابن عطاء
عنه قال طريقان محفوظان والمتان متباينان (وذكر) الدارقطني في محله
أن شعبة وسجاد وأبراهيم بن طهمان ورووه عن يديل عن علي بن أبي طلحة
عن راشد عن أبي عامر عن المقدم وأن معاوية بن صالح خالفهم فلم يذكر
عامر وراشدا والمقدم (ثم قال) الدارقطني والاول أشبه بالصواب (قال)
ابن القطان وهو على ما قال فان ابن أبي طلحة ثقة وقد زاد في الاستاد من
يتصل به فلا يضره ارسال من قطعه وإن كان ثقة فكيف بمن فيه مقال
ونرى هذا الحديث صحيحا انتهى كلام ابن القطان (وما) ذكره أبو
داود صحيح في أنه لا ارسال في رواية معاوية فان راشدا صرح فيها بالسمع
وراشد قد سمع عن هو أقدم من المقدم كما روى وثبان فيعمل على أنه سمعه
من المقدم مرة بلا واسطة ومرة بواسطة أبي عامر ومرة بواسطة ابن عطاء
وبه يظهر للنصف أن قول من قال انه ليس فيه حديث قوي محل نظر
(ثم قال) البيهقي وقدر ويت فيه أحاديث ضعيفة ثم ساق من طريق
شريك عن ليث عن محمد بن المنكدر عن أبي هريرة ورفعه الخصال وارت
(ثم قال) وكذا رواه أبو نعيم عن شريك وخالفه غيره رواه يحيى بن أبي بكر
حدثنا شريك عن ليث عن أبي هريرة عن أبي هريرة ثم قال يختلف فيه كما
ترى وليث هو ابن أبي سليم غير محتج به (قلت) الأمر في ليث قريب قد أخرج
له مسلم في صحيحه واستشهد به البخاري في كتاب الطب ويحتمل أنه روى
الحديث عنهما عن أبي هريرة وأقل أحواله أن يكون حديثه هذا شاهدا
لحديث المقدم وغيره (ثم) أخرج البيهقي من طريق أبي عاصم عن ابن جريج
عن عمرو بن مسلم عن طاوس عن عائشة قالت قال الله ورسوله صلى الله عليه وسلم
له والخال وارث من لا وارث له تابعه عبد الرزاق (وقد) رواه الفلاس عن
أبي عاصم مرفوعا (ثم قال) وقد كان أحدوا بن معين يقولان عمرو ليس

بالتقوى والمحافظة موقوف (وروى) عن ابن طاوس مرسلا (قلت) الرفع
زيادة ثقة فوجب قبوله (وقد أخرجه) المحاكم مرفوعا وقال صحيح على شرط
الشيخين (وأخرجه) الترمذي أيضا مرفوعا وقال حسن (وقال) الطحاوي
حدثنا أبو أمية قال حدثنا أبو طاهر عن ابن جريج فقد كره مرفوعا وحدثنا
إبراهيم بن مرزوق حدثنا أبو طاهر قد كره بأسناده مثله ولم يرفعه وحدثنا
أبو يحيى عبد الله بن أحمد بن زكريا بن المحارب بن أبي ديسرة المكي حدثنا أبي
حدثنا هشام بن سليمان عن ابن جريج قد كره بأسناده مثله (قال) أبو يحيى
وأراه قدر فعه وأما عمرو بن مسلم ما خرج به مسلم في صحيحه (وفي) الكاشف
للذهبي قواه ابن معين وقال في المختصر قواه غيرهما وفي التذييل للمحافظ
صدوق له أو همام

•(ومن جهة الامام)•

ما أخرجه الطحاوي والبيهقي من طريق يزيد بن هرون أخبرنا داود بن أبي
هند عن الشعبي قال أتني زياد في رجل مات وترك عمة وخالة فقال هل
تدرون كيف قضى أمرهما قالوا لا قال والله اني لا علم الناس بقضاء أمرهما
جعل العمة بمنزلة الاخ والخالة بمنزلة الاخت فأعطى العمة الثلثين والخالة
الثلث (ثم قال) البيهقي ورواه الحسن وأبو الشعثاء وبكر بن عبد الله ان عمر
جعل لأممة الثلثين وللخالة الثلث (قلت) أخرجه هكذا الطحاوي عن علي
ابن زيد أخبرنا يزيد بن إبراهيم والمبارك بن فضالة عن الحسن عن عمر مثله
وحدثنا علي حدثنا عبدة أخبرنا ابن المبارك أخبرنا سفيان عن مطرف عن
الشعبي قال أتني زياد في عمة لأم وخالة قد كرا الحديث مثل الاول (ثم قال)
البيهقي وكل ذلك مراسيل ورواية المدنيين عن عمر أولى ان تكون صحيحة
(قلت) ذكر الطحاوي ان رواية زياد عن عمر صحيحة متصلة (وفي) مصنف
ابن أبي شيبة حدثنا أبو بكر بن عياش عن عاصم عن زيد عن عمر انه قسم
المال بين عمة وخالة فهذا سند صحيح متصل (وفي) الاستدكار لمختلف أهل
العراق انه ورثهما واختلقوا فيما قسمه لهما (وفي) المصنف أيضا حدثنا
وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن الحسن عن عمر قال للعمة الثلثان وللخالة
الثلث حدثنا عبد الوهاب الثقفي عن يونس عن الحسن ان عمر ورث العمة

الثلاثين والخالة الثالث حدثنا ابن ادريس عن الاعمش عن ابراهيم قال
كان هريرة بن الخالة والعمة اذا لم يكن غيرهما وفيه ايضا عن ابن جريح
ان خبرني عبد الكريم بن ابي الخارق ان زياد بن جارية اخبر عبد الملك بن
مروان انه كتب عمر الى امرأه الشام ان اعطوا واديت له الخالة انما الخال والمذني
صبي رعى بسهم فقتله وليس له الاخال (واخرج) الطحاوي من طريق عمرو
ابن هرم عن جابر بن زيد ابي الشعثاء ان عمر قضى للعمة الثلاثين والخالة الثلاث
(فهذه) وجوه كثيرة عن عمر يشد بعضها بعضها انه ورث ذوى الارحام
وقد قدمنا ما في رواية المدنيين من الجاهلية والانتطاع (وقد) روى مثل
ذلك ايضا عن عبد الله بن مسعود وعلى رضي الله عنهما (اخرج) الطحاوي
من طريق الثوري عن منصور عن فضيل عن ابراهيم قال كان عمر
وعبد الله بن مسعود يورثان ذوى الارحام دون الولاء قلت افكان على
يعقل ذلك قال كان على أشدهم في ذلك (واخرجه) ابن أبي شيبة من هذا
الطريق الا ان هذه حسين بدل فضيل (وقال) ابن أبي شيبة حدثنا ابن
ادريس عن الاعمش عن ابراهيم قال كان عمر وعبد الله بن مسعود يورثان
الخالة والعمة اذا لم يكن غيرهما (واخرج) الطحاوي من طريق حبان
المجشي عن سويد بن غفلة ان رجلا مات وترك امرأته وبنته ومولاه قال
سويداني بمال من عند علي اذ جاءته مثل هذه الفريضة فاعطى بنته
النصف وامراته الفين ثم رد ما بقي على ابنته ولم يعط المولى شيئا (واخرج) من
طريق شريك عن جابر ابي الشعثاء عن ابي جعفر قال كان علي يرد بقية
الموارث على ذوى السهام من ذوى الارحام (قلت) ابو جعفر هو محمد بن
علي بن الحسين لم يدرك جده (واخرج) من طريق شعبة عن سليمان قال قال
ابن مسعود للعمة الثلثان والخالة الثلث قال شعبة فقلت اسمعته من
ابراهيم قال هو اول ما سمعته منه (ورواه) شعبة عن المغيرة عن ابراهيم عن
عبد الله بن مسعود مثله (واخرج) من طريق أبي حصين عن يحيى بن وثاب
عن مسروق عن عبد الله بن مسعود قال الخالة والدة (ومن) طريق سفيان
عن منصور عن ابراهيم عن مسروق قال اتى عبد الله بن مسعود في اخوة
لام وأم فأعطى الاخوة من الام الثلث وأعطى الام سائر المال وقال الام

عصبة من لا عصبة له وكان لا يرد على اخوة لام مع أم ولا على بنت ابن مع بنت الصليب ولا على اخوات لا تبع مع اخت لاب وأم ولا على امرأة ولا على جدة ولا على زوج فهو لاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ورتوا الارحام بارحامهم وان لم يكونوا عصبة فان كان الى التقليد فقليد هؤلاء اولي وان كان الى ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد ذكرنا ما روى عنه في هذا الباب وان كان الى النظر فانا قدرنا اننا العصبة يرثون اذا كانوا راينا بهضهم اذا كان له من القرب ما ليس كبعض كان بذلك القرب اولي باليراث من هو أبعد منه وكان المسلمون اذا لم يكن لبيت عصبة يرثونه جميعا فاذا كان بعضهم اقرب اليه من بعض فالتظر على ان يكون من قرب منهم اولي باليراث من هو أبعد منهم من المتوفى من المسلمين ثبت بالتظر أيضا ما ذكرنا وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله تعالى • (بيان الخبر المدال على أن مولى العتاقة اولي باليراث

من الرعم التي ليست بعصبة) •

(أبو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن عبد الله بن شداد أن بنت جزة اعتقت مملوكات وترك بنتا فأعطاهما النبي صلى الله عليه وسلم النصف وأعطى ابنة جزة النصف كذا رواه الحسن بن زياد في مسنده عنه ومن طريقه طلحة العدل (وأخرجه) النسائي وابن ماجه من حديث ابنة جزة وفي اسنده ابن أبي ليلى القاضي وأعله النسائي بالارسال وصح هو والدارقطني الطريق المرسلة (وأخرج) البيهقي من طريق شعبة عن الحكم بلعافزهم ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم لها النصف (وأخرجه) الطحاوي هكذا فقال حدثنا علي بن زيد أخبرنا عبدة أخبرنا ابن المبارك أخبرنا أبان بن تغلب عن الحكم فسيافه (ثم) ساق البيهقي من طريق سفيان عن منصور بن حسيان الاسدي عن عبد الله بن شداد أن ابنة جزة اعتقت فذكر مثله (ورواه) الطحاوي عن علي بن زيد عن عبدة عن ابن المبارك عن سفيان مثله (ثم قال) البيهقي وكذلك روى عن سلمة والشعبي عن عبد الله بن شداد (قلت) رواه سفيان عن سلمة بن كهيل قال انتهيت الى عبد الله بن شداد وهو ابن المساد يحدث القوم وهو يقول هي اختي فسألتهم فقالوا ذكر أن مولى لبنت جزة ثم

ذكر مثله أخرجه الطحاوي من طريق ابن المبارك عن سفيان (ثم قال) اليه
 وابن شداد أخو بنت حمزة من الرضاة والمحدث منقطع (قلت) بل هو
 أخوها لأنها قد أخرج أبو داود في المراسيل بسند صحيح عنه أنه قال أتدرون
 ما ابنة حمزة مني قال كانت اختي لامي (وأخرج) الطحاوي من طريق ابن
 المبارك أحسبها جوير بن حازم عن محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب وإبي
 فرارة قال حدثنا عبد الله بن شداد قال هل تدرون ما بيني وبينها هي اختي
 من أمي كانت أمها اسمها بنت عيسى الخنمية (وقال) ابن سعد في الطبقات
 أم عبد الله بن شداد سلمي بنت عيسى اخت أسماء كانت تحت حمزة فولدت له
 حمارة وقيل فاطمة وقتل يوم أحد فتزو بها شداد بن السادة فولدت له عبد
 الله انتهى (وقال) المحافظ صرح المحاكم في المستدرک في هذا الحديث
 بأن اسمها مامه (ورواه) أحمد في مسنده من طريق قتادة عن سلمي بنت حمزة
 (وفي) مصنف ابن أبي شيبة ومجمع الطبراني أنها فاطمة (وأخرج) الدارقطني
 من حديث جابر بن زيد عن ابن عباس أن مولى حمزة توفي وترك ابنته وابنة
 حمزة فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنته النصف وابنة حمزة النصف (ثم)
 قال البيهقي وهو لاء الرواة أجمعوا على أن ابنة حمزة هي الممتعة (وقال)
 إبراهيم الفخري توفي مولى حمزة فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنة حمزة
 النصف طعمة وقبض النصف فهذا عطاء وقد قال شريك تقوم إبراهيم هذا
 القول تقوم ما إلا أن يكون مع شيئا فرواه (قلت) هكذا أورده أبو داود في
 المراسيل عن إبراهيم ثم نقل قول شريك فيه (وقال) الطحاوي حدثنا هدد
 حدثنا أبو نعيم حدثنا حسين بن صالح عن منصور عن إبراهيم فسأله مثله
 (ثم) قال وهذا عدا ما كلام طاسد لأن ابنة مولى ابنة حمزة أن كان وحسب
 لها جميع ميراث أبيها إبراهيم منه فحال أن يطعم أبي صلى الله عليه وسلم شيئا
 قد وجب لبنت حمزة وإن كان ذلك لم يجب لها كله وإنما وجب لها نصفه
 فبأقوى بعد ذلك النصف راجع إلى من اعتقه وهي بنت حمزة فاستحال
 ما ذكر إبراهيم في ذلك وثبت أن ما دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى
 ابنة حمزة كان بالميراث لا بعيره (فقد) دلت هذه الآثار أن مولى العاقبة
 أولى بالميراث من الرحم التي ليست بعصبة وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف

وعمد رجهم الله تعالى (وقد) روى مثل ذلك ايضا عن علي رضي الله عنه
(قال) الطحاوي حدثنا علي بن زيد حدثنا عبيدة اخبرنا ابن المبارك اخبرنا
فطر عن الحكم بن عتيبة قال قضى علي في اناس منا فبين ترك بنته ومولاه
فاطلى بنته النصف والمولاة النصف (وحدثنا) علي حدثنا عبيدة اخبرنا
ابن المبارك اخبرنا سفيان عن سلمة بن كهيل قال رايت المرأة التي ورثها علي
من أبيها النصف وورثت مولاتها النصف

•(ميراث المتلاعنين)•

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال اذا قذف الرجل امرأته فالتص
أحدهما توارثا ما لم يلحق الا^٢ يتر ويترك السلطان بينهما كذا رواه محمد
ابن الحسن في الا^٢ تاريخه (وعند) البخاري في الصحيح من حديث فليح عن
الزهري عن سهل ان رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
الله أرايت رجلا رأى مع امرأته رجلا فساق الحديث وفيه بقرت السنة
بعد فيها ان يفرق بين المتلاعنين وان يرثها وترث منه

•(ميراث ولد الملاحنة)•

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال في ميراث ابن الملاحنة الا^٢ ثم وولدها
هم وورثته وان كانت الام وحدها فلها الميراث كله وان ماتت أمه ثم مات بعد
ذلك فاجل ذوى قرابته من أمه كآتهم يرثون أمه كأنها هي التي ماتت وان
كان أخا فلها المال كله وان كانت أخا فلها النصف وان كان أخا وأختا
فالثلثان للأخ والثلث للأخت وان كانتا أختين فلهما الثلثان كذا رواه
محمد بن الحسن في الا^٢ تاريخه (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال في ابن
المتلاعنين ويترك أمه وأخته وأخا^٢ أمه قال ابراهيم لهما الثلث وما
بقي للأم فقط كذا رواه محمد بن الحسن في الا^٢ تاريخه (أبو حنيفة) عن حماد
عن ابراهيم انه قال الام عصبية اذا عصبية فاذا ترك ابن الملاحنة أمه
كان المال لها فاذا لم يترك اما انتظر الى من كان يرث أمه فيرثه كذا رواه محمد
ابن الحسن في الا^٢ تاريخه (وأخرج) أبو داود عن مكحول وهو الشامي قال
جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراث ابن الملاحنة لأمه ولو رثتها من
بعدها (وأترجه) البيهقي من طريق الوليد بن مسلم حدثنا ابن جابر حدثنا

مكحول وهو مرسل (وذكر) الشافعي في الرد على من قال به انه احتج فيه برواية ليست بثابتة وأخرى ليست بما تقوم بها حجة (قال) البيهقي أغلته أراد حديث مكحول وحديث عمرو بن شعيب (قلت) ظاهر حديث مكحول ان جميع ماله لأمه في حياتها ولا مهابا لورثتها ان كانت أمه قد ماتت وإلى هذا ذهب مكحول وهو قول الثوري أيضا ولا يضره الارسال فانه لا يعيب الحديث عندنا والعمل عليه عند السلف (وأما) حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه فهو مثل حديث مكحول قد أخرجه أبو داود في سننه والبيهقي من طريق الوليد بن مسلم أخبرني عيسى أبو محمد عن العلاء بن الحارث عنه (ثم) قال البيهقي عيسى هو ابن موسى القرشي الدمشقي فيه نظر (وقال) المذري ليس بمشهور (قلت) هو أخو سليمان بن موسى ذكره البخاري في التاريخ ولم يمرض له بشئ وليس له ذكر في كتب الضعفاء وذكره ابن حبان في الثقات وفي الكاشف لأذهبي وثقه دحيم وفي التهذيب للحافظ هو صدوق (وأخرج) أبو داود في المراسيل من حديث حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند عن عداقة عن رجل من أهل الشام ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ولدا الملائكة عصبة أمه (وأخرجه) البيهقي من طريق الثوري عن داود بن أبي هند عن عداقة عن عبيد الله بن عبيد الانصاري قال كتبت إلى أخ لي من بني زريق أن يرضي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولدا الملائكة قال قضى به لأمه قال هي بمنزلة أبيه وبمنزلة أمه • (بيان الخبر الدال على عدم تورث من ليس بعصبة ولا رحم وان الرجل اذا لم يجد ذاقرا به فليضع ماله حيث أحب) •

دحيم كزير

(أبو حنيفة) عن الميمون عن الشعبي عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود انه قال يا معشر همدان انه يموت الرجل منكم ولا يترك وارثا فليضع ماله حيث شاء كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (قال) وبه تأخذوا المبدع وارثا فأوصى بماله كله جازوه وقول أبي حنيفة (وأخرجه) الطحاوي فقال حدثنا محمد بن عمرو بن يونس حدثنا يحيى بن عيسى عن الأعمش عن الشعبي عن عمرو بن شرحبيل قال قال عداقة بن مسعود قد ذكره وزاد قال الأعمش قد كنت ذلك لأبراهيم فقال حدثني همام بن الحارث عن عمرو

ابن شريحيل قال قال عبد الله مثله (وأخرجه) أيضا من طريق شعبة
 عن سلمة بن كهيل سمعت أبا عمرو والشيباني يحدث عن ابن مسعود قال السائب
 يضع ماله حيث اختار (ومن) شعبة عن الحكم عن عمرو بن شريحيل مثله
 (ومن) شعبة عن منصور عن إبراهيم عن همام عن عمرو عن عبد الله بن وهب
 (وأما) ما رواه أبو داود والطحاوي من طريق حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار
 قال سمعت عوسجة مولى ابن عباس يحدث عن ابن عباس أن رجلا مات
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يترك قرابة إلا عبدا هو أعتقه
 فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ميراثه هذا لفظ الطحاوي وألفظ أبي داود
 أن رجلا مات ولم يدع وارثا إلا غلاما له كان أعتقه والباقي سواء (وأخرجه)
 الترمذي والنسائي وابن ماجه وحسنه الترمذي (فأصح) به الخالف وقال
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ورث المولى الأسفل من المولى الأعلى
 (والجواب) أن عوسجة هذا ليس بشهور قاله أبو حاتم الرازي وقال
 البخاري عوسجة مولى ابن عباس روى عنه عمرو بن دينار ولم يصح وعلى
 تقدير التسليم فليس في الحديث أنه قال المولى الأسفل يرث المولى الأعلى
 وإنما فيه دفع ميراثه وهو تركته إليه وليس كما روى عنه في الخال أنه قال هو
 وارث من لا وارث له (مقد) يحتمل وجوها (منها) أن يكون دفعه إليه لأنه
 ورثته أيا بما أليت عليه من الولاء (ويحتمل) أن يكون مولاه وذارحم له فدفع
 إليه ماله بالرحم وورثته به لا بالولاء (ويحتمل) أن دفعه إليه ميراثه لأن الميت
 كان أمر بذلك فوضع صلى الله عليه وسلم ماله حيث أمر بوضعه فيه كما تقدم
 ذلك من حديث ابن مسعود في أول الباب (ويحتمل) أن يكون صلى الله عليه
 وسلم أطعمه المولى الأسفل فقره كما أن للامام أن يفعل ذلك فيما في يده من
 الأموال التي لأرب لها (قال) الطحاوي وقد سمعت أحمد بن أبي حنيفة يذكر
 أن هذا التأويل الأخير قد روى عن يحيى بن آدم فلما أحفل هذه التأويلات
 التي ذكرنا لم يكن لأحد أن يجعلها على تأويل منها إلا بدليل يدل عليه إمام
 كتاب وإمام سنة وإمام أجماع وقد روى فيهم من هذا فيها أن رجلا أبا داود
 من طريق الحارثي عن جابر بن أبي جابر عن عبد الله بن بريدة عن أبيه
 قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال أن هندی ميراث رجل من

الازدواست أجدازديا أدفعه اليه قال فاذهب فالتقى ازديا حولاً قال
فأتاه بعد المحول فقال يا رسول الله لم أجدازديا أدفعه اليه قال فاذهب
فالتقى ازديا حولاً قال فأتاه بعد المحول فقال يا رسول الله لم أجدازديا
أدفعه اليه قال فأتاه فالتقى فأتاه فالتقى فأتاه فالتقى فأتاه فالتقى
بالرجل فلما جاء قال انظروا كبريتاً فادفعه اليه (وأخرجه) النسائي
مسنداً ومرسلاً وقال جبريل بن ابراهيم بن القوي (وأخرجه) أبو داود
أيضاً من طريق شريك عن أبي بكر الأحمري هو جبريل بن ابراهيم بن
نحوه (وقال) يحيى بن آدم سمعت شريكاً يقول في هذا الحديث انظروا
أصكبر رجل من خزاعة (وأخرجه) الطحاوي من طريق عمرو بن خالد
عن شريك نحوه (فهذا) عندنا والله أعلم على ما أوله يحيى بن آدم
في الحديث الذي قبل هذا

(وهذا) آخر ما اردنا من كتائبه ومنه وبقية مما وقع اتقاؤه مما
وجدناه من احاديث الاحكام لسيدنا الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان
رضي الله عنه وارضاه وعن سائر الأئمة المجتهدين وعن مقلديهم العارفين من
رحمة التعصب والغل وذلك مما تيسر استخراجاً من المسانيد الأربعة
من المعزية اليه من تخارج اصحابه ومن دونهم ولعل غيرنا لا يرى الكثير
مما اردناه ولا مرضاه ولم نكتبه معتنقين فيه ارتفاع المعارضه ولا عدم
النازعه بل ذكرنا مباح علمنا محررين الجبت عنه المصحح ما قلناه او المبالغ
له ولا ايضاً قلنا ان هذا الذي كتبنا هو كل ما لالامام رضي الله عنه ولعل
غيرنا سيجد زيادة على ما ذكرنا قليلة او كثيرة اذا المراجع من ان يحيط به
البليغ الجهد واثبت فيه ما ثبت لدى ووصل علمه الى ولم اخترع شيئاً
من تلقاء نفسي على ان التفصيل في حكمل ذلك متعذرة او متعسر
والدواعي غير متبهة ولا متبهره وفرتي عن الاوطان لعذري مدينة
ومغمرة وانت ايتها الناظر تأمل فيه بعين الانصاف والتباعد عن
العصبية والاعتساف اذ من المعلوم المقرر ان العلم ليس وقفاً على احد
حتى يعلق بابه على المستضعفين وفوق كل ذي علم عليم وان كان فاني
الاحسان فيه والاصابة فلا يفت نفسك الاحسان اليها بالتحقيق المعثر على

الصواب والمداء لا تخيبك المسلم بالغفوة من التقصير والاسهاب ووفير
 الاجروا جزال التواب وتحسين العاقبة والمساكيب فان دعاء المسلم لا يخيبه
 بطهر الغيب مستجاب والله أسأل ان يجعل ما حورته خالصا لوجهه الكريم
 وموجبنا الفوز بالرقى في أعلى درجات النعيم وان يقبلا ورعا فرطه في
 في الكلام في المناقشة مع الائمة الاعلام وان ينصني وأحبائي
 والمسلمين بمزيد الرضا والعفوان وهو حسبي وعليه التكلان
 وله الحمد على آلائه وصلاته وسلامه على سيدنا
 محمد خاتم أنبيائه وعلى آله وصحبه وأحبابه
 ولا حول ولا قوة الا بالله وقد وافق تحريري في
 مدة أربعة أشهر آخرها عشية يوم
 الاثنين لثمان بقين من شهر ربيع
 الاول من شهر سنة ١١٩٧
 محمية بمصر لي بسويقة
 لالامن مصر حرسها
 الله وسائر بلاد
 الاسلام به
 وكرمه
 امين

بقول التوسل بصاحب التلاوة ومضان حلاوه ان احسن ما تفتت به
 احبب الادب الطروس عقود جواهر محمد الله القدوس والطف ما تفتت به
 الارواح والنفوس قلاندر الصلاة والسلام على منافع البدور ومظهر
 الشهوس سيدنا محمد الذي اطرب المسامع بشريف حديثه واقص كل
 محب لطيب كلامه في كل عالم متقدمه وحديثه وعلى آله وصحبه
 الدين رو والنا آثاره وعلو الياسنة واحببارة عليه وعليهم اتم
 الصلوات وكامل التسليمات ما جرى براع على عهده وتليت احاديث
 شريعه • (وبعد) • هذا معراج عرب بدور عحاسه وبرزعت شهوس
 احاسه وسطعت افواره البهيه بامداد احبار حير البريه الموسوم بقود
 الجواهر المبيعه فيما استدلى به الامام ابو حديه • ج مع الامام العالم
 العامل او اللودعي المجاهد الكامل سلاله الطيبين ونجيه الطاهرين
 السيد محمد مرتضى افاض الله على خير وجه العرايا والرضا باقه لعداها
 ووفى بالمراد واحاد اصحابه رائقه وابراداته طائعه قدم من اسباده
 بانس الاتصال وارسلته • بحمد الله ارسال ياتي عن دكانه قطعه
 لاتدكر عسدها دكانه ويحصر عن مضي • ذكره تردري السيف في المصاه
 وهو كتاب اى كتاب درر ولسكه من مصاب

كتاب لوباع بالعين • لما وقت بعين من عيوبه

قدسي في طبعه له موم نعه قوم كرام وجمع عمام كل من حصرة
 السيد محمد بدر الدين والسيد محمد ابراهيم الجبرائيل والسيد محمد
 يحيى السعدي والسيد علي عبد العاد والمورسي الكبي عطيه
 التوكل على ربه المسدي المعيد سخرة معوض افسدي فريد بالمطبعة
 الوطنية بشار سكندرية في طل دي السعادة البهيه والسيادة العليه
 ولي نعمنا سعادة المحدثي اسمعيل حفظه وأهله المولى الجليل
 وقد خدمت تهميه مع فتور القريه مصطفي اعرالاحباب السيد محمد
 يحيى كان الله لنا وله في الممات والمها ولما تم محمد دي الجلال ارنحت
 حسب الحال فقلت وبالعصير اطلت

دلائل راقية من عقود الجواهر • وجهه نقه حكا النجوم الزواهر
ومورد أخبار روتها آفة • فروق صدورا من بحور المصادر
وسرد أحاديث تمنع منها • ينقل صحيح عن رجال أكابر
جلالها علينا المرتضى في فعاله • محمد ذو العيش الوفي نسل طاهر
فأصبح فيها ذا عطاء مجاهدا • وأمسى بقلب أحمد الوصف طاهر
وآونة يروى المسانيد رسلا • عن التبت مرقوعا إلى قول جابر
أدارك وضا في المباحث قد صفت • بحان ذككاء في نجابة ماهر
يجمع أقوالا تدل لمنهـب الامام السري النعمان زاهي البصائر
فكم واصل الايام في طيب وصله • وبات يمين في الدجنة ساهر
وكم صرف المسحات كتباً وشاقه • صريف براع في رحيب الدفاتر
فتلك اللائكي لا لائل نفيسة • بأرض قلوب بالصفا مواطر
ولما بدت بالطبع قلت مؤرخا • دلائل راقية من عقود الجواهر

٧٠ ٧٠١ ٩٠ ١٨٠ ٢٤٦

سنة ١٢٩٢

